



۵۰
۱۳
۱۲
۱
۵۰۰
۵۰۰
۷۰۰

فناوای ترکیه

جامع الدعوى والاعتناء



535

Süleyman	
Kış	2406
Yeni	HÜSEYİN PAŞA
Eski	242

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع قدر عباده الراسخين في العلم في كتابه المبين والصلوة
على نبي بيده وثيقة العجز وفي سجل نبوته حج الوعد وحقوق النجا
وعلى آل وأصحابه الذين صاروا أئمة في سماء الشوق واليقين ورضي الله عنهم
بنواهم في استنباط الأحكام والتفقه بمبانيهم صبا خلعت عن وصية
الأنبياء **و بعد** فان عبده الأمل فضل السيرة مصطفى بن الشيخ محمد ارواها
رهبان الكوفة في مضامير فضل الأوفى بحجة من انزل عليه سورة الكوثر
عظم سيرة كل فضل يكسور سائر الفضائل والبقا اولاد السابغات
شيخ الاسلام ابراهيم بن محمد افندي حفر نيك جمع وتاليف بيور دقلمر شيخ
تشرين رياض دار السلام در حواشي افنديك رقمه خاتمه معجزة
اولاد صوفيا واني ولقول البواب فيض ايل رضا الله تعالى وحسنه
الروح رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع ايلكم نور النعماني نامنده اولاد جمع نيك
سبل مضامير السورسالة تحرير ايدوب جامع الدعاء والبيان
والتوسيع توسيع ايلكم رستفيد اولاد ارباب فضائل وكرم مدن بستان
منذ ان بوجاه افتخار وغيما وغيما اولاد عبادة الانامي ووالدين
والسادات ايلكم سيرة سيرة فائقة الكفا ايلكم ايدوب واقع اولاد
خطا وخطي سركلك فصيح ايلكم اصلاح بيور له وكرهه تفيد اولاد

طبار بن موجوده هر سندية تحرير ايلكم وجاوز ركابي وباني وفصل ايل
نقل ايدوب نقل من كتاب النعلان ايلكم مكنتي اوليكه اللهم يا ولي التوفيق
اجعل لي خيرا رفيقا **باب دعوى الوقف مدونا فوت اولاد زيدك وقف**
منزلي او على غيره ملكي او لمحق زعمي ايلكم بكرة بيع وتيسيم وتغني ايلكم
ديون ايدوب بعدة منزل مزبور زيدك وقف اولوب سكني سى اولاد
اولاد اولاد مشروط اولاد يعني محتوي بر وقفية ظهور ايلكم بكرة
موقوف حاكم ايلكم منزل مزبور وقفني دعوى ومغنيك وقفية بكرة بكرة
سنة اثبات ايلكم منزل مزبور بكرة وقف من الوب مشروط ايلكم بكرة
قادر اولور **الجواب** اولور **كتبه** في المرحوم زيد باعني ملكه ديون بكرة
ايدوب قبض من ايلكم بكرة بن اولاد يعني بيع ايلكم بكرة مقدم فلان
جهنم وقف لازم ايلكم وقف ايلكم ديون دعوى واقامت بينه ايدوب
مسموعه وبينه سى مقبولة اولور **الجواب** بينه عادلة قامت ايلكم بكرة اولور
كتبه في المرحوم زيد ملك منزلي وقف اولاد ايدوب وفات ايلكم بكرة
او على غيره وقف اولاد اولاد غن بكرة بكرة بيع وتيسيم ايلكم بكرة
اولاد در ديون دعوى ايدوب بكرة من المائنة قادر اولور **الجواب** حاكم
متولي نصيب ايدوب ايلكم دعوى ايلكم رستفيد **المرحوم ايلكم** وقف اولاد
باغي واولاد ايلكم واقف زيد ملكه ديون بكرة بيع ايدوب بكرة
وقفني ثابت اولاد بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة
قادر اولور **الجواب** مقدم وقف مستحل اولاد بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة
حاكم ايلكم بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة بكرة
سنة وقف اولاد ايدوب وقفني سدة وقف على اولاده المذكور حفظ

دنه

سى

نه

آخر الوقف على الاولاد في الفصل الخامس من وقف خلاصه التفصيل
باب في الوقف على اولاده واولاد اولاده من الاسعاف **وقف** اولاد اولاد
بر منزل اولاد واقف من زید و عمر و محمد و غیره لیکن به وجه شرعی منزه بکبره بیع تبذ
کلین حکم آخر دبارده اولوب من بورانه در جده ماس اولاد بشتر کلوب
معرفت بشتر علم متولد اولوب منزه و عوی و اثبات اید و البسه مقدما بیع اید
زید و عمر و بنه ذکر اولاد منزه بشتر علم معارف حکم قادر اولور **الحجاب** اولور بر
دخی بیع انتم از من وقف فدا و ای صنع الله **الحرم** **زید** واقف اولاده وقف
لازم اید وقف بشرط اید یکی معلوم اید و دایم یک بر مقدار برینه عمر و تغلی
اوط به اید و بکنند یک جامع وقف اید و ب فوت اولاد قدر حکم اولاد منزه
دن بکبر جامع منزه متولد منزه حق انتفاع غیره مانع دیو ذکر اولاد اوطه لری منزه
حاکم اید بیع اید منزه قادر اولور **الحجاب** بر زید یک یکین و غیره بشتر علم اولاد
معرفت حاکم اید عوی و اثبات اید بر سر اولور من محل عرق **زید** عمر و بنه باب
ملک اوطه لری التمسک بشتر اوقاف وقف اید قدر حکم منزه ادا التمسک و قات
اید قدر جمله خلفانی منزه قبض اولوب قطع استیفاء دین اید حکم منزه
عمر و عمر منزه اید ذکر اولاد اوطه لری یا خود وقف اید منزه فدا و ای صنع الله قادر اولور
الحجاب اوطه لری وقف لازم اید وقف التمسک اید لور من محل المنزور **زید**
منزه فاک اولاد منزه بطن اول و وقف اولاد وارث بطن اولاد اولاد منزه و غیره
و بشتر خالیه ملک منزه در دیو بیع اید قدر حکم منزه بطن یا منزه اولاد اولاد و احوال
وقف در دیو خالیه یوزینه اقامت بین کنایت اید منزه بطن اولاد
ملک منزه دیو بیع اولاد منزه حضور لازم **الحجاب** و کله منزه وقف
ایکون و عوی اید **بصورته** دار منزه منزه وقف منزه و لید منزه اثبات اید و

ملک

الحجاب

حکم

حکم فاضل لاحق اولاد قدر حکم منزه بر سر بحسب الترتیب منزه سخی اولور زید
و لید منزه وقف منزه خیا منزه ظاهر اولاد منزه و بنم سکنه با حرم و اورد
دیو و لید سکن اولاد منزه قادر اولور **الحجاب** اولاد منزه وقف منزه
المحرم **زید** و عمر و بنه ذکر منزه منزه در دیو بکبره بیع و تسلیم بکبره دخی بعد التمسک
و القبط منزه بیع و تسلیم اید و ب بعد منزه حال بکبره فوت اولاد قدر زید و عمر
اول ذکر منزه جبریک منزه اولوب تولیت و غلبه سی بره منزه و طه در دیو دخی
و اثبات و حکم اول ذکر منزه منزه الب و قفیت او زره ضبط اید کلین
و زید بکبر دخی بکبر زید و عمر و بنه دخی و دیو و دیگر اید منزه بر سر اولاد منزه
قادر اولور **الحجاب** اولور **کتب** منزه حق منزه **وقف** صحیح اید وقف اولاد اولاد
اول زید فاضل منزه و منزه و باقی منزه اید و ب بعض منزه اید
اید ذکر اولاد اید و منزه وقف حکم اولاد و اوقاف منزه و اید
ایده یکین قفیت منزه قادر اولور **الحجاب** اولاد اولاد منزه و دیو
بیع اید منزه زید و عمر و بنه اولور منزه ظاهر با منزه لور منزه اید
اید لری اید بر حقه اید منزه اید منزه با منزه قلع اید منزه اید
حالی او زید منزه باقی فال منزه وقف فدا و ای صنع الله السعد **الحرم** **زید** سکن
اولاد منزه و اید و ب ثابت اید و اید دار منزه کوره ده ملک اوطه بنا اید منزه
بیع منزه اید منزه اید منزه اولور **الحجاب** منزه منزه اولاد اولاد منزه و کله
بنا منزه اید منزه وقف منزه کل اید منزه اید منزه اید منزه اید
باقی فالور اید منزه اید منزه اید منزه اید منزه اید منزه اید
اید منزه اید منزه اید منزه اید منزه اید منزه اید منزه اید منزه اید
اید منزه اولاد منزه وقف و کله منزه اید منزه اید منزه اید منزه اید

بده والموتى يدعى عليه جوازاً لمات فخصه الوصى الذى الوقف فيه وان له وصياً
 فادعى على احد بجهاز ولا يكون الوارث ولا ارباب الوقف خصماً كالمترى من لانه
 لا ملك لهم غير الاستفاد فان برهن على انتم بانه قريب لواقف لا يقبل حتى يبر
 على نسب معلوم كالاخوة لابوين اولاد ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا
 العمومة فان قالوا ان علم له وارثاً اخر اعطاه فان لم يقولوا ذلك تافى زمانهم برفع
 اليه وبأخذ كغيره عندهما في المرات في ان من وقف المراته التفصيل فخص
 في اثبات قوم شاركه الغريب فيما وقف عليهم من الاسواق **رجل** باع داراً ثم ادعى
 ان كنت وقفها او قال انما وقف على لا يصح من الدعوى وليس ان يحلف المشتري اما
 لو اقام البينة فانه تقبل منه كالمشهدوا على عتق الامة تقبل من غيره دعوى ولو ادعى
 المشتري على بائع ان الارض التي بعثتني وقف على مسجدة تقبل وينتقل البيع عند العقد
 اني صوفى الفقهاء بالثبت وبما اخذ وقدر قبل لا يقبل الا بالصح وان لم يقبل البائع انما وقف
 على ذكره في قضاوى الشافعي لا يصح هذا الدعوى اصله ولو ادعى المتوكل عليه وان لم يكن ثم يتول
 ينصب القاضي متولياً بثبت الوقفية ويسترد الثمن باع داراً ثم ادعى ان كان وقفها قبل البيع
 فان ارجحى الدعوى عليه ليس ذلك لان التحليف بعد صحة الدعوى ودعواه ثم يصح له ان
 التناقص فان اقام البينة على ادعى احصاؤه فيه قال بعضهم لا يقبل البينة من قبض
 وقال بعضهم تقبل واليه بالصدق ليس بيد لان الشافعي يفتى في الدعوى والدعوى
 ليس شرط لتسليم البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالخلقة
 فلا يشترط فيه الدعوى كالمشهدوا على الطلاق وتنفق الامة الا انه اذا كان المتوقف عليه
 مخصوصاً لم يدع لا يعطى من الغلبة شراً ونقص جميع الغلبة الى الفقر لان الشافعي
 على حق الفقهاء فلا يظن حكمه الا في حق الفقهاء وقيل ينبغي ان يكون جواز التفصيل
 اذا كان الوقف على قوم باعياً ثم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند العمل وان كان

6
 على الفقهاء ادعى المسجدة الى يوسف محمد تقبل عند ابيه حنفية رحمه الله تقبل
 في الثالث عشر من فصول الاسترواخي والغصون التفصيل في غصب الوقف من سوا
 ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقاً وهذا الجواب على الظاهر
 غير صحيح انما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى والشهادة عليه صحيحة بدون
 الدعوى وكل وقف هو حق العباد والشهادة لا يصح بدون الدعوى في الباطن والحق
 العنصر من الدعوى من وقف الكهوى **في بين** ارض وقفها ثم غصبها منه صاحبها
 دعوى الوقف اما لعمامة الوقف على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولعمامة التمسك على قول
 محمد ولان الوقف اصح بالقول في الولاية من غيره عند الثاني **ادعى** عليه كبرناه رجل
 وزعم ذواليد انه وقف على كذا وليس له يدعي بنية على مدعاه واراد تكليفه ان اراد ان
 يأخذ الحكم عند النكول ليس ذلك ان اراد اخذ قضيته له بكل ذلك في ال بوج الدعوى
 والشهادة من وقف البرازية **اما** الوقفية على صاحب الوقف ليس بالاتفاق **فان**
 وقف ارضه في ان ان غصبها منه فاقام الوقف البينة قبلت فيه وعليه الاتقان اما
 عند ابي حنيفة فان الوقف لم يصح بغيره على حكمه اما عند ابي يوسف فان الوقف ان صح فهو
 اول باصلها والتولية في ما في الباب من العنصر من وقف الكهوى صاحب الوقف
 اذا اراد ان يسلم الدعوى في امر الوقف بقبضه بالية او بالنكول ان كان الباطن
 ولانه ذلك نقلاً او كان معلوماً ذلك لانه جاز لانه بمنزلة القاضي في ذلك فان لم يكن
 من ذلك لا يكون خصماً في فصل فدعوى الوقف في وقف صاحبها ولو ادعى رجل على اخر ان
 الارض التي في يده وقفها زيد بن عمر وعليها ذواليد بجد الوقف يقول ان ملكي اقام المدعى البينة
 ان زيداً وقفها عليه لا يحق بذلك كذا وان كدت البينة انما كانت في يده فهو وقفها لان
 الانسان قد يقف على ملكه وقد تكون في يده بعد جارة وقد ذلك خلاف ما لو ادعى رجل
 على اخر ان الارض التي في يده كانت في يده مودته الى ان مات واقام على ذلك بينة فانه تقبل

ويكون ميراثا له ولو شهدوا ان زيد اقرب من ابيهم فشهدوا عليه وقف هذه الارض
 وفقا لميراثها وان كانت في يده الى ان مات لا تصير وقفا لانهم شهدوا او لا بالوقف
 ثم شهدوا بانها كانت في يده حتى مات وبقيت الشهادتان متناقضتان فالوقف
 فان قضيا بانها ميراث لم تكن وقف وان قضيا بانها وقف لم تكن ميراثا واولا
 ان يحكم بانها ميراث بين ورثته ولا تكون وقف وهذا الحكم الذي ذكره انما يتأتى على قول
 من يشترط صحة الوقف اذ لو كان يرد على قول لا يشترط ذلك فيسفي
 ان يكون وقفا بعد التناقض في الشهادتين بالوقف والبقاء اليه الموت والاعلم لو ادعى
 على اهل هذه الارض انهم في يده وقف زبير بن عبد الله واليهم يدعي انهم في يده وقف
 ولو بقول انا وصيته فيها او وكيله واقام احد من بينه على ذلك فشهدت على اقرانه بانهم وقفها
 وانما كانت ملكه حين وقفها بقضي بوقفها على اهل البيت التي قامت عليها البيعة وشهدوا
 البيعة كون ذلك في يده بان يدينه وارثا او وصيا او وكيله فلو ادعى انه مودع او شريك
 منه او موثر من او غاصب فانه لا يكون وقف ولو ادعى ارضه فادعى عليه الخوف
 عليه او غيره تبرع عن قبله لم يكن واقاما بينه وكونها وقفها حكم القاضي بوقفها باخر
 من يده لظهور خيانته ونفي دعوى الوقف والشهادة من غير بيان الوقف ذكره
قاضي الخان من الاسواق في اضراب الشهادته على اقرار الوقف بخصته من الارض الغلبة
رجل في يده ارض فقال رجل ان صاحب اليد احدث يده عليها واخذت مني فقال في يدي
ادعى ذلك عند القاضي فأنكره واليد احدث اليد عليها فاقام المدعي البيعة على احد من
عليها واخذ ابا ياح هذا عند قهر القاضي بده عنه وسلمها الى هذا عند من
الذي كانت في يده ادعى ان هذه الارض كانت ملكه في يد هذا الذي خلفه
بغير حق واقام البيعة بعد ما قضى عليه فانه يقبل لانه ما قضى عليه بها بالملك بل بال
اليد فلما يكون هذا قضاء العبد لقضاء عليه في شيء واحد بل هذا غير ذلك فجاز

القضاء عليه في اضراب الثالث من دعوى جواهر الفمادى والتفصيل في نوع مدعيه
اثبات اليد في الفصل الثاني من دعوى اكل حصته وفي اضر الفصل التاسع من اضر
ادعى انه اخذه منه بغير حق وبذلك عنده وببرهن خطي انه اخذت بحق لانه ملكي تنفع
دعوى المدعي لانه يدعي الصالح ففعله البيعة ولو باقيا في يده فبرهن على ما ادعى يقبل
بيعة الاخذ ايضا لتصادقهما انه كان بيده المدعي فيكون المدعي ذا يد حقيقة والاخذ
خارجا لبيته اولى في العاشر من التفصيل اخذ عينا من يد اخر وقال اني اخذت من
يده لانه كان ملكي وببرهن على ذلك يقبل لانه وان كان ذا يد حكم الحاكم لانه اقر بقبضه
منه فقد اقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو غصب ضاوزه عنها فادعى رجل انها
له فلو برهن على غصبه احدث يده ويكون ذا يد والنزاع خارجا ولو لم يثبت احدث
يده فالنزاع ذو يد واحد على هو الخارج بيده فجاز احدث الاخر عليه يده لا يصير
ذا يد فلو ادعى عليك احدث اليد وكان بيدك فانك تحلف انتهى وبه علم ان اليد
الظاهرة لا اعتبار بها في اول باب دعوى الرجلين من دعوى السحر الرابع القضاء
بالوقف هل يكون قضاء على الناس كافيه حتى لو ادعى ارضه في يد رجل انها وقف
على جهته كذا واما متولى اثبت الوقف بالبيعة وقضى بها على ذي اليد فلو ادعى رجل
هذه الارض لنفسه لا يسمع فالحقاه بالقضاء بجهته الاصل وذكر ابو الليث انه لا يكون قضاء
على الناس حتى لو ادعى رجل لنفسه يسمع وبه اخذ الصدق شريده فالحقاه بالقضاء
بالملك وذكر رشيد الدين الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف يجوز فلو اقام المدعي
بيعة على الوقف واقام احد من بينه على حكمه ذو اليد هو متولى لا يسمع بيعة ذي اليد
ويقضى بيعة الخارج حتى لا يسمع بيعة ذي اليد بعد ذلك على الوقف لانه اعموا مقضيا
عليه من يد من يلقى الوقف من جهته وعند ابو يوسف تقبل ذي اليد خارجا على الملك

بمنزلة من ادعى عبدا في يد رجل وقال ذو اليد لابل هو ملكي واعتقته
يقضي بينة ذي اليد بالاجماع والغنى على قولهما وذكر ايضا جل ادعى الملك في
دار دار في يد المتولى يقول وقضاه في يد على سجد او قضى القاضي للمدعي فلو
جاء متولى آخر ادعى على احد من انهما وقف على سجد من جهة عمر وقيل ان
واقعا هو زيد صار مقضيا عليه لا مطلق الوقف وتسمى الوقفية ان يكون
وقف على سجد في او ابل الفصل الثالث عشر من فصول الشريعة في الوقف
وكذا في العاشر من العاوي والفتاوى الصوري **ارض** في يد رجل ادعى رجل ان هذه
الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وان متولا ذلك الوقف ذكر الشرايط
واثبت بالينة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل ادعى ان هذه الارض ملكه ولم
تسمع بخلاف العبد اذا ادعى العتق على ان وقف القاضي بالعتق ثم ادعى
رجل ان هذا العبد ملكه لا تسمع لان القضا بالعتق قضا على عبيد الناس على
الوقف في اخر الفصل الثاني من دعوى اكله وكذا في نوع في اقبان الدين
الثاني من دعوى البرزخية وكذا في باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى حاجا
الغنى يقتصر على المقضي عليه لا يتعدى الى غيره الا في خمسة فروع لا يتعدى
الى كافة الناس فلا تسمع دعوى احد فيه بعد في الحرية الاصلية والنسب والادب
والنكاح كذا في الفتاوى الصوري والقضا بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكفا
تسمى الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كما في رخصته وجامع الفقيهين من او ابل
قضا الاشياء **ادع** على ذي يد وقضاه ود الى آخره ثم ادعى ان الملك المطلق
على اعتق له يقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق حيث يكون قضا على الناس
دعوى منة الحق **ادع** على رجل ان هذه الارض في يده وقف عليه مطلق وذو اليد
ان بالبيع اشترانا من الواقف ارض واقام البينة في الوقف **اول** ثم ان ثبت

ذو اليد

ذو اليد تاريخا سابقا على الوقف فينته اول والا فبينة الوقف **ولي** منقول
الوقف ادعى على وارث واقعه الذي في يده لم يرد انه وقف على كذا او قضا
واقام بينة واقام الوارث بينة على الوقف فان كان الفاد بينة طر
الوقف بغير بينة الفاد او في لانه اكثر اشياء وان كان لمعنى في المحل او غيره فبينة
الصحة اول وعلى هذا التفصيل اذا خالف البائع واشترى في صحة البيع وفي
باب البينة المتضادة بين من شهدا بالقينة **عن** ابل الفضل ادعى عليه دار
انه باعها منه منذ خمسة عشر سنة وادعى اخر انه وقف عليه سجد واقام بينة في يده في البيع
اول وان ذكر الوقف بعينه فبينة الوقف اول لانه يصير مقضيا عليه فلا بد من التعبد بكنهه
الملك بينة العتق لان الوقف انما الملك كالعقار في يده الفاعل الصوري ادعى
على آخر وقضى حذوة وقضى له بالينة ثم ادعى اخر الملك المطلق على المقضي له يقبل بمنزلة
الملك المطلق بخلاف العتق لانه قضا على الناس كافة من اجل ان بؤر **ك** شرا
في حكم بيع محمد ودم صار متولا سجد فادعاه لا يسمع الا كنه في الحكم ان البيع
باع ملكه قال فوف بهذا ان اقراره لا يكون العاين ملكا للمدعي عليه كما يمنع دعواه
لنفسه يمنع دعواه غيره في باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى القينة **ادع** دار في يد
رجل انما ملكه باصلها وبنائها وانكر احد من عليهما ادعى انها وقفها على مصاح من كذا
فاقام احد من البينة وقضى القاضي له بذلك وكتب له السجل ثم اقر المدعي ان اصل الدار
وقف والبناء له بطل دعواه وحكم والسجل لانه اقر بطلان القضا والسجل له
الباب الرابع والعشرين في الدعوى من وقف الكرماني **ادع** في يد رجل اقام رجل عليه بينة
انها وقف عليه اقام قيم مسجدة انما وقف المسجدة فان اراد خالف للسجل فبينة
ان لم يورثها فبينة البينة فاصح ان يحمل امر بؤر وكذا في اخر فصل فيما يتعلق بوقف
الاولاد من وقف الدرر الغرر ولهذه الواو وقفية ما في يد اخر وبره وقفه

ذو اليد بانه موقوف فلا يكون قبر من بانه تدمر فمقصود المدعى كفا في الاسعار فموقوف
 داخل في خمسة باب دعوى الرجليين من دعوى البحر الرافق **باب ادعى دارا وقفا**
 لو ان المتوفى ان الوصية وقف واقام البينة ان ادعى احد من الورثة ان لا يقبل منه
 المتوفى وان لم يدع الميراث بانه يتبع الوصية وقفا وان ادعى دارا وقفا ثم ان
 المتوفى استحق الوصية بغير البناء على ملكه من لان الاستحقاق ورد في الوصية لا بطل
 ملكه احد في البناء من غير صحة ادعى دارا ان ملكه باصلها وبنائها وقضى له ثم ادعى ان
 اصل الدار وقف البناء على المدعى وحكم قال صاحب المحيط ينبغي ان لا يقبل
 انه وقف من حيثك ثم بعد ما قضى له وقف من جهة غيرك ان قال من صحتني لا بطل
 ان قال جهة غيري بطل وقضى واقام البينة ان لا يقبل التولية في دار موقوفة او قبل
 الوصاية في تركته بعد العلم باليقين ان يتركه او وقف قوا دعوى لنفسه لا يقبل البناء
 ادعى ان يتركه الضمير ورثته من ابيه ثم ادعى ان ابيه وقف على ما لا يسمع مكان التناقص
 ولو ادعى الوقف قولاً ثم ادعى الميراث لا يقبل ايضا الا ان يوقف بقول وقفا با
 لكن لم يقع لازما عند ايه حيفه في سبيل الميراث لا يقبل لو ادعى احد ودفع ثم ادعى
 انه وقف بغيره فالصحيح من اجوابه ان كان دعوى الوقف بسبب التولية كحق التولية
 لسمع لان في العادة يضاف اليه باعتبار الوصف والصفة فلا تناقض كما في القول
 اذا ادعى لنفسه ثم ادعى ان لا يكون له ولا يقبل ولا يكون من صفاته اذا ادعى
 الدار ملكا لنفسه ثم ادعى ان وقف وقفها فلا يلزم كذا المدعى دعوى الوقف البناء
 فضل الثالث عشر من فضل الاسترواح والفقهاء وكذا في فضل دعوى الدور الارضي
 من دعوى قاضيان وذكر في التحسين كذا في يد رجل فاقول المدعى عليه وقف
 الاثر بشرطه ليس له من يتيه واراد تخلفه لياخذ الاثر الا لا يحل له
 ذلك وان اراد تخلفه لياخذ القيمة الا فعله ذلك قال حلفه وتخل عنه فتمت ذكر

في الذخيرة ادعى دارا فقال المدعى عليه ما وقف على العشر ما فيهم صح اقراره وكذا
 وقفا فلو اراد المدعى تخلفه لياخذ الدار ان فعل لا يخلفه بال اتفاق لان الدار صارت
 مستملكة لغيره ورثها وقفا وان اراد تخلفه لياخذ القيمة الا لا يحل له قياس قول
 ايه حيفه وادى يوسف رحمه الله تعالى لا يخلفه بعد اقراره بالوقف لانها لا تخلف
 قيمة العقار قياس قول محمد رحمه الله كلفه فان فعل ما اخذ منه قيمة الدار كالموقوف
 ان يغني في يده المثل على قول محمد كذا في مال يملكه الميراث دفع النعم عن نفسه ان
 عشر من فضل الاسترواح والفقهاء وكذا في فضل دعوى الدور الارضي من دعوى
 قاضيان لو ادعى دارا فقال صاحب البنية وقف على كذا اقراره بالوقف
 جائز وبصير المنزل وقفا ولكن لا يندفع اليه من صاحب اليد في حيف قال حيف
 برئ وان فعل من قيمة المنزل المدعى ولو اقام صاحب اليد بنية على وقفه لم يندفع
 اليه من المدعى عليه ولا يندفع حصة المدعى لانها صارت وقفا قبل اقامة البينة
 فصار وجود البينة وعدها بمنزلة والدار من سائل لا خلاف من فضل الاسترواح
 وكذا ان الى عشر من الفضول والتفصيل في فوائد الاول من قضاء اخلاصة وكذا
 رجل في يد ضيقه يقول وقفا الى علي وعلى اولادى خاصة وادعى اخوه ان اباها
 وقفا عليها وعلى اولادها ابداداً او اراد ان يكلف صاحب اليد قال لا يخلف على اصل
 الوقف لكن يكلف على حصة من الغلة في باب اليمين من دعوى قاضيان وفي بعض
 بالتلاف من دفعه عن اذ اسكن رجل دارا الوقف واكسنته المتولية اجر قبيل
 على ان كان وعاقبة المتأخرين على ان عليه اجر المتولى وكذا انما دفع مال
 اليه كذا في العا دية فصل في شروط الوقف في اجارته من وقف الدار الغر
 زبده من يد منزل شهر ابدون متصرفا يكن يندفعون اولادهم سنك اولاد
 زبده اول منزل كذا في سنة شرطه جدي كذا في وقفه ولو ادعى حاكم

لان ذلك دليل ظاهر وليس من ادليل فوقه وفي الوجه الثاني جعل موقوفه
 فمن ثبت ذلك حقا قضى له به لانه لا دليل من اصل فتعذر القضاء اصل هذا
 كله اذ لم يبق ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف
 الوجهين جميعا قال اقروا بشي يؤخذ باقرارهم لانهم قائلون مقام الواقف في
 الرجوع الى ورثة الواقف اولى قال تعذر الرجوع الى الرسوم فان تعذر جعل مو
 قوفه الى قيام الدليل واقفا صاحب بعلامة الواو في الوقف كفي الذخيرة قال
 شيخ الاسلام عن وقف مشهور ثبتت مصارفه وقدر ما يصرفه الر
 مستحق قال ينظر الى معروفه ومجاله فيما سبق من الزمان ان قوامه كيف يكون
 فيه والى من يصرفونه فيستفي على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على ما
 شرط الواقف وهو لظنون حال المسلمين فيعمل على ذلك بهذه العبارة الذخيرة
 وهذا ايضا ظاهر لا يخفى عليه وهو موافق للقواعد المذهبية والامر الشيخ
 الاسلام والمعلم خواهر زاده وسند الكتاب مصارف الوقف من دفع
 الوكيل وكذا في ذكر الاموال والاصناف المتقدمة من الاستقار وقطع من سلكه في
 ضايع اولوب صورت وقفية دفتر خانه ودفتر امين جهرى ايله اخراج اولوب قديمه
 سى فقره مستحقه راى قاضى ايله برينه ويريدو مقيد كن ووقف اولاد دن
 اولان زید غلّه وقف اولاده مسترد وطلد در دلو وکواريد ويا بر از اينديكي وقفيه
 نك مضبوط ثابت دكل وقفيه ايليم عمل اولوب جو سه دفتر خانه دن اخراج اولان
 صورت ايليم عمل اولوب **الوقف** مضبوط ثابت اوليان حجت ايليم عمل اولوب **الوقف**
 حى المرحوم **زید** وقف وقفيه سى اولوب بمجلسه صالح اولان حكا ايله دفتر سقا
 قيد اولند ولى حاكم خیر اولان بعض شروط طه مخالفت ومغايرت اولوب
 قفسى ايليم عمل واعتمدا قربة اول **الوقف** قد يدين بحجته عمل اولوب كلكه البينه

اولوب

امضاء

اولوب عمل اولوب **الوقف** حى المرحوم **زید** بر وقفه بنش سنة متوا اولوب بعدة قاضى
 اول بنش سنة لك حاسبه سنى كور و متوا دفتر ان ايسه جالا اول دفتر حى سنى
 مزبور معجل عليه اولوب معتبر اولوب **الجواب** اولوب اگر بر شهادت محلى واليه
 طلب اولوب **الوقف** حى المرحوم **زید** وقفيه نك مضبوط ثابت اوليان حجت ايليم عمل اولوب
 اولان شروط ايليم عمل اولوب **الجواب** قد يدين بحجته عمل اولوب كلكه البينه
الوقف حى المرحوم **زید** حجتك حجتك حدود دار بجه سى بار طاسه اول حجت ايليم عمل
 اولوب **الجواب** حدودى غير موله ايله اولمار موقوفه اولمار طاسه بار طاسه
 اولوب من ادب القاضى من فتاوى ابا السهم المرحوم **زید** بر ملك حجتك حجتك حدود
 بيان ايتيم من ثمره الى سبك اقمه بيع ايدو قبض كن ايتيم من ثمره موقوفه اولوب
الجواب اولوب بنش سنة تجا صا اولوب جميع مبيع معلوم الى سبج فتاوى
 حى فتوى **زید** بر ملك من ثمره وقف وكنت سنى اول كندويه بعد با اولاد اولوب
 اولاد اولاد نه وبعد تم غنيمه لى ماه بلند وقفه شرط اولوب وجه وزره تسليم متوايه
 وتسجيل شرعى يزيد وكيل اينديكده زيد حاكم حضور نده نده منزل ملبورى وسكنش
 اول كندويه بعد الى الانقراض اولاد نه وبعد تم غنيمه سى ماه بلند وبعد ثلثه بلند اولاد
 شرط ايدى دلو قرا وقفه كندويه بعد ثمره كندوى اولاد نه شرط ايتيم كن او نك غلّه كندويه
 تحريم ايتيم ديكى وقفيه انظر بار طاسه لى اينديكده اولوب واولاد منقوض اولى علم
 قمر نك كندويه واولاد نه شرط ايتيم كن ماه بلند كندويه مباح كندويه اثبات ايدو
 اول منزل ماه بلند ايليم معاش كندويه لى غنم قادر اولوب **الجواب** حين تسجيل ده
 ذكر اولينها شرط اعتبار لو قدر **الوقف** صورته قمره وجهه خرا وزره نك كندويه
 دنى شرط ايتيم كن دوى اينديكده ماه بلند اولوب غنى اقرار ايليم لوبه قمر كن
 منزل ملبورده ماه بلند مراكه اولوب **الجواب** الحق انكيسه كندويه قادر اولوب

المواهب اولاً **الزكوة** في المرحوم ولو قد واثق اليه ان غنمه صدق قبلت
 الشهادة وبقية يكونها وقصا خلا فالنفر ولو قد واثق اليه ان غنمه صدق قبلت
 في باب الشهادة على اقرار الواقف من الاستحقاق **زبد** برعك منزلي وقف لازم ايد وقف
 ايدوب وقف غير ايدوب كذا في حكمه فوت اولوب برعك لازم ورزق حكمه
 ورثة سي مزبور وقف في انكاره مشروط ان لا يرد له اخذ من ايدوب كل من شرطه لم
 فيه وقفه حكمه مشروط ان لا يرد له فوت اولوب حكمه مشروط ان لا يرد له
 خاجه لا يرد له وبقية شره انكره ايدوب كذا في حكمه فوت اولوب برعك
 حكمه مشروط ان لا يرد له فوت اولوب دفعه قادر اولوب **المواهب** على المرحوم
 يوجب اولاً **الزكوة** في المرحوم **زبد** مرض موت غنمه شو قد راقي لني وقف
 ايدوب غنمه في حكمه فوت اسك او زر لني حكمه نواب وبقية برعك ولو
 شرط ايدوب كذا في حكمه فوت مساعداً واما غنم اول مقدار ايدوب في حكمه فوت واثق اليه
 رأي حكم ايدوب كذا في حكمه فوت اخراج مشروط واقف اوزره عمل مراد ايدوب
 زبد ورثة سي زبد وجه بين اوزره اولان وقف انكار ايدوب في حكمه
 مزبوره ايا لست اولوب فتواد اولان كذا في حكمه فوت وبقية شره ايدوب
 مقبول اولوب **المواهب** اولاً **الزكوة** في المرحوم **زبد** وارث معروف اولان
 عمره متوفى اكون مرض موت غنمه ثلث مالني برصه برة وثلث مالني بلكا وصيت
 ايتشد في ديوانه بيت المال يوزينه ثلث مالني دعوى ايتشد زبد على ايدوب
 اولان خدمه شكرا لبري شهود اقامت ايدوب مقبول اولوب **المواهب** بشهاد
 ايدوب زبد كذا في حكمه فوت اولوب **الزكوة** في المرحوم **زبد** ملكي او وقف اوزره
 متصرفه اولوب في مصروفه سي ايدوب في حكمه فوت ايا لست بوقفه زبد
 ايدوب بعض اخذ حكمه ايا لست بوقفه مشروط اولوب وغنم شهادت ايا لست مقبول

اولوب **المواهب** اولاً **الزكوة** في المرحوم **زبد** كذا في حكمه فوت اولوب
 اولان برعك ايدوب عمره فوت اولان برعك ايدوب كذا في حكمه فوت اولوب
 ليكن يما اولان قرية ايا لست بزم مرعاه زبد وبقية عمره فوت اولوب
 اولان اراضيد زبد وبقية طرف دعي بينه اقامت ايا لست بوقفه زبد كذا في حكمه فوت
المواهب في طرف مشهور ايا لست بينه كذا في حكمه فوت اولوب **الزكوة** في المرحوم **زبد** واقف
 مسجد اولان برعك ايدوب في حكمه فوت اولوب جامعده واعطا اولان كذا في حكمه فوت
 ويريد ديون شرط تعيين ايدوب عمره اول جامعده واعطا اولان كذا في حكمه فوت
 معين اولان ايدوب في الوب بعد عمره واعطا دن رفع اولوب بوقفه جامع
 مذكوره بوقفه واعطا اولوب اول ايدوب في حكمه فوت اولوب زبد اول ايدوب
 بين حياتهم اولوب في حكمه فوت اول جامعده واعطا اولان كذا في حكمه فوت
 ايتشد ديون دعوى اقامت بينه ايدوب بوقفه اول ايدوب في حكمه فوت اولوب
 مزبوره واعطا اولان كذا في حكمه فوت ايتشد ديون بينه اقامت ايا لست بوقفه
المواهب في المرحوم **زبد** بوقفه واعطا اولوب جار
 مجله وبقية ايدوب زبد في حكمه فوت اولان قمره خانه كذا في حكمه فوت اولوب
 متوفى ايتشد زبد كذا في حكمه فوت ايا لست بوقفه ايدوب كذا في حكمه فوت اولوب
 متوفى وقف زبد اول بناني وقفه تبرع طريقه ايتشد بنا وقفه زبد بوقفه
 ايدوب ورثة نفسيه بنا ايتشد زبد كذا في حكمه فوت اولوب
 دعوى اقامت بينه ايا لست بوقفه اولوب **المواهب** متوفى بينه كذا في حكمه فوت
 في المرحوم **زبد** كذا في حكمه فوت اولان زبد من ماله جاريسه اولان عمره كذا في حكمه فوت
 جاريسه طلب ايتشد زبد عمره ادا وبقية ايدوب عمره ايتشد كذا في حكمه فوت
 وقف كذا في حكمه فوت اولان بوقفه زبد ايتشد زبد بوقفه اولوب

الجواب استرداد ايجول دعوی ایدر سه اولور من شهادت فتاوی صنع الله
 المرحوم زید و عمر و بنزک و قضیت شهادت ایدر و شرط بل شهادت من مقبول
 اولور من **الجواب** موقوف علیه اولانی بلز ایسه و فقه صنع الله المرحوم
وقف و طیفه محل ایدر زیدک عمر اوزر زنده و لال و فقه فقهیه شهادت جابر
 اولور من **الجواب** اصل مال ایسه اولور من ایسه اولور من شهادت فتاوی الی السوء
 زید میریدن طالبو ایله الی فی حاله کینه نک و فقهیه شهادت ایدر زحق
 کشیشکدر دین مسلمی نکر شهادت من مقبول اولور من **الجواب** نعم و باله شهادت
 اولور من و ارد من محل اکر بور زید مرض موته عوارض ايجول نیک فقه
 وصیت ایدر و ب فوت اولور من اهل قریه نک بعضی مدعی شهادت ایسه المرحوم
 اولور من **الجواب** اهل قریه نک قواسم عوارضه وصیت ایدر دیود دعوی ایدر
 اغنیای شهادت ایدر صحیح اولور من محل اکر بور زید متوفی نک اوزر زنده
 املاکی اولانی ایدر نک و فقهیه شهادت ایدر زنده حال جهانشه بزی شهادت ایدر
 ده یو بکر ایدر و شهادت ایدر یک متوسل طلبی ایدر و فقهیه حکم اولور من **الجواب**
 وقف محل رد بعد ایدر الی اولور من نک مالکیت دعوی ایدر من سببی اولور من
 من محل اکر بور زید اولور من وقف ایدر و ب فوت اولور من فقهیه شهادت ایدر
 قریه بزرگوار و قضیت قبول ایدر زوق فقهیه ده حد و دی معلوم اولور من
 دیود دعوی ثبوت بولیبوب بعد زمل زیدک قریه فوت اولور من بقریه زید
 قلوب زیدک قریه شهادت ایدر بکر ایدر دعوی ایدر و ب وقف نامه ده کت ایدر
 فوت اولور من وقف نامه نک مضمون اخر عادل شهادت ایدر ایل اثبات اولور من شهادت
 اولور من خضم جرح ایدر من دیکه قادر اولور من **الجواب** اولور من حد و تعیل
 بوضع رتده اولور من بر جانی خدیجه ایدر بکر و فقهیه اولور من متصل اولور من و اوج

طری

طری طریق عیسه اولور من شهادت ایدر شهادت ایدر خدیجه ایدر بکر باباوی خدیجه
 کل و بکر شهادت ایدر و شهادت من **الجواب** و شهادت وار و ب خدیجه ایدر بکر الی
 کوستر لسه و وقف فتاوی الی السوء المرحوم زید بر مقدار ایدر کند و فقه
 اولور من اوزر زید ایدر کین عمر و وقف عاید دیوبینه اقامت ایدر بکر و فقه
 وقف اولور من اوزر زیدینه اقامت ایدر فقهیه شهادت اولور من **الجواب** فقه
 عامک مستحق معنی اولور من عمر و کت اقامت بینه و طیفه سی و کدر من دعوی قتل
 الی السوء المرحوم زید سی منصرف اولور من شهادت بعضی ایدر من میریدر
 بینه اقامت ایسه و فقهیه شهادت ایدر بینه اقامت ایسه فقهیه شهادت سی اولور من
الجواب ملک ایدر وقف ایدر دیوشهادت ایدر شهادت ایدر و بینه سی اولور من
 در من دعوی فتاوی الی السوء بر زاویه و وقف عام اولور من اوزر زید
 تصرف ایدر کین عمر و ذکر اولور من زاویه اجداد کین دن بر کینه وقف اولور من
 دیوبینه اقامت ایدر و ب زید و وقف عاید دیوبینه اقامت ایدر فقهیه شهادت
 اولور من در اختصاص شهادت ایدر اولور من در کت واقف ملک ایدر و ب
 اولور من شرط ایدر کینه مدعی واقف نوجوه اولور من اولور من مفصل شهادت ایدر
 ایسه من محل المرحوم و لو شهادت یوقف علی نفسه او علی احد من اولاده و ان سفلو او
 ابائیه و ان علو الا تقبل و کذا الو شهادت ایدر و فقهیه شهادت ایدر و فقهیه شهادت ایدر
 حق الا جنبی و لو شهادت ایدر و فقهیه شهادت ایدر و فقهیه شهادت ایدر و فقهیه شهادت ایدر
 و تصرف غلته الی الفقراء لانها اتفقا علی انه وقف و لو شهادت ایدر و فقهیه شهادت ایدر
 جیرانه و هم من جیرانه الفقراء تقبل اذ الجواز لیس بلام لازم و کذا الو شهادت ایدر و فقهیه شهادت ایدر
 عافوا مسجده و هم من فقراء تقبل و کذا الو شهادت ایدر و فقهیه شهادت ایدر و فقهیه شهادت ایدر
 تقبل و لو وقف رجل کت استسجد لقراءة القرآن او علی اهل المسجده و لو شهادت

اهل ذلك المسجد وقف كذا سنة فلهذه المسئلة نظير شهادة اهل المدرسة على وقف
 تلك المدرسة وشهادة اهل المحلة على وقف تلك المحلة والمناجح فصلوا فيها فقالوا
 اهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم
 وان كانوا يأخذون تقبل وكذا في اهل المحلة وكذا الشهادة على وقف مكتب
 لشهد صبي في لا تقبل وقيل في هذه المسئلة تقبل وهو الصحيح لان يكون الفقيه
 في المدرسة وكون الرجل في المحلة ليس يلزم بل يتقبل وشهادة اهل المسجد تقبل
 لانهم لا يرون لانفسهم بهذه الشهادة نفعا في الفصل الثالث عشر في القسطين
 وفصل الاثر في شهادتهم بعض اهل القوية على باقيةهم بزيادة فخرج لا تقبل وان
 كان فراج كل ارض معينا او لا فراج لان شهد تقبل وفي فساد المنسحق اهل القوية
 او اهل السكة الغير النافذة شهد واعى قطعة ارض انما في قريتهم او من سكنهم
 لا تقبل وان قال لا اخذنا تقبل وكذا وقف في احد سنة شهد اهلها وقيل
 في السكة النافذة تقبل مطلقا في النوع في الشهادة على فعل نفسه من شهادة البنا زيه
 اذا شهدوا ان هذه الفسقة وقف ولم يذكر او الجهة لا يجوز ولا تقبل بل يشترط
 ان يقولوا وقف على كذا اقبل كما تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادته ان ابراهيم
 اذا شهد احداهما وقف على زيد صدقة موقوفة وشهد اخرانه وقف على عمرو
 صدقة موقوفة فانه تقبل شهادتهما على ما اتفق عليه وهو اصل الوقف فيكون للفقيه
 في البيع من نقد الفخاوي في الوقف لو شهد اعمار رجل انه اقر بوقف ارضه فقال
 وقال لا لم يجد وانا او احد احدان شهدين دون الاخر في الشهادة باطله لانهما
 لا يعلمان بماذا شهدا ولا يعلم القاضي بماذا ايكلم الا ان يكون الارض مشتركة
 بين شهادتهما عن شهد فافلا الشهادة تقبل ويقضى بوقفها ولو شهدوا ان
 ثلثة شهدوا وقبلت الشهادة ويقضى بكونها وقفا خلافا لفرقة المتهمة ولو شهدوا

وانما فنية الاثر
 لنفسه فلا تقبل

مجدين لا تقبل الصحاح فانما لو شهد انه صدقها لهما وقال لا نسب لهما وادوا قال لا يجزى
 ولكن لغيرها او قال لا ليس ارض بالبصرة مثلا سدا لم تقبل شهادتهما ولو شهدا على المحرم
 وقال لا نفوذ قبلت الشهادة ويكلف المدعي ان يبين على معرفة احد ودون سبعة
 الواقف بحصة من الارض العلانية من الاسعاف شهد شهادته ان وقف ارضه لم
 يجد وبالنسبة لا نفوذ ارضه لا تقبل شهادتهما لعل لوقف ارضا اخرى وبما لا يعلم
 وكذا لو قال لا نفوذ لارضا اخرى لم تقبل شهادتهما لعل اخرى وبما لا يعلم ولو قال
 اشهد على ارضه ان وقف ارضه هو فيها ولم يذكر لنا صدوقا جازت شهادتهما لانها
 شهدا على وقف ارض بغيرها الا انها لا يكونان جديران احد ودون سبعة يمكن اخل في شهادتهما ولو
 شهدا على الواقف وقف ارضه وذكر صدوقا الا ارض ولكن لا نفوذ تلك الارض لهما
 في اتي مكانهما جازت شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه الارض
 ولو شهد احداهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته وشهد الاخرانه وقفها وقفا صحيحا بانها
 كانت الشهادة باطلة لان احدهما بالتخيير والآخر بالتعليق ولو شهدا على ارضه وقفها
 في صحته وشهد الاخرانه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانها شهدا بوقوفات بناء على ما ذكرنا
 في المقامة ان الوقف في مرض الموت كالوقف في حال الصحة حتى كان الاقرار والتسليم الى الموت
 شرطا وروى الطحاوي انه كالوصية بعد الموت حتى لا يشترط التسليم كما في كبر ارضه وان ثبت
 ان الوقف في المرض الموت كالوقف في الصحة وقد وجدنا في الشهادة الا ان حكم الوقف في
 المرض ان ينقص فيما لا يخرج من الثلث وبهذا لا يكتسب الشهادة كما لو شهدا على وقف ثلث
 الارض والاخر شهد على ان وقف ربع الارض وهناك تقبل الشهادة في قول من يحيز وقف
 المناجح في اخر الفصل السابع وقف اكل صفة القسطين فصل في دعوى الوقف من وقف
 قاضي خان ولا يكتفي بذكر احد من ويكتفي بذكر الثلثة كيف يحكم بالمرء الرابع في هذه الصورة
 قال اخشاف جعل احد الرابع باءا على الثلثة حتى يترى لا يبعد اعمد الاول قال الكحل

جواب عرضته في الدعوى فهو جواب في الشهادة من الفصل الثامن في كذا القدر
 من فصول الاستدلال وكذا في اوابل دعوى العذر والغرر ولو ادعى جده وادعى جده
 ولم يذكر اسم الجد وقال لزوج دار فلان لا يصح وذكر الاسم والنسب في الرجل انما يحتاج اليه
 اذا لم يكن حاضر او شهورا حاله دار فلان بد من التحديد بان كانت شهورا عند المني
 حنيفه رحمه الله تعالى وتعالى التحديد بذكر جده صاحب جده وعندهما التحديد بشرط
 اذا كانت الدار موروفا كذا عروبن الحارث بالكونه فنعني هذا في التحديد اذا ذكر
 الزوج دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف بكنيته لان الحاجة اليه حاله لا علم
 ذلك الرجل وهذا ما حفظه جده كذا ذكر في الفتاوى الصغرى وقد قيل بهذا ان ذكر اسم
 جده صاحب جده شرط وكذا جده شرط الواقف شرط في النسخ في فصول الاستدلال وفي
 الباع من الفصولين ويذكر احد ود الاربعه ويذكر اسماء اصحاب الجود والى بهم
 لا بد من ذكر احد عند ان حنيفه رحمه الله هو الصحيح وقيل يكفي بذكر الاب في هذا الموضع
 وان كان الرجل مشهورا يكفي بذكره فان ذكر نسبه جده ويكتفي به عند ما لو جده
 حلالا لفرده في شرط التحديد في الدعوى بشرط في الشهادة من دعوى جوده الشهادة اذا
 شهد الشهود لرجل بدار وقالوا الوقف لدار ونقف على جده ودارا اذا شئنا اليها لكن
 لا نعرف اسماء اصحاب جده ود فان القاضي يقبل ذلك منهم اذا اعدوا او سمعهم مع امر
 واحد على عليه ايمينين يقف الشهود على الحد وكيفية اليمينين فاذا وقفوا عليها
 وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعى بر جده ان القاضي ويشهد باليمين
 انهم وقفوا وشهدوا باسماء جده وحديثه يقف القاضي بالدار التي شهد بها الشهود
 للمدعى بشهادتهم منه وكذا هذا في القرى والحدود بجميع القضايا في التنازع من الاستدلال
 وفي الباع من الفصولين وذكر في فتاوى رشيد الدين ادعى الضيق وذكر جده ودارا وشهد
 الشهود بالان الضيق التي حدودها كذا اهلك المدعى ولكن لانه رى باي موضع كان جده

19
 الشهادة وبار القاضى المدعى باقامته البينة ان الضيق التي شهد بها الشهود في موضع
 كذا فاذا اقام البينة يقف له يد وذكر في العدة ادعى دار فلان القاضي هل تعرف
 حدود الدار وقال لا نعم اعاد وبيت الحد ولا يصح ولو قال لا اعرف اسألني صاحب
 الحد ويخبر اجبر انتم ذكر في المرة الثانية تسمع في النسخ من الاستدلال والى بهم
 الفصولين وقف بين اخوين مات احد هما وبقى في يد جدي واولاد البيت ثم جدي
 برهن على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطن بعد الاب في غيبه والوقف واحد
 يقبل وينتصب حفيضا عن الباقيين ولو برهن اولاد الاخ ان الوقف مطلق عليك
 وعليها فبنته مدعى الوقف بطن بعد بطن اولى كذا في القضية في اخر فصل فيما يتعلق
 الاولاد من وقف الدار والفرق في الشهادة بالدار بر وقفك متوليه اولاد
 زيد عمر وابنه اول وقفك للحقائنة او لوفوقا ولا جارية سي يندى
 مولودا ولا غنى بتبعيت ايد وقدر جده دعوى ابنته كذا عمر ومنكر اوليها جده
 رايات لازم اولد كذا كذا في شهود قاضي حضوره عرو ووقفه بدار فلان
 اولد امر قوم يندى مولودا يدعي مسو عمن در جوشادات ايله لم مقبولة او
 لور في الجواب او لما ذكر في المحرم بذكر متوفى باسند ارث شرعه
 انتقال ايدوب الى التمسك من دن بر ملكيت اوزر متصرف اولد وعنى
 بر منزلي ايجو بر وقف مكتبك معلى اولوب وقفك متوليه اولان عروبو
 منزل معلى اولد وعنى مكتبك معلى وقفه ربه دعوى ايدوب زيد انكار
 ان مكتبك بكرة وخالد سماعه شهادات ايله لم مقبولة اولور في الجواب زيد
 بغير سبب ملكيت اولور مستند شرعى به بناء اوليحق الفدان النماز كتب في المحرم
 بنوت اصل وقفه تسامح ايله شهادات مقبولة اولور في الجواب ولو راجع
 اولان كمنه نك تصرف سببك اولور بر مستند شرعى به بناء اوليحق الفدان النماز

جواب اول و کتب که در هر یک عمر و در هر یک و لوق اوزر و شتر و قرض
اینکه یکی منزل ایوان بکر و قرض در دوی اید و بیدار انبار اندک بشیر و خالد
بسیار علم شهادت ایلمه لمقبوله اولور **جواب** اولور اوزر بیک نفر سبب
ملک اولور مستند شرعی به بنیاد و بقی الفندان **کنه** که در هر یک **تولیت** غای
واقف اولاد و اولاد اولاد و مشروط اولاد بر وفق **تولیت** غای
اولاد اولاد زید متصرف یکی عمر و ظهور اید و بیدار و واقف اولاد و دهم دیو
دعوی اید و بیدار مدعی سنی اثبات ایوان بکر و بشیر شهادت اید و کتود که در نور
بزرگ و واقف اولاد اولاد اولاد زید و بشیر شهادت اید و کتود که در نور
واقف زبور که اولاد اولاد اولاد و غای ثابت اولاد و لوق **جواب** اولاد
کنه که در هر یک **تولیت** و غای بر سبب احاطه مشروط اولاد بر مقدار وقف
اقیم تک ربی اول مسجده امام اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
مؤذن اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
مشروط در دیو مسجد زبور که امام اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
ایلمه بشیر مبلغ زبور که اول مقدار اقمه کتود که در سبب مؤذن اولاد اولاد
مشروط اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
جواب اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
بیت الالامینی سبب انک شروع معید **جواب** تسامع ایلمه نفس و قیث ثابت اولاد
حاکم حکم اید یک لازم دخی اولور و وقف فدا و ای ابی السعد **جواب** زید الی
یا القیث سبب دن بر و مالکانه تصرف اید و بیدار مدعی سبب اید و بیدار
جنت و بیدار اصل کی بعد زمان اجداد بکر و قیث زید و دعوی ایلمه استماع اولاد
می **جواب** و قیث سبب اولاد بقی اولاد بصر و قیث اید و کتود تسامع ایلمه

شهادت جائز اولور و بخت لیم الی التولی و سجیل شرعی اولور و قیث اید و
اصل ایلمه لازم اولور **جواب** تسجیل شرعی اولور و غنه ایلمه لازم تسجیل
ت مع ایلمه ثابت اولاد تسجیل اولاد و قیث سبب مشروط اولاد
و قیث ایلمه متصرف کتود که در قیث اولاد اید و کتود تسامع ایلمه شهادت اولور
من وقف فدا و ای ابی السعد **جواب** اولور سبب دلی بری فراجیم سبب ایلمه
کله یکی بری زید و قیث زید و دعوی اید و بیدار مدعی سبب تسامع ایلمه شهادت
انکله و قیث حکم اولور **جواب** اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
بیلدن زیاده اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
کتود تسامع ایلمه متصرف ایلمه متصرف ایلمه متصرف ایلمه متصرف
دند در لوق شهادت ایلمه استماع اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
بابا لریک اسمال لریک ذکر اید و لریک من کتود که در قیث اولاد اولاد
مشروط تسامع اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
شهادت زید و واقف اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
اولور **جواب** اولور تسامع زید سبب زید دکن بیان اید و لریک من کتود
فدا و ای ابی السعد **جواب** بر وفق صحاح اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
بکره سبب اید و بیدار سبب مقداری ملکیت اوزر و تصرف اید و بیدار تسامع
زید دن النوب عمره و بیدار کتود که در جماعت و قیث تسامع اثبات اید و بیدار
ت مع ایلمه شهادت ایلمه شهادت اید و کتود که در قیث اولاد اولاد اولاد
و قیث شهادت مقبوله را تسامع اید و کتود که در قیث سبب و قیث
صحت سبب حکم اولور ایلمه تسجیل اولاد بقی و قیث تسامع حکم اولور
شهادت مذکوره مفید اولاد تسامع فدا و ای ابی السعد **جواب** واقف

من دعوی التبرار تیره فوت اولوب زوجی هند و اصل عرو نکاح لندقد نمک رنگ
فلک صحیح و کدر عدت اولت در دیو کبرینه اقامت ایدوب کند و نکاح عدت
هنسوک عدت و قاتدر زیدک فوتی کوندن دورت ای اون کون
چکدن هکده نکاح ب طورین مسلمان سبورله دیوینه عادله اقامت ایستغنا
قتضیک سینه سی اولی در جواب عرو کبرینه سی اولی در یو صورت عرو کون ایدوب
زیدک فوت اولدیغی قریبه دن بشی نفر علول کسسه لر اولوب بکرک سن ایدوب
اطراف قریبه دن الی التفتش نفر کسسه لر اولوب بکرک سینه سی اولی اولور **جواب**
عرو ک نکاحی وزیدک وفاتی مشهور اولوب حق شهرت و قاتدر ایدوب اولور
نکاح فداوی ابی السعد و **جواب** زید هندی مشکو سینه سی اولدیغی انکار ایدوب
مربوره هند زیدک تحت نکاح فدا و له و غنه سینه اقامت ایدوب خلوت صحیح و حق
اولم دیسه زید انکار ایدوب هند سینه بی قاده اولوب زید خلوت اولما و غنه
یعنی ایدوب خلوت اولور **جواب** نکاح سینه اقامت ایدوب مقبوله در انکار نکاح
و کدر من نکاح فداوی ابی السعد و **جواب** ادعت انه تزوج با و وطنها فانکح کف باله
ملوطها فانکح لبقی باله لکن لا نکاح عدت ای حنیفه و عدت نکاح باله تزوجها باله غیر
مذعوی نکاح الفصیول **جواب** زید نکاح اولما غنه عرو بکر و بشیر حضور لند
و کبر ایدوب بعد العقد هند انکار ایدوب بکر و بشیر شهادت ایدوب یک تعیین زمان و مکان
برای برینه فی الفسوی بکر و بشیر لند لازم اولور **جواب** تمام علول لایعلاز
مشهور به اقوال قبیلند اولوب حق اختلاف زمان و مکان فراتر من شهادت
فداوی ابی السعد و **جواب** زید بکر نکاح فدا و له و غنه سینه ایدوب
سینه اقامت ایدوب تا بکبری بر ایدوب اولوبی مربوره هند زیدک نکاحی
و ایدوب فدا و له اولور **جواب** بکر بکر ایدوب اولما اذن ولی و اذن حکام ایدوب

ایله

ایله تکرار نکاح انک لازم در من دعوی فداوی ابی السعد و **جواب** اول
قاضی بوغلیکن بر قاج کسسه حضور نده قزم زینب صغیره و فرزند اشعمر و کبر
بکر صغیره و بیدم دیو عرو بکر کون زینبی الوب قبول ایدوب و بکر ایدوب نکاح
اولش اولور **جواب** از حکام اولوب امر اولت من نکاح فداوی ابی السعد
امر **جواب** زید کبره قزمی هند بکر عرو و تزوج و نکاح ایدوب بعد عرو و هند
و ایدوب کبره هند ایدوب و خنک ایدوب و عرو و هند نکاح و اصل اول و قده
سکوت ایدوب دیوب هند و حق رو ایدوب دیوب انیک طرفک دخی سینه سی اولسه
قتضی اول **جواب** هندک سینه سی اولی در کسسه کبره و **جواب** زید سینه سی هند
عرو و کوب کس صغیره و بکر و ولی بکر کسنی بکار ایدوب مقدم تزوج و نکاح ایدوب
دیو زید حاضر و کل انکین بالیکر هندک مواجه کسده دعوی و اثبات ایدوب کبره
اوله قلمی قاضی هندی عرو و حکم ایستغنا حین دعوی و اثباته زید جلش عرو
اولما غنه حکم مربور صحیح اولور **جواب** اولما جواب فرزندک دخی حضور
لازم در کسسه کبره و **جواب** تزوج ایدوب کبره هندی عرو زیددن مقدم تزوج
ایله بکر زیدک مواجه کسده دعوی و اثبات ایدوب قاضی هندی عرو و حکم
ایستغنا حین دعوی و اثباته هند جلش عرو حاضر اولما حق حکم مربور صحیح
و نافذ اولور **جواب** اولما زیدک دخی حضور لازم در کسسه کبره و **جواب**
جواب زید تزوج ایدوب و کبره دیو هندی عرو و تزوج ایدوب بعد هند
زیدک تو کسینه انکار ایدوب اثبات لازم اولد قده شهادت ایدوب کلا لاند
عرو اولما بکر و بشیر هندی کور کس کون پیده ایدوب هر عرو بکر
زیدک کند و عرو و تزوج ایدوب تو کسینه ایدوب کس کسده کسده لر بره و سینه
و کالت مربوره ثابت اولش اولور **جواب** اولما جواب بره و سینه اولما

كيفية طهر حرم زيدا في بني عروه ما فراد ايدوب عمروك فحرس والسبايم الدوقان
هكزه ويريهوب اخوه ويريهوب كادارو لورون **جواب** اولو ريهوبك ريهوبك من دوقان واي
اب السور **حرم** زيدا فوت اولاده زوجه بني هند فحرس عروه تزوج ابتهكده هكزه
هيندم عدم منقذه ولما زين تزوج ابتهكده نكاح زبور كاندردو دوقان عمرو
عدتك اولاده هكزه تزوج ابتهكده نكاح زبور كاندردو دوقان عمرو
در جواب عمروك **كيفية طهر حرم** ثم الاصل ان كل من صلح ان يكون وليا للنكاح
بولاي نفسه صلح ان يكون من هذا النكاح ومن لا فلا اذا عرفت هذا فنقول ان
النكاح يقع بشهادة الفاسقين لان الفاسق يصلح ان يكون وليا في النكاح بولي
نفسه لانه يزوج امته بالانفاق وزوج عبده وزوج بنته ويستوي تزوج بنفسه
وكذلك في القذف والاي والمصحود والاخرس كل هؤلاء يقع النكاح بشهادتهم
وكذلك لو تزوج امرأة بشهادة البينة وشهادة البينة فانه يكون النكاح له حكمان
حكم الانفاذ وحكم الاظهار فاما حكم الانفاذ فقد ذكرنا واما حكم الاظهار فانه يكون
عند القاضي فلا يقبل في اظهاره الا ما يقبل في سائر الاحكام ولا يقع النكاح بشهادة
العبيد والصبيان والمجانين لانه لا ولاية لهم في النكاح من اول نكاح ثم في طهر حرم
ادع على امرأة نكاح فتمت نسبه او ادع على اقرار بالقبول كما في النصب او اخر الفصل الثالث
من مشاهدات منية الخفي وان اقرت المرأة انه زوجها واقر الرجل انها امراته يكون ذلك
نكاحا في نكاح الغيبة ولو ادعى نكاح امرأة لهان زوج ظاهريته لا حضوره بهذا الزوج
في نوعه فيمن يتر طهر حرم في الفصل الخامس عشر دعوى البرازية **ادع نكاح** معتدة
تشر طهر حرم الزوج مطلق بانها كان الطلاق او رجوعا دعوى النكاح من طهر حرم
البرازية واذا ادعى نكاح امرأة ولهان زوج ظاهريته طهر حرم الزوج الطاهر
لسماع الدعوى والبينة ولو ادعى انه تزوج ابنته البكر البالغة من هذا المهر او ولد

قبض صداقها واقر الزوج بالنكاح ولم يدع الدخول فالتأخي يا امر الزوج بفتح
الملا الاب ولا يتر طهر حرم المرأة ودعوى النكاح عليها بتزويج والد بالحيث
بدون حصة الوالد في الفصل السادس من الاستدلال **كيفية طهر حرم** زوجها غير الاب
وجهه فاقضت زوجها بعد البلوغ وهي بكر فماتت اخرت الفرقة حين بلغت
وكذبها الزوج لا يقبل قولها الابينة وان اختلفت في حال فماتت بلفظ لا
واخرت الفرقة فمات الزوج لابن بلغت قبل هذا وكنت كان القول لها
وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضا جبرها او دلائل نحو النكاح وغير
ذلك في فصل فيما يتعلق بالنكاح من دعوى فالحال والتفصيل في احوال العترة في
المخارات من الغيبين والمخبر بغير البلوغ في حق اختيار نفسه بمخرقة الشفع في طلب
الشفعة فانما كما بلغت كيقض او لبيدة ينبغي لها ان تختار نفسها كما ان الشفع اذا
بلغت اختبر ينبغي له ان يطلب الشفعة وليس يدع اختيارا نفسها كما ان الشفع ينبغي
لو كان عند ما من يصلح لذلك والاختراع الى الناس وتجارا يباينوا وتشر لو لم تكن
في بيتهما وجرت الى الناس بطل خيارها والاشهاد ليس شرط طهرا اختيارا لنفسها لكن شرط
الاشهاد وثبت اختيارا بالبينة فيسقط عنها البين والتخفيف على اختيارها في تخفيف
الشفيع على طلب شفعة فلو قالت القاضي قد اخترت نفسي حين بلغت او قالت حين بلغت
طلبت الفرقة صدقت مع البين ولو قالت بلغت امس طلبت الفرقة لا تصدق وتحتاج
الى البينة في احكام عشرة في تخفيف من الغيبين وفي ان عشرة في العيادي ولو طلبت
التفريق بعد انقضاء الاجل بسبب الغيبة فدفع هذه الدعوى دعوى قرارا بالاحكام
التي ادعوى اقرارا اختيارا المقام معية الفصل الثامن عشر في التناقض من امر وكل
الادعوى في الفرقة بخيار البلوغ فان لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج
او باختيار الزوجة وان دخل بها فلا مهر كامل وقعت الفرقة باختيار الزوج او باختيار

المرأة الحكم الصغار من سبل النكاح ولو اختلفوا في النكاح ففسد جهتها
تزوج يوم الجمعة والاخران تزوج يوم السبت لا يقبل لان النكاح وان كان من
جملة الاقوال الحسن انعقادها بالفعل وهو حضور الشهود وذكر القاضى الامام المسمى
في حقه في احوال الباب كس من شهادته جواز انعقاد النكاح وان ادعى كل واحد
منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقضى بواحد من البنتين لتعذر العمل بهما لان
الحمل لا يقبل الا شراكتهم **قوله** ويرجع الى تصديق المرأة لاحدهما فان لم تصدق احدهما
منها ففرق بينهما وبينهما من دعوى جوبهه البينة **قوله** في سفره وانما يرجع الى
تصديقها اذ لم تكن في بيت احدهما او لم يدخل بها ولم يكن وقت احدهما سبقا فان
احدهما هذه الاشياء فصحى الاولى من الحمل المزبور تنازع اثنان في المرأة كل
واحد يدعى انها امراته واقاما البينة فان ارتخا واحدهما سبق فهو ولي وان
كان تاريخهما على السواء ولا بد لواحد منهما عليها او لكل واحد منهما او لم يورخا
لا يقضى لاحدهما الاستواء وانما يرجع الى السواء الا ان لاحدهما عليها يدا
يقضى لان بيته شريكت باليد وان ارتخ احدهما دون الاخر فذو التاريخ اول
وان كان لاحدهما تاريخ ولا خريف فذو اليد ولي كما في السفر وان اقرت لاحدهما
ولا تاريخ يقضى للذي اقرت له لان الاقرار بمنزلة اليد كذا اذا رجع على السواء
الا انما اقرت لاحدهما وان لم تقر لاحدهما فرق بينهما وبينها ولا يقضى بشيء
على احد قبل الذوات في سبل دعوى النكاح من دعوى مينة المفتي والتفصيل التام
عشر من دعوى النكاح من دعوى البرازية في تفصيل دعوى النكاح من نكاح فاشيخان
فان اصل انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما البينة فان ارتخا وتاريخ احدهما اقدم
كان هو اول وان لم يورخا او استوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض فاعلم
بها او تعلم ان منزله كان اولي وان لم يورخ شيئا منها يرجع الى تصديق المرأة في باب

دعوى

دعوى الرجلين من دعوى المد والفر والتفصيل فتصل دعوى النكاح من دعوى
امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فحجها وانما يستخلف بالمدعي وجعل ان كانت
زوجته في حق طلاق بائن اما الاستخلاف فلا ان على قول المسمى محمد يستخلف في النكاح
والفتوى على قولهما وانما يستخلف على النكاح بعد الطلاق البائن والموت
لاجل الى او انما يستخلف على هذا الرجل انما لو كانت صادقة لا يبطل النكاح بخبر
فاذا حلف بتيق موطنة قال بعضهم يستخلف على النكاح فان حلف ليقول القاضي
فرقت بينهما **رجل** تزوج امرأة بشهادة شاهدين فاكثرت المرأة وتزوجت غيره
الشهود ليس للزوج ان يستخلف المرأة في قولهم لان الاستخلاف يشترط لرجاء التكلل
ولو اقرت امرأة بنكاح الاول لا يصح اقرارها على الزوج الثاني فلا يستخلف لكن
يحلف الزوج الثاني فلو حلف انقطع حكمه وان نكل الزوج الثاني صار قولا
بنكاح الاول فيستخلف المرأة فان حلفت لا يثبت نكاح اولي وان نكلت
يقضى بها الاول في فصل في دعوى النكاح في نكاح فاضحة وانما حصل له الاول
على امرأة نكاحا والمرأة في نكاح الغير ولا بينة للمدعي يستخلف الزوج والمرأة و
يبدلوا بجميع الزوج بالمدعي يعلم انها امرأة هذا المدعي فان حلف انقطع حكمه
وان نكلت يحلف المرأة على البتة بالمدعي بائنا هذا المدعي فان نكلت قضى عليها
بنكاح المدعي في الفصل الرابع عشر العاشر **نكاح** امرأة في آخر وادعى تزوجها
قبلة ولا بينة له وان يستخلف المرأة لا يمين عليها عنده وعند من لا يستخلف المرأة
عالم يستخلف الزوج لعدم جواز اقرارها على الزوج الثاني لكن يحلف الثاني او لا
عالم تعلم انه تزوجها قبلك فان حلف فهي امراته فلو نكلت حلف المرأة على البتة
فان حلفت بروت وان نكلت فرق بينهما وبين الناكل وهي امرأة لا اولي الثاني
عشر في دعوى النكاح من دعوى البرازية وفي دعوى النكاح يحلف بالمدعي بنكاح

العتق ولا يحلف بالبراءة وتزوجت بكيفية الاستحلاف في اليمين من قضا
 الخلفه وحلف على ما حصل في سبب تفعيل كالبسع والكناج والطلاق والغصب
 والتفريق وبين الخليف بقوله بالبراءة ما ينسب اليه قايما او كناج قايما او
 ما بها بائن بينك الا ان او حاكب عليك رده الا ان او حاكب عليك حق التفريق لان
 من او اخر دعوى الدرر والفرز ذكر في الفتاوى ان الفتوى على قولها في دعوى
 الكناج في الرابع عشر من القواعد وفي دعوى فداوى النسب اذا ادعى على امرأة انها
 امرأة وحلاله وهي تدعى بانها كانت امرأة لكنه طلقها وانقضت عدتها وتزوجت
 بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعي هذا الثاني انه تزوجها وبكره كناج الاول وطلقة
 فكل من المرأة اقامته اليه على الطلاق قال عجزت عن اقامته اليه على الطلاق وحلف الزوج
 الاول على الطلاق يفترق بينهما وبين الزوج الثاني في اليمين عشر من دعوى الكناج من
 الاستحلاف في ذكر في العدة يوم الموت لا يدخل تحت القضا حتى لو ادعى رجل ان اباه
 مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها
 لا تسع ادعى على امرأة انها امرأتى فماتت المرأة ان امردة فلان الغائب الموعود
 فاقام المدعى بينته انها امردة تقبل ويقضى بكونها امردة للمدعى من محل المزبور والتفصيل
 في الفتاوى المتناقضة في الدعوى في الورق الـ **دعوى** عشر من القضا
 كناج في بيع كذا او ادعت المهر في كنة والورثة يبرهنوا ان مورثهم كان في صغر
 لا تقبل بينهم لانهم انبشوا الموت وموت لا يدخل تحت الحكم في الوترين في دعوى الكناج
 من القضا ليس دعوى هذا جميع العقود والمدانيات في الشك عشر في دعوى الكناج من فتاوى
 البرازية الابن زوج البالغة وسلمها الى الزوج ودخل بها ثم يبرهن انها
 كانت ردة في الكناج قبل اجازتها فاعذ كور في الكتب انها تقبل قال صاحب القواعد
 الصحيح عدم القبول لانها متناقضة في الدعوى والبينة تبرئ على الدعوى

والصحيح عدم القبول كما ذكر في الكتب لان وان ابطال المدعى فالبينة لا تبطل لانها
 قامت على كبر الفرج المرأة والبرهان عليه مقبول بلا دعوى غاية الاحزان الشهود
 شهودا عارضا العقد كسحوت وتصادق الزوج وامرأة على الاجازة فالحكم
 بانفساخ العقد لتضمنه حرمة الفرج والمفسد لا تحق الاجازة في او اخر الشك في
 دعوى البرازية وشهادة الانسان فيما يشره مردودة بالاجماع سواء بانه في
 اول غيره هو خفي في ذلك او لم يكن فلا يجوز شهادته الوكيل بالكناج في فصل من شرط
 الكناج من كناج قاضين ولو اختلف ان يهدى في المكان او في الزمان لا يقبل
 الا اذعت المرأة على رجل كناجا فقامت شهادتين يقضى بالكناج وجوده لا يكون
 على قايما من محل المزبور **زبدون** زوجه سى هند نفقة طلبت كنه زبد هند
 من كنى فزوج اعدم وحال الزوجم وكل من هو مكسر او يفتق اندر يدرك وان به
 اوزره انكارى يكون لطلقة او لمن ولو من **اجاب** ولو من اخر طلاق في
 وادى كنه اقضى وفي نسل باعرة لا يقع وان نوى عندهما وعند الامام يقع بالبينة
 في نوع في انكار الكناج من الفصل الثاني من كناج البرازية وفي الفتاوى ليست بزوج
 صحت فقال في هذا حاله قال ليست لي باعرة سواء في نوع في الكناج من طلاق فضل الكركي
 وكذا في الكناج من طلاق الدرر والفرز **رجل** قال لامرته تراه كزير في كزير وقضى
 قاض بالحرة فهذا غير صحيح والقضاء باطل لان انكار الكناج لا يكون كزير في اخر
 الباب الرابع من او اخر حواجر الفتاوى ولو ادعت المرأة ان اباه زوجها وهي بالغة
 لم ترض وادعى الزوج ان اباه زوجها في الصنوكان القول قول المرأة وان اقام
 البينة فقامت المرأة انها كانت بنت عشرين سنة وقت الكناج واقام الزوج
 بيته انها كانت بنت ثمان سنين كانت البينة بينة المرأة من الفصل المزبور من
 قاضى الولي اذا زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة في الزوج

بذلك النكاح فمكنت وقالت لابل سدت كان القول قولها عند ما كانت صغيرة
ادعى والدوديعه واكثر حجة كان القول قول المستعانة ينكر ال حال على نفسه
كذا هذا الزوج يدعى لزوم العقد والمرة تنكر فكان القول قولها وان اقام البينة
كانت البينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على الاثبات صورة وبينة الرجل على النفي وان
وان اقام الزوج بينة انها اجازت العقد واقامت المرأة بينة على ان كانت البينة بينة
الزوج الا انها استويا في الاثبات صورة وبينة الزوج ترجحت بلزوم العقد والاثبات
عليها في قول ابى حنيفة وان كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرد
وان دخل بها كرها صدقت في دعوى الرد من الفصل المبرور **رجل ادعى جارية**
في يد رجل فقال المدعى عليه ان كانت امة لفلان وانه اعتقها منذ عشرين سنة
وقد تزوج بها وهي حرة وان ثبت ذلك بالبينة يكون دافعا لانه اثبت الحق
بالامة في الباب الثاني من دعوى تعدد ما وادى **رجل ادعى** امة في يد رجل انها
خادمة ومملوكة فخصمها منه ذواليد فاقام المدعى بينة على ذلك فادعى المدعى
عليه دفع دعواه ان هذه كانت امة لفلان فاعتقها منذ عشرين سنة
وانى تزوجها وهي حرة فاقام البينة على ذلك فانه تقبل بينة لانه ثبت الحق
في الامة وهي خالصة لى الله تعالى وكل ان انهم خالصة لى الله تعالى ولانه بين
النكاح لنفسه وذلك خالص حقه والاثبات من اثبات ولاية نفسه
الباب الثالث من دعوى جواهر العماوى لو راي رجل يدخل امرأة وسبع من
الناس انها زوجته وسبع ان يشهد انها زوجته وان لم يعاين العقد
فمن يشهد بالنكاح وسألهما القاضي هل جفرا في العقد فقالا نعم
دتهما تقبل لانه يحل لهما الشهادة بالنكاح بالتامع او بناء على انهما
يسكنان في موضع وقيل لا تقبل لانهما لا قال لم يعاين العقد تبين للقاضي

بنيست او نكاح وقال سمعناه من نكاح
لا يتصور افعالهم على الكذب لا تقبل وقيل لا

انما يشهد بالتسامع ولو شهد او قال لا سمعنا لا تقبل فكذا هذا **انقض** تقبل
وفي عدم اشارة الى ان القول صحيح في الثاني عشر من الفصول واما النكاح اذا
رأى رجلا يدخل على امرأة وسبع من الناس ان فلانة زوجته فلان وسبع ان يشهد
انها زوجته وان لم يعاين عقد النكاح الا يرى الا عاينه رضى الله تعالى عنها
زوجته النبي عليه السلام وان لم يعاين النكاح في نوع منه من الفصل الاول من كتاب
الحكام يشهد ان فلان مات وكانت زوجته واخر اراة كان طلقها قبل الموت
قال القاضي بينة الزوجية او لم يجعل كانه طلق ثم تزوجها وقال السفدي بينة الطلاق
اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح وقيل ان كانت زوجته او هي تدعى عقد من
ما قاله القاضي وعليه الفتوى والافاضة على ما قاله السفدي في الترجيح من شهادته
البرازية **رجل قام** البينة على امرأة انه تزوجها ابوا منه قبل بلوغها واقامت هي بينة
انه تزوجها منه بعد بلوغها بغير رضا فافترضا اولى لان البلوغ منع حدوث تنبيه في مكان
بينها اكثر اثباتا ثم ثبت في النكاح ضرورة في الفصل الرابع من كتاب الولي
كذا في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية ولو قالت المرأة تزوجتني وانا
قنية وجهته وقال الزوج تزوجتك وانت بالغة فالقول قول المرأة الاصل في جنس
المثل ما قبل هذا في فصل الشهادة في النكاح ان الزوجين اذا اختلفا في صحة
العقد وفاداه فالقول قول يدعي الصحة لشهادة الظاهر له ان كان المدعى الصحة المرأة
يفرق بينهما وجعل كان الزوج اقرب بثبوت حرمة حادثة كانه قال انت على حرام الحال
فيفرق بينهما ولها عليه نصف المهر ان لم يدخل بها وجميع المهر ان دخل بها وعليها العقد
واذا اختلفا في وجود أصل النكاح فالقول قول من ينكر الوجود في نوع في صحة
العقد وفاداه من الفصل احاديث العتير من نكاح المحيط البراني اذا قالت
المرأة تزوجها تزوجتني وانا معتقة فلان وقال الزوج تزوجتك بعد انقضائك

فانقول قول الزوج ويقضي بالنكاح بينهما لان الاختلاف وقع في صحة العقد فلا تزوج
صحة العقد فالقول قول المحل المزوج اذا تزوج امرأة فشهدا عنده وعندكم انما
ذات الزوج ومع ذلك تزوجها لا يفرق بينهما لعدم حكم وكذا اذا شهدت جماعة
انها امرأة الغائب لا يفرق ولا يحال بينهما وذكر صاحب المخطوطة ادعى عليها انما يخلو
وبه من وقاتلنا امرأة فلان الغائب يقضي بنية الحاضر الا ان يكون شهورا انما امرأة
فلان الغائب ذكره القاضي لانه لا يجوز ان يكون لها زوجان ظاهر ان في الزوجين
من النكاح المبرأ من التفصيل في الثاني عشر من الاستدلال وفي العاشر من التفصيل في ذكر
نكاحا وشهدا باقرارا بنكاح يقبل كما في الغصب لو شهدا بحدها بنكاح والا فبأقراره
لا يقبل كغصبه الى ادى عن غير القبولين شهدا بتزويج الاب لا يقبل من القبول
يقبل اذ النكاح محال فلو كان الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول في المحل المزوج
ولو ان رجلين اقاما جميعا البينة على نكاح امرأة بعد موتها يقضي لهما جميعا تزوج
واحد لان حكم النكاح بعد موت الميراث وانما يحفل الشبهة ولو مات احد الميراث
عبد فافتت المرأة ان نكاح الميت كان اوضح تصديقا في فصل في محله
النكاح من نكاح قائم حال **زوج** امرأة ثم اقران فلان كان زوجها طلقا وانقضت
عقدتها ثم تزوجها فماتت المرأة بهور زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة ولا يفرق
بينها وبين الزوج فان حفر الغائب انكر الطلاق يقضي بالمرأة وبغيره بين
المرأة وزوجها الثاني وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة
كما قال الزوج الثاني وكذا بنية المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليها من الزوج الاول
حين اقر الزوج الاول بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ولو فرق بينهما
وبين الثاني وان صدقت المرأة في جميع ما قالت كانت امرأة الثاني ولو قال
كان لها زوج قبل طلقها فانقضت عدها ثم تزوجها فماتت المرأة لم يطقن ذلك

الزوج

الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حفر رجل واحد ان
الزوج الذي اقرب الزوج الثاني وصدقت المرأة في ذلك كذا في الزوج الثاني فان
قول الزوج الثاني لانه ما اقره بالنكاح المعلوم من المحل المزوج بالتفصيل الى غير
من الاستدلال وذكر في كتاب الاحكام ادعت امرأة على رجل انه تزوجها ووطئها
فانكر بيمينه ووطئها فان نكل يقضي بالمهر دون النكاح عند ابن حنبل
وحنبل بن يوسف يختلف فانه تزوجها وذكره الميراث في رجع مع ذلك اذا اقام
البينة على النكاح مطلقا من غير رجع يقضي بنية صاحب البينة العقل
عن قول الزوج النكاح من الاستدلال **ادعى** على المرأة نكاحا بتزويج والد في حال
صغرها وشهدت به ان انه قال زوجت ابنتي الكبرى اسمها كذا من فلان وقيل
فلان ذلك كمن لا تعرف ابنته بوجهها يقبل شهادتها على النكاح فيجوز ذلك ما لم
القاضي المدعي ان ياتي بثبوت ابنته الكبرى الى ان يثبت بهذا الاسم هذه
ليقضي عليها بالنكاح فلو قالت ابنته الكبرى وصدق المدعي يقضي بالنكاح
وفيها ايضا شهد انه تزوج ابنته من هذا وقال لا تعرف بوجهها قال لم يكن طلقا
عليه الابنت واحدة تقبل شهادتها لانها نكحها والابن كماله وان شهدا انه تزوج ابنته
عائشة وليست له بنت بهذا الاسم الا واحدة ولا يعرفها ان هذا بوجهها
يقدم الزوج بنية انها بهذا الاسم البالغة اذا اقامت بينة عاردا النكاح عند
البلوغ والنكاح اقام بنية انها سكنت عند بلوغها تقبل بنية المرأة لانها ثبتت الفعل
وهو الا بقاء الزوج يثبت لعدم وهو السكوت من المحل المزوج وكذا ان العتق من
القاضي من زوج البكر اقام البينة على سكوتها حين بلغها الحيرة واقامت بينة على الرقعة
مخرج ولو اقام الزوج بنية انها جازت العقد حين اخذت واقامت بينة على انها ردت
فثبت الزوج اولى بخلاف الاولى لان بنية الزوج ثبتت على عدم وفي الثانية على الاتيان

باب النسيان المتضاويين من شهادات القينة مات عن زوجة واولاد من زوجة
اخرى فادعى الاولاد انها كانت حراما قبل موته بسنة استمرها واقام بينه واقام بينه
انها كانت حلالا وقت الموت فتشهر المرأة الاولى من ابى بالزبور على امرأة لها
واما ذات زوج واقام من بعد واحد كان بينها وبين الزوج وفي غير ذات الزوج
لا يحتاج الى احواله ويحيط بسبلها الى ان ينفذ الزوج اذا تنازع الزوجان بعد الولادة
في صحة النكاح وفيها فادعى الزوج الفد وادعت المرأة الصحة واقام بينه وقبل بينه
يدعى الفد لانه ثبت ما لم يكن ثابتا وادعى ان مدعى الفد الزوج ثبت حرمة الطوى
باقراره وبني قبلنا بينه على الفد سقطت نفقة العدة لان العاقد لا يوجب النفقة
ونسب الولد ثابت كيف ما كان لان الفد ينفي حمل ولا يمنع نبوت النسب على امرأة
فكحاصها في يدها فتقول ان الذي اليد فصلح المدعى معها على حال صحيح ويكون خلعا اذا كان
بمفظة البراءة في الابع عشر من الاستدلال ورايت في اخر فادى رشيد الدين في حق
دعوى النكاح على امرأة وانما انكرت النكاح وقد تزوجت بزوجه اخر فتوسط المتوسطون
بينه وبين المدعى حتى اختلفت بينهما الى تجديد العقد قال لاحاجة اليه
للزوجة مع زوجها ولا الى الاعتدال من المدعى ولا حتى لهذا الخلع لان النكاح لم يثبت
فكيف يصح الخلع واقامها على الاختلاع ان حصل كالاقرار بالنكاح كمن كسب غير
صحيح في حق الزوج فبطل الاختلاع فلم يجبا العدة وكان النكاح على حاله صحيحا ولا
اقرارها على الخلع انما يكون اقرارا بالنكاح اذا لم يصر بخلافه وهما قد قررت بالنكاح
النكاح فلا يكون للدلالة حكم من التبرع بخلافه من حمل الزور ولو ادعت امرأة
على رجل لها وانه الرجل او هو عليها وانكرت المرأة ولا بينة لادعى فيها وطلب
الشكر لا يخلف عندها حنفية ولكن يكون على خصوصية فيجب البينة والاختلاف المتعارف
فان اخل بعض النكاح وحسبه معروفه وكذا الوادعى على ولد صغير انه تزوجها اباه

وانكره الولي ذلك يستلزم القاضى عندهما لان النكاح عندهما اقرار وادعى الوالد
على وليته بالنكاح صحيح عندهما في الفصل الثالث في الاختلاف من الاستدلال وكذا
لو كان الدعوى في الرضاء بالنكاح او في الامر بالنكاح يخلف عندهما لا عند ابى حنفية
اذ النكاح بذل عنده وكل ما يجري فيه البذل فالنكاح فيه حجة والبذل لا يجري في النكاح
فلم يجز فيه البين في الحاشية من الخصم ولو ادعى على رجل انه زوج ابنته الكبيرة
لا يخلف عندهما ايضا بخلاف ما اذا كانت البنت صغيرة لان النكاح عندهما اقرار
واقرار الولي على وليته بالنكاح صحيح عندهما في الفصل الثالث في الاختلاف من الاستدلال وكذا
وكذا لو كان الدعوى في الرضاء بالنكاح او في الامر بالنكاح يخلف عندهما لا عند ابى حنفية
اذ النكاح بذل عنده وكل ما يجري فيه البذل فالنكاح فيه حجة والبذل لا يجري في النكاح
فلم يجز فيه البين في الحاشية من الخصم ولو ادعى على رجل انه زوج ابنته
الكبيرة لا يخلف عندهما ايضا بخلاف ما اذا كانت البنت صغيرة لان النكاح عندهما اقرار
واقرار الولي على وليته بالرافعة بالنكاح لا يصح عندهما ولا بينة الصغيرة يصح ولكن يخلف
البنت على العلم اذا كانت كبيرة لانها تستلزم على فعل الغير ولو ادعى على رجل انه زوج
ابنته يستلزم حصولها عما دابا كانت كبيرة لان اقراره حول على امته بالنكاح صحيح عندهما
في الثالث من الاستدلال وفي الخصم باب البين من دعوى فاحيانا وذكر في الخط ولو اقام
المدعى بينة ان هذا وصي فلان او وكيل فلان قبلت بينة وقد جعل خصما في حق سماعه
دون الاختلاف في الثالث من الاستدلال وفي الحاشية من الخصم ولو ادعى
رجلان امرأة كل واحد يقول زوجتها فاقرت لاحدهما وانكرت الاخر فقال الاخر هلونها
لا يمين عليهما بالاتفاق وكذا لو لم يكن اقوت وحلفوا لاحدهما فنكحت لا يكفلها الاخر في
الثالث الاستدلال وكذا لو ادعت امرأة بالغة زوجها ووليها فادعى الزوج انه تزوجها
او رضاه وانكرت ذلك فادعى غيره لا يمين عليها وكذا لو ادعى رجل امرأة من قبل

ثم ان الزوج انكر الامر بذلك والرضا به فاردت بحينه لا يمين عليه كذا الواجب
 رجل انه زوجه بنته لصغفه وانكر الاب يمين عليه الثالث من الاثر وتسمى في النكاح
 من العقبين سكوت البكر عند استيصال الولي قبل التزوج وبعده هذا الزوج وجه الولي
 على الزوج جسد قدام الاب لا يكون سكوتها رضا في اوائل الفصل الرابع والعشرين
 من الغطويين سكوت البكر الباقية عند بلوغ النكاح وليس بالرضا وان ابنت بطلان
 كان الولي او غيره لو قال لها الولي ان قلنا خطيبك واتمروا جك فسكتت ثم زوجها منه
 جاز ولو ادعت البكر انها لم ترض وادعى الزوج رضاها فالقول قول البكر وان لم يكن
 لها بنته لا يمين عليها ولا نكاح بينهما عند ان حنيفة وعند ما عليها اليمين اما لو اختلفا
 بعد الدخول بنظران دخل بها بغير رضا لم يصدق وان كانت بغير اهتة فالقول قولها
 ولا يقبل قول وليها عليها بالرضا منها من اوائل نكاح فرائد الاكل في النكاح
 الفاسد **في امر** زيد متوفى نكاح زوجته سي يندم من مؤجل كسر بيك اقمه در ديوب
 بنته اقامت ايدوب وورثه زيد في التي بيك اقمه در ديوب بنته اقامت ايلتغشك
 بنته سي اولي در **جواب** كسر من مثل التي بيك يا اقل اب يندك بنته سي اولي در كسر
 بيك يا كسر ايسه بنته سي اولي در **كسر** كسر من مؤجل كسر بيك اقمه در ديوب
 زوج فوت اولي ديوب نفس غرو اوج بيك في مهر سيميه بيم تزوج ايدوب والولد
 زيد جياكلوب يندى غرو دن لغزلق ايتدروب الد قدن صكره يندى غرو دن
 مهر سيميه المانه قادر ولور **جواب** فسخ مهر منشدن اقل اولان الور **جواب**
 اخر مهر مثل الور سيميه قدر دن زباده دكل ايسه مهر فداواي كحافندي زيد
 اخذ باره كند كنه زوج سي يندى زوج فوت اولي نفس غرو تزوج
 ايدوب ببعده غرو ينده داخل اولوب بعده زيد جياكلوب يندى غرو دن
 لغزلق ايتدريس غرو فوت اولي يندى غرو كسر كنه واخيه يندى مهر سيميه

صحة في المانه قادر ولور **جواب** مهر سي منشدن اقل الور صله الماز من محل الور
 اذا وقع النكاح فاسد او فرق القاضيه بين الزوج والمرءة فان لم يكن دخل بها قبل
 مهرها ولا عقد وان كان قد دخل بها فلها الاقل خمس مسمى لها من مهر المثل ان كان
 نكح مسمى وان لم يكن نكح مسمى فلها مهر المثل بالغا ما بلغ ويجب العقد فتعبر العدة
 من حين التوليقي بينهما عند علمائنا الثالث في الفصل العشرين من نكاح الذوقه **بند**
 فوت اولي قد زوجه سي يندى مهر مؤجل من شوقه رستم اقمه در ديوب
 ايدوب بنته قادره اولي ايجي كينيله مهده قه اولوب مبلغ مزبورى تركه يندى
 المانه قادر ولور **جواب** ايجي ايشه كنه مهر مسمى وي يا كسر ايسه ولور **كسر**
 الماهر حرم **بند** فوت اولي قد زوجه زيد منشدن اولان مهر مسمى ايلك يوك
 اقمه در ديوب دعوى اقامت بنته ايدوب سائر ورثه سي اوج يوك اقمه
 در ديوب اقامت بنته ايدوب ومهر مسمى اوج اقمه اولي ايجي شرف غشك بنته سي
 اولي در **جواب** زيدك بنته سي اولي در **كسر** كسر حرم فوت اولي قد
 بعده زوج زيد فوت اولي قد يندى قمرى زينب والدم يندى مهر
 مؤجل سكر بيك اقمه در ديوب سائر ورثه ايلك يوك اقمه ديوب ايلك يوك بنته
 اقامت ايلتغشك بنته سي اولي در **جواب** زيدك بنته سي اولي در **كسر** كسر حرم
 زيد يندى تزوج ايلك استد كنه نكاح مانه بربوزوك وبمقدار اسيا كونه
 بعد التزوج زيد ذكر اولان اسيا ينده ون المانه قادر ولور **جواب** اولي
 نكاح فداواي صنع الماهر حرم وان اختلفا في المهر فحق صله يجب مهر المثل اي اختلفا
 فقال احد سيميه مهر او قال الاخر قد سمي فان اقام البنته لاشك في قبولها ان لم يتم
 فعدت حايكف فان النكاح ثبت دعوى التسمية وان حلف يجب مهر المثل واما عند ان حنيفة
 فيجب ان لا يحلف لانه لا يحلف في النكاح فيجب مهر المثل وفي قدن حال قيام النكاح التوك

القول لم يشهد له من المثل مع يمينه اي ان كان من المثل ما ويا لما يدعيه الزوج او قل
منه فالقول مع اليمين قال كان ما ويا لما يدعيه المرأة او اكثر منه فالقول باليمين
واي اقام بينة قبلت شهد من المثل له او لا وذلك لان المرأة تدعي الزيادة فاما من
بينته قبلت وان اقام الزوج لقبيل ايضا لان البينة تقبل لرفع اليمين كما اذا اقام المودع
بينته على رد الوديعة الى المالك تقبل وان اقاما بينته اي ان شهد له وبينته ان شهد لها
لان البينات شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين على من اكثر وان حصل في الشك
ان يكون من المثل فالتدعي خلاف بينته واني وان كان بينهما في النكاح اي ان كان
من المثل بين ما يدعيه الزوج والمرأة ولا بينة لاحدهما في النكاح اقام احداهما قضي
او بغير المثل فان حلفا قضى بغير المثل وكذا ان اقام كل منهما البينة وان اقام احداهما قضي
بينته ولم يذكر هذا القسم لظهوره في باب لم يدر من النكاح عند الشك في موت احد الزوجين
التي يجوز بينهما فيه كالجواب في حال حيتهما حال قيام النكاح في الاصل والقدر من المثل
لا يقطع اعتبارا بموت احداهما الا يرى ان المقومة من المثل اذا مات احداهما لم يورثه
الاختلاف في القدر القول بغيره عند البينة ولا حكم من المثل لان اعتبارا لا يقطع عند
موتها في الاختلاف في اصل القول المنكر التسمية عنده ولا يقطع شي الا ان يقوم بينة على
موتها لا حكم من المثل عنده بعد موتها كما هو عند قاضي المثل كما في حال حيوة وبني
قال من يشك في هذه الحالة اذا لم يسم نفسه قال كسبت ثم وقع الاختلاف في حيوة وبعد ما قال لا حكم
من المثل بل يقال اما ان تقري بما اخذت الا حكمتا عليك بالمتعارف في العمل ثم يجعل النكاح
كما ذكره لا يترتب التسم لنفسه الا بعد قبض نكاح من المهر فانه في اواخر باب لم يدر من
الدر في الاختلاف في فصل في اختلاف الزوجين في المهر من النكاح فاضحي ان احاد اذ وقع
الاختلاف في حال قيام النكاح او بعد الفراق او بعد موت احداهما قال قول قول المرأة
التي اقام من مثله او ورثتهما فالقول قول الزوج او ورثته في الزيادة في قول البينة عند

رسمها الله تعالى وهو الاختلاف في قول الزوج تنزهت على الفدية والمرة تقول
تنزهت على الفدين فان كان من مثله الفدين او اكثر فالقول قول المرأة مع بينته ما
يجبها بالدم عارضيت بالف فان حلفت اخذت الفدين وان نكحت عن اليمين اخذت الفدين وان
كان من مثله الفدين او قل فالقول قول الزوج مع بينته بالدم عارضيت بالفدين فان
حلف فلها الفدين وان نكحت عن اليمين يكره الفدين وانما جعلنا القول قول الزوج بهرنا
نكح الفدين والزوج ينكر ونحو انما جعلنا القول قول المرأة الى عام من مثله ما هو من مثله او
به الزوج فلها فائدة في اعتبار قولها وان كان من مثله الفدين او اكثر فالقول قولها
التي اقام من مثلهما والقول قول الزوج في الزيادة على قدر من مثلهما ويجب التحليف في هذا الفصل
فيقول الزوج او لا بالدم عارضيت بالفدين فان نكحت الفدين وان حلف بغير مثلهما ولا يفسخ النكاح عند
بالدم عارضيت بالف فان نكحت اخذت الفدين وان حلفت باخذ من مثلهما ولا يفسخ النكاح عند
علمائنا وقال ابن ابي لي يفسخ النكاح فان كان قبل الدخول فليس شيء له وان كان بعد
الدخول فلها من المثل وقاس على البيع وهذا كله قول ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
القول قول الزوج في الاحوال كلها في باب لا عهد له من النكاح شرع في تحفظ الطهي اول ولو
قع الاختلاف بين ورثة المرأة وورثة الزوج في كونه القسمة قال ابو حنيفة لا يفتي في قضيت
البينة على اصل القسمة وعما قولها يفتي بغير مثلهما واصل كانه تزوجها ولم يسم لها مهر
حاشا في قول ابو حنيفة لا يفتي في قضيت بغير المثل كما في حال حيوة وموت الاختلاف
في القدر فالقول قول ورثة الزوج الا ان ياتوا بشيء مستكبر جدا وعما قول حنيفة القول
قول المرأة الى قدر من مثلهما والقول قول ورثة الزوج في الزيادة كما في حاله حيوة واليا
الحريور يمتو فانك زوجة سي عند زيدك نكحت وافيه من قبض ايديك ورثة
مستكبر زيد عند زيد في قوله مهر سي وارده هو دعوى ايديك كسرت ورثة مهر زيور
فوقه زيد ايديك يمتو كسرت يمتو فانك زوجة سي عند زيدك نكحت وافيه من قبض ايديك ورثة

وقد تزوجها بالف درهم وماتت فقامت بنتها وبنت مدينتها ووجهها في حيوته
 لا تقبل لانه علم كذبها باقرار المتكلم عنها في باب من متفق من دعوى الفقيه الشافعي
 على امرأه لا يعرفها ل محمد بن الحسن كذا في الجوز جازع عن هذه المسئلة فقال لا يجوز
 صحة بشهادته عند جماعة انما قلناه انما عندنا باليوسف وعنده ابيك فيجوز اذا شهد عنه
 عدلان انما قلناه وهل بشرط رؤية وجهها اختلف المتأخر فيهم من لم يشترط
 واليه حال ما خولهم فراه وفي النوازل قال بشرط رؤية شخصها وفي اجماع الاصغر
 بشرط رؤية وجهها في الفصل الاول من شهادات المتكلم على امرأه
 باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي الشافعي لا يشترط رؤية وجهها في قولنا
 لا تقبل شهادتها ولو قالوا انما الشهادته على امرأه اسم كذا او لكن لا ندرى ان
 منه امرأه هل هي تلك ام لا صحت شهادتهم على المسألة فحان على احد على اقامة البينة
 ان هذه هي خلاف الاول اذا اقر في الاول بالجها لانه فبطلت شهادتهم
 التام في الخصم وذكروا في الدين وتوفيق الابن والاب والزوج يجوز
 اذ شهادته هو لا مجترة فصح التعريف ايضا لعدم التهمة بخلاف التعديل قال النووي
 شهادته وتوفيق **الحق** تعني ان يشهد على موثقة عدلان او امرأه رجل امرأتان
 وهل تصح الشهادة على المرأة المستفيدة لبعض من اخبرها قالوا يصح عند التعريف وفي
 ابن حنبل لو سمع امرأه من وراء الحجاب يشهد عنده اثنتان انما قلناه
 وذكرنا انما يجوز ان يشهد عليه اطلاق الجواب اطلاقا وقال لم يجوز ان
 يشهد عليه الا اذا راي شخصها حاله اقرارنا فيجوز ان يشهد على اقرارها
 بشرط رؤية شخصها ووجهها في السمع من الخصم بين القول المعتمد في توفيق
 المرأة ان يشهد على موثقة رجلان عدلان او رجل وامرأتان ولو شهد كل واحد
 او اثنتان او زوجا او لامن لا تقبل شهادته لانه لا تقبل معشاهة هو لا ادعى

تصح عند القاضي

توفيقها

توفيقها ولا يقترقا حال بين الشهادته لها او عليها لانها ليست بشهادة حقيقة
 لا بشرط لفظ الشهادته بل هو خبر محض اى حجة الى اخبار من يوثق بخبرها فاذا
 كان هو لا عدولا يوثق بهم فيكتفى بخبرهم في الباب الثالث من شهادات جواهر القضا
 وهل تصح الشهادة على المرأة المستفيدة لبعض من اخبرها وتسعوا وقالوا يصح عند التعريف
 وعن محمد بن حنبل في سمع صوت امرأة من وراء الحجاب يشهد عنده اثنتان انما
 قلناه بنت فلان لا يجوز ان يشهد عليه اطلاق الجواب اطلاقا وكان الفقيه ابو
 الليث يقول اذا اقرت امرأة من وراء الحجاب يشهد عنده اثنتان انما قلناه بنت
 فلان لا يجوز ان يشهد عليه اقرارا ان يشهد على اقرارها الا اذا راي شخصها حاله اقرت
 فيجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لارؤية وجهها وذكر في الجاهل صغر
 قال ابو بكر الاسكافي المرأة اذا حست وجهها وقالت انما قلناه بنت فلان وقد
 وبنت لزوجي حمدي فان الشهود لا يجنبون الى شهادته عدلين انما كانت فلان
 بنت فلان في ذلك من غير من الا شرفي وفي المستق لو تحمل رجل الشهادة على امرأه ثم
 انها ماتت ثم شهد عنده ان المتقاة فلان جازله ان يشهد عليه وفي ادب القاضي
 للخصم لو ان رجلا في بيت وعلم ان له يدانه ليس في البيت غيره واحد ثم خرج وقد
 على الباب وليس في البيت سلك الا هذا الباب فاقول الرجل الذي سجد في البيت يشهد
 واجال على الباب لا يراه ويسمع ان يشهد عليه بما اقر به وفي العيون لو ان رجلا
 خبا قوما رجل ثم رآه عن شئ وهم يرونه ويسمعون كل من ولا يراهم هو جاز
 وان سمعوا كل من ولا يرونه لا يجوز قال ابو يوسف ما اختاره الا ما الى
 في الاول من شهادات خلاصة وكذا في الاول من شهادات النبوية والتفصيل
 في شهادته الدرر والوزير **يد** ادين مديون عمره من يرهق اوجه الوبال عن
 شهادته اقرارا يدين بغيره اردنهم او لانك السماع اليك شهادته

ول

مقبوله او لور في **باب** شخصه كذا من ماله من ماله وانما ان السوء
 المرحوم ادعى الزوج بعد وفاته انما كانت ابرأته من الصدق حال صحته فاما
 بينته واقامت الورثة بينته انما ابرأته في مرضه من ماله في الصحة الاولى وقيل بينته
 الوارثه الاولى وفي صحة الصوري والمحيط لوارثه ثم مات فقال الحق في الصحة
 وقالت الورثة في مرضه قال قول قول الورثة والبنية بينته الحق وان لم يتم بينته واد
 استحل فيهم لذلك في باب البنين المتفادين من ماله في الصحة **باب** صحة يد
 امرة اقام رجل بينته على ملكيته واقامت هي بينته على ان زوجها ملكها عنه بغير
 من غير من سنة فليدفع من الباب امر ليو دعت انما اشترت هذه اجماعية من
 زوجها بمهرها وليشهدوا ان زوجها اعطانا بغير ما في غير ان يجرى البيع بينهما قبل
 ولو اشترانا قبل ثم ادعتنا فقال في الصحة بانما قالت يد دفع لنا المهر في الصحة
 فهذا اجازة منها لو ثبتت في باب الاختلاف الواقع بين الشراة والصوري من
 شهادات القينة ولو ادعت المرأة البراءة من المهر لغيره ولو ادعانا الزوج مطلقا او قاما
 البينة بينته المرأة الاولى ان كان الشراة متعارفا تصح الاية **باب** بينته الزوج الاولى
 اقام احد الاخرين بينته ان الذي في ايديها كانت لامي مكرها ميرة بينته وبين الى
 واقام الاخر بينته انما كانت لامي بينته كرها ميرة بينته الاولى والى لاشارة الزيادة
 بخلافه واقامت المرأة بينته على المهر على ان زوجها كان متعازدا لك الى يومنا هذا واقام الزوج
 البينة انما ابرأته من هذا المهر الذي تدعى فبنته البراءة الاولى من باب البنين المتفادين
 من ماله في الصحة **باب** صحة يد امرة او غيره بعض المالكين بينته او غيره
 اولادهم سائر ورثة بهيمة فربور مرضه موتته او فسد ديوب عمره وصحته ختمته
 اولاد ديوب ايكون طرف في بينته اقامت ايستغنى بينته الاولى **باب** بينته بينته
باب صحة المرحوم بينته بعض المالكين فربور بهيمة وتسلم زينب في قول وقيل بينته

بعده عند فوت اولادهم سائر ورثة بهيمة فربور مرضه موتته او فسد ديوب عمره وصحته ختمته
 ويودعوى واول املاك ميرة او خال مراد ايدوب زينب مستغنى بهيمة وتسلم
 ويودعوى ايدوب طرف فيك وفي بينته لامي اولادهم سائر قول قنفصك **باب** صحة
 ورثة نكدر **باب** صحة المرحوم رجل مات وترك حالا فادى بعض الورثة عينا في اعيان
 التركة ان المورث وهبت منه في صحة وقبضه بقية الورثة قالوا كان ذلك في مرض
 فاقول قول من يدعى الرتبة في الصحة المرض وان اقاموا البينة فالبينة بينته من يدعى الرتبة
 في الصحة كذا ذكر في اجماع الصوري وذكر النسب في الغناوى امرة ماتت واختلف الزوج
 وورثتها في ماله الذي كان عليه وادعى الزوج انما وهبت منه في صحته وادعت الورثة
 ان الرتبة كانت في مرضه فان القول يكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المهر
 على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيقول القول قوله الا ان هذا يخالف رتبة
 اجماع الصوري والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه
 واختلفوا في المستوفى كان القول قول من ينكر المستوفى لان الرتبة حادثة في الأصل
 احداث ان يقال لا اقرب لاقوات في افر فصل فيما يتعلق بالمتكافئ دعوى خارجة
 امرة وهبت مهرها من الزوج وقالت انما مدركة ثم قالت بعد ذلك لم يكن مدركة
 وكذا ثبت فيما قلت قالوا ان كان قد تآقت المدركة كان في ذلك الوقت او كان بها
 علاقه احد ركات لا تصدق انما لم يكن مدركة وان لم يكن كذلك كان القول قولها
 من اول الفصل المزبور وتفصيل اختلاف الزوجين في الفصل الرابع عشر من كتاب
 اختلاف **باب** دعوى امرة متاعا وبعث اب المرأة الى الزوج متاعا ايضا ثم قال
 الزوج الذي بعثته صداقا كان القول قوله مع اليمين فان حلف فان كان المتاع
 عائلا للمرأة ان تده المتاع لانه لم يرض بكونه مهر او يرضع على الزوج بما بقي من المهر
 فان كان المتاع ماله ان كان شيئا متعلقا بدت ذلك عليه وان لم يكن متعلقا بالزوج

كنت اعترض منها فالقول قول الاب لان العارية تبرع والهبته تبرع العارية
او ما بها تحمل على الادنى قال ذكر القاضي فخر الدين ان جواب فيه على التفصيل ان كان
الاب من الاسرة اكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الاب من خارج البنت
يحمل ذلك يقبل قوله قال الصدر الشهيد والمحقق للفقهاء انه اذا كان العرف مستمرا ان
الاب يدفع جهاز العارية كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان العرف مستمرا
فالقول قول الاب في اب مع عشرة من الاسرة شني وكذا في اخر فصل في هبة الوالد لولده
من هبته فاصحها ما كتب نسخة الجواز وانه الاب بهذه الاشياء ملك البنت لكن الشهود
لم يردوا هذه الاشياء جملة واحدة بعد واحد لم يردوا ان يشهدوا بانها ملكها **اقول**
ظهر مما رآه يكتب نسخة وشهد الابنة على ان جميع ما في هبة النسبة ملك الذي تميز الى اب
لهم الشهادة في اواخر العشرة من الفضولين وكذا في اول نوع اخر في الفصل الرابع عشر
البرازية جهته بنته وزوجها ثم ادعى انه ما دفعها عارية وقالت تملكها او قال الزوج
ذلك بعد موتها لم يرد منه وقال الاب عارية قبل القول للزوج ولها الظاهر من هبة ابها
دفع ذلك البراءة هبة واختاره السفدي واخيذ بالاحكام الشرعية فيكون القول للاب لان
ذلك استناد من جهته والمحقق للقول الاول ان كان العرف ظاهر في ذلك كما
في ديارنا كما ذكره في الواقعات وفي رواية القاضي وغيره وان كان العرف مستمرا فالقول
وقيل ان كان الرجل حيا فله ان يثبت ملكها فالقول للزوج والا فله او اخر المهر من فخاله
ابن العم كما ذكره في اخر الفصل الرابع عشر في دعوى التماجد وفي الاصل في معنى الزوجين في
مكان اطلاقه اذا زوج وجهه بنته ثم مات وبقيت الورثة يطالبون القسمة فيها فان كان
الاب اشترى لها في صوغا او بعد ما كبرت وسلمها اليها وذلك في صحة فلا سبيل للورثة عليها
ويكون للابنة واقعات من كتاب الميراث لعلامة السنن في النفقة **واختصارا** اذا اختلفت
فاذا في الزوج ان لا تزوجت بزوجه او انكرت المرأة كان القول قولها وان اقرت انكرت

بزوج اخر لكن ادعت ان ذلك الزوج مطلقا وعادتها في حضانة قال لم يبين الزوج
كان القول قولها وان اقرت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق ولو اختلف الزوجان
في سن الولد فالت اباها هو ابن ست سنين وانا الحق به بما سكه وقال الوالد هو
ابن سبع سنين وانا الحق به فان القاضي لا يختلف احدهما لكن ينظر الى الصبي لانه لا يفتي
عن الوالدة بان كان بائنا كل واحد ويدين حده وينسب حده يدفع الى الاب الا في
لان القاضي لم يعجز عن الوقف على ما يبطل حتى الام وهو الاستعانة في فصل في اخصائه في
الحاج فاصحها اذ ادعت عارجل لقيط في يده انه اخوها وهو يدعي انه عنده تقبل
المرأة ويقضي بها لانها تميز به حقا اخصائه في الفصل العاشر في دعوى النسب فيقول
اخصا حقه واذا بلغ القيط وصديق فيما ادعى من الانفاق رجوع بذلك ان كذب كان
القول قول القيط وعلى الملقط البينة في الفصل الثالث في القيط التام حان فيه مرة
محاكمة حان على عمره ليعرض القاضي لها النفقة عليه فيمنع العلم على رجل انه اخوها وهو يدعي
بالنفقة عليها واكثر المرأة ذلك فالقاضي يبرء العلم من النفقة ويقول لها ان ثبتت فضعها
على الاخ بخلاف ما اذا ثبتت النسب رجل لا يقبل البينة من الرجل ان اخر ابوة في الحاضر
من الفضولين وذكر حكم الشراعية في المستحق في النكاح جامع واذا ادعى على اخر انه اخوه
واراد اثبات نسبه ليسمع البينة الا ان يدعي حقا من ميراث او غيره من نفقة او حق البرية
او كسرية في القيط وما اشبه ذلك من الاسباب التي يثبت بها المدعى لهذا اخصه على غيره الا
في الزوجين والادوين والولد وولاة العتق العمالة والمولات فانه يقبل من البينة
وان لم يدع فيه حقا لانه ثبت بحج نفسه في ذلك كسرية اخر ذلك في بيان انواع العدا
من العداوية والمرأة اذا باحت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز الا اذا اتفق
مال ولله الغائب على نفقة الا ان اذعن الاب كان مومرا وقت الانفاق وانكره الا
يعتبر حال وقت حضانة فان كان الاب معسرا وقت حضانة كان القول قول له الا في

وان اقام البينة على دعواها كانت البينة بينة الابن لانه ثبت امر عارضه في فصل
نفقة الوالد من كساح فاصححتم في ظاهر الرواية بغير حال الزوج في اليبس والى هذا
في الاصل في ادب القاضي للحنفية بغير حالها لو كانت معتبرة وهو موسر يستوجب
ما يستوجب لو كان موسر والقول قول الزوج في العسر واقام البينة بالبينة بنتها
انه موسر في الاصل وانما شيخ الاسلام خواجه زاده الى ان القول قول المرأة انه قادر
من المتأخرين من قال بنظر الى زية ان في حق العلوية والفقر في الفصل التاسع عشر
النفقات من كساح الحل نفقة الزوج في العسر البينة لها في اليبس وان لم تكن
بينته على يساره وطلبت من القاضي ان يسأل عن جبرانه لا يجب عليه السؤال وان سأل
كان حسا قال سأل فاضره عدلان يساره بثبت اليبس رجل في سائر الدليل
حيث لا يثبت اليبس ربا لا خبارا قال لا سمعناه بانه موسر او بغيره ذلك لا يقبل
القاضي وانما شيخ الاسلام ان القول لها في انه قادر وبعض المتأخرين قالوا بنظر
الى الذي لا في حق العلوية والفقر لان اكثرهم يلعبون باحسن اليبس ولكن يقولون
خال عن الحكم الطحاوي واللباس في التاسع عشر من النفقات من كساح البينة زية ولو خلتها
في قدر الوقت لما ضل وقدرها او جنسها فالقول قول الزوج والبينة بينهما الحل المردود
ادعى عليها كساحا فانكرت وادعت عليه وانكر وبرهن فنفق في النفقة كما سلف
في الحل المردود وان انكرت المرأة انقضاء العدة بالحيف كان القول قولها بالحيان
فان اقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو جرت العدة
على المرأة فادعت انها حامل كان النفقة من وقت الطلاق الى سنتين وان مضت
سنتان ولم تلد فالت كانت اظن اني حامل ولم احصل الى هذه المدة وطلبت النفقة
كان لها النفقة وتقدر في ذلك لان هذا ما يستحقها من النفقة الى ان تنفق غيرها
بالحيض او تصير به فتتقاضى عندها بالاشهر في فصل نفقة العدة من كساح في كساح

لو ان المرأة تطاولت بها العدة فلها النفقة والسكنى وكذلك اذا ارتفع حيفها بعد رجوعه او
بعد آخر فلها النفقة والسكنى وان امتد ذلك الى عشرة سنين ما لم تدخل في حد الاباس
ونفقت العدة بالشهر بعد ذلك ولو ان الزوج استأجرها صلتها بالمال ما نفقت
عدتها باب النفقة على الاقارب الزوج جاح شره فصل الطحاوي في الحيف القول قولها في انقضاء
العدة فان اقام الزوج على اقرارها بانقضاء العدة برهن في النفقة في التاسع عشر من
كساح الحل نفقة ولو نفق على نفسه من مال الابن ثم حاكمه الابن فقال النفقة وانت موسر
وقال الاب فعلته وانما موسر قال بنظر الى حال الاب يوم خففته وان كان موسرا قال قول
قوله استخاني نفقة مثله فان كان موسرا قال قول قول الابن ولو اقام البينة بينته الابن
هنا في طلاق المشتق وقال في الحيف فان قال الاب ان ولدي هذا كسوب بقدر علمي ان
يكتسب مقدار ما يكفيه ويخفيه كمن يدعي العمل على مد نظر القاضي في ذلك بان اليبس
اهل حرفة فان ظهر للقاضي ان الامر على ما قاله الاب باجبر الابن على نفقة ابية وجدة
بذلك في الحل المردود ولو اختلف الزوجان في مال الزوج اما موسر على نفقة المعسر
وقالت المرأة لا بل انت موسر عليك نفقة الموسرين فالقول قول الزوج في الحيف
البرهاني في النفقات الفصل الاول في نوع اخر في الاختلاف الواقع بين الزوجين
في دعوى اليبس او دعوى المرأة على زوجها انه موسر وادعت نفقة الموسرين ونعم
انه موسر فالقول قول الزوج في الفصل الرابع والعشرين في ادب القاضي من التام
حانية القول قول الاب انه نفق على ولده الصغير مع الحيان ولو كانت النفقة منقوضة
بالقضاء او بغرض الاب ولو كانت تبت الاحكام في نفقات اخا بينة بخلاف ما لو ادعى الاخا
على الزوجية وانكرت وعلم هذا يمكن ان يقال المردود اذا ادعى الابطال لا يقبل قوله
من الاشهاد في اخر كتاب القضاء والشهادة باب نفقة الزوجية ونفقة كسوة
سنة تقديره ولان في تيسر الجود انما هي سنة تدرك منه في النفقة في اول نور

او لنور ظاهراً حال من غير ما فيها واما في اخذ امرأه ادعت على زوجها
انه لم ينفق على ولده الصغير قالوا ان كان القاضي فرض نفقة الولد او فرض عليه
الزوج على نفقة فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة وانكر الزوج حلف في الاصل
في فصل في نفقة الاولاد من تكاح فاصحها **زيد** متوفاهم في حاكم وصي نصب
ايتدكروا في اتمام بالغة ولد قلم ندمه بالبرئ ان انتقال يدان حال طلب
ايتدكروا في امره ولو لم يكن له خراج ايلدم ديد كذا ايتدكروا في امره ولو لم يكن له
انك قادر او لو لم يكن له **زيد** ظاهر حال تصديق ايدر له لما لم يكن له وصايا فها واما
ابن السوء المخرج فرض النفقة احكام على الزوج ثم قال الزوج كانت حراما على
وقت الفرض لا يسمع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة لسمع في المتفرقات الفصل
في امر من ادعى الزنا **زيد** حرام على امرأته بعد ما علم انه لم يصل اليها النفقة
في وقت كذا فامر ما بعد ما في تطبيقه فقال الزوج وصلت النفقة اليها فقال في
الرفع انه اقر لم يصل اليها لسمع اما لو قالت انه اقر انه لم يدفع لا يسمع في الجنس
البيع الفصل في بيع غنم في حلاله وانه نفقة في الحاشية من الغنم
زيد كذا امرأه في خراف او جاء الى كرمه او طلقها ثم جارت المرأة وادعت النفقة
الحاشية وعرض كما يامس قاضي فاسان انه فرض النفقة عليه اذن لها بالاختار
واقام الزوج البينة على الطلاق فانه لا تقضى عليه بالنفقة بعد قيام البينة على
وفى البينة بينهما وانقضت العدة الا ان يكون القاضي حكم بالنفقة لاحقا
على قيام الزوجية بينهما وان ادعى الزوج عليها ان خبر الطلاق وصل اليها
فانكرت وكفل عن البينة سقطت النفقة في البس الحاشية دعوى جوارها
اذا دفع الوصي الى التيمم ما لم يبلغ البلوغ وانكر البينة فانه لا يصدق له بالبينة في قوله
مالك رحمه الله في قول الجنيبة واصحابه الى عبد الله وزفر وسعيا رحمهم الله تعالى

يصدق لانه امين وكل امين القول قول من يحسنه في كتاب الرعي والبيات من شق
اذا اكبر الصغار وادوا الى كسوا وصيتهم بما انفق عليهم لينظر واهل النفق عليهم
بالعروف ام لا وطلبون القاضي ان يجاسبه كان القاضي وكلمه لا يطلبوه بالحبس
لكن لا يحرم بالحبس بل لو امتنع والقول قوله في اخراج وفيها النفق وفي انه النفق بالحق
ولم يصر لانه امين من جهة الميت او القاضي والقول قول الامين مع البينة فيما جعل
امينا في الرابع والعشرين من الاسترخاء في **الرضاع** زيد زوجه سى يندى تطبيق
ايدوب بعدة زينة تزوج ايتدكروا يندى زينة زيدان حاصل اولان ولدم ايل
مدت رضاعه رضاع التيمم رضاعا فمردد ليس باليكز يندى بوسوي
ايل زينة زينة حرام او لو لم يكن **زيد** او لما زاحا يندى نفقة زينة ايدوب في ثلث
انك اولي **زيد** كذا حرام **زيد** يندى تزوج وادان كذا زينة اجنبية بن زينة
مدت رضاعه رضاع التيمم اوج منه مكره يندى وفي مدت رضاعه
ارضاع ايتدكروا ايلدكروا زينة سوزي ايلدكروا زينة
رضاعا فمردد ايلدكروا ثابت او لو لم يكن **زيد** او لما زاحا محل احيا
احد ازادى **زيد** كذا حرام **زيد** يندى تزوج امرأه فشهدت امرأه انها
ارضعتي لا يثبت حرمه بقولها وان كانت عدلة وان شره كان افضل
في الرضاع من كذا قاضي **زيد** كذا حرام **زيد** يندى رضاعا فمردد كذا حرام
اقرار واعتراف ايتدكروا كذا حرام **زيد** يندى رضاعا فمردد كذا حرام
يندى رضاعا كذا حرام **زيد** يندى رضاعا فمردد كذا حرام
ايتدكروا نفقة ايدر له او لو لم يكن **زيد** كذا حرام **زيد** يندى نفقة
او امتنع من الرضاع ثم قال بعد ذلك او همت او اخطأت او نسيت واراوان تفر ورجا
وصدقة امرأة مصدق قال فان ثبت على الاول وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فحق

يصدق

بينهما ولا مهر لها عليه ان لم يدخل بها استحل ولتزوج امرأة ثم قال هي اخفى
ثم قال او همت فالكساح باق ولو اقر المرأة بذلك انكر الزوج ثم اكدت نفسها فترجها
او تزوجها قبل ان يكذب نفسها ثم اكدت نفسها جاز الكساح قال العبد الشامي في
فتاواه الصغرى بهذا دليل على ان المرأة اذا اقرت بالطلقات الثلاث حل لها ان يتزوج
نفسها من الذي اقرت انه طلقها فصل الرابع في الرضا في الكساح فلهما ان
رجلا تزوج امرأة ثم قال هي اخفى من الرضا او اخفى او بنتي من الرضا ثم قال او همت
لو اخطأت او غلطت او نسيت او كذبت فربما على الكساح والاقال هو كملت جهات
بينهما فان كان قبل الدخول يجب نصف المهر وان كان بعد الدخول يجب كامل المهر والنفقة
والكسفي وان صدقت المرأة على ذلك فلا مهر لها اذ كان قبل الدخول وكذا اذا اقرت
بما قبل الكساح فقال هذا اخفى من الرضا ثم قال او همت او نسيت جاز له ان يتزوجها قال
هو حق كما قلت لا يجوز له تزوجها ولو تزوجها ففرق بينهما ولو وجد الاقرار فشهدت بهذا على
اقراره فرق بينهما وكذا اذا اقر بالنسب فقال هذا اخفى او بهذه ابني او بنتي من النسب
موقوف وتصح ان يكون امال او ابنته فانه براءة اخرى قال او همت او اخطأت
فربما على الكساح وان قال هو حق كما قلت فرق بينهما ولا يقبل في الرضا اقل من بين
او رجل وامرأتين هكذا روينا عن عمر رضي الله تعالى عنه وروى عن عتبة بن رباح
انه تزوج بنت ابراهيم في ثمان امرأة سوداء فشهدت انها ارضعتها جميعا فاحتجوا
بالرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام دعها وفارقها ففارقها
عتبة انها امرأة سوداء وانها كبت وكبت فقال عليه السلام دعها وفارقها كيف وقد
قبل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفرق بينهما ولكنه امره بان يفارقها ولو كان
التفريق واجبا لفرق وبه نقول الا فضل للزوج اذا شهدت امرأة على الرضا ان
يطلقها ويعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والا فضل لها ان لا تأخذ شيئا

منه وان كان بعد الدخول بها فالا فضل للزوج ان يعطيها كامل المهر والنفقة
الكسفي والا فضل لها ان تأخذ الاقل من مهرها ومن المهر ولا تأخذ النفقة
الكسفي فان لم يطلقها فهو في سعة من المهر ومهرها وكذا اذا شهدت امرأة
لا فية او رجل وامرأة او رجلا او امرأتين او رجل وامرأتين او امرأتين او امرأتين
ولو شهدت رجلا بعد لال او رجل وامرأتين او رجل وامرأتين او امرأتين او امرأتين
قبل الدخول بها فالكسفي لها وان كان بعد الدخول يجب الاقل من المهر والنفقة
والكسفي في باب الرضا من طلق سكره فلهما ان يزوجا
المرأة بعد الكساح كنت اقررت قبل الكساح انه اخفى من الرضا وقد قلت
ان ما اقررت به حق حين اقررت بذلك فلم يصح الكساح لا يفرق بينهما
وبتة لو اقر الزوج بعد الكساح وقال كنت اقررت قبل الكساح انها اخفى من
الرضا وقلت انه حق فان القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو اقرت بعد الكساح ان الزوج
اخفاها في الرضا واحترت على ذلك لا تقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذا
لو اكدت ذلك الى ما قبل الكساح اما الزوج لو اقر بعد الكساح واحترت على اقراره
فرق بينهما وكذا لو اكدت اقراره الى ما قبل الكساح والله اعلم في اضراب الرضا في
كساح قاضيهما واذا ثبت الرضا بالشهود والعديل اذا كانت الشهادة على الزوج
فرق بينهما وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلا الاقل
من المهر ومن المهر والنفقة الكسفي ولو لم يشهد عليه احد وكثره قال
والزوج بانها اخفى او اخفى من الرضا فقال قال بعد ذلك كذبت او همت
او غلطت فربما على الكساح وان قال هو حق كما قلت فرق بينهما وان كانت
المرأة صدقة فلا مهر وان كذبت فلا نصف المهر وان كان قبل الدخول بها فلا
جميع المهر والنفقة الكسفي ان كذبت وان صدقة فلا الاقل من مهرها

والاشئ من النقة والسكنى من رضاع المهرات والاشئ من شراة امرة واحدة على
 الرضاع اجنبية كانت او ام احد الزوجين ولا يفرق بينهما بقولها تسعة اشياء
 حتى يشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأة واحد والى هذا عندنا وعند
 يثبت الرضاع بشراة اربع نسوة على من يرضع في باب الرضاع في كتابنا
المبسوط في اختلاف الزوجين في متاع البيت المنزلي زيد زوجة سى هندی يكون
 ابري كندويه صالح اولاد اكسبا الد قدن صكره ايك جاريه ده نزع ايسه
 لا ايك ينيه وان عاجز او ينجي هندی ينيه الى غة قادره اولور **المهر** اولاد
 ينيه الى زيد الور من دعوى قن و اي صنع الله المرحوم **زوج سى هندی** او نذر
 زيدا ثلث بيت دون رجاله ون به صالح اولاد اكسبا بيجدر جلوب ابري هندی
 بنذر ليه ينيه لازم اولور **زوج سى هندی** لازم اولور كندى و ملكي زيدى
 يدنله اولور من دعوى قن و اي صنع الله المرحوم **زوج سى هندی** او نذر
 لا ايك ايكسبه صالح اولاد او اكسبا يني هندی بيجدر جلوب ابري هندی
 ابري مصدق اولور **زوج سى هندی** قول زيد كندى المرحوم **زوج سى هندی** هندی
 اتيو كندى صكره او اكسبا بيزد اولور هندی زيد صالح اولاد اكسبا بيزد
 ديو دعوى ايد و با ثباته قادر او لا ينجي ينيه الى مصدق اولور الى غة قادر الور
الجزء اولور كندى المرحوم زيد مينك زوجة سى هندی او نذر
 زيدا با التملك تعزق اولور قدن صكره رجال ن به صالح اولاد متاع ينيه
 نزع ايل لير طرينك ينيه لى او لا ينجي قول قنك **زوج سى هندی** زيد كندى
 حى المرحوم اذا اختلف الزوجان متاعا كان النكاح قائم او لم يكن في متاع البيت
 في يصلح الرجال كالنقصة والعقبة والحفان والمنطقة والرجح
 الصنع والسيف والعون والسلاح ونحوها كان له اي للزوج المهر

يحييه

مع ينيه لان الظاهر ان ينيه كان في يده مكره القول في الدعوى لهما
 اولاد و فلها اي ما يصلح كالنقصة والحفان والاشئ من الشيا التي تختص
 بالنسبة لهما المهر المدعيه مع ينيه او لهما فله عيني اذا صلح للزوجين من النكاح
 والورقة و آبنه البيت كالنقصة والطست والذهب والفضة والاشئ
 والعمارة وكسائر ما كان في اليد النكاح والرجال فهو للزوج مع ينيه في قولنا
 ونحوهما المهر لان المهر وحاف يدي في يد الزوج فصل فيمن يكون النكاح
 وفيمن لا يكون من دعوى شراة المهر لاسي الملك ومع قولنا انه للرجل او للمرأة ان
 يجعل في يده حتى يكون القول قوله وعلى الاخر البينة في اول باب الزوجين يختص
 في متاع البيت من طلاق شراة المهر الطحاوي ولو اقرت المرأة بمتاع انه اشترته
 من زوجها كان المهر للزوج وعليها البينة في فصل في اختلاف الزوجين في متاع
 البيت من متاع قاضيها اختلف العلماء في هذه المسئلة على تسعة اقوال
 قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اختلف الزوجان في متاع موضوع البيت الذي كانا
 يسكنان فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الغرة بفعل من الزوج او من
 المرأة في يكون للنكاح عادة كالدرج والتجار والمعازل والصندوق والمانج
 ذلك فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك ولا يكون للرجل كمال
 والقباء والمنطقة والعون ونحو ذلك فهو للرجل الا ان يقيم المرأة
 البينة وما كان للرجل والنكاح جميعا كالعبيد ونحوها والنكاح والعون
 السور فهو للرجل الا ان يقيم المرأة البينة وقال ابو يوسف للمرأة حيا وميتا
 والبيت للرجل في الفصل المزبور من قاضيها في قوله وما يصلح للنكاح في المهر
 كالوقايه والحفان والحفان ونحوه و ثياب كبريه وما يصلح لهما فهو للرجل
 كالسيرة والخصير الاثنية لان الظاهر ان الرجل متولى البيت والشرع بان كان

الرجل او لما كتب في الرحم **يتموت** فانك يدونه بولها لا بر مقدار قبول الجنون زوجة
 بهند بوقية ثم بعد رجوع دعوى ايدوب ساثر ورثة زيدك حرجوب لكن زيدك اول
 اثباته قادر او لما سأل بهند اول قول بهند انك بمنزلة المائنة قادر او لما سأل بهند
 او لما كتب في الرحم **يتموت** فانك بمنزلة المائنة قادر او لما سأل بهند اول قول بهند انك بمنزلة
 بهند بنم ملكه حرجوب وادوب ساثر ورثة زيدك حرجوب لكن ساثر
 ورثة زيدك ملكي اوله وغني اثباته قادر او لما سأل بهند اول قول بهند انك بمنزلة
 ملكي اوله وغني بيمين ايدوب اول قول بهند في المائنة قادر او لما سأل بهند اول قول
كتب في الرحم **يتموت** فانك ساثر ورثة ساثر وادوب ساثر ورثة زيدك حرجوب لكن
 رجاله خصوص اوله لا فراجدة اختلاف ايدوب ورثة اول فراجدة زيدك حرجوب
 بهند ربه بهند كذا نيك اوله وغني اثباته بيمين ساثر ورثة بهند ايدوب
 فراجدة ميراثه اذ خاله قادر او لما سأل بهند اول قول بهند في المائنة قادر او لما سأل بهند
 احد سماه الشكل للرجل المار بالشكل ما يصلح للرجل والنسب في المائنة
 هذا عندني حنفية وقال ابو يوسف يدفع الى المرأة ما يجزيه مثلها والباقي
 للزوج مع كينة وحبوة والموت سواء لقام الورثة تمام المورث وعند محمد
 ان كاتبا حين قلنا قال ابو حنيفة بعد الموت ما يصلح لها المورثة الزوج في آخر
 باب القنف من دعوى الصدق شرعية وان مات الرجل وبقيت المرأة وقم
 الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فيكون للرجل عادة كان القول فيه
 قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون للنسب قال قول
 في ذلك قول وارت المرأة والباقي وهو الشكل للرجل وهو الرجل وقال ابو يوسف
 ومحمد الحكم بعد موت احد سماه الحكم في حبوتها في فصل في اختلاف الزوجين في
 منع البيت من تكاثر فاضح ان مات احد سماه الشكل للرجل بيمينه حرجوب

او رقبته

او رقبته اذ لا يد للميت فميت يد الحي بل معارض بهذا ذكر في الهدي والحي
 الصغية للصدر الشريف وصدور الاسلام وتنسب اليه الحجة وقاضيني في كمال
 الائمة السرخسي في اجماع الصغية وقع في بعض النسخ للحي ميتا وهو سوي
 رواته محمد والزهري ان للحي من جوارها لاء ولو كان احدها مملوكا فالمتاع للحي في حبوة
 يد الخطر قوي والحي في الموت اذ لا يد للميت فميت يد الحي عن المعارض وهذا
 عندني حنفية وقال ابو حنيفة ذون والمكاتب كالحرة لان لها يد معتبرة في حبوتها
 على لو اختتمت لولا المكاتب في شيء هو في ايدوبها يقضي بيمينها كسواثرها في اليد
 بخلاف ماله لو كان محجرا حيث يقضي به للحر اذ لا يد له في ارباب النكاح من
 دعوى الدرر والفرق في فصل المذکور في قاضيني في كمال بيت زوجة
 ومات ثم اختلف المرأة وورثة الزوج ام من التركة قال قول
 الزوج او وارثه ما فعل للمرأة الا ان يقيم المرأة البينة انه تم وبني لها او امت
 اي بذلك ويجعل انه فعل لها لكان العرف يقع لو جعل على انه فعل لها للعرف فلو
 في الباب كالمس من دعوى جوارها الفاعل قال فان مات احد سماه فلان كما اذا
 مات احد الزوجين واختلف من جوارها مع ورثة الاخر كان المتاع للحي ومراوه
 من المتاع ما يصلح لها وهو الشكل ومالا لا يتكامل فيه وهو ما يصلح للاحدهما
 ولا يصلح للاخر فموت على ما كان قبل الموت وتقوم ورثة مقامه فيه وهذا عند
 ابو حنيفة وخالفه ابو يوسف في الشكل فقال يدفع الى المرأة في الشكل ما
 يجزيه مثلها والباقي للزوج مع كينة وحبوة وقال محمد مثل ما قال ابو حنيفة
 ان ما يصلح للاحدهما فهو له وما يصلح لهما فهو للزوج الا ان قوله هذا لا
 يختلف بين ان يكون في حبوتها او مو بعد موت احد سماه في حنيفة تمام النسخ
 انما يصلح للاحدهما فموت لم يكن يصلح في حبوة والموت على تقوم ورثة مقامه

رجل و

وافتقروا فيما يصلح لهما فابو حنيفة جعله للزوج في حال حيوتها والتماني منها بعد
 موت اهلها وحمد جعله للزوج في حال التيمم وابو يوسف جعل منه للمرأة قدر ما يجرى
 منها في حال التيمم لانها مال بالجرها زعامة فكان الظاهر ان اهلها واهلها
 من الظاهر يد الزوج في بطل بطله ولا محارضة في الباق فيعتبر لهما في
 الاستواء بين الحالتين ان الورثة يقومون مقام الميت لانهم خلطوا
 فلا يعتبر حكم في المشكل بالموت كما لا يعتبر في غير المشكل ولا بغير حجة الله تعالى
 البتة منها سبق الى المتاع لان الورثة تثبت بعده بعد موت المورث فيقع به المخرج
 كما يقع بالصلح حيث لا يستعمل على ما ينبغي اولى لان الميراث جازي مطلقا فيخرج
 به في غير هذا الباب بخلاف الصلح والاولى بالبقاء منها بعد نفسه يد الوارث خلط
 يد المورث ولا محارضة الاصل وقال زفر رحمه الله تعالى المشكل بينهما نصفان والاولى
 مثل ما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في سبب الاختلاف اذ هناك كان في بيت واحد
 والبيت مع ما فيه في ايديها ولا يعتبر بالشبهة في خصوص الا ترى ان اسكافا
 وعطارا لو اختلفا في الاله الا لكه او الاله العطارى وهو في ايديهما فبها بينهما
 نصفان ولا ينظر الى ما يصلح لاحدهما لانه قد تخذت لنفسه والبائع فلا يصلح
 مرجح وقال الحسن البصري المتاع كله للمرأة وليس للرجل الا ما عليه من ثياب
 بدنه لان المرأة هي الكنة فيه ولهذا التسمية تعبدية ويد صاحب البيت على ما ذكر
 في البيت اقوى واظهر من يد غيره وفي الدعوى يقوم صاحب البيت وقال ابن
 ابي المتاع كله للزوج كيف ما كان لان المرأة في يد الزوج فما في البيت ايضا
 يكون في يده وان كان البيت لهما الا ترى انه صاحب البيت وان البيت
 يضاف اليه فصار بمنزلة المخرج مع المتاجر اذا اختلفا في متاع المنزل فانما هو
 للمتاجر كونه مضافا اليه بالسكنى وليس للمخرج سوى ما عليه من ثياب بدنه

فكذا

فكذا اهدا وهذه هي السبعة وقد ذكرنا الاقوال السبعة في هذه المسألة
 باب الحالف من دعوى التزويج في **ثبوت الولادة** زيد متوفاه في وجهه سبي
 هندی زیدون علم وار در جواب بعدة يدک وفانی کونند سکر ای
 حکم بر او غل طوغور و ب لک یول وصایه زیدک مخلفا نند ان حصه
 ابن دعوی ایدوب سب و رنه و لک زیدون اولدوغنی انکار الید کلر
 نه حین ولادته قابل اولان زینب شهادت الیسه میراث حصه
 بالیکنه زینبک شهادت کفایت ایدوج **اب** بنم حجت نامه کر کدر کتبه
 محرم **زید** متوفاه زیدوجی هندی حاصل فالوب ولد وجوده کلر کتبه
 ورنه میت طوغدی هندی و مباشره اولان ایه سبی طوغدی حکم فوت
 اولدی و لب لک یولک قوی معتبر در جواب ورنه کدر زینب نامه ولما حجت
 میراث حصه شهادت قابل قبول و لغای نماز قلنی حصه قبول اولور
 من شهادت ابن السوء و اخرهم **زید** وفات ایدکمه ترک ایتدیگی حاصل
 زوجه سبی هندی بر او غل طوغور و ب بعدة زیدک قرنداشی عمر و هندی
 ایل میراث امرنده اختلاف ایدوب عمر و اول و غل و میا طوغدی جواب
 دعوی ایدوب هندی طوغدی بر ساعت حکم فوت اولدی خود دعوی الیسه
 حیا طوغدی و غنه بالیکنه قابل شک شهادت کفایت ایدوج **اب** نقیاشها
 لازم در کتبه محرم بر ولدک حیا طوغدی و غنه میراث حصه بالیکنه قابل
 شک شهادت مقبوله اولور **اب** اولما زکته محرم **هند** وضع حمل
 ایدوب ظهور ایدون ولد و هندی فوت اولد قلر نه لک لابوس عمر
 زید ولد حیا طوغدی بعد فوت اولدی حیا قاحت بینه ایدوب هندی
 لابوس قرنداشی عمر و میا طوغدی حیا قاحت بینه الیسه شک بینه

اول درجه زيرك بنده اول درجه كبري
زوجها ما بين كسوف ان صدقها الورثة في الولادة ثبت النسب
الميت في حق من صدقها و هو ثبت النسب في حق غيرهم ان كان يتم نصاب الشهاد
ثبت هل يشترط نقطة الشهادة لثبت النسب في حق غيرهم ختلفوا فيه قال بعضهم
لا يشترط وقال بعضهم يشترط نصاب الشهادة وان جحدت الورثة الولادة ثبت
الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول ابي حنيفة وقال
صاحبه يثبت بشهادة القابلة وكذا البتوتة والمطلقة طلاقا رجعا اذا دعت
الولادة عند ابي حنيفة لا يثبت الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان اصيل طلاقا
او كان الزوج اقربا لحيي واجمع على ان المنكوسة اذا قامت ولدت منك وانكر
الزوج يثبت الولادة بشهادة القابلة ويلاع منها في اول فصل في النسب
قاضيها قبيل العناق **رجل** تزوج امرأة فجاءت بولد فقال الزوج تزوجتك
منذ اربعة اشهر وقالت منذ سنة اشهر كان القول قولها وهو من الزوج
من الفصل اعز لزوج التفصيل باب ثبوت النسب طلاق الدر الغر او طلاق عطف
على اقرب اي كذا معتدة طلاق طهر حيلها او اقر الزوج به اي يثبت نسب
ولم معتدة ادعت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حيل طلاق
او اقر الزوج بالحيي والا اي وان لم يظهر حيلها او اقر الزوج به فثبت النسب
اذا ثبت ولادتها بحجة مائة اي بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بان خلعت
المرأة بيبا ولم يكن معها احد ولادة في البيت شئ والرجلان على الكافة
ولدت فعلى الولادة برؤية الولد او سماع صوته قيد الحجة بالامانة اذ لا يثبت
النسب لاداة امرأة واحدة على الولادة خلافا لهما فالحاصل ان المعتدة
اذا ولدت ولد لم يثبت نسب عند ابي حنيفة الا ان يشهد بولادتها رجلان

او رجل

او رجل وامرأتان الا ان يكونا هما كحيل طاهر او اعترف من قبل
الزوج فثبت النسب بلا شهادة وعند ابي حنيفة في جميع لبيها امة واحدة
مسلمة مرة عدل كذا في الكافي في باب ثبوت النسب طلاق الدر الغر ونصابا
للولادة واستل الصبي للطلقة عليه الكفاية وعيوب في موضع لا يطالع عليه
الرجل امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة التي جائزة فيما لا يسترطع الرجال
النظر اليه وجميع حيل بالامانة يراجه جنس الم يكن ثم معهودا الكل ليس بزوج
قطعا في ادبه الاقل يتقنه ونصابها لغيره في الحق سواء كان مالا او غيره ككتمان
وطلاق ووكانه ووصيته واستل الصبي للارث رجلان او رجل وامرأتان
لماروي ان عمر وعليارضى الله عنهما اجازا شهادة النساء مع الرجال في الكفاية
والفرقة كفا في الاموال وتوابعها ولم يزم في الكل من الصور الاربع المذكورة لفظ
اشهد للقبول حتى لو قال انك هذا علم او اتيقن لا يقبل شهادته لان النصوص
وردت بهذه اللفظة وجواز الحكم بالشهادة على خلاف القياس فيقتصر على مورد
النص في اوائل شهادات الدر الغر وق استل الصبي لا يقبل شهادة النساء
الا في الصلوة وفي الميراث لا يقبل الا شهادة الرجال او رجل وامرأتين وعند ابي حنيفة
في ذلك كله شهادة امة المسنة والشهادة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف
والشهادة على الغرء والرقاء على هذه المرأة المنكوسة اذا جاءت بولد وقالت لزوجها
انه منك فأنكر الزوج ولادتها لا يقبل قولها بدون شهادة القابلة فان شهدت يقبل
ويثبت النسب الشان الحوط وما يؤيل المسئلة اذا كان زوجها يكذبها اما اذا كان
يصدقها او لم يكن لها زوج يثبت الولادة بحجة قولها بدون شهادة القابلة في آخر الفصل
من شهاد دار ابي حنيفة ولا يثبت ولادة المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين وعند ابي حنيفة يثبت شهادة امرأة واحدة وان كان حيل طاهر او اعترف الزوج

به نسبت بجز قولها و عند ما لا بد من شهادة امرأة وان ادعتا بعد موته لا قبل من شهادته
فصدقها بالوفاة صح في حق الارث والنسب هو المختار ومن نكح فانت بولد سنة شهر
فصاعدا ثبت منه ان اقر بالولادة او سكوت وان جحد شهادة امرأة فان نقاه
لا عن وان لا قبل من سنة شهر لا يثبت فان ادعت نكاحا من سنة شهر او اعيا
الاقل فالقول لها مع اليقين وعند الاحكام بلا يمين في باب ثبوت النسب من طلاق
متفق الا بغيره **نسب الولد من الزوج الثاني او من الزاني** زيد آخر دياره كند كند
صكره نه وجهه سي هند زيد بنی تطليق ایلدی جو نفسی عمره ترویج ایدوب غمردن
برولد اولی بعد زید کلوب تطليق انکار ایدوب تطليق ثبوت بونی مغل
هند غمردن تفريق اولوب زید الدفنه صكره غمردن فوت اول اولی لک نسبی غمردن
دن ثابت اولوب غمردن وارث اولور **جواب** اولور **کتابه** کی المرحوم زید آخر دياره
ایکین زوجہ سی هند زید بنی تطليق ایلدی جو نفسی عمره ترویج ایدوب
اول زوجدن ولد حاصل اولد دن صكره زید کلوب هند تطليق ایلدی کی ثابت
و مقرر اولی مغلک هندى شرعا الی بنی تقدیر وجه ولد نفسی حکم اولور **جواب** زوج
نان به حکم اولور **کتابه** کی المرحوم **آخر** دیا کیدوب غائب اولان زید کی وفات خبری کماله
زوجہ سی هند عدت چکد کدن صكره نفسی عمره ترویج ایدوب غمردن اولی کند
صكره هند انکی کچو سنه دن به برولد کتور سه دور سنه دن صكره زید صبا کله
هندى شرعاً عمر کی بدندن الدفن صكره اول ولد زید و غمردن نفسی
اولور **جواب** عمر کی اولور **کتابه** کی المرحوم **زید** به دياره واروب هندى ترویج
ایدوب بعد الدخول التجوی ایدوب هند دن برولد کل اول لک نسبی زید دن ثابت
اولور **جواب** الی ای تمامه ایسه اولور **کتابه** کی المرحوم **زید** کی مطلقه سی
صغور قاضیه وچ ای حکم وارد در جواب وچ ای تمام اولد قد نفی عمره ترویج

الیدوب

ایدوب بعد الترویج درت ایدوب برولد ظهور کل اولور لورک نسبی زید ایدوب
عمر کی قوت دن ثابت اولور **جواب** عمر کی نکاحی کاند در زید دن ثابت
اولور **کتابه** کی المرحوم **زید** زوجہ سی هندى طلاق ثلثه ایلدی تطليق ایلدی کند
صكره هندى بل حل به مقدار اچمه هر سه سیمه ترویج و دخول ایدوب بعد
هند زید دن برولد کتوروب بعد زید فوت اولوب ولد زید وارث
اولور **جواب** اولور لور صورت به هندى بیک نکره کندن مهر سیمانی الی
قادر اولور **جواب** مسیح هر سه سنه دن اقل لازم اولور **کتابه** کی المرحوم **زید** کی
زوجہ مطلقه سی هندى طلاق کوندن وچ حیض کوردم غمردن منقضیه اولی
جو اقرار و نفسی عمره ترویج ایدوب بعد فوت اقرار دن درت ای اول کون
تمامه هند برولد کتور سه لور لورک نسبی زید دن ثابت اولور **جواب**
اولور **کتابه** کی المرحوم **زید** رضا عاقر قریذاشی هندى قری زینبی ترویج صحیح
اولور زینبی ایلدی ترویج و زینبی دخول ایدوب زینب دن زید کی اولادى اولی
اولاد کی زید دن نسبی ثابت اولوب فوت اولد قدیم زید وارث اولور **جواب**
اولور **کتابه** کی المرحوم **زید** زوجہ سی هندى طلاق ثلثه ایلدی تطليق ایلدی کند
حل و تجدید عقد اندین هندى وطی و دخول ایدوب هندى زید دن لوی
حاصل اول اولی لک نسبی زید دن ثابت اولور **جواب** اولور **کتابه** کی المرحوم
به کسنه نکاح حنده و عمر عدت نده اولیما هندى زید زنا و احبال ایدوب
بعد ترویج ایلدی کند صكره هندى ایله اقل ده برولد طو غمردن حاله زید اول
ولدى بعد الولاده بند لور جو عدت ایدوب اول لک نسبی زید دن ثابت اولوب
بعد وفاته ترکیه وارث اولور **جواب** اولور **کتابه** کی المرحوم **کسنه** غمردن
و نکاح حنده اولیما هندى زید زنا و احبال ایدوب بعد ترویج ایدوب کماله

تعرف او رزده ايكن التي ايدى اقل ده بر ولد طوغرسه حاله زيدا اول ولد
قبل النكاح يادون حاصل اولوب وبعد النكاح التي ايدى اقل ده طوغرسه ولد بعد
بجو دعوت ايدى اول ولد ك زيدا ونسب ثابت اولوب وموتندن حكمة نكاح
لسته وامرث اولور من **حجوب** اولور **كتبه** كى حرم **رجل** نى بامرة فحبت قلم
استينى جعلها تزوجها الذي زنى بها فالنكاح جائز فان جاءت بالولد بعد النكاح
لسته اشهر فصاعدا ثبت النسب منه ويرث منه لانها جاءت في عدة حمل تام عقيب
نكاح صحيح وان جاء به لاقل من ستة اشهر لا يثبت النسب ولا يرث منه لانها
ما جاءت به العدة حمل تام الا ان يقول هذا الولد منى ولم يقل من الزنا في اول النكاح
الرابع من نكاح واقعات احكاميه وكذا في اوابل فصل من نكاح قاضى **رجل**
انهم بامرة ظهروا رجل فزوجها ابونا منه والزواج يكون اهل منه
في قول الجاهل حقه لان عند سماعه نكاح اهل من الزنا لكن لا يجل للزوج طهرها
حتى تضع حملها من الفصل الرابع من نكاح قاضى **رجل** النكاح الفاسد بعد الدخول
في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح وتعتبر المدة وهي ستة اشهر من وقت النكاح
عند ابن حنيفة وابن يوسف وعند محمد من وقت الدخول وعليه الفتوى لان النكاح
الصحيح انما يقع بمقام الوطئ لانه داع اليه شرعا والنكاح الفاسد ليس بداع
فلا يقع بمقام الوطئ من اول الفصل الخامس من نكاح قاضى **رجل** نكاح
الاستروتنى **رجل** تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها في وقت بول لسته اشهر
ثبت النسب منه واختلفوا في اعتبار هذا الوقت انه تعتبر لسته اشهر من وقت النكاح
او من وقت الدخول قال ابو حنيفة وابو يوسف يعتبر من وقت النكاح وقال
محمد يعتبر لسته اشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى وفي النكاح الصحيح انما يقع
باعتبار المدة من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح

لكن

لكن لا بد من الحلو في فصل مسائل النسب في نكاح قاضى **رجل** غاب عن
اوراته وهي بكر او ثيب فتزوجت بزواج وولدت كل سنة ولد قال ابو حنيفة
الاولاد للاولاد عند انه رجوع عن هذا او قال لا يكون الا اولاد للاولاد
وانما هم للثاني وعليه الفتوى من الفصل الرابع من نكاح قاضى **رجل** غاب عن
فاعدت وتزوجت بزواج آخر وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول فجمعا
ابو حنيفة يقول اولاد للاولاد ثم رجوع وقال الولد للثاني **رجل** طلق امراته
باشا او رجعا فتزوجت في العدة ثم ولدت لستين في طلاق الاول لسته
اشهر واكثر من نكاح الثاني قال ابو يوسف الولد للاول بخلاف ما تقدم
قال لانما جعلناه للثاني حكمناه بانقضاء العدة من الزوج الاول فلا يحكم
بمنزلة ام ولد اعتقها مولانا او مات ولزمتها العدة ثم تزوجت في العدة
فجاءت بالولد لستين من حين مات المولى او اعتق ولسته اشهر منذ
تزوجت فادعاه جميعا قال الولد للمولى في قولهم مكان العدة التي كانت
تخل في ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لسته اشهر فصاعدا في وقت
النكاح فادعاه المولى والزواج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا ولو
طلقا طلاقا رجعا فتزوجت رجلا في العدة ثم طلقها الزوج الثاني في
بولد لستين وشر من طلاق الاول لسته اشهر فصاعدا من طلاق
الثاني فان الولد يكون للثاني لانما جعلناه للاول حكمنا بالرجعة
من الفصل الخامس من نكاح قاضى **رجل** غاب عن
هذا القول وقال يثبت النسب من الزوج الثاني وقال ابو يوسف ان
تزوجت به لاقل من ستة اشهر عند تزوجها الثاني فمولا اولاد ان جاءت به
لسته اشهر فصاعدا عند محمد تزوجها فمولا الثاني سواء ادعيها او نفيها وقال محمد

يكون ذلك منها اذا علموا انه يحكمها امساك الزوجات والاعا لان الركن
 ليس شرط لهذه الشهادة فاذا اقرها صاروا فاسقة فيما لا يقبل شهادته
 من شهادات قاضيان ولو اختلف في الطلاق فشهد احدهما على تطلقين و
 الاخر على التلق او شهد احدهما على تطلقين والاخر على تطلق واحدة لا يقبل
 في قولنا جازم وقال صاحباه وابن ابي ليلى جازت شهادتهما على الاقل من الفصل
 الاول باب في الشهادة التي يكذب المدعى بها من شهادات قاضين في الشهادة
 على ابيهما بطلاق امرهما ان جازت الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق
 لا تقبل وفيه اشكال فان التلق في حق المدعى لا يسوي فيه الدعوى وعدمها فلو دعوت
 الدعوى تقبل فكذلك اذا وجدت قلنا نعم هو حقه تعالى ذكرت لكن ليس لها بضعها
 حتى تملك لا اعتبار بهذه فتعبر الدعوى اذا وجدت ولا تعبر بالقيمة اذا عدت الدعوى
 في نوع في الشهادة على النفوس من الثاني من شهادات البرازية والفصل في شهادته
 ابن وهبان كذا في فصل فيمن يقبل شهادته في الورق الثاني من شهادات التلق ولو
 امرأة بعد ما انضمت ففرضها فطلقت نفسها وانكح الزوج الفرس فاقامت المرأة
 البينة على الفرس ففرضها بالفرقة فالعدة من وقت القضاء او من وقت الفرس
 المسئلة واقعة وينبغي ان يكون من وقت الفرس اصل المسئلة في الجراح الكبير في
 كتاب القضاء في باب ما يرضع القاضي على يدي عدل ان الرجل اذا طلق امرأته ثم
 انكح الطلاق فاقامت عليه البينة وقضى القاضي بالتفريق قال العدة من وقت الطلاق
 لا من وقت القضاء في الجلبع من الفصل الثاني من طلاق الحرة من شهادته
 احدهما بالبيع والطلاق والعراق والاخر بالقرار به تقبل شهادته بالطلاق
 الرجعي والاخر بالبائين تقبل على الرجعي في باب اختلاف الشهادة من شهادته
 الزوجية الخمسة شهادته ان طلقها فذلك البينة والاخر انه طلقها فثبت

البينة

البينة بعض بطلتين ويملك الرجوع في نوع في اخصل فيهما من الرابع من شهادته
 البرازية برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا او برهن انه اقر بعد هذا التاريخ
 بثلثة اشهر انما حرام عليه ليست بامانة فهذا دفع صحيح حتى يحلف انه لم يبر فيه
 فلو كحل يندفع في العاشرين من الفصولين شهد احدهما بالطلاق الرجعي والآخر
 بالبائين تقبل على الرجعي لانها اتفقا على اصل الطلاق وتؤد احدهما بزيادة
 صفة وهي البينة فثبت ما اتفقا عليه ويطلب ما تؤد احدهما في الفصل الاول
 من باب الشهادة في الطلاق من الحيط البصر خمس شهادات ابدان بطلقة واخر
 بطلقتين واخر بثلثة طلقات فمضى طالق ثلثا فمضى ان شهد بالثلاث شهد بطلقة
 اخرى وقد انضم اليه شهادة الاولى فيفرض بهذه الطلقة الاخر فيقع التلق فان
 قيل الطلقة التي شهد بها الاولى داخلية في الطلقتين اللتين شهد بهما الثانية
 بدليل انه لو لم يشهد الثالث بطلقة واحدة بشهادة الاول والثاني قيل له
 البينة من حج الشريعة فيجب اعماله بقدر الامكان ولا يجوز انما لها مع الامكان العمل بها
 وقد مر في البينة التي هي حجة الى الاحصاء اليد نوع العمل حج قدمت بشهادة النازو
 الثالث على طلقين فحجب صرف الاول الى غيرهما في فصل المقتضات من شهادات البينة
 نواقص امرأة بينة بعد خلع على ان الزوج طلقها ثلثا قبل الخلع تقبل ولها ان يسرد
 بدل الخلع وان كانت متنافضا لا تستعمل الزوج بالبيع الطلاق عليه باس غير علمها
 ورأيت في دعوى الخلع وكذا في الزوج اذا قاسم الزوج اخا امرأته ميراثا او اقرارا
 انه وارثا ثم اقام الاخر بينة ان الزوج قد كان طلقها ثلثا فذلك جائز ويرجع الاخر
 على الزوج بما اخذ من الميراث وكذا في المرأة اذا قاست رثنه زوجها الميراث ثم
 جاء بكلامهم وقد اقرها وانكحها وجدهم وجدواستشهدوا ان زوجها قد كان طلقها
 ثلثا في صحة فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث في الفصل الثاني عشر من فصول

دعوى العبد اما الشهادة على التطلقات الثلث بعد تمام العبد فقد حكينا في الكتاب
 عن شيخنا جمال الدين البه دوى انه يقبل ووافقه ذلك الامام فخر الدين محمد بن محمود
 السجزي وسالت قاضي القضاة الشيخ الاسلام القاضي جلال الدين عن هذه المسئلة
 فقال لا يسمع البصر وانه فتنه وامكان الحمل على المحقق والضغينة ثم سألته ان
 المسئلة هي اي حروية قال احتمل في الخبيث فينبأ على سبيل الاصل موجود ذكره
 النواز سئل يوفد قول القاضي وهو ان شاهدين شهدا على رجل انه طلق امرأته
 ثمنا وهو صاحب فراش وقال انه اشهدا عليه بل المرض الا انه قال اني فكتما لا يقبل
 شهاده لانهما لا يقران على الفسخ لان الكتمان فسق والناقص لا قول له الشيخ
 الامام فخر الدين محمد بن محمود لما افتي انه يقبل ذكرت له هذه المسئلة واوردت عليه
 انما لا يقبل في هذه المسئلة بسبب الكتمان لان رجل التاخير فلا يرد على الزمان في اول
 الباب السادس من شهادات جوابه الفواعل **مسئلة** تمام في مقادير الجواب برآبي
 من شهادات فتاوى ابى السود حرم اقامت بينة ان زوجها حلف بطلاقها لا يشرب
 الخمر الا بذنها وانما اذنت له مرة فشرب ثم يشرب مرة اخرى بغير اذنها وانما طلق
 واما الزوج البينة لان الحلف انما كان على حفظ حتى ياذن له وانما لم تطلق بشرب
 مرة اخرى تقبل كلتا البينتان وتثبت البينة وتطلق المرأة لان الحمل بالبينة واجب
 امكن قيل كيف تقبل البينتان وهما اتعا ان البينتين لم يكن الا واحدة قلت في باب
 حرمة الفرج في نظر البينة لا الى قول الخصمين لان هذا حق الله تعالى فضاومها في حق
 الله تعالى خفي في البينتين لا يعتبر كما لو اقام انه طلقها واحدة واقامت انه طلقها
 ثنتين تطلق ثلثا وان اتعا ان التطلاق لم يكن الا مرة واحدة وكذا لو اقامت
 بينة انه طلق امرأته قبلت وان جدد وكذا في عتاق الامه فكل من عتاق العبد عتقه
 حنيفه من طلاق التاخير ولو قال لا امرأته ان مشرب مسكر بغير اذنها فليس بطلاق

عسا حان

فقامت بينة على وجود الشرط واما الزوج بينة انه كان باذنها فيبينة المرأة او في
 البينتين المتضادتين من شهادات الغنية على طلاقها ان يشرب خمر الى ان يشرب
 برؤيته ككران ومعه راحته وقدم الى القاضي كذا كذا بغير اذنها وقيل كذا قول محمد
 وفي الاصل لا يقضي بهذه الشهادة في الثاني عشر من اعيان البرازية وكذا لو قال العبد
 ان لم تدخل الدار اليوم فانت حرة فشهدنا بهذا انه لم يدخل قبلت بها وتماما ويقضي ببقائه
 لان الشهادة على الشرط من النفع مسبوقة في اواخر شهادات جوبه البينة **قوله** واذ اطلق
 في وجود الشرط فالقول قول الزوج الا ان يقيم المرأة بينة لان الاصل بقاء النكاح حتى
 تدعى عليه نه واليه بالبحث في مشرط يجوز ان يطلق عليه غيره فليقبل قولها الا بينة **قوله**
 وان كان الفرجان يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها قبل ان يقول اذ حضرت
 فانت طالق فعالت قد حضرت طلقت لانها امنت في حق نفسها اولا يعلم ذلك الا من جهتها
 في اواخر طلاق جوبه البينة والتفصيل في التعليق من طلاق الدار العذر وان قال اذا
 ولدت فانت طالق فعالت قد ولدت لا تطلق ما لم يصدقها او يشهد بولادتها جليل
 او صل وامرئان عند ان حنيفه وعند ما يقع الطلاق اذا شهد القابلة واذ اقال
 لها ان دخلت الدار فانت طالق وان كلمت فلان فانت طالق فعالت ضلت او كلمت
 لم تطلق ما لم يصدقها او يشهد رجلان او صل امرئان بالاتفاق من محل التزويج
 وكذا في باب التعليق من طلاق الدار العذر **قوله** قال لا ضرر ما دلت كفتي فعالت كفتي
 فعالت كفتي زن بر من طلاق واختلاف في ذلك فالقول قول الزوج لانه منك وكذا
 الطلاق واختصم يشهد عليه بوقوع الطلاق فيلبيح لا يقع بقول الرجل الواحد على
 فعل نفسه في اقراره **باب** التاخير في جواب الفواعل **قوله** حلف ان لا يشرب الخمر
 في سنة فشرب في غير السنة اشرب راوه سكران وهو كج يشرب الخمر فشرب
 عند القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم الصنعاني كذا ولا يقبل شهادته من

لا يجرى الشرب وعلى المرأة ان يحكم نفسها في المدة بالعدا في باب التعليق
فان قيل ان امرة قد فترها رجل بالزنا فقال زوجها ان ثبت زمانا اليوم فترها طالق ملكا
فهره كى قال ان ثبت زمانا اليوم فترها تطلق لنا وان ثبت ذلك يكون باقرا المرأة ابو ربيع
مشهور من محل الزور **رجل** ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه ان طالق ان كان
لك على الف درهم وقال المدعى ان لم يكن لك الف درهم فامرني طالق فاقام المدعى
بنيته على حقه وقضى القاضي به بفرق بين المدعى عليه وبين امرته وهذا قول ابن يوسف
واحد الروايتين عن محمد بن حماد بن عيسى قال اقام المدعى عليه البينة انه
كان اوفاه الف درهم قبل عداه وبطلت بفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرته
وتطلق امرته المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن على المدعى عليه الا الف درهم فلان
اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بالف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى
عليه وبين امرته قال وهذا منكر لان الثابت بالبينة كالثابت بيمينها ولو عينا
اقرار المدعى عليه على نفسه بالف درهم لفرق القاضي بينه وبين امرته في او اسقط باب التعليق
من طلاق قاضى **رجل** قال العبد ان حلفت فانت حر فقال العلام حلفت وهو محكم قبله
لان احلف له لا يقع عليه غيره وتقبل قوله في ذلك كما لو قال لامته وهي منكر حال
اذا حلفت فانت حرة او قال لامته اذا حلفت فانت طالق فماتت حلفت تقبل
قوله او عن محمد بن حماد بن عيسى لا تقبل قول العلام وتقبل قول جارية وامرته لان الاصل
امر يقف عليه غيره في حجة ولهذا اجازت الشرا على الاصل كجلى في الخيض من البنا المبرور
رجل قال ان ربيت فامرني طالق فشهد عدلان على اقراره بالزنا طلق امرته
ولا يجزى ان تشهد عدلان على معاينة الزنا لا يثبت في يمينه ولا تطلق وان شهدت
اربعة فمحل منهم اثنتان لا تطلق ايقام من الباب المزبور **رجل** قال كل عبد ملكا
فما حره منك عبد فاقام العبد بنية على يمينه وحكم القاضي بيمينه ويعتق العبد ثم ملكه

عبد آخر من بيت العبد اقامته البينة على اليمين على قول محمد بن كيسان وعقوله
ابن يوسف وسهرواية عن ابن حنيفة كيان واكثر المتأخرين في مسألة الطلاق على قول محمد
وهذا كما لو ادعى رجل انه وكيل فلان الغائب في جميع حقوقه وخصومه مع الغائب
والغائب على المدعى عليه او اقام البينة على ذلك وقضى القاضي بالموكانة له بما فيه فانه
لا يجزى الى اثبات الوكانة على غيره اخر من مسائل التعليق الطلاق بالفرج من طلاق
قاضى **رجل** وفي كل موضع عدم فيه لفظ الطلاق انه من جملة الكلمات لا يقع الطلاق
بدون البينة وان قال لم اذو الطلاق ان لم يذكر بصدق وان ذكر ببدل مثل
الف درهم وكونه لا يصدق في او ائيل الفصل الثالث في كل من طلاق في حصة
كل ضلع بطل فيه جعل فهو بائن لان لفظ ضلع بلا جعل بائن كسائر الكلمات
فهذا الحكم عند سبعة سقولا جعل وكل طلاق بطل جعل فيه وطلعت فهو حرة في الطلاق
بما حال جنى فكذا الحكم عند سقوطه في الفصل الثاني والعشرين من الفصول
كل طلاق وقع بشرط ان كان فهو حرة من الفصل المزبور وان ادعت المرأة بنية الطلاق
او انه كان في غيبه فمذكرة الطلاق فالقول قولها مع اليمين وتقبل بنية المرأة في
اثبات حاله الغيب ومذكرة الطلاق ولا تقبل بنية المدعى في بنية الطلاق الا ان تقرأ
على الاقر من الزوج بذلك في الفصل الحادي والعشرين في الاقر من الزوج
الاقر من الزوجين وذكر في اجناس النكاح في شهره رجلان على رجل وقال لا تشهدان فها
امرنا ان يبلغ امر امرته انه جعل امرنا بيدها فبلغها ما فطلعت نفسها بعد ذلك
جازت شهادتهما ولو قال لا تشهدان فلما قال لنا اجعل امرنا بيدينا فجلنا
امرنا بهد بالخير لغيره الى اولى اذا قال لا تشهدان فلما امرنا ان يبلغ فلما
شهدت وكلمة يمينه فاعلمنا جازت شهادتهما كذا ذكر المحقق في شهادات الاجناس
باب الفصل الحادي عشر في ذكر في الذخيرة لجعل امرنا بيدها ان لم يعطها كذا في وقت

الزوج بخلاف ما قلنا له من انه تزوج تزوجها امر كبري وما تعلم انها اختار
 نفسا بعد ذلك في محل الامر لان تزوجها بعد ما اختارت نفسها بحكم ذلك الامر كونه
 اختلف على ذلك ولو اقر بذلك ثم ادعى النكاح بعد ما يصدق ويلزم منه الطلاق فيختلف على
 الوجه الذي قلنا وان اقر بالامر وانكر اختيارا لنفسه بخلاف الزوج ايضا لانه لا يقبل قولها
 ايضا انها اختارت نفسها لانها اخبرت على ان يكون الانشاء لانها لا تملك الانشاء لانها
 اختارت نفسها بعد ما قامت عن المجلس فيقبل قولها بخلاف الزوج باله ما تعلم انها اختار
 نفسها في محل الامر الذي ادعت وان اقر الاختيار وانكر الامر بخلاف ما جعلت امر فذلك
 بهذه بيد ما قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس لان الامر لو ثبت كان لازما على الزوج
 وكذا لو ادعت ان الزوج حلف بطلان قوله ان لا يفعل كذا او لم يفعل في موقع التفصيل
 الذي ذكرناه وان انكر الزوج ان امر من يخلف ايضا لان المرأة ادعت البينة بسبب التعليل
 ووجود شرط الزوج فيكون مقتضى البينة التخيير وهناك يستحق الزوج بطلان
 خلاف ويختلف باله ما بين من يثبت تطلقا في الفصل الثالث في الاستحسان والاعتدال
 والتفصيل في حق من يخلف من التفصيل ادعت انه طلق من غير شرط والزوج
 يقول طلقها بالشرط ولم يوجد بالبينة فيه بينة المرأة وكذا ادعت عليه انه حلف لا يضرها
 وادعى هو انه لا يضرها من غير ذنب واقام البينة بيمين كل الامر من ويطلق بايها
 كان في باب في الدعوى واليمين في الطلاق من طلاق الغيب **باب** في طلاق المرأة رجلا غائب
 ان زوجك او كلني ان املك ايدى فقلت انه قد طلقني فقلت واقامت بينة على ذلك يقضي
 بقصره الوكيل عنها ولا يقضي بالطلاق على الغائب لو حضر الغائب وانكر الطلاق
 بحكمه المرأة الى اقامته البينة لان المدعى الغائب هو الطلاق ليس بسبب نشوب البينة
 على الحاضر وهو قصره الوكيل لا محالة فان الطلاق متى تحقق لا يوجب قصره الوكيل
 لم يكن وكيله بالحل قبل الطلاق وكان المدعى الغائب سببا لنشوب ما يدعى على الحاضر

من وجه دون وجه فقلنا بانه يقضي بقصره الوكيل ولا يقضي بالطلاق والعراق قلنا
 في الفصل الرابع في القضاء على الغائب من الاستحسان **باب** في طلاق المرأة رجلا غائب
 فيقبل العين ليس خصم لانه محفل كعوض فالتماس ان لا يسمع عليه البينة اصل الا انه جعل
 خصما في قصره استحقاقا فقبلت بينة في حقه فقلنا لانها ادعت نشوب قصره الوكيل انما
 فقبلت بينة على الاول بخلاف من يدعى اليد لان الثاني لغيبه الزوج وكذا الامر في هذا
 الجنس في غيرهما بين القن على وكيل مولاه بقله انه حصره في قصره لانه
 القن في حق من القضاء على الغائب من التفصيل **باب** في الخلع هند زوج زيد ايلم
 مهر موصى او زينة خلع او لوب بعد زيدا فوات اولد قدمه مندي كسرة وزنه
 نكح موصى لم يند زيدا صحنه خلع او لم يند من مقدم من طلاق بائن ايلم تطلق
 ايلم في حوزة موصى ومدة عتاق اثبات ايلم يحكم مهر مني تركة زيد من المأنة فادور لور
اجوب اولد تكتب المهر صوم لو اقامت المرأة بينة بعد خلع على ان الزوج طلقها فقلت
 قبل الخلع تقبل لها ان يسترد بدل الخلع وان كان متناقضا لا يسترد الزوج بوجوب
 الطلاق عليها في غير علمها في الاستحسان **باب** في طلاق المرأة اذا خلعت مع زوجها على مال
 ختم اقامت البينة على زوجها انه طلقها فقلت او ما بين قبل الخلع تقبل واسترد بدل الخلع
 التناقص لا يمنع قبول البينة في هذا النوع منه في اجنبى الساس في الفصل الخامس
 من طلاق الخلع **باب** في وجه مطلقه سى هند زيدا فقلت اولد مهرم كان
 بيك في حوزة موصى ايلم كسرة زيد مهرى كسرة بيك في حوزة موصى ايلم كسرة بيك في حوزة
 هند كسرة مهرى كسرة بيك في حوزة موصى ايلم كسرة بيك في حوزة موصى ايلم كسرة بيك في حوزة
 موصى ايلم كسرة مهرى كسرة بيك في حوزة موصى ايلم كسرة بيك في حوزة موصى ايلم كسرة بيك في حوزة
 موصى ايلم كسرة مهرى كسرة بيك في حوزة موصى ايلم كسرة بيك في حوزة موصى ايلم كسرة بيك في حوزة
 موصى ايلم كسرة مهرى كسرة بيك في حوزة موصى ايلم كسرة بيك في حوزة موصى ايلم كسرة بيك في حوزة

من الفسوخ ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح اصل فاقامت بينة وقضى بالنكاح
ثم ادعى الزوج بعد ذلك ايضا انه خالعهما على تنفع دعوى المرأة اجابها بحكم
لا تنفع لان الزوج متناقص وذكر في العدة ادعت على رجل انه تزوجها على
كذا امر المهر فذكر النكاح فاقامت المرأة بينة على النكاح ثم ادعى الزوج خلع
ليس له لان كتمانها زوجها ابوه وهو لا يعلم بذلك ادعت المهر على ورثته
زوجتها وادعت الورثة الخلع بعد النكاح لا يسع في الفصل الثاني
عشر في التناقص من اكثر من زوجة ولو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فقامت
المرأة بينة على وجه الدفع انه خالعهما فهذا دفع وان لم يوقت او وقتا بعد
دون الاخر فالوقت ويايخ الخلع سبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردود
ولو ادعى نكاح امرأة وهي قد عرفت ان المهر من كبريتها فهذا دفع وكذا
لو ادعت ابني النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة بوقت
في انما من كبريتها فلان الغائب ليس بدفع في الثاني عشر من الاستدلال
ولو ادعى النكاح فدفعه دعوى طلاق او اقرار به او اقرار بجمعة اقصاه
او بضرع في العاشر من الفسوخ ولو بينت على طلاق ثلث وبيّن
الزوج انها اقرت بهذا بعد الطلاق الثلث انها اعتدت وتزوجت باخر
ودخل بها وطلقها وحلفت عدتها وتزوجت وهي امرئة العزم فقد قبل هذا
ليس بدفع والصحيح انه دفع صحح برهن على النكاح فبينت انه خالعهما فهذا دفع
لو لم يوقت او وقتا بعد ففقط ولو وقتا ويايخ الخلع سبق التناقص
فتم وبينت ولو ادعى نكاحا وهي صالحة اقراره بجمعتها فهذا دفع وكذا لو
ادعت نكاحا وهو يدعى الخلع فهذا دفع في العاشر من الفسوخ ليس بدفع
المهر على ورثته زوجها وادعت ورثته الخلع بعد النكاح اصل النكاح لا يسع

الحمل جهنم ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما بينت على النكاح برهن على
الخلع قبل بينة ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط او قال لم تزوجها قط او لم يجام
يتبع ان يكون هذا وسلكه العيب سواء في ظاهر الدلالة لا قبل بينة المرأة عن
العيب لان البراءة عن العيب قرار بالبيع فكذا الخلع يقتضي سبق النكاح
فيحقق التناقص في المهر في الفسوخ لو ادعت النكاح على رجل واشتت
بالينة انما من كبريتها في اي اوقام الزوج بينة على الخلع لا قبل بينة الخلع وان
ادعت ان النكاح في حال لان الخلع ابد يكون بعد النكاح لان شهادة
انما يشهدون براء على العقد الابق باستصحاب الحاشية الخلع يكون بطلان
في الثاني عشر من الاستدلال ولو اقامت بينة ان زوجها الخلع خالعهما في صحة
واقام وليه وهو بعد ان قاله بينة ان خالعهما في جنونه وقضى القاضي ثم قال
الزوج بالنكاح رتبة كرهه لوديم ولكن باز نكاح كرهيم فهذا دفع صحح
في باب ما يملك دعوى المدعي من دعوى القينة ادعت الخلع فأنكر فقضى
بالعقوبة بالينة فقال خالعهما ولكن تزوجتها ليس به وهذا دفع في الرابع
المسعى قبل القضاء ليس بعد القضاء في باب المدفع في الدعوى من دعوى
القينة شهدوا بالخلع بين الزوجين وبما ينكر ان الخلع وقضى بالجمعة
ثبتت الى ان ثبوت الخلع وان شرط الدعوى في اثبات المهر فاد
في باب فيمن يبر بطلان صحة من يدعى القينة العدة مشرب حراما
طلاق ثلثة بغير طلاق اولان في يدك زوجة مني فهذا دفع في يدك
فتر ايتد بكنى مواجها كسنة اثبات ايدوب قاضي بينك في تفرق ايتد
بكنى معند عدت مشرب حراما كونه في لازم اولور الحشمة لغرض اولور
كونه في لازم اولور الحشمة مشرب ايتد بكنى وقت في لازم اولور الحشمة

قينة المرأة الاولى في باب يملك من طلاق القينة
ادعت بينة على الخلع

هند نفسي اخره تزويج انك يكون الذي ليس كونه اوج حبس كور و حوكمين
 ايسه يعني ايد مهده اولور **الجواب** النفس كمن تمامه اقل ده اولور **كتاب**
 في المرحوم ومن قال انقصت عدن بالحيض فالقول لها ان مضى عليها كسول لا يواو
 ان مضى تسعة وثلاثون يوما مثل كعات في باب العدة من طلاق مطلق الا
 ولو قال بعد انقصت عدن بقدر ابعثك في العدة وصدقة في الاكنا وصدق ان
 كذبه فالقول لها ولا يحين عليها عند ان حيفه ولو قال راجعتك فقلت مجيبه له
 انقصت عدن فالقول قولها مع اليقين ولا يثبت الرجعة عند ان حيفه و في هذا
 يثبت ولو قال لها طلقك فقلت مجيبه له انقصت عدن قال الشيخ الامام
 الا انه الضم الى صحيح انه يقع الطلاق في اخر الفصل السابع في الرجعة من طلاق
 اخل **كتاب** و هم هندى طلاق صبي ايدون دم جو بنيت لغات ايسه هندى
 طلاق بون دك جو بنيت لغات ايسه هندى فقلت بنيت بول **الجواب**
 هندى بنيت بول در من دعوى فكاوان الى السوء المرحوم **كتاب** و ما كندك
 نوجه هند نفسي اخره تزويج ايد كندك و هندى زوجى اولور و غنى بلكس
 هندى دخول ايدوب بعد زيد حيا كلوب هند ايل از و ايجاهل اس كندك
 هندى مردن عدن حاكم اولور **كتاب** و اولور **كتاب** المرحوم **كتاب** و فاه ايد
 معتد اولور هند دورت اى اون كون تمام اولور دين نفسى زيد تزويج زيد
 نفى تزويج ايدوب هندى داخل اولور قد كندك عقد في بور فاسد الى
 حاكم هندى زيدون تغريق ايدوب بعد زيدى وفات كوندان در
 اى اون كون تمام اولور قد زيد هندى رضا كليل تزويج انك شرعا
 جائز اولور **كتاب** و اولور **كتاب** المرحوم **كتاب** زيدون اولور قد زوجه سى
 عدن منقضية لادين نفسى و تزويج ايدوب بعد هندى فوت اولور

هندى وارث اولور **كتاب** و اولور **كتاب** المرحوم **كتاب** زيد منقضية سى هندى
 قبل الدخول و اخلوة طلاق بائن ايد تطيق ايسه عدت لازمه اولور **كتاب**
 اولور **كتاب** المرحوم **كتاب** زيد هندى تزويج ايدوب كندك ايد اخلوة صحفه
 اولور دين عمر و ظهور ايدوب هندى زيدك تزويج كندك مقدم تزويج ايدوب
 دعوى و اثبات ايدوب هندى ايد قد كندك دخول يكون عدت لازمه
 اولور **كتاب** و اولور **كتاب** المرحوم **كتاب** زيد منقضية سى هندى
 بائن ايد مطلقه اولور قد كندك عدن قبل المرافقه زوجى زيد ايل كندك
 اولور و غنى اوده حكيموب بيل موجب اخر من كندك حيفه شرعا قادره اولور **كتاب**
 اولور **كتاب** المرحوم و في الثانية قال القودرى في كتابه المطلقه ثلثا او جريا
 او ثلثا و كثر وجوه القوة التي توجب العدة من النكاح النكاح الصحيح
 سواء في حق حرمة اخذ زوج من بيتها في العدة في هذه السئلة تنصيص على ان
 النكاحه ثلثا حاكم العدة في بيت الزوج و حكم فتوى ستمال السلام الا و ز
 انما لا تعد في منزل الزوج في النكاح و الغنمين من طلاق النكاحية **كتاب**
 زوجه سى هندى ايد خلوت صحفه اولوب بعد هندى تطيق ايدوب بعد
 هند نفسي اخره تزويج ايد كندك بعد زيدون عدت حاكم اولور
كتاب و اولور **كتاب** المرحوم **كتاب** زيد هندى تزويج ايدوب بعد هندى داخل
 اولور دين و خلوت صحفه بول لادين زيد فوت اولور هند نفسي اخره تزويج
 و ايد كندك عدت حاكم لازم اولور **كتاب** و اولور **كتاب** المرحوم **كتاب** زيد
 بجرم ايجون كور كندك فوند قد كندك خولها اولور دين زوجه سى هندى
 زوجه تزويج ايدوب بعد هندى داخل اولور قد كندك زيد خلوت كندك
 هندى مردن تغريق ايدوب قبل الدخول ايسه تطيق ايد حال هند

الا سيجاب وهو في الفاعل كما ذكره في المحيط لانه سوس في التوفيق بينهما ما اذا تزوجها
 لو ان لم يتزوج بغيره في اول باب كتاب الحاخ من كتاب الحاخ في قوله تعالى من تزوج
 من اهل الذمة امرأة في عدة من زوجة في ذمة من ذمة ذلك جاز في تزوج محاربه
 يحل بينهما العقد المسلمة لا يجوز ان يتزوج في عدةها الا ان ذمها الاول ذم من
 حرة بنت ذم الذمة اذا كانت معتدة لم ذمها حرة بنت ذم كانت طليقة من حرة كان
 لها ان تتزوج من حرة او لا يحل عليها العقد فلما الذمة اذا كانت معتدة من ذم قال
 ابو حنيفة جاز ان يتزوج بزوج آخر وقال ابو يوسف في تزوج باب كتاب اهل الذمة
 من كتاب شرح الطحاوي ولو ان الذم طلق او ذمته لم قال عليه كقولهم عليها
 قبل الطلاق قبل ان يتزوج بزوج آخر قبل ان يكره عدة الكتاب عليها او طلق او ذمته لم قال
 قبل كذب الكتاب في فرق بينهما وان لم ينفوا الى القاضي فله طلقها فلما ذمته جاز عدة الكتاب
 غير انما لم يتزوج بزوج آخر فانه لا يفرق بينهما ان الباطل بغيره يهودي او ذم
 يتلك بكن زوجا يندس ان اولوب عمر وسد واروب بعده زيد كلوب عدتها
 او طاهن الذي هو كتاب في عدة فادار ولور **الحج** رر غائب يكن سببا او طاهن
 كتاب في طلق او طاهن كلوب اسلا عرض واليوب اسلا من ابا ابي حنيفة جاز بغيره
 تفرق او طاهن كلوب كتاب في عدة فادار ولور **الحج** رر غائب يكن سببا او طاهن
 زيد او زنته وان لم يكن سببا في المنة فادار ولور **الحج** رر غائب يكن سببا
 اسلا عرض واليوب قبول ابدر سبب بغيره تفرق او طاهن كلوب اسلا من ابا ابي حنيفة جاز بغيره
 من كتاب في طاهن اسلا عرض واليوب قبول ابدر سبب بغيره تفرق او طاهن كلوب اسلا من ابا ابي حنيفة جاز بغيره
 بغيره تفرق او طاهن كلوب اسلا عرض واليوب قبول ابدر سبب بغيره تفرق او طاهن كلوب اسلا من ابا ابي حنيفة جاز بغيره
 بغيره تفرق او طاهن كلوب اسلا عرض واليوب قبول ابدر سبب بغيره تفرق او طاهن كلوب اسلا من ابا ابي حنيفة جاز بغيره

آخره

كتبه المحرم قوله اذا اسلمت المرأة وزوجها كما في بعض النسخ اسلم
 فان اسلم فمهر حرته وان ابي فرق بينهما وكان ذلك طلاقا بائنا عند الحنفية وعند
 جمهور الفقهاء وهذا اذا كان في دار الاسلام وقال ابو يوسف ليس بطلاق وهذا
 اذا كان بالفا عا قلا اما اذا كان فحنونا فان القاضي يحضر اياه فيوض عليه اب
 الاسلام فان اسلم فمهرته والفرق بينهما فان كان البوه قدمت ولدا من غير
 عليهما كالأب فان اسلمت والفرق بينهما وان كان الزوج صغيرا يعقل الاسلام
 عليه القاضي الاسلام فان اسلم والفرق بينهما وان طلق في جبهة **الذمة** واذا
 طلق احد الزوجين اليمن من دار حرب مسلم وقعت البينة لبيان الدار قوله
 وان سببا ما لم يقع البينة لانه لم يخلف منهما دين ولا دار من المحل لم يورثها
 فلما او خلاهما ثم وقعت البينة لغيره بينهما ما لم يورث في ذمة كانت في عدة من
 قد طلقها او كانت غيبا لغيره في ذمة من كتاب حرة او ذمته في ذمة
 ولو تزوج ذم في سبب لغيره بينهما ما لم يورث في ذمة ان دخل بها ولم يبلغ حد بل نقص
 عن اربعين سوطا وكذا القدر المدة والزوج لهما وان اسلم بعد الكتاب لم يورث
 سبب خاصة من المحل لم يورث **الذمة** ومينك مطلقه لم يند ذمته بعد الطلاق بغيره
 كون كذب بغيره عمر وذم به كتاب حرة او طاهن كلوب اسلا من ابا ابي حنيفة جاز بغيره
 عدت اعتبارا وليا يبق ذميه وجوب عدت مسلم بغيره يبق اولور من طلق واما
 الباطل في حرة واذا تزوج الذم كاذبة معتدة كاذبة جاز في قول ابي حنيفة
 وله اسلم بقايا الكتاب وان نفاها من دار الاسلام القاضي لا يبطل القاضي الكتاب فيها
 خلاف لا ياب يوسف وحماد من ذمها لانه كانت الكنية بغيره في ذمة مسلم لا يجوز طلق
 لانه من ان يتزوج بها حتى تنقض غيبا عدتها والذم اذا بان امرته الى ذمة من
 مسلم او ذم في ذمة كذا بعض النسخ انية يجوز له كتابها ولا يباح له طلقها بغيره بغيره

بينهما وعند ان في لا تقع **قوله** والاسلم
 وقعت البينة

الورثة بانك في صحة قبل قولها ان تبرهن ان في صحة وهذا كقولها ما لو قالت
اسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته قبل قول الورثة بانها في مرضها ماتت
لم تحض عدتي صدق بيمينها ولو طالت المدة فلو تكلمت لا تترتب كما لو اقرت بمقتضى العدة
ثم انكرته ولو لم ينزل ثوبا ولكن تزوجت باخر في مدة يحضر فيها العدة ثم قالت
لم تحض عدتي من الاول لم يصدق على ان في مرضها مته ولا تترتب الا اذا التزم
افراد بعضها ولو لم يتزوج ولكن قالت اسلمت من الحيض واخذت بنتها
ثم مات الزوج وحضرت عن الارث ثم تزوجت فلو ولدت او حاضت تترتب الاول
وكذا في كل حال اذا اقرت الفاس كذا اقرت نفسها في مرض موته لا تترتب اذا اقرت
من قبلها وكذا اقرت في مرضها من قبلها من طلق في احكام المهر من الفاس
قوله اذا طلق الرجل امرته في مرض موته طلاقا بائن فيات وهي في العدة وقت مته
وكذا اذا طلقها ثلثا وان مات بعد انقضائها عدتها فله ما طلقها بها ومعاها اذا
طلقها بغير سؤال منها ولا رضا اما اذا اكرت المدة ذلك فطلقها بائنا او ثلثا
او خالوها او قال لها اختار في فاضلت نفسها فيات وهي في العدة لم تترتب
رضيت باطلا حقا واما ذكر البائن لان الرجوع لا يحرم الميراث في العدة سواء
طلقها بسؤال وبغير سؤال لان الرجوع لا يزيل النكاح **قوله** طلقها في مرضها
رجعها ومات وهي في العدة ورتت منه وانتقلت عدتها الى العدة الوفاة
قوله طلق جوهره النيرة ثم المريض الذي تترتب الطلاق ان يكون مريضا مرضا لا بعين
منه غالبا يوجب في منه الا لملك غالبا بان يكون صاحب فراش لا يكي ولا يذهب
الى ان يكون وقيل هو ان يكون مضطرا لا يقوم الا بشدة وهو في حال حرج
الصلوة قاعدا اذا كان يذهب ويكي وهو يحتمل فيكون كالصحيح
قوله الميراث قال في لزومها المريض فطلقها ثلثا ثم ماتت وهي

في العدة كان لها الميراث لانه حيا مبتدئا فلو بطل حكمها في الارث كما لو طلقها
طلقة رجعية **قوله** اذا طلق امرته وقد طال ذلك لم يفسد كمال ميراثها الا ما
المفقد المخلو قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قد يحضر بميراثه المريض فيكون
نارا وان كان قد يحضر بميراثه الصحيح لان هذه علة من مته وليست بائنة وتعلم
المشايخ فيه قال محمد بن سنان يوجب ميراثه بالتدليس فهو بميراثه المريض وان كان لا
يرجى فهو بميراثه الصحيح وقال ابو جعفر الرندي اني ان كان يبرء لكل يوم في هو
مريض وان كان يبرء الا مرة ويتقصر مرة اخرى فينظر ان مات بعد ذلك ليلة
فهو بميراثه الصحيح ان مات قبل سنة فهو بميراثه المريض في اخر فصل في العدة
التي تترتب من طلاق فاضل في الرجل اذا طلق امرته طلاقا رجعيا في حال
صحة او في حال مرضه بمرضها او بغير رضا فانما يتوارى بالاجماع لان
الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية وكذا لو كانت المرأة مملوكة او كاتبة وقت
الطلاق فاعتقت في العدة او اسلمت في العدة فانما تترتب ولو مات الزوج
قبل انقضاء العدة انهدت عده الطلاق وتعد عده الصلح وهذا في الطلاق
الرجعي واما في الطلاق البائن والثلث فان كان في حال الصحة بغير رضا
فانما لا يتوارى ولو بانها في حال المرض بغير رضا فانما تترتب من الزوج ولا
يرث الزوج منها ويصح ان يكون وقت الطلاق من اهل الميراث كذا كانت صفة
مسلمة ولو كانت وقت الطلاق مملوكة او كاتبة فاسلمت في العدة او اعتقت
في العدة فانما لا تترتب لان الغرام لم يوجد فان كانت وقت الطلاق مسلمة ثم
ارتدت في العدة ولا ميراث لها ولا نفقة لها فلو اقرت قبلت ابن زوجها لم يزوج
ولا نفقة فلها الميراث والنفقة **قوله** اذا ابانها بالطلاق في باب صريح الصلح
الورق في الحاشية طلاقا شرعا في حق الطلاق ولو كانت ولو كانت البينة

تبرأ منكم كما اذا قال لها ادركت ببدنك او احضرتي او طلق نفسك طلق
 نفسها في الغيب كل ما لا يتوارى ان وكذا كل اذا خالها او احضرت نفسها او
 التزوج غيبا او حيا او مجبورا فانها لا يتوارى ان بالاجماع في الحمل المبرور
 وفي كل موضع ورثت بعد الطلاق والوفاء جميعا في قولنا لا ينفذ في حرمها
 وقال ابو يوسف لعنه الله الطلاق لا يخرج من الحمل المبرور **ويؤيد** فانك قد مضى
 زوجي بهنك طلاق ويرسي اليه بهنك عدتي بعد الاجلين او لو دبر العبد
 الاجلين من حرا وند **الحج** بهنك طلبة طلاق ويردي ايسه اكر او حيفض
 دورت اي اون كوندن بعد ايسه عدتي او حيفض ايسه تمام اولو اكر
 دورت اي اون كون ارج حيفض دن بعد ايسه عدتي دورت اي اون
 كون ايسه تمام اولو اكر بر بغيرهم ارج حيفض هم دورت اي اون كون تمام او
 اولي ايسه عدتي تمام اولو اكر من طلاق في اي الا **السود** اكر عمو او عمتها
 زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت تراث زوجها المطلق لعنه الله الاجلين
 ونفسه ذلك انما لعنه الله اربعة اشهر وعشتر ايسه ثلث حيفض حتى كوا عتد اربعة
 اشهر وعشتر او لم حيفض كانت في العتة عالم حيفض ثلث حيفض ولو حاصت ثلث حيفض
 قبل تمام اربعة اشهر وعشتر **ولا تنقض** عدتها حتى تتم العدة وقال ابو يوسف تنقض
 عتة امرأة الغار بثلث حيفض في باب العتة طلاق فاصبحي **في حمل الميت**
 زيدا زوجي بهنك حيفض لو كدن حاكم طلاق ويرد كدن انك اي حاكم
 حاكم طلاق ايسه كدن زيدا حمل زيدا بغيره وكدن رجولي ايسه شرعا مقبولة
 اولو **الحج** **باب** ولما زانك سيدك بغيره طلاق من مكان فها واني
 ايا **السود** اكر عمو ثم ان الحمل لا يخلو من ان يكون من الميت حرام
 فان كان الحمل من الميت بان حلف امرأة حامل وجاءت تلك المرأة بالول

لنما اكثر مدة الحمل اي سنتين عند ما ولا ربع سنتين عند ان في او قبل منها
 اي من الدة التي هي اكثر زمان حمل ميتا وجاءت بثلثة اشهر او اقل او اكثر
 لم تكن المرأة بذلك اقربت بانقضاء العدة يثبت ذلك لو ولد من الميت او اقراره بولدت
 عنه لان وجوده في البطن وقت الموت بشرط الوفاة لا ينافي وجوده لا
 ينصف المعلوم بها واذ لم تقرب بانقضاء العدة مع ثبوت مدة الحمل حكم بان الحمل
 كان موجودا وقت الموت فان قيل ان الوفاة خلافة وان لا يتحقق الا باعتبار رجوة
 لان الميت لا يكون خلفا عن الميت فكيف يكون النطفة من جنة الوفاة والرجوة
 لها قلنا نعم ولكنها باعتبار كونها في الرحم معدة للحياة يعطى بها حكمها باعتبار الماء
 كما يعطى للبويض حكم الصيدة في جوب اجزاء على اللحم اذ اكسره وان لم يكن فيه من
 الصيدية في حال ذلك قلنا بصله اعتاق ما في البطن والوصية له وبه كذا
 في شرطه ارجس وان جاءت بالولد لاكثر مدة الحمل لا يثبت ذلك الولد ولا
 يورث عنه من قبله اذ قد علم بحجية كذا ان علوقه كان بعد الموت فكل نسب
 ميراث وكذا اذا اقربت ومدة الحمل بانقضاء العدة بعد علان يتصور فيها
 انقضاء فانم جاءت بالولد في تلك الدة فانه لا يورث عنه اذ علم
 باقرارنا ان الحمل لم يكن من الميت في فصل في حمل من روح الشروع وان الفصل
 اجنابا ميتا لم يورث لانما شككتا في حيوية وقت موت الاب لجواز انه كان ميتا لم
 ينفذ فيه الروح وجواز انه كان حيا فلا يورثه بالثبوت في الدخيرة ثم اجنابا
 اذا خرج ميتا انه لا يورث اذا خرج بنفسه واما اذا خرج فهو حيا
 الوفاة بانه اذا ضرب ان بطنها ما قالقت جنينا ميتا فهذا اجنابا
في حكمة الوفاة في اوائل الفصل انا والشئيين من فريض النكاح
 حان فيه هذا كله اذ عرف وجوده في البطن بان جاءت به لا قبل منتما

الاشياء الكا و فاطمة و بير بيرة و طغرة و نمنان اكره فاطمة و بير بيرة و باقى المذكور
 مثل حفظ الاشياء و غيره و قد يرد به **كتاب** الحرام **كتاب** الحرام **كتاب** الحرام **كتاب** الحرام
 زبدى و زوجه اخرون حاصل و الله سى زبى و لام اقره و انشى و عروى و لا بقر
 قمر و انشى و قد يرد به **كتاب** الحرام **كتاب** الحرام **كتاب** الحرام **كتاب** الحرام
 آخر و به نصف اخر و قد يرد به و بير بيرة و طغرة و نمنان اكره فاطمة و بير بيرة و باقى المذكور
 اقل و طوغرة و الله سى زبى و لام اقره و انشى و عروى و لا بقر
كتاب الحرام و ان كان الحمل من غيره اذا ترك مادة حاصل من ابنة و عروى و لا بقر
 او غيره او ترك مادة اخيه و طغرة و نمنان اكره فاطمة و بير بيرة و باقى المذكور
 اشهر و اقل من زمان الموت بمرت ذلك الولد من الميت و قد تحقق وجوده حال
 الموت و البطن و ان جاءت بالولد لاكثر من اقل مدة الحمل لا بقر و لا بقر و لا بقر
 حينئذ وقت الموت لانه وجد بعد الموت زمان يجعل فيه تجد و الحمل لكن لا بقر و لا بقر
 ال اعتبار اكثر مدة الحمل لثبوت نسب ذلك الغير بل يجب الاقتصار على اقل مدة
 و مادونه حتى يتبين بوجوده حال الموت بمرت اذا كان الحمل من الميت قال
 العلوق هناك يستند الى اكثر مدة الحمل لثبوت نسب الميت بعد
 ارتفاع النكاح بالموت و قال من الغفار كان شره احد من بقر
 امين الدولة و انما لم يرد بالولد بها لان الاصل في الحوادث اضافتها
 الى اقرب الاوقات و هو سنة اشهر لثبوت نسب الميت بعد
 ارتفاع النكاح فلا ضرر في ثبوت نسب النكاح فاعلم من هذا
 الاصل ان المشتق الثاني اعني جنس الولد لاكثر من اقل المدة مكنه
 في غير المعتدة اى المنكوحه او في معتدة اقرت بالنكاح و لا بقر
 و جاءت بالولد لاكثر من سنة اشهر من يوم الاقرار كما اذا

و لا اخت لا بقر و ام حاصل من غير ابية و عروى و لا بقر
 لاكثر من سنة اشهر من وقت الاقرار لا بقر و ان جاءت به سنة اشهر
 او اقل في الصورتين بمرت احافى الاولى فلا يصل المذكور و احافى الثانية
 قلنا اذا جاءت به سنة اشهر او اقل من وقت الاقرار بطل الاقرار
 لان النكاح عدة اكمال بوضع الحمل فاما اذا كانت الام معتدة من
 طلاق او وفاة و لم تغرب بالنكاح عدة فاما اذا كانت بالولد لثبوت نسب
 اقل بمرت و ان جاءت به لاكثر من سنة اشهر كما في المشتق الاول و اعلم
 ان ما شره من الحاق تمام المدة سواء كان مدة الاقل او الاكثر بالاول
 و المذكور في بعض النسخ ان تمامها ملحق بالاكثر و هو المشتهر في ظاهر
 الرواية و الله اعلم في فصل في الحمل من روح الشتر **باب الغنائم و الثوب**
 هند جارية بى زبى و محمد بن قرقى كونه مقدم ازاد او لى و هو توبير
 مقيد بغيره او لى و هو توبير مقيد بغيره او لى و هو توبير مقيد بغيره
 هند فوت و لى و هو توبير مقيد بغيره او لى و هو توبير مقيد بغيره
 موته ان كان له مقدم بنى وجهه حر او زره مدبر ايدوب لكن حجت
 ايتد و محكمه موته قريب حجت ايتد و حجت ايتد و حجت ايتد
 ندينه اثبات ايدوبك نغسنة و قد نكح بنة قادر او لور **كتاب** الحرام
كتاب الحرام زبى و محمد بن قرقى كونه مقدم ازاد او لى و هو توبير
 مواجبه سنده زبى و محمد بن قرقى كونه مقدم ازاد او لى و هو توبير
 قيمته سنده زبى و محمد بن قرقى كونه مقدم ازاد او لى و هو توبير
 مواجبه سنده زبى و محمد بن قرقى كونه مقدم ازاد او لى و هو توبير
 مواجبه سنده زبى و محمد بن قرقى كونه مقدم ازاد او لى و هو توبير

انيد که در حکم عمر و عمری حاضر اولد و در تبرک مواجبه سند نشاء
ایدیک نفسی ر قد کتبه قاد و اولد **در الجواب** اولد و کتبک المرحوم **ایقوال**
عمری التي سنة خدمت اتک و زر که بته قطع اید و عمر و عمری بعد
القبول اولد که خدمت انید که در حکم زید فوت اولد حال عمر و زید
حال کتبه که بتدن مقدم کندی اعتنا فی زید و عمری مواجبه
لر نه و وجه شری او زر انبات ایدیک و رفته بدلدن نفسی ر قد
کتبه قاد و اولد **در الجواب** اولد و کتبک المرحوم **ایقوال** عمر و زید
اعتنا فی انید که بود عمری انید که مکبر و لبتت مع اید شهادت ایلد
مقبول اولد **در الجواب** اولد و کتبک المرحوم **ایقوال** اداوی بدلدن
الکتابه بنم اداوی تقدم اعتنا فی الکتابه قبل و بعد بدل الکتابه
فی نوع اخری الرابع من الفصل الاول من دعوی البرازیه و کذا الکتابه
اذا دوت بدل الکتابه بنم اقامت البینه علی اعتنا فی المولی ایا قبل الکتابه
تقبل و کذا الفصل الثانی عشر من الاستروشنی و فی صبح الاصل
ادعی انما اتمه فاکتت فصاحت علی حاته جاز فصاحت کانه اداوت
بدل العتق و قد اعتقها علی حال فان اقامت بینه علی انه اعتقها
عام اول قبل و ترجع بالی و نه و اقدمها علی الصلح لایکون تنافضا
فی دعوی اکثر نه لان من جتمها ان تقو الخ لم اعلم بالعتاق حین
صاحته فی الفصل الرابعین من العی دیه و التفصیل فی باب الکتابه
من بیع البحر التقریر ففوت اولوب ظاهر ده و ازت مع عمری
اولی مغایر تر که سنی اهل بیت الما قبض انید که در حکم عمر
ظهور اید و زید متوفی بام عمر و ک از اول قول اولوب جان

وفات انید که تر که سنی و لا طریقی اید یکجا که بود عمری انید که عمری
بعض کتبه لر سنی علیه شهادت ایلد و اولد **در الجواب** اولد و کتبک
کک المرحوم و الشهاده علی العتق بالشهره و التامع لا تحل عندنا و عند غیرنا
تحل و الشهاده علی الولاء بالشهره لا تحل عندنا و عند غیرنا و یجاس عتق
المولی و هو قول ایدی یوسف الاول و علی قول اخر کقول محمد بن طرب
و ذکر سنی الی بینه ایلد انی ان الشهاده علی العتق فخلت فیها کالشهاده علی
الولاء و الفصل الثانی عشر من الاستروشنی و کذا فی الفصل الثانی عشر من
العتق **بنده** میمه متوفی اولوب ز و جی زید و عمری و معقی عمر و عمری
ترک انید که بیت الی الامینه اولان بکتر سنی سنی عمر و ک مقفیه سنی اولد یق
منکر اولوب نصف تر که قبض انید که عمر و سنی سنی اید لر اولوب
اعتنا فی و لاسنی کافتر سنی اید لر اید لر ایلد سنی عمر و اولوب
امین بیت الما لر دفعه قاد و اولد **در الجواب** اولد و کتبک المرحوم **ایقوال**
معتق فوت اولد قد سنی بدلدن جدم عمر و ک ملکی ایلد متوفی
اولد قد ترک انید کی او علی بابا بکتر بعد وفاته جدم بکتر انتفا
انید که در حکم عمری اعتنا فی اید و جواب و لا سنی حبیه تر که سنی وضع
بدمد و انید که امین بیت الما زید عمر و ملکن اعتنا فی
انتفا حال اولد و انید که و اخر صمدن ظاهر ده و ارشی اید
میرای بچون قبض اید سنی جواب اید طرف فی بینه اقامت ایلد سنی
بنده اولد **در الجواب** امینک بنده اولد **در کتبک المرحوم** **ایقوال**
و علی عمر و بکتر عمر سنی بام زید و زید دن بکتر انتفا ایلد
ایک دور دیم سنی بود عمری اید و بکتر کند و بکتر حار حنده ملکنده

الحجة البرهان في حجة صفية تری سید به الید که عبه ملک عرو
 زینک زوجه سزینب تغلبا ضبط و سزای سلطان و سزای سید و سزای سزای
 جندب سزای و عوایه فادر اولاد غلبه او نور سزای فادر عرو سزای سزای
 سزای سزای اعالی الیه جندب سزای سزای و سزای سزای و سزای سزای
 استیلا دانه و کمر او غلبه حاصل او سزای سزای عرو عرو طاری اولادین متغوی
 اولاد و قدر سزای سزای جندب سزای و اولادین اخذ و قبضه فادر اولاد **الجواب**
 اولاد **کتاب** سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 تم وقف وقف علی سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 و اولاد الا ثبت فیل سزای سزای و سزای سزای و سزای سزای **کتاب** فیل سزای
 السلام الزینب فیل سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 نفه و ماله و لا یزید علی ماله و امها تهم و مدبریه و مکانیه بخلاف ما اذا
 ثبت بالینه لانها اغانی حجة بالقضا و لقا و لاینة عامة فینفذ فی حق الكل
 خلاف الاقرار انتهى فانظر سماعها و بطلان کوقف لان القضا بالقضیه
 بسزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 اید حصار و ارثم در دیوار زینب سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 زینب غیر و ارثم اوله فیل سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 المال اقرار سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
کتاب سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 فزید اسلمی زید و اقرار سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 فزید سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای

قال اولی و اما المعقول فلان العاقل لا یقر علی نفسه کما ذاب فیما فر علی نفسه
 او ماله فزینب حجة الصدق و حق نفسه لعدم التهمة و کمال السیاسة خلاف ان
 فی حق غیره حجة لواقعه جبره و النسب لبرق لاننا جاز ذلک علی نفسه و ماله
 و لا یصدق علی اولاده و امها سزای و مدبریه و مکانیه بخلاف ما اذا ثبت
 ذلک بالینه لان الینه انما تصحیح حجة بالقضا و لقا و لاینة عامة فینفذ
 فی حق الكل اما الاقرار فحجة بنفسه و لا یجوز فی حق القضا فینفذ علیه حجة
 لما ذکرنا الا اذا رده المقله فیرتد بده و لو صدق فیرتد و لا یصح رده من
 اول اقرار الزینب **کتاب** حال سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 غیر و ارثم اوله یزید و لا یزید سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
الجواب اولاد **کتاب** سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 تمت مواضع فی الایوة و الزوجیه و الاولاد علی ما ذکرنا فی الرجل و لا
 تصح فی دعوی البنوة فی باب من یجوز الاجل و المرده حجة ایه من و الاصل
 فزید سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 النسب بعد ان لم یعرف انه حر الاصل ان یزید سزای سزای سزای سزای
 کما و ظاهره سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 فزید سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای
 سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای سزای

البرهان من استنباه في كتاب القضاء والدعوى وكذا في باب الاستحقاق من
بيع الدرر العبر وكذا في باب الاستحقاق من بيع البحر الرابع **رجل**
ادعى على أخيه أنه عبده فأقره بالعبودية وقر به مال يقول هو
الغائب والمولى يقول هو من كسب وهو ما قال العبد وماله لم
قال له هات هذا ماله فلا يجده قراره لغيره مع كونه محجورا قال
العبد عندي أمانة لظن لا يقبل قوله ولا فرق بينهما وإن أقام العبد
بينه أنه هذا وبقية فلان عنده فإنه يمكن للمولى من استرجاعه ولو
أقر بالعبودية في آخر دعوى أنه ما فيه وبقية فكل العبد فإنه لا يثبت
نكوله في حق المولى لأن النكول في حقه بمنزلة الإفرا والبدل وأقره
وبذلك لا ينفذ على مولى ولكن في حق نفسه أنه ينفذ عليه ويؤخذ به بعد
الطية في باب الحاضر من دعوى جواهر الفداي واجمعوا أنه لو قال
أنت حر على الفادي ثم بعد موثر فليقتل في هذا في الحجة فإذا قبل صار
مدبر أو لا يملك المال ولو قال كل مملوك ملكه فهو حر يعقوب ما كان موجودا وقت
اليمين ولا يعقوب المستحدث بعد اليمين ولو قال كل مملوك ملكه فهو حر بعد
موت فأن موجود في ملكه يصير مدبر أو حادث بعد اليمين يصير مدبر أو
لكنه يجوز بيعه كالمدين المقيد أو مضافا إلى الملك فأن موجود في ملكه صحيح الوصية
بأنه يمين فصار مدبر أو لا يجوز بيعه بعد ذلك أما حادث بعد ذلك فلا يصح
اليمين لأنه لم يكن موجودا في الملك لكن يعقوب بالموت لصحة الوصية من
نكث المال ولو قال كل مملوك ملكه فهو حر بعد يعقوب في الفدا الموجود في ملكه
وقت اليمين وأما حادث بعد ذلك لا يعقوب لأنه لا وصية هناك من
أو أصل عتاق شرع المحضر الثاني **رجل** قال كل عبدي مملوك فهو حر ملك

فأما

فأقام العبد بنية على بنيه وحكم القاضي بيمينه فبعث العبد ثم ملك عبد آخر
هل يحتاج العبد إلى إقامة البنية على اليمين على قول محمد لا يحتاج وعلى قول أبي
يوسف وجوب وأنه عن أبي حنيفة يحتاج والكثير لا يحتاج في مسألة الطلاق
على قول محمد وهذا كما لو ادعى رجل أنه وكيل فلان العائث في جميع حقوقه وخصومه
مع الناس وللقائث على المدعي عليه كذا أو أقال البنية على ذلك وقضى القاضي
بالوكالة العامة فإنه لا يحتاج إلى إضات الوكالة على غيره من أهل
تعليق الطلاق بالتزوج من طلاق أو صحت **رجل** جار يبيع من يبيعه مدبر
قولي عمره تزوج والكفاح أيدوب بعدة يبيعه عمره دون يبيعه ولو
بعدة يبيعه فوت أوله قدمه ورثته أول ولدي في جار يبيعه ماله أو خاله
قادر أوله **رجل** أوله **رجل** المرحوم **رجل** يبيعه عمره وأيدوب جار يبيعه
مطلقا مدبر أيدوب يبيعه عمره تزوج أيدوب يبيعه عمره دون
أولاد أولوب بعدة يبيعه فوت أولوب ثلث مال جلد يبيعه أو لما غل
عمره ويبيعه أولادك جلد يبيعه ساعة إذا أولك ولور **رجل**
أولور **رجل** المرحوم **رجل** عمره دون يبيعه رأس جار يبيعه أول
قول يبيعه جار يبيعه أوله أولان صغير أو غلام يبيعه والبشر معا الشتر
وقبض أيدوب بعدة أول قول يبيعه جار يبيعه مدبر أيدوب يبيعه بالبشر
مدبر أيدوب يبيعه أماله بشر مدبر يبيعه بالبشر فبيعه مدبر بشر
أولور **رجل** أولور **رجل** المرحوم **رجل** ولد المدبرة مدبر يعقوب يموت
سيدامة والمداد ولد المدبرة مقيد فكل يكون مدبر وهذا هو الصحيح من النسخ
بعضها ولد المدبر مدبر وليس صحيح لأن الولد يتبع أمه لا أباه فإن
وجه المدبر لو كانت حرة كان ولده حرا أو أمه فولد له عبد سموه كان

ابوه حرا او عبد امه بها او لا ثم المولد الذي كانت حاملا به وقت التدبير او
 الذي حملت به وقت التدبير او الذي حملت به بعد التدبير اما ولد المولود قبل
 يتغير مدبر التدبير اما الذي كان حمل فظا لاجتماع كل واحد منهما واما حامل
 واما الذي حملت به بعد فقول اكثر اهل العلم وهو عروى عن عمر بن عبد العزيز
 والزهري والبرقي ومسروق والنوري ومجاهد وقتادة وكامل
 طاووس وابو الحسن بن صالح وما كل واحد من هؤلاء في قوله ان قال المولود على
 الهبة برضوان الله تعالى عليهم اجمعين يعني الراجح السكوت فانه روى عن
 عمرو بن محمد وعثمان بن زيد بن ثابت وجابر وابو مسعود رضي الله تعالى عنهم
 ولم يرو عن غيرهم خلاف لا يخفى ان سر بان التدبير الى المولد على خلاف
 القياس بالاجماع على قبوله في النكاح كما ذكرنا في باب التدبير من عثمان
 ابن ابي اسحاق ولو اختلف المولد الى يد يرة في ولد فاعمال المولى ولدت قبل
 التدبير وهو رقيق وقالت سي ولدت بعد التدبير فهو عبد فاقول
 احولى مع يمينته على عدم البينة بنية المدبرة لان المدبرة تدعى سر يد التدبير
 الى المولد وهو لا يتكلم فكان القول قوله مع يمينته كخلف على علمه لان الولادة
 ليست فعلة البينة بنية المدبرة لان فيها اثبات التدبير ولو كان مكان التدبير
 عتق فقال المولى المعتقد له بنية قبل العتق وهو رقيق وقالت ولدت بعد
 العتق وهو حر حكم فيه كما ان كان المولد في يدها فاقول قوله وان كان
 يد احولى فاقول قوله لا شافا كان في يدها كان الظاهر شاهد الما واد كان
 في يده كان الظاهر شاهد الما في المدبرة لانها في يد احولى فكذلك الما فالحكم
 الظاهر شاهد الما على كل حال وكان القول قوله في فصل من حكم التدبير
 كتاب تدبير المدايح والحق يعقوب يعقوب امه وصح اعتماده وحده

ولا يعقوب ابوه المولد يتبع امه في الملك المرق والحرية والتدبير والاستيلاء
 والكفاية في اخر عناق ملتقى الاجز يد جارية سي يندى قولن ثمرة تنو
 ايدوب بعده فزبور لري كندوبه يدي سنة خدمت الملك اوزره
 كناية قطع ايدوب فزبور لري فقول ايدوب بعده بهندك عمرو
 دن ولدي اولوب فزبور لري فزبد يدي سنة خدمت ايدوب
 اوله قلعه زبد اوله لري استرقاقه قادر اولود من احوال اولماز
كتب على المرحوم ولو كانت على يد من معلوم ولم يكاتبه على ماله فان
 ما في يده يكون للمولى وان يكون للمكاتب ان يكتب بعد الكتابة ولو
 اختلفا فقال احولى كان هذا قبل عقد الكتابة والمكاتب يقول كان بعد
 الكتابة فاقول قول المكاتب لان الشئ في يده فاقول قوله ولو كاتب
 امه فالولد المنفصل قبل العقد لا يدخل في الكتابة ويكون للمكاتب
 وما بعده بعد الكتابة يدخل في الكتابة ولو اختلف المولى والمكاتب
 في الولد فان كان المولد في يد المولى فاقول قول المولى انه المنفصل قبل العقد ان كان
 في يد المكاتب فاقول قوله ما حكم فيه حال من مكاتب بغير حصة الطحاوي قال واذا
 اختلفا احولى والمكاتب بدل الكتابة كان البينة لقول ولا يبيح ثبوت ادان
 وهو قول ابو يوسف ومحمد وجعل كالبسج وفي قوله لا خلاف انما والقول قول المكاتب
 مع يمينته في مقداره كافي سائر الديون من المملوك بغير اذ استشهد الشاهد على كل
 انه طلق امه ثم نكح وهو غائب لا يقبل وان كان الجبل حاضرا وامه غائبة
 تقبل وكذلك الشاهد وان اعتق امه وهن غائبة تقبل لان امه و اجا تيه لو
 حضر ما كذب ما لم يثبت ان تكذبه بها وكل من حضر وكذب لا يثبت ان تكذبه
 بالي حضر او لم حضر في المسألة من الاستدلال واما الاصل الثالث وهو اذا كان

الفصل

المردعائين وما يدعيه على الغائب سبب ثبوت ما يدعيه على من لم يفرقه كذا
انه يكون الحق في حق الغائب وبنيانه ايضا في من يملكها او انتم كنتم
علا جمل من حقوق فقال المشهود وعبدية ما جردان الغائب فقال
المشهود له بيته ان فلان الغائب اعترفوا وهو يملكها فقبل هذه الشهادة
ثبتت العتق في حق الخادم والغائب جميعا والمدعائين المالك والعتق على الغائب
الا ان المدعى على الغائب هو العتق سبب ثبوت ما يدعيه على الخادم وهو مال لا محالة
لان ولاية الشهادة لا تنفك عن العتق بحال فصارت شي واحد من حيث المفعول
ومنها اذا قد ثبت محصا حتى وجب عليه احد فقال الفاذ انما عبد
فلان الغائب وعلى هذا العبيد وقال المقذوف لابل اعطفتك مولانا
دلى عليك حد الاحرار اقام منه على ذلك بقتل في حق الحاضر والغائب
جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر العتق لا ينفك الى الخارجه وانما ادعى
شعبين مختلفين لانه ادعى الحاضر لحد الكمال على الغائب الحق لك
لما كان العتق سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر فبني البيعة في حق الحاضر
والغائب جميعا في الرابع من الاسناد وشي وكذا في الخامس من البصيرين
رجاء جاء الى عبدك اد قال ان مولانا قد وكلني بان احكمك اليافام
العبد بيته ان مولانا اعتقه بقتل في حق بد قصر الحاضر والقبول في حق العتق على
الغائب حتى لو حضر الغائب انكر بيجاج العبد الى اقام البيعة في الرابع من الاسناد
وذكر في دعوى العتق وخبره اصل من قبله وادعى لادعت اداة
اني حرة لاني كنت امه لفلان الغائب وهو غفيرة وهذا سنة في بغير حق
واقامت بيته على احسان الغائب في الملك لا يقبل لانه يدعى قصر
عنها ولا يملكها اثبات ذلك الا باثبات الاعيان في الغائب في بيته

ويقتضي العتق
في حق

خصما فاذا اقامت بيته يقتضي لعتقه او بقصر اليد المدعى عليه عنها وذكر فيه
ايضا لو ادعت الورثة على غلام انك كنت مملوكا بيننا الى يوم الموت ونحن
الورثون فاقام العبد بيته اني كنت مملوكا فلان الاخر وانما اعتقني فقبل
بيته العبد وثبتت حسب خصم عن الغائب في اثبات الملك له لان ملكه بشرط
عقده فيقتضي خصم في اثبات الاعيان وذكر فيه ايضا لو ادعى على عبد انه ملكي
فقال العبد انا مملوك فلان وان فلان غائب ان اقام العبد بيته على ما ادعى
يندفع دعوى المدعى كما لو ادعى عينا فاقام ذو اليد بيته انه واليه في يده يندفع
ودعوى المدعى كذا اظهرنا لانه اثبت ان يدعي نفسه نيابة عن فلان الغائب
فحينئذ في عند الخصومة وفي العداوى والبيانات عتق في يد جليل ودعى على اليد
انه عبد فلان الغائب وانه اعتقه واقام ذو اليد بيته انه عبد فلان لان انما
دفع اليه ودبعة او اجارة او رهنا ولا يقصر الفاضل بعتقه ولو زعم البيعة
انه عبد فلان الغائب او دعواه به وقال العبد كنت عبدا له ولا
اد قال كنت عبد فلان الغائب اعطني او قال كنت عبد فلان
الاخر اعطني فانه لا يقبل قول العبد فرق بين هذا وبين قول العبد
حرا اصل حيث يقبل الفرق ان فردعوا الاعيان او على نفسه
بالمالك والرق وادعى زوال ذلك بالاعيان فلا يصدق الا
بحجة وفي قوله انما حرا اصل انكر ثبوت الملك لنفسه والقول قول المالك
الا ان فلانا لو كان حرا وادعى ان العبد ملكه وقال العبد انما حرا
فالقول قول العبد ولو قال العبد انما حرا اصل واقام صاحب اليد
بيته على انه عبد فلان او دعواه اياه فثبت بكونه عبد فلان ودفعه
الذي هو فريضة حرة لو حضر الغائب وانكر ان يكون العبد له لزم

العبد وهذا اجل في ماله ادعى رجل عبدا في يد رجل واقام البينة ذواليدانه
عبد فلان او ذواليدانه وانذعت الخصومة لا يصير العبد مقضيا به للمقاضي
على وجهه وانكر ان يكون العبد له لم يدرهم الحق العبد وهو ما لو جهر وانكر
ان يكون له العبد لم يدرهم والفرق ينظر في الدعوى والبينات في البيع
من الاستدلال وكذا في الخامس من الفصول وفي دعوى العتق واكرهية
في الفصل الحادي عشر من اقسامه اقامت بينة ان مولانا دبر ما فرض مائة
وهو عاقل واقامت الورثة بينة انه كان محلول العتق فبينة الامة الاولى
باب البينات المتضادة بين من شهدا ذات الحقيقة بدفوت اوله قد نكح
زيدك قول عمر وزيد بنى حال افاقتده اذا ايلدي هو بينة اقامت اليه
زيدك دارا لى حال جنونه اذا ايلدي هو بينة اقامت اليه فسلك
بينة اول درجته بغيره بينة اول درجته من دعوى في اولى
ابن السواد امره ببيع جاريتهم ثم ادعى انه كان اعظم باقبل البيع ونزولها
فهي ملكه لا تسمع دعواه وان اقام البينة على اعقابها قبل وهي مذكورة
ولو ادعى المشتري على البائع انك اعظم باقبل البيع تسمع الدعوى والبينة ويقض
بالعتق وبينة الفتن في باب ما يبطل دعوى احد من دعوى القينة وفي
الزيادات رجل باع عبدا من رجل فلما طلب منه الفتن قال المشتري انك
بعثت احرا لانك اعظم باقبل البينة او قال انك حلفت وقالت ان البينة
العبد فهو حر واستر بت وعق ثم بعته منى واقام البينة تقبل ولو دفع الفتن
بسته وذكر ان البينة المشتري البينة لكن اقام البائع البينة انه اعظم باقبل
بما عدا ان التناقض محقق في العتق وفي الاجناس في دعوى المشتري انه
البائع عتق عبدا لا تقبل بينة المشتري على البائع وعقد البائع يوسف تقبل

الشهادة

المشتري ان الارض المشتراة مقبولة او مسجد واغذا القاضي اقراره
اقام المشتري البينة على البائع ليجمع الفتن لقبيل العبد اذا ادعى حرته
منه العتق العارض لبيع التناقض لا يمنع الصحة وفي حرته الاصلية لا يثبت
الدعوى وفي الاعتراف المبتدأ لينة طالع دعوى عند بيع حليفه وعند بيع
ليست له ولا مجموعا انه لا يتخلف بدون الدعوى في باب السداد من بيع للبراءة
وجمعوا على ان دعوى الامة ليست بطل في دعوى العتق واكرهية في احوال
عشر من دعوى احوالهم والتفصيل في احادي عشر في احوال البائع و
اكرهية من بيع البراءة ثم ادعى انه عتق او كان حرا ثم باعه
تسمع وذكر القاضي باع منه ثم ادعى انه كان دبره او اعظمه لا يسمع ولو ادعى
انه خلق من ماله تقبل وبينة النسب وبطل البيع نظيره اكرهية عبدا
وادعى انه حر والزمه حكم اقراره فبينة على اكرهية والعبد يكره
يقبل ويجمع بالفتن في دعوى الفرق واكرهية في احادي عشر من دعوى
البراءة تنازع في ولا رجل بعد موته فبينة كل انه اعظمه وهو
يملكه فالعبدات بينهما كما لو بدين اعلى نسب لو كان بينهما وادى بينة
سبقت وقضى بها تقبل الاخرى من دعوى الاشباه واعلم ان
الحسبة اذا اضرته اذته بل عند الفتن والالتقاء بينة اذته نص عليه
في الحدود وطلاق الزوجة عتق الامة من دعوى الاشباه والاشباه
القائمة على عتق العبد لا تقبل عبدا حليفه بدون الدعوى وكذا
تقبل وان موته وذكر رشيد الدين خلافا لابي حنيفة معهما في الزنا
وعقوبة على العتق احوال من حرته احوال خلاف ان الشهود
اكرهية وانما اصله فانه تقبل شهادة تمام بدون الدعوى

لا يقبل شهادة على
عتق العبد بدون
دعوى الى حقيقته

لان الشهاده على حرية اهل بيته على حرية امه والشهاده على حرية امه شهاده
على حرية الفروج وحرية الفروج حق امه تعالى فيقبل الشهاده فيه حسبته من غير الدعوى
كما في علق الاله وطلاق المودة وذكر في شرح الجامع الصغير المخطو والصحيح ان
الدعوى العبد عند جنيته شرطه حرية اهل بيته في العلق العارض انما انما في حق
صحة الدعوى ولا صحة الشهاده لان حرية اهل بيته لا في العلق العارض وبطلانها في باب
الاعتقاق من بيع الجامع الصغير وذكر في منقولات شهاده المخطو لا تقبل البيعة على
علق العبد بدون الدعوى عند ابا حنيفة خلافا لما في تقبل في علق الاله
وطلاق المودة حسبته بدون الدعوى ولا يكلف على علق العبد حسبته بدون
بالانفاق ويكلف على علق الاله وطلاق المودة حسبته من غير الدعوى راجح
في اخر باب التجريد الى انه يكلف وهكذا ذكر في شرح القدرى وذكر في نسخة الاله
انه يكلف فليتأمل عند العتوق في الفصل السادس عشر من الاثر في شهادته
الميت او صبي تجرير هذا العلق وهو لا يدعيه تقبل دعواه لانه شهاده على ابيات
حق الوصي فيصير كان الوصي يدعي ويقول لقد اوصيتني فيجب على منته حرقه
ولو اقتضوا ما قلنا في جرح في الفصل السابع والستين من الفصولين ولو مات
رجل اختص رجلا في ميراثه واقام كل واحد بيته انه اعترف بالميت وهو
يكلف دانه وارثه لا وارث له غيره ولم يوقت البيان قصي بالبراث بينهما
لانها استويا في الدعوى والمجته ولم ينقض الوصي بكذب احد البينين لجاز
ان كل واحد من الفريقين عاين شيئا بطلان له اداء الشهاده وهو النقص
في العبد واعيان العبد بعد ذلك والشهود به من قبل الاثر في قصص شهادته
نعت في الاطلاق هذا اذا لم يوقت البيان فان وقتا وقتا ووقت
اسبق فقي لا يستبرها وقتا اعتبارا ثابت بالبيعة بالانبات عليه

ولو كان جاء احد المدعين ولو اقام البيعة انه اعترف بالميت فالقاضي لا يقضي
بالانبات ولو جاء امسا وادعياء اقام البيعة على دعواه قضى بالولاء بينهما ولو
المخطو البراثي والفصل في نوع من دعوى الدين في تركه من دعوى البراث او دعوى
انه الميت معق والدي فلان كان حرة والدي والميت له اولا وارث له
قبضه الدعوى وقيل تقصد وهو الصحيح لانه لم يخل في دعواه وهو عليه والتحرير من غير
الملك باطل وكذا لو ادعى رجل قاتل من فبرين العن انه حرة فلان تقضي له
الملك ولو كان ميتة حرة فلان وهو عليه تقبل بيعة العتوق في الفصل الرابع
في حلال الضرر والسمك من العتوقين ادعى على غيره انه كان ملكا ابن عمه فلان
مات وهو في ملكه وانما وارثه لا وارث له غيره وصار هذا العبد ميراثا من
جسمه فادعى المدعي عليه انه مورثه هذا العتوق في رضة حين كنت ملكا وانما اخرج
من ملك ماله وانما اليوم حرة واقام البيعة فادعى المدعي ثانيا كنت استربت
هذا العبد من ابن عمه في حال صحة ابيهم الدين انه اطلع ودعواه ثانيا تقضي
وتعذر التوفيق لانه ادعى الارث ثم ادعى الشراء ولو ادعى الشراء اولا
ثم ادعى الميراث سمع لانه يمكن التوفيق بان يقول استربت منه وخرجت عن ابي
شراي وبق في ملك طاهر وصار ميراثا لموته في الظاهر بخلاف ما لو ادعى الكفر
ثم الشراء في هذا في شرح بيان الخلل من الاثر في **الحرقه** **الاصليه** **زيدك**
ملكيت اوزره يذره ولا قول عمرو الدين كريد جريدته رعبت ادعى
هو الاثم ويود دعوى وزيد الخا رايتك كره مدعي اثبات ايجو كنودكي
شهدا عمرو رعبت ادعى وهو اهل در ديوشه ات ابيه لركن بابا
انما سمسك مني ليه لزم بوارك بودجه اوزره شهدا عمرو وكريدته
في **النور** **الاصليه** **زيدك** **النور** ابو سعيد المرحوم من خطبة **النور**

ابنه كده زيد من عمر وغائب ولوب مكان معلوم او لا معلوم وعمره من جنس وولد
اخره يهتدون نصيبين واخذوا قارولوم **جواب** اولو كسبى المرحوم والحكم
بغيره الاصلية حكم على الكفاية اي على كافة الناس حتى لا يبيع دعوى المالك من احد كذا
العتق وقدره فان احقره حتى الله تعالى لا يجوز استرقاق احقره بصفاه والناس كلهم
مضمون في اثبات حقوق الله تعالى بانه ثمة ثمة الكونهم عبده فكان مضمون الواحد كضد
في اول باب الاصل من بيع المولى **جواب** عبد مملوك اولو في حقه من الله اولو
رؤ انقياد ايدن عمرى زيرك وفاتن من حكمه ورنة من استرقاق مراد ابنه كذا
عمرى من المرحوم دعوى وصريت اصلية في اثبات ايدوب حاكم في حكم ايدوب
حجت ويرد كن حكمه ورنة عمرى من زيرك عبد مملوك اس جو دعوى واقامت بينه
المرحوم اولو **جواب** ولي كسبى المرحوم ثم اعلم ان الاصل في دار الاسلام هو حرية
فمن ادعى انه من الاصل واقام بينه لا تقبل بينه اذ القول في الحاجة الى البينة
كن لو ادعى احد عليه الرق واقام البينة فان تقبل بينه دفعا البينة الرق في الناح
والثبات من الفصول **فصل** القن لو انقذ بالبيع لا تقبل قوله انه من الاصل بل البينة
وتفسير الانقياد ان بيعا والتسليم الى المشتري يعني اذا اسلم الى المشتري لا يابى بكت
اما السكوت عند البيع لم يكن انقيادا اذ البيع لم يتم به بل يعدم بالعاقرة وقد
مر في احكام السكوت انه لو بيع وسكت ثم قال بعد العلم بالبيع انما لا تقبل
فصل ادعى حرية الاصل صدق مع العاين لكن لا يمكن للمشتري ان يبيع منه
ما لم يصرفه قضا عليه وطريقه ان يدعى المولى انه قنه واقربى برقى وبره
على اقراره ثم القن ببره ان الاصل في الناح والثلث من الفصول
وكذا في الاعيان من العبادية الثامنة سكوت القن وانقياده عند
اورهنة او دفعه بكتابة اقرار بره وان كان يعقل بخلاف سكوت عند الجارية

او عرضه

او عرضه للبيع او تزويجه في الشهادة في اخر القن الاول قبل القن الثامن بثلثة اوراق
ومنها اذ بيع العبد وهو حاضر فسكت العبد ثم قال بعد العلم بالبيع انما لا تقبل
بعض المرويات فانقذ بالبيع والتسليم ثم قال انما لا تقبل قوله قال وهكذا
ذكر في فتاوى القضاة مع زيادة فانه قال اذا باعه وسلمه ذهب به
المشتري فسكت وهو يعقل فهو اقرار بالبيع الرق وكذا اذا ارهنته او دفعه
بكتابة وهو يكت بخلاف ما اذا اجه وعرضه على البيع او زوجه او سلمه
فالسكوت فيه لا يكون اقرارا بالرق في الفصل الثامن في الورق الثامن
في الاستدلال ببره العبد على من في يده بالحرية ودو اليد على ودقيقة
فلان او اجارة فلان او اجارة فلان عنده يندفع دعوى العبد لكن في البينة
وبين المودع كالمودع العبد على الوكيل ينقله على حرية في قصده الوكيل
لا في حق اثبات حرية كذا المودع بره العبد على مولا به حرية وبره من المولى عليه
بالرق فبينة العبد ولي لان الرق لا يرد على الحر وكذا بره الرق ولو قال العبد
اعتقته فلان وذو اليد انه مودع فلان بهذا عنده لا يابى البينة بين المودع
اقر بالرق له وكذا ان لم يبره من المودع على المودع منه لا يابى الا على اقرارها
بكونه ملكا للعاين ان قال استهو المودع بهذا العبد ودقيقة فلان عنده هذا
ولم يرضه الكون ملكا له ان ادعى العبد عناق المودع تقبل منه وان لم يرضه المودع
وان ادعى حرية له ما لم يرضه المودع كونه ملكا للمودع ولو قال العبد انما لا
قالوا له الحكم اصل ما لم يرضه المودع بالرق وبعد لا تقبل قوله بل ببره ان
في الاحاديث عن دعوى الرق والحرية من دعوى البرية وكذا في الاحاديث عن دعوى
الحرية وفي ابي مع الصغير في كتاب القضاة غلام في يد جارية يدعى حرية وقال
في العبد هو غلام فان كان لا يعبه قالوا له الذي اليد له كالتقاع وان كان

بود و در بند رجوع دعوت اینست که دعوی و اثبات باید بکسی نفسی رفته بخدیصه
 قادر او بود **موجوب** اولو بود و دعوی او از یک دعوتی اثبات بدوب
 نفسی قدر تکلیف نیست که زید بن نسبی دعوی ثابت او بود **موجوب** اولو
کتاب که المرحوم زید وفات اینست که او غایب و ام ولد ندان حاصل اولان
 بگو ایچون زید حال حیوانند بنده دکلر دعوی نسب ایندی جو اقامت بیند
 ایدوب بکدر فی زید حال حیوانند بنده دعوی ایندی جو اقامت بیند
 بکدر بیند سید ایدوب اولو بکدر نسبی زید بن ثابت اولو **موجوب** اولو
کتاب که المرحوم زید وفات اینست که جاریه مملوکه سی برده در بر دل حاصل
 اولوب بعد در نه دن او علی عمر زید اول ولد بنده جو اقرار ایدوب
 اقرار ایدوب بکدر بالیک عمر و ک اقرار ایدوب ولد نسبی زید بن ثابت اولوب
 میرانده جو در نه یه شریک اولو **موجوب** اولو **کتاب** که المرحوم زید جاریه مملوکه
 هند ایچون زید جاریه بنده نسبی ایدوب حامله در حال بنده جو نسبی محض ایدوب
 اقرار دعوت ایدوب بعد زید فوت اولوب درت ایدوب مملوکه
 زینبی تولد ایدوب نسبی زید بن ثابت اولو **موجوب** اولو **کتاب** که المرحوم
 اقرار مملوکه بشهر ان جاریه حامل منه فاسد قط بعد مملوکه بارقه اش سقط
 مستبدین اخلق بکدر صارت ام ولد **ب** حال لامتناه اقرار فاسد قط ط
 هو محض فادخ حیوان منه فمملوکه بارقه منه **ب** الاستیلا و دعوی القبیله امه
 جاءت بولد فقال مولانا هو عبدی هذا و صدقته الامه فلما مات المولى
 ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صارت حرة تسلم ان الدعوى
 فيما فيه حرة المهرج ليس بشرط فلا يكون التناقص مانعا في ما
 يبطل دعوى المدعى و دعوى الغنم و التفصيل في اخر باب بنو النكاح

الدرر و الغرام ولد الذي اذا اسلمت تخرج الى محرمته بالسعانية و اذا قضى النكاح
 عليها بالسعانية كان حالها كحال المكاتب ما لم يولد و السعانية في الاستيلا و دعوی
 فاضحان زوج امته من عبده فجاءت بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه لان
 نسبه يقضي فسخ النكاح و قد ثبت ان النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ بخلاف البيع
 المولى اذا باع امته و ولدت عبدة لشترى ثم ادعاه بالبيع ثبت نسبه و يفسد البيع
 عتق اى الولد لانه ملك المولى و قد اقر بنسبته فلم يحرر و ان لم يثبت المهر و لم
 يبنوه عبده المهر و النسب نصير اى الامه ام ولده لا قهره بذلك و لدت امه
 له ولد لم يثبت نسبه حتى يدعيه في اخر باب بنو النكاح من مطلق الدرر و دعوی القبیله
 محض و لزوج امته فولدت لاقبل من ستة اشهر فادعاه فسخ النكاح
 المالك له جاریه اولی من دعوة الاب ان كانت مشتركة و ادعاه معا فالاولی
 فی التام و العتق من دعوی التام جاریه زوج امته عبده فجاءت بولد
 المولى لا يثبت النسب منه و لكن يعقق باقراره بالنسب و الولد ولد الزوج لان
 في الاستیلا من حمار التوازل و من قال لامته ان كان في بطنك ولد فمولى
 و قال لدت و شهدت قابله على الولد و يثبت النسب و صارت ام ولده هذا
 اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الاقرار فان ولدت ستة اشهر فصاعدا
 لاحتمال انما جعلت بعد قول المولى فلم يكن المولى مدعى هذا الولد من حارثه التوقفا
 للمولى الشاهد بغيره كمال بن نبوت النسب من قال لامته ان كان في بطنك ولد فمولى
 فشهدت على الولادة امرة فملى ام ولده و قايه في بنو النسب قال لامته ان كان
 في بطنك ولد فمولى فشهدت امرة على الولادة لاقبل من ستة اشهر فادعاه فسخ النكاح
 لا يثبت بنو النسب الدرر و العتق من دعوی القبیله ان تعرفه فيما اذا قال ان كان في بطنك
 ولد ثم قال ان كان بها حمل فمولى بلفظ التعقيب اما اذا قال هذه حامل مني لم

الولد وان جاءت به اكثر من ستة اشهر الى سنين حتى يغتبه بصره في
 الاجناس في كتاب العقاقير في آخر باب نبوت النسب طلاق غايه البيان لو مات
 الرجل عن ام ولده في ذوات ما بينا وبين سنين وقفاه الورثه لم يثبت نسبه
 الميت في قول بعض الفقهاء ولم يثبت الا بشهادة شهودين الا ان يكون حمل ظاهر
 فقبل فيه شهادة امرة ولو اقربه الورثه يثبت نسبه منه وورثه وعندهما قبل
 جميع ذلك شهادة امرة مسلمة فان كان المولى كافرا قبلت في ذلك شهادة اربعة
 مسلمة في نفى النسب وعوى خزانة الكل والنقص في باب ام الولد ان المولى طهرى
 جامع الفتاوى جارية ولدت بعد موت السيد فاقول بعض الورثه انه ابن الميت
 بشرطه في الميراث ولا يثبت النسب لكنه لا يقر لو كان من اثنين او ثلثة حامدا
 بجذو ذلك لو شهد اثنان بغير نسبه وجازت الشهادة في الفصل الثاني والعشرين من اقرار
 النكاح جارية جارية حبلى اقرب لانا ان حملها منه فانه تصير ام وكذا قال
 كان حبلى فموتى ولدت ولدا واسقطت حكا سقطا استبان خلقة وبعض خلقة
 او اقربه فانه تصير ام ولده اذا جازت به اقل من ستة اشهر وان انكر المولى
 الولادة فشهد عليها امرة جاز ذلك ويثبت النسب وتصير جارية ام ولده حبلى قال
 لامته حملت منى حمل او حملت منى حبلى تصير ام ولده ولا يصح في انه كان رجا او
 صدقة لامته في ذلك في الاستنباط من عقاقير الغيبة الى اس مومية الولد
 من صورها ان يدعى ام الولد انما ولدت منى كذا وانكر المولى ذلك ليس
 لها بينة فطلب من المولى فاعلمه على الاختلاف في الفصل الثالث عشر من
 الاستنباط من العقاقير وفي الاقضية اذا شهد الشهود انه قال ولدت بهذه الجارية
 منى ولم يردوا على ذلك عتقت بهذه الشهادة في الفصل الرابع عشر من
 في دعوى البايع والبيع زيدا جارية مملوكة من يندى بمهره بيعت

ايدوب بعدة ايدوب كذا جارية مملوكة من يندى بمهره بيعت زيدا جارية مملوكة من يندى بمهره
 او غلمان يندى بمهره دعوى ايدوب من يندى بمهره بيعت زيدا جارية مملوكة من يندى بمهره
 ايدوب او لو كتبته الى جارية مملوكة من يندى بمهره بيعت زيدا جارية مملوكة من يندى بمهره
 بيعت وسليم وقبضت من ايدوب منى اى مورو رندن حكمه يندى بمهره او غلمان مملوكة
 دوب يدى بائنة كبر دكه زيدا من يندى ملكه كبر وطى واجبال انيم ايدا
 او غلمان منى او غلمان جارية وعوى وعوى تصديق ايدوبك زيدا بيعت زيدا جارية مملوكة
 ايدوب منى او ايدوب جارية وولدى مورو منى الماغة قادر او لو **جواب**
 او لو كتبته الى جارية مملوكة من يندى بمهره بيعت زيدا جارية مملوكة من يندى بمهره
 اى مورو رندن حكمه يندى بمهره او غلمان مملوكة من يندى بمهره او غلمان مملوكة
 فترندن جارية وعوى ايدوب منى وعوى تصديق ايدوبك زيدا بيعت زيدا جارية مملوكة
 اولده او اقرب زيدا وارثه او لو **جواب** او لو كتبته الى جارية مملوكة من يندى بمهره
 يندى بيعت وسليم ايدوبك جارية منى زيدا بيعت وسليم منى اى دن
 اقل ده بر ولد كثره زيدا اولدى منى ايدوب يندى حكمه ويدكن
 حكمه او ج سنده مورو ايدوبك يندى دعوى ايدوب يندى منى منى
 او لو **جواب** او لو كتبته الى جارية مملوكة من يندى بمهره بيعت زيدا جارية مملوكة من يندى بمهره
 فقال البايع ليس هذا حبلى منى وهو من غير ولدت لاقول من ستة اشهر
 البايع جازت دعوته وردت بجارية والولد اليه ولو ادعاه البايع ثم مات
 الام او اعتقها المشتري فعتقه بطل وبيرد الى البايع ونجدة في الموت قيمتها
 ويبيع جميع النعم على البايع في العاشر من دعوى الحكمه باع جارية فولدت
 اقل من ستة اشهر من وقت الشراء فدعاه البايع وقال عقلت وقت البيع
 ام حملت منى اكثر باعها بالضرورة او خافته تصدق دعوته اعتبار الحق الولد

بيع ابدى هو بيع عمر وبيع من ابدى بيع ابدى كذا في بيته او لما قيل
 ففسدك **البيع** عمر وكدركه **البيع** عمر حال محضه ملكا وبيع بالوفا
 ابدى هو بيع في عمره من قول يوب فوت اوله قد وردت في ادى عمره وطلب
 ابدى كذا عمره من ادى زيد بن ابدى بالدم حوكت شرعيا بلز ابدى في زيدا
 محضه من قول يغبه شهره وادى ابدى اثبات ابدى وادى عمره وادى ابدى
 او لو لم ير **البيع** وشرع ابدى تمام بيته عادله وادى من بيته سدن اولى ابا بيع
 بالوفا بيته وادى اولى من دعوى فدا وادى ابدى السو **البيع** بيته بالوفا
 ابدى بيع ابدى هو بيته قامت ابدى كذا عمره وادى ابدى كذا بيته قامت ابدى
 شرعيا ففسدك بيته من ابدى **البيع** وادى من ابدى كذا عمره وادى ابدى
البيع عمره وادى من ابدى كذا عمره وادى ابدى كذا عمره وادى ابدى
 ابدى وادى من ابدى كذا عمره وادى ابدى كذا عمره وادى ابدى
 لكن نقد من ابدى كذا اوله وادى من ابدى كذا اوله وادى من ابدى
 بيته من ابدى كذا عمره وادى من ابدى كذا عمره وادى من ابدى
 ابدى كذا عمره وادى من ابدى كذا عمره وادى من ابدى كذا عمره
 حلفه رحمه الله تعالى الا اذا تصادقا انما تباعا على تلك المواضع وكذا الوفا
 الوفا قبل البيع ثم عقد بالشرط الوفا فالعقد جائز ولا عبرة بالوضف
 ان كس بشرط الوفا من الفصيلين تباعا بل ذكر شرط الوفا ثم شرطه يكون
 الوفا اذا شرطه الا ان يفتى باصل العقد عند بيع حلفه خفض الشرط الفاسد
 اذا اثنى بالعقد يفتى عند بيع حلفه لا عند بيع حلفه واصل الشرط الا ان يفتى
 العقد لغيره الا ان يفتى فيه الشرايح الصحيح انه لا بشرط **البيع** شرطه
 قبل العقد ثم عقد لم يطل العقد وطل لو تفرقا من المحل لم يورثه كذا

الوفا قبل العقد ثم عقد خاليا بشرط الوفا فالعقد جائز ولا عبرة
 لمواضعه التي في المنة والعمر من الاشراف وشرطه ادى ابدى
 ان البيع كان بجنة وانكر الاخر لا يقبل قول من يدعى البيعة ويطلب
 وان اقام مدعى البيعة البيعة على ما ادعى قبلت بيته ولو تصادقا
 كان بجنة ثم اجاز البيع بعد ذلك صحت الاجازة في الوفا على ما لا يملك
 جعله جدي الصيرور وان اجاز احد هما لا يصح اجازته في فصل في البيعة
 اكره في حق وان ادعى احد هما بيع الوفا والاخر بيعا تاما في القول
 قول من يدعى البيع البت والبيعة بيته الوفا في افضل في الحكم
 الكس من بيع حلفه والتفصيل في البت الثالث من جواهر الفوائد
البيع اجازة معجلة مؤجلة بل تصدق اوله وقف دكان من بيعه
 اقبه في حلفه سنده اذن من ابدى كذا عمره وادى من ابدى كذا عمره
 زيد اخر ديا من ابدى اول دكان من ابدى كذا عمره وادى من ابدى
 زيد كذا كذا طوبى بعبودى الدين اقبه في عمره وادى من ابدى كذا
 الوب ضبطه قادر او لورم **البيع** وادى من ابدى كذا عمره وادى من ابدى
 باء والبايع بيع الوفا فالقول للبايع وان اقام البيعة فالبيعة بيته
 مدعى الوفا في حلفه البيعة المتضادان من شرطه ادى البيعة ادى البيعة
 وفاء وشرطه باء او كذا فالقول للمدعى البت قال كذا في البيعة في الابتداء ان
 مدعى الوفا وله وجه حسن الا ان اتمه بغيره ابدى ابدى الوفا فاقضه ثم اوفى
 الفصل الثامن عشر من الفصول واقعه ادى شره باء ثم ادعاه وفاء لا يسمع دعواه
 الثانية لانه لا يمكن له ان يفتى من المحل لم يورثه **البيع** وادى من ابدى كذا
 الاجازة او الوفا لغيره او من بيته كذا البيعة على وجه المرسلة والى مائة او من

الغضب والرهبة والمضاربة والسرقه او العارية **بسم الله** وكنه
اولا بمنزل المدد بوتر السكاقد راقية مقابل كسده رهن وضع
اتمسك بجموع دعوى وفكر رهن مراد ايدوب عمرو دخی من منزل خوار
بکایه است ایدوب اندک جواب یکی طرف بینه اقامت ایدوب قسطنطین
اولا **بسم الله** بکسبش اولی در کسب بکسب المرحوم **بسم الله** وکنه
خفتگی با استرا ایدوب بینه اقامت ایدوب عمرو ایدوب ایدوب
جو بینه اقامت ایدوب قسطنطین **بسم الله** وکنه بکسبش اولی در کسب
بکسب المرحوم عمرو بینه اقامت ایدوب بکسبش اولی در کسب
بعد زمانه بیدستر فورى مبلغ زبور مقابل كسده رهن وضع ایدوب
جو فکر رهن مراد ایدوب عمرو و غیره فورى مبلغ زبور مقابل كسده رهن
بکسبش اولی جواب قسطنطین **بسم الله** وکنه بکسبش اولی در کسب
اندک در کسب بکسب المرحوم **بسم الله** وکنه بکسبش اولی در کسب
اوزه متصرفه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
اذن حاکم ایدوب ضبط اوزه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
اولا حصه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
دعوى اثبات ایدوب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
اولا **بسم الله** بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
من بعضهم نصيبه او غائب واولا نصيبه او غائب نصيبه او غائب
لا تقبل ولو قالوا اولنا واکثر النصيب الغائب تقبل نصيبه المدعى
الثالث من القسولين **بسم الله** وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
اتمسك بجموع ضایع اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب

استرا ایدوب **بسم الله** وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
استرا ایدوب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
هر یک کسبه راست بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
عمرو اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
سختی اندی زبده وایه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
جو ویرشید که جو بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
ایک طرف بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
ویردم جو بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
ایدوب قسطنطین **بسم الله** وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
المرحوم **بسم الله** وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
زیدک ورنه کسبه اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
ایدوب ورنه کسبه کسبه اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
ایدوب وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
بسم الله وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
زید عمرو وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
ایدوب وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
بسم الله وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
زید عمرو وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب
ایدوب وکنه بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب بکسبش اولی در کسب

الا ان يدعى الوارث التوفيق فيكون ملكه من وفى يدك ودفعه لكن بشرط ان
 من فدان في عين ملكه الى يوم موته واما وارثه فيجب ان يقبل في الشهر من الشهر
قوله الشهر احمى من الرتبة الى لو برهن خراجان على ذي يد احد هما على الشهر
 والاخر على الرتبة من كان الشهر احمى اول من الرتبة لان الشهر اقوى لكونه معاً
 من كائنيهما ولانه ثبت الملك في الرتبة يتوقف على القبض فيجب ان يناد
 الملك لهما ولو اختلف استويا لان كل منهما خضع عن ملكه في اثبات ملكه وهما سواء
 بخلاف ما اذا اخذ احدهما الى اثبات السبب فيه تقديم الاقوى في باب دعوى الر
 جلين من دعوى البحر الرقيق ولو ادعى احد هما انشاء والاخر الرتبة او الصدقة
 او المهر من وكل ذلك من رجل واحد فالشراء اولي بالاجماع عند اذاجم على التارخ
 فان علم انهما اول فيهما وفي الفصل الثالث عشر في العيون يتعارض فيها اثباتان
 فمن دعوى الرتبة **بنية الرهن مع القبض** اول من بنية الرتبة مع القبض او الاجارة
قوله والرهن احمى من الرتبة لغيره لو ادعى احد هما رهنه فقبضه والاخر بنية
 وبرهنه فالرهن اول وهذا مستحسن لان القبض يحكم الرهن مضمونه وحكم الرتبة
 مضمونه وعقد الضمان اقوى اطلاق الرتبة هي مقيدة بان لا عوض فيها فان كانت
 العوض اتمى اول من الرهن لانه عقد ضمان ثبت الملك صورة ومفعول والرهن لا يثبت
 الا عند الرهال كمنع لا صورة فكذا الرتبة بشرط العوض فيمكنه ان العين في يد ثالث
 اذ لو كانت في يد احد هما فانه اول الا ان يورثا وتاريخ الخارج سبق فهو اول ولو كانت
 في ايديهما بقضى بهما بنيهما الا ان يورثا وتاريخ احد هما سبق فيقبض له في باب دعوى
 الرجلين من دعوى البحر الرقيق وان ادعى احد هما الرهن والقبض والاخر الرتبة
 القبض فيثبت الرهن اول وذكر في كتاب النكاح ان الرتبة اول في التماس وجه
 ان الرتبة تقيد ملك العين والرهن لا يوجب فكان السبب لوجب ملك العين

اقوى

اقوى وجه الاستحسان ان الرهن عقد ضمان والرتبة عقد تبرع وعقد الضمان اقوى
 من عقد التبرع ولانه يثبت بدلين المبرمون والدين والرتبة لا يثبت الا بدلا
 فكان الرهن اول من الرتبة وكذا كماله من اول من الصدقة في باب ضمان المالك
 من دعوى الجس طالع من وكذا ان باب دعوى الرجلين من دعوى الدرر **والقمر رتبة**
الرتبة بعوض اول من بنية الرهن ادعى رتبة عيين وقبضه من ذي اليد وادعى اخر
 ان ذا اليد رهنها اياه وقبض وبرهنه فثبت مدعى الرهن اول هذا اذا لم يكن الرتبة
 مشروطة بعوض وان كانت مشروطة فثبت مدعى الرتبة اول من دعوى من طرح ولو
 كانت بعوض كانت يبعث في الحيث فانه قال الرتبة بعوض اول من الرهن لان انشاء
 يفيد الملك بعوض الحي او المهرين لا يفيد الملك الحي الثمان انشاء اقوى في باب دعوى الر
 الرجلين من دعوى البحر الرقيق اما اذا كانت الرتبة بشرط العوض فمن اول لانه يبرهنه
 والبيع اول من الرهن من دعوى جوهرة السيرة بخلاف الرتبة بشرط العوض لانه
 بيع انشاء والبيع له وجه اقوى من الرهن في باب دعوى الرجلين من دعوى الدرر
والقمر رتبة القرض اول من بنية المضاربة زيد عمرو رئيس بمقدار ثمنه ويرد عليه
 عمرو كسيفه غرق اول لو لم يرد القرض يملك اول قد زيد عمرو دون من او القرض في
 سكاقرض ويرد عليه بغير مضاربة طريق ايد ويردك ايدى جوب الحق
 وفي بنية من اول قرضك في **دعوى زيدك** بنية من اول **دعوى زيدك** المرحوم **زيدك**
 عمرو دون الدين بغير مقدار فخير يملك اول قد زيد مضاربة طريق ايدى المرحوم
 عمرو قبض طريق ايدى بغير مضاربة فخير في بنية او المرحوم **دعوى زيدك** **دعوى زيدك**
 زيدك **دعوى زيدك** المرحوم زيد عمرو رئيس بمضاربة بغير دين فخير ويرد عليه بغير
 اقامت ايدى بغير مضاربة المرحوم بنية اقامت ايدى فخير في بنية من اول **دعوى زيدك**
 قرض بنية من اول من سكاقرض او المرحوم **دعوى زيدك** المرحوم **دعوى زيدك** المرحوم

معاملة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى** لما دعى الى التمسك
 لو قال رب المال اوفى قرضي وادع القايض المضاربة فان بعد ما تصرف فالتقوى الرب
 اما والبنية بينية البضا والمضاربة ضام وان كان قبل التصرف فالتقوى قوله من ضام عليه
 القايض لانها تصادقا على ان القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القبض لا لئلا
 القايض ضاماً على من في الفصل الاول من المضاربة **بنية المضاربة اول من بينة**
القرض قرض بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 فتم قرض دعوى يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 مع جرم **دعوى** يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 فائمه حاصل اول **دعوى** يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 اول **دعوى** يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 ورجله فائمه بنجر من **دعوى** يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 رب المال البضا وادع المضارب مضاربة بينية او فاسدة فالتقوى الرب
 اما رواذا اقاما البنية فالبنية بينية المضاربة كذا ادعى رب المال المضاربة
 او بضا وادعى الذي في يد رب المال انه اقرضني فان المرجح كله فالتقوى
 قوله بجماله فالبنية بينية المضاربة في الرابع عشر من مضاربة الذخيرة وان
 غاهدان بالمضاربة وثان هذان بالقرض ولم يغفر واشيا غير ذلك فالبنية
 بينية يدعى القرض لانه لا تناقض بينهما فاجعل كان الامرين كانا والقرض
 به دعى المضاربة والمضاربة لا يدعى القرض فاجعل كانه دفع الى الميضا ربه
 اول **دعوى** يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 القبض للقايض وادع القرض عليه باب شجرة المضاربة من مضاربة

البط

البضا حاشا القرض ولو قال المضارب اقرضني وقال رب المال اوفى قرضي
 كان القول لرب المال لان المضارب يدعى عليه ليكن الى او المضارب يجعل
 اعطاه المضاربة ثم اقرضته من مضاربة فالبنية **بنية القرض اول من بينة**
الوديعه رجل قال لغيره قد كنت اودع عنك الف درهم فضاوت وقال ذلك
 التوكيد ما استودعك انما غصبته او قال اخذتها بغير امرى فليضمان
 عليه تجلاف ما اذا قال اخذتها ووديعه فضاوت وقال صاحب المال لا بين
 اخذتها غصباً فالتقوى قول صاحب المال اودعني الوديعه ضامن وكو قال
 صاحب المال اقرضتكها وقال ذلك لرجل لا بين اخذتها ووديعه فالتقوى قول
 مدعي الوديعه كجوف السند الاول من المحيط البهراني في الفصل التاسع
 من كتاب الوديعه ملخصا وكذا في باب الاستفناء من اقرار الهداية وذكر رند
 الدين لو ادعى القرض وشهدوا على اقراره بالمال قبل شهادتهم من غير سبب
 السبب ادعى قرضه على رجل وشهدوا له وان المدعى دفع اليه عشرة دراهم
 ولم يقولوا قبض المدعى عليه كالتشهادة على البيع تكون شهادة على التمسك
 القول قول ذي اليد ان قبضت كجته الامانة فان ادعى انه قبض كجته القرض
 يحتاج الى اقامه البنية على القرض في الفصل الخامس عشر من الاختلاف من المدعى
 والشهادة من الاقرار **دعوى** يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 ورجله فائمه بنجر من **دعوى** يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 البنية كسكلة **دعوى** يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 اول **دعوى** يدوبسج جده بنجر من مضاربة بينية من اول **دعوى** معاملة بينية من اول **دعوى**
 رجل قال لا اخذت منك هذه الدراهم ووديعه وقال لا اخذتها مني فضا
 القول قول المقر في الفصل الثاني من اقرار ذي صفة بينية من بينة **بنية القرض**

او الوديعه او العار **بنيته** في البرازية دفع لغيره ما في خلافه فمال الدافع قض
وقال لغيره حذره فالتقوى الدافع انتهى لان كل من التبع يدعي الابرار على القصة
مع كون العار من مضمونه من الاشياء في ماعده ان حصل العدم من الفس الاول **بنيته**
محمده او غير موده حاله ان يكون من شئ في اقراره به يدوب عمرو وفي قض
وتسليم ايند كن حكمه زيد فوت اولوب زيد كن اخر او غير موده بابا اول الف
سكا اقرض ايندي جو حصه دعوى ايدوب بينه اقامت ايند كده عمرو وفي بكا
به ايندي جو بينه اقامت ايند كن بينه على كل اول **بنيته** عمرو وك بينه سي ايد
عمل اول **بنيته** في المرحوم **بنيته** فانك وجه سي ايند ايد لالوسين قوند انش اولي
بكر موده عمرو مخر زيد محمده سكا ديز قلو رس ايداع وتسليم ايند كن جو دعوى
وطلب ايند كنده عمرو مخر كور لره زيد محمده اول التوندي بكا بهيه وتسليم ايندي
قيل في قض ايندي جو دعوى ايند كده ايند عمرو في تصديق ايدوب بكر انكا
ايند كده عمرو وعاسني بكر موجه سنده اثبات ايد هيكر بكر اول التوندي
حصه سي عمرو دن الماغه قان اول **بنيته** او **بنيته** في المرحوم **بنيته** حبل انتر
حليا ودفع الى امرته واستعملها ما في مانت ثم اخلف الزوج وود قشر بانها
هبة او عارية فالتقوى قول الزوج مع اليقين انه دفعها اليها عارية لا ينكر
للمهنة قبل الباب الرابع من هبة جواهر النقا وذكرا في الكتاب الثاني من مكن
جواهر النقا و **بنيته** في عمروه امانت وبرد م جو اقامت ايند كن عمرو ووزن
بكا بهيه ايندي مقابل م وفي عمرو وبرد م جو بينه اقامت ايدوب بينه
صحبة ايد بهيه ايند كن جو بينه اقامت ايند كن بينه سي اول **بنيته**
بهيه صحبة بينه سي اول في شهادت قضا و اي صنع الله المرحوم وذكرا في اخرها
اجامع النقا و اذا اعطى معة في غيره نفقة جده اذا انفقت عند م

نفسا منه فترجعت نفسها غيره له ان ليسر وما اعطى نفقة العدة والاشكال
في الغرض يرجع وفيه في الهبة لا يرجع بعد الاستهلاك ومنه الصورة تحمل الهبة كغير
الغرض غير ان القول قول الزوج في انه قض فان ادعت الهبة كلفا الزوج على
دعوا فان كل قول في وان حلف قال ثوبت به الغرض فلو رجعت نفسا في
الحسب لمر بالصدق وتو مري بر ما قبضت في السبع عشرة في دعوى النكاح
من الاستدلال **بنيته** العقل اول **بنيته** لا **بنيته** ملك من لني قري سنده بهيه تسليم
وفي قبول وقبض ايدوب بعد زمان زيد فوت اول قد كس ايد ورنه زيد في
بهيه رجوع ايدوب جو بهيه تسليم العقل ايدوب جو بهيه ايدوب في
بينه سي او كيو تفنك بينه سي اول **بنيته** ايند كن بينه سي اول **بنيته** في
بنيته جنون عارض اول قد اقامت بولوب جنون وكل ايند كن بينه سي
و كيو دعوى جنون ايند كن ايند كن ايند كن ايند كن ايند كن ايند كن ايند كن
اقامت حاله ايند كن ثابت اليه اول **بنيته** المرحوم وبينه كون المتصرف
عاقلا اولي من بينه كونه مخلو العقل و جنونا يعني ان امة اقامت بينه ان
مولانا دتري في مرض مونه وهو عاقل و اقامت الورثة بينه انه كان جنونا
وقت النكاح و اقامت بينه على كونه عاقل حينئذ او كان جنونا وقت النكاح
فا قاما وليه بينه انه كان جنونا والمرة على انه كان عاقل فيته المرة اول في
الفصلين في احزاب القبول وعدمه من شهادت الدرر العور وكذا في
البناتين المضامتين من شهادت القينة باع ارضا فادعي اخوه على الشري
انما البائع معة وانا وصيته قال المشتري بلي قل و اقامت بينه في العدة
اول **بنيته** في مظهر جنونه وهو مفيق كجدا فاقه وقت بيعه فالتقوى له بينه
فيته اولي من بينه **بنيته** لا **بنيته** وعن ابي يوسف ادعي انشرا لدره سنده

نفسه

المائل ان يقولوا انما من سقطه وانما السبب القام لازم لا السبب
 فنفى المشهور عن احدى بياق الثالث من جناس التبرية على اخر كذا
 مات بكرة واقا على ذلك بينه وامام الضارب بينان اباه قد حج من الكره
 وبراء من وضه قد قيل هذا دفع له دعوى المدعى وقيل ايضا ان يكون الجواب
 على التفصيل ان كان المدعى ادعى انه كره لكرهه من تلك الكرهه وشهدوا
 لذلك فمذا دفع له دعوى المدعى وان كان ادعى انه كرهه وشهدوا لذلك فمذا يكون
 وقيل له دعوى المدعى وتضي عليه بالضم هذا ما بالعلم بالبينان كجمل كانه
 كرهه وبرى ثم كرهه ما يوافق منه من دعوى المحيط البيراني **بنية الموت من كرهه**
اول من بنية الموت بعد البرء رجل جرح انثا وما الجرح فاقا اوله
 بينا ما بسبب جرح واقا الضارب بينه انه براء وما بعد عشرة ايام فبينة اوله
 المقصور اول في اخر باب القواوى منه من سداد الدر والعور رجل جرح انثا
 ومات فاقام اوله القليل بينه انه مات بسبب جرح واقا الضارب بينه
 انه براء وما بعد عشرة ايام فبينة المقصور اول من بين البينان المتضادان من سداد
القنية بينه الخ على انه مات افي بعد موت ابنه اول من بنية الزوجه على انه
 مات اخوك قبل موت ابنه هند ايد قري زينب يوم واحد ووفات ايد كونه
 هندك زوجي وزينبك باسى زيد هندك لا بوسين قري ناسي عروا ايد من بوسانك
 موتك ايد باري خنده نزع ايدوب زيد هندك زينب من مقدم وفات ايدك
 جوب عرو زينب هندك من مقدم واقا ايدك ديسه بينه عادله اوله لا بدق قنونه
 قول قننك **موتك اول** ان زيد كدر بوسك وتلك طرقتك بينه لير اوله
 فقد جرح قننك بينه سي اول **در جرح** زباده ارث ادعى ايدك عروك بينه
 سي اول **در كسبه** لسعد المحرم زيد فوت اولوب وجه سي هندك وام ولدك بينه

تولد او غلغروي ترك ايدوب قبل الغسمة عرو دفع فوت اولوب اناسي زينب قري
 ايدك جرحه تركه يا هند قبضت كمله زينب غلغروي ون اول تركه وان كند وزيه
 اتعال ايدن حصه سي هندك من طلب ايدك كره هند زينب سكر او غلغروي باسى
 زيدون مقدم فوت اوله وغنه اقامت بينه ايدوب زينب زيد مقدم فوت اوله
 عرو بعد فوت اوله عروك حصه سي بجا اتعال ايدوب اقامت بينه ايدوب
 قننك بينه سي اول **در جرح** بشت زباده بينه سي اول **در كسبه** حنف الرصوم جرحه
 زيد متوفانك ورنة سي عرو ون مورثه زيدك سنده فلي زينب من متوفانك حنف
 وار جرح عروى وطلب ايدك كره عرو من مبلغ زبورى انكى سنده مقدم فلي ان زبانا
 زيد جرحه دفع قسيم ايدوب جرح عروى واقامت بينه ايدوب ورنة يادق ايدك
 حكمه ورنة قومه عرو مورثه زيدك سكر اول تعيين ايدك سكر يا خنده جرحه
 اولوب اول ان كند فلي ان قد زمان مقدم واقا ايدك جرح عروى واقا بينه
 ايدوب عرو اول مورثه **در جرح** اول **در كسبه** سي ايدوب جرح عروى جرحه سنده عرو
 وقال ماه جفاوى الاولى كى اون ايدك كره واقع اوله جرح بينه ايدوب
 بكماله زبورى كى كرى كوفات ايدوب جرح اقامت بينه ايدوب قننك بينه ايدوب
خود سكر بينه سي اول **در كسبه** الفقير جرح لسان زاده كره جرح زيد قننك هندك
 او غلغروي غلغروي فوت اولوب ايدك كره هند فوت اوله جرح بينه
 اقامت ايدوب زبورى كى عروى عرو اول هند فوت اوله ايدك كره ايدوب
 فوت اوله جرح بينه اقامت ايدوب عرو قننك بينه سي اول **در جرح** جرح بينه سي
 اول **در من** دعوى قننك ايدوب السحر عرو جرح بينه انه مات وترك هذا ميراثا
 لاقى ومات وتركته و حكمه لاله و بينه ان امك التي تدعى رفا مات قبل
 قننك الذي تدعى انه مات اول قبل ايدوب دفع وقيل لى ان زمان الموت لا بدخل تحت حكم

ضابطه تصرف ایدوب مزبورہ لہر بل غدر سکوت ایدوب اول مخزنہ متعلقہ سنہ
 دعوی ایما شکر ایمن لاجا ہند و زینب سنین فرمودن مقدمہ اول مخزنہ فلان
 جہتہن بزمند جہود دعوی ایدوب لہر بل غدر سکوت ایدوب اول مخزنہ سنہ
 سعید المرحوم من خطبہ **عذر** او ان سنہ دن زیاج نہ کرک و لنان مار لادعو اسکل استغای
 جائز اولور **کج** او **لما** زکبتہ المرحوم باع عمار او امرتہ او ولدہ و بعض قارہ
 فکنت ثم ادعاه علی الشترکی من کان حاضر اوقت البیع فقی من باع سمعند انہ سمع
 یجعل سکوتہ ہندہ حالہ کافران و لادہ قطعا لا علی المائتہ و اقی من باع بخار
 انہ سمع فی نظر الحقہ ذلک فلو کان فی رائیہ ان لا سمع رہا المدعی بکلیہ و بلیس ہی بہ کان
 حساسہ الباب التزویر و الحاضر عند البیع لو بعثتہ الی الشترکی و لادہ ان لا سمع
 الملك لبق بعد بصیر مجتہد البیع بتقاضیہ اول الفصل الرابع والثمانین فی الفصل الاول
 باع عمار او امرتہ او ابنہ حاضر و تصرف شترکی فیہ زمانہ اذ لایس انہ ملکہ و لم یملک
 ابیہ الحق من بخار انہ لا سمع ہندہ دعوی و حضور عند البیع و سماعہ ابایہ و ترک مائتہ
 فیما یضغ قرامنہ بانہ ملک البایع فی باجہ الدعوی من ادعوی الوجیزہ الشترکی کذا فی
 اخر الفصل الثانی من دعوی ایدوب و لو استأجر قرا و عبد البیع لہ فیہ باع باطل
 دعوی المدعی من دعوی القیمہ باع رضا و سلمہ الی الشترکی و تصرف مہ زرا و بنا و وجاہ
 کنت ثم الان يدعی انہ ملکہ لا یسمع دعواه ان کان حاضر اوقت البیع و سیم و کتابت تصرف
 قبلہ فلو لم تصرفہ الشترکی و لکن کان کتابت البیع و سیم قال لا یسقط دعوی بخار
 بہذا القدر کفی و اضافہ المتأخرون فیما اذا باع و سلم و ولدہ و زوجتہ حاضرہ
 کنتہ جنت یسقط بہذا القدر و لو باع البایع لہ من القیمہ **الغنی** تجزیہ
 و تقصیدہ بالزمان و المكان و استأجر بعض حضور کان فی حالہ و لادہ علی ہذا القول
 السلطان بعد سماع الدعوی بعد سنہ عشر سنہ لا سمع و تجزیہ سماعہ ہذا قضایہ

الکتاب

الاستبہاد **اول** بل غدر شترکی تاخیر اولان دعوی امر ستر استغای اولور **کج**
 اولور مزبور لہر بل غدر سکوت ایدوب و لادہ دعوی قرا و ای لہر بل غدر سکوت ایدوب
 بعد العتق و **الکتابہ** اول من بینہ الولاء **قبل العتق** و **الکتابہ** زید جاریہ سن ہندی
 اعتاق ایتدکدہ ہندکدہ بیدلہ ولان بولدہ صغیر کجوز بولدہ بن اعتاق ایتدکدہ
 حاصل اولند و لادہ قولہ جہود دعوی و اقامت بینہ بل ہندی قریب سن اعتاق ایتدکدہ
 صکرہ حاصل اولند و لادہ جہود دعوی و اقامت بینہ بل ہندی قریب سن ہندی
 کجہ المرحوم **جہود** اعتق امتہ ہم خاصمت مولانا و لادہ فقالت لہم ان اعتقنی قبل الولاء
 و الولاء حرم و قال المولانا بل ولدتہ قبل العتق و الولد رقیق و ذکر ان طلق ان کان الولد فی
 یدہا کان القول فیہا و قال ابو یوسف ان کان الولد فی یدہا فکدہ کدہ بقولہ القول فیہا
 لانہا تدعی الولد فی اقراب و قرا و فیہ حریۃ الولد و لو اقاما البیتہ فیہا اول لان بینہ
 الولاء قامت علی نفی العتق و بینہا قامت علی اجبا حریۃ و کذا فی **الکتابہ** و اما
 التذبیہ القول سکون لہم لانیما تصادقا علی رقی الولد فی اول فصل فیما یعلق بالکتاب
 فی المرد و الولد و دعوی و اقی **جہود** اعتق امتہ لہ و لادہ فقالت اعتقنی قبل الولاء و الولد
 حرم و قال لای اعتقک بعد الولاء و الولد عبد ذکرہ العیون ان الولد اذا کان فی یدہ
 کان القول فیہا و قال ابو یوسف ان کان الولد فی یدہا فکدہ کدہ بقولہ القول فیہا
 و ان اقاما البیتہ فیہا اول لانہا تثبت العتق فی زمان رقی و کذا فی **الکتابہ** و اما
 التذبیہ القول قولہ لہم لانیما تصادقا علی رقی الولد فی اول فصل فیما یعلق بالکتاب
 و اما یعلق بعتق امتہ صح اعتاقہ و صدق و لا یعتق امتہ بہ و الولد یبع احدہ الملک لہ
 و الحریۃ و التذبیہ و الاستیصال و **الکتابہ** و ولد الامہ فی سید و لکن زوجہا ملکہ لہ
 و ولد الممور و حریمتہ من عتق ملتقى **الجوز** جاریہ ہندی قولہ عمرہ تزویج لہ و
 بعدہ مزبور لہر کدہ و یدہ سنہ خدمت ملک اوزرہ کتابہ قطع ایدوب و مزبور لہر

الغائب حر يا وهو يملكها وهذا المستحق لغيره حق يقيس آتد عن قصر يد الحافر
 عنها وهو لا يملكها الا بذلك فيصير خيرا فيحكم بعقوبتها وقصر يده **قول** فاعلم هذا
 بهيئت انما امره فلان الغائب يتبع ان تنفذ دعوى المدعي لشكها بالبيان
 هذا التعليل وقد مر خلافه باسطر وكذا الواو من العور في علم انا ووثنا
 ابينا فيهم الفن انه فن فلان اخر وان حرره يقيس ويصير خيرا عن الغائب
 اثبات الملك له اذ ملكه شرطه فيصير خيرا في اثبات التبرير وفيه ادع على ان
 ملكه فيهم الفن انه ملك فلان الغائب يتبع دعوى المدعي كما لو تبرير هو
 اليد ان مافي يده ودية تنفذ كقصومه كذا ابرهنا لانه اثبت ان يده على نفسه
 نيابة عن الغائب **قول** هذا ايدي ما قلت انما ان ينفذ ان تنفذ عنه كقصومه
 مسئلة الفن الى اخره اذ هنا ايضا تبرير على انه ملك فلان ولم يرد عليه
 فينفذ ان يتجدا حكما **قلت** فمن تبرير على في اليد انما لعل الغائب انه حر
 بهن ذو اليد ان فن فلان اخر او دعاه او آجره او رهنه لا يملك بعقوبته
 لو رهن ذو اليد ان فن فلان الغائب او دعاه او آجره او رهنه لا يملك بعقوبته
 او قال كنت قنا لفلان اخر حررت لا يصدق بخلاف قوله انا حر الاصل فانه
 لم يصدق لانه في دعوى التبرير اقر رقبته وادعى زوالها فلا يصدق الا
 بحجة وفي دعوى حرته اصل انكر ان يرقى فاقول للملكه الا يري ان فلان مال
 وادعى انه فنه وقال انا حر الاصل صدق الفن ولو قال انا حر الاصل وتبرير
 ذو اليد ان فن فلان او دعاه فنفيت بكونه قنا لفلان ودفعته الى ذي اليد
 حتى لو حضر الغائب انكر الفن له لزمه الفن بخلاف ما لو ادعى قنا لفلان
 وتبرير ذو اليد ان فن فلان او دعاه او آجره او رهنه لا يملك بعقوبته لا
 مقتضيا به مقتضيا به لعل ان حتى لو حضر وانكر كون الفن له لا يملكه

الفن

الفن في الخامس في القضاء على الغائب من الغيبين **ترجيح البيان على وجه**
الافتقار وقد ذكر في القنية فرع البيان المتضادين وتبرير جميع احاديثها على ان
 فروعا حسنة محتاجا اليها فذكرنا على وجه الافتقار في مسائل **الاول** بهن ليلا
 المجموع انه مات بسبب جرح وتبرير الخارج انه بهن وتبرير بعد عشرة ايام فينبغي
اول الثانية ولو تعارضت بيننا الغائب ومنش القنية في بيع الموصى حال الصلح بينه الغائب
اول الثالثة بهن انت الامة على انه تبرير في مرض موته وهو عاقق بهن انت المورثة
 على انه كان مخلوط العقل فينبغي الامة **اول** وكذا في خلق **الرابعة** تعارضت بيننا
 الغائب ومنش القنية في بيع الابحال ولله التنازع بين المشتري والابن بعد بلوغه
 فغيبه قولان **الحاشية** تعارضت بيننا ان انه باع وهو بالغ او في صغره فينبغي المشتري
اول لا ثباتها العارض **الحاشية** تعارضت بيننا ابراء المدة زوجها في صحة ما جاز
 فغيبه قولان **الحاشية** تعارضت بيننا الاقوال العوارض في صحة القرا ومصلحة البينة
 بينة المقررة القول للمورثة عند عدوها وله استحقاق **الحاشية** تعارضت بيننا الاكراه
 والطمع في الاجارة فينبغي الطواغيت **اول** وان قضى بيننا الاكراه **الحاشية** تعارضت
 بيننا البيع صحى او مكبر فينبغي قولان **الحاشية** تعارضت بيننا البيع بائنا ووفاء البينة
 بينة مدعى الوفاء **الحاشية** تعارضت بيننا الكره والطمع في البيع الصلح والاقرار
 فينبغي الكره **اول الثانية** تعارضت بيننا كون زوجها ميتا قبل موته بسنة شهر
 او قبل لا وقت الموت فينبغي المدة **اول** وقبل بينة من يدع انه حررت وقبل القول للملك
 متمسكا بالاصل **الحاشية** تعارضت بيننا الخراج على الوقف عليه مطلقا مع بينة في
 البينة اليد ان بايعي شتر تامر بالوقف وآخ فينبغي الوقف **اول** وقبل الا اذا سبقنا
 في اليد **الحاشية** تعارضت بيننا صحة الوقف فانه كان الوقف بشرط فاقول
 بفسد بينة الفدا **اول** وان كان ينفذ في المحل وغيره فينبغي الصحة **اول** على هذا

قال قول المشتري وان اقام صاحب البنية على ما ادعى من البيع في حالة الصغر من قبل
 وتنفذ في خصوصية الابن وان اقام البنية تحبب ان تكون البنية بنية صاحب اليد لان البنية
 في التنازع من البنية **ادعى ان الوصي باع التركة بالغيب** وزعم الوصي ان البيع كان بالقول
 قال قول الوصي بيمينه بالاصل ولو برهن على انه اشتراه من وصيته بالقول والصبي بالغ
 على انه كان بالغين قبل بنية المشتري اول لانه ثبتت الزيادة والاشارة على ان ثبتت القايمة
 الغائب اول في اخر الفصل **وامر دعوى العزارة** وصي باع كرم الصبي بلع الصغير **ادعى**
 واما البنية على الذي دعاه واما المشتري بنية ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل النقص
 الغائب اول في تمام اجماع الفتاوى وكذا في باب البنيان المتضادين في كرمه كاد البنية
زيد متوفى فانك صغيرا وعاش وعاش في كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا
 زوجه من هند من كرمه زيدا فانك صغيرا وعاش وعاش في كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا
 باغي هندن اكوب صغيرا وعاش وعاش في كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا
 الوصي باع ثم ادعى انه باع لغائب فاشترى ببيع اقامه على البيع للبيع دعوى الوصي في
 بار با بطل دعوى المدعى من دعوى البنية ذكر في بيع العدة اذا باع كرمه زيدا لان كرمه زيدا
 الصغير ادعى ان قيمته لا يسع ذكره في اخر اجماع في الفتاوى وهذا اذا انقضض
 عن النقص والاشارة على ذلك في الصك فاما اذا لم ينقص من النقص ولم ينقص على
 ذلك او قال بنية ولم اعلم بالغائب او قال علفت بالغائب ولم اعلم ان البيع كان
 فلو ادعى بعد ذلك ببيع رايته في موضع اخر اذا حصل ببيع الاب بالغائب فاشترى
 ونصب بائعا من الصغير حتى يدعى على المشتري ونصب ملك الصغير لا يسع دعوى الاب
 ورايت في موضع لو ادعى الابن بعد البيع ان ولدي باع ملك في حله
 صغيرا لغائب فاشترى بانه كانت قيمته يوم باع ما وقد باعته بخمسين فانه يكمل الحاصل
 اذا لم يكن المدة من تبدل في الاستفاد وان كانت المدة قد تبدلت في الاستفاد

فالقول

فاقول قول المشتري وان اقام البنية فالبنية المشتبة للزيادة اولي وذكر في العدة اذا
 باع مال له الصغير وسلم قبل اشتغاف الفتن لا يملك استرداده لاستيفاء الفتن في
 الفصل الثالث والعشرين **والوصي في الاب والوصي من الاستدانة** وذكر في البيع
 والغيب من الفصل **هند متوفى** فانك صغيرا وعاش وعاش في كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا
 باغي هندن اكوب صغيرا وعاش وعاش في كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا
 بيع وسلم اليه كرمه زيدا فانك صغيرا وعاش وعاش في كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا
 الى غة قادرا ولو لم يرد **اولا كرمه زيدا** ولو لم يرد **اولا كرمه زيدا** ولو لم يرد
 عرضة من مقاطعه لو وقف بيماني ملك ولان من لم يرد من مقتضى نقصان حاشه بكمه
 بيع وسلم بكمه زيدا فانك صغيرا وعاش وعاش في كرمه زيدا لان كرمه زيدا لان كرمه زيدا
 ملكي او لم يرد من مقتضى نقصان حاشه بكمه زيدا فانك صغيرا وعاش وعاش في كرمه زيدا
 صكوه حال هند بالغه اول قد داروب من كرمه زيدا فانك صغيرا وعاش وعاش في كرمه زيدا
 زينيدان دعوى ابيه عليه **اولا كرمه زيدا** ولو لم يرد **اولا كرمه زيدا** ولو لم يرد
 شيئا فقال الورثة باع لغائب فاشترى وقال المشتري بل بعد قال قول المدعى عليه
 محد وادعى ابيه ارثا من جهة ابيه فاقام ذو اليد البنية انه اشتراه بانه وصيته بمنزل
 القيمة واما الدعوى بنية ان قيمته زائدة على حاشته في اليد بنية المشتبة للزيادة
 وقال كثير منهم المشتبة لقيمة اولي في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى
 القيمة وصي باع ثيابا من مال القيمة ثم طلب منه باكثر مما باع فان القاضي يبيع
 الى البصر ان اخبره اثنان من اهل البصر والاشارة بانه باع بقيمة فان قيمته ذلك فان
 القاضي لا يلتفت الى من يريه وان كان في المزايدة لشبهة باكثر وفي السوق باقيل
 لا يستقصي بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى البصر والاشارة وان اجمع حلالا
 منهم على شيء يؤخذ بقوله او بهذا قوله او بما عليه قوله او الواحد يكون في

الشريعة وقد نالها هذا اقيم الوقف اذا اجره مستغل الوقف ثم جاء اخره وبنه في الاجل فصل
 في تصرف الوصي وعمال التيمم وصايا قاصحة ان وكذا في اخرا الكتاب الشريعة الا بصاحبها
 المدد الغفر بنه **التغرية او الغبن مع التغرية** او **زبد** في اخرا دياره اول ان ملك باغي
 ايله باغية في اشتراد ايدان عمر وزيد ملك اول باغية ايله باغية في بيك في اخرا
 دكر زياره دكر جو ب دكر باسي او ان بيك في بيك في زبد في تغرية امثلة في
 مغرور اولوب اول باغ في باغية في عمره بيك في بيك في بيع وقبضه في سيطر ايله
 حاله زبد في تغرية و دعوى غبن فاش ايدوب بعد الالبات في بيع عقد اول
 باغ و باغية في عمره في الحافه قادر اولوب **الجواب** اولور كنه في المرحوم وصاحبنا
 يقولون في الغبن انه لا يرد لكن هذا في مغبون لم يغب في مغبون غير يكون له حق
 المرد قيل اجابوا به **الغنا** **زبد** في بيعه في عمره في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 عمره في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 تغرية و غبن فاش ايدوب البات ايدوب اول كنه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 رده قادر اولوب **الجواب** اولور جوابا في غبن و تغرية في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
غبن فاش دعوى تيمم ايله و كبل دن غير محله البيع اولور **الجواب** اولور في مغبون في مغبون
 بيعه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 بكرة بيعه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 استبد بكرة في تغرية امثلة في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 حاله بكرة ميبان اوزره تغرية و غبن فاش ايدوب في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 رده قادر اولوب **الجواب** اولور كنه في المرحوم **زبد** في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 حاصل اولان غلبه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 قبضه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون

غبن
 غبن

مزبور

مزبوري صحيح اولما فاعلمه شح ايدوب بمنزل مزبوري ردا بكن من حو و يرد في اخرا
 زيدون استرداد و اخذ قادر اولور **الجواب** اولور كنه في المرحوم و لو باع حافه
 على ان غلبه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 وان اراد به انه تغل في المستغل جعل في ذلك شرط في المبيع الفاسد ان اطلق
 ولم يرد به شيئا في العقد ايضا و هو محذور على المستغل في المبيع الفاسد ان اطلق
 بيعه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 صيدون لوز في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 بليوب شتر ايل بعد غبن و تغرية ثابت او كنه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 عمر زيدون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 صنع الله المرحوم اذا غر البائع الشترى وقال له فقه متاعى كذا ان اشتره فاشتره
 بمان على قوله ثم ظهر فيه غبن فاش فانه يرد به و يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع
 و يرد له الشترى بغير الدال من كنه ان اشتره بمان على قوله ثم ظهر فيه غبن فاش فانه يرد به
 اخرا في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 عمر و غبن فاش مطلع اولور كنه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 اولور كنه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 من مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
ق و يفتى ان غر المشتري البائع فله ان يستره وكذا ان غر البائع المشتري
 له ان يرد قال البائع للمشتري فبنته كذا ان اشتره ثم ظهر فيها غبن فاش فانه يرد له
 لم يفعل ذلك فلا يرد به فاش صدر الكلام و ان تجرى والرد فدموني و بنه
 اولور كنه في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون
 بيت مقولا في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون في مغبون

صغیر او غنا عمره و انتحال ایدن بر ملک منزله زید یک ترک که سنگ منقولاً دیونند
و فایدا کن و صی محضی بکر نشتره بیع ایسه بعد غیر قبلی البلوغ منقولاً و رتبه سی
مسیغ بیع یوق ایکن بیع الله و جویج مزبور بیع ایسه و بشرط طلبه فادار لور
اجواب اولور لیتیک المرحوم **زید** دیونند فوت اولد قند دیوننده و فایدا منقولاً
و ایکن او غلله نیک صیغ ضرورت دیونند ایگون بر منزله عمره و عمره بیع
ایده و ب حال او غلله بالیغ اولد قندنده حین ببعده یارینک دیوننده فایدا منقولاً
اولد و غنی بشتر مواجها سنده حاکم الشیء حفظوننده اثبات ایده و حکم حاکم ایله
منزله بشترک یدندن الدردن حکم نشتره بیع حین ببعده منقولاً مزبورک دیوننده
و فایدا منقولاً اولما یو مسوغ نشتره بیع اولد و غنه بیله قامت ایست
مزبور الماعنه فادار اولور **اجواب** اولما **زید** المرحوم **زید** منقولاً فایدا دیوننده
سنه ترک سندن منقولاً و فایدا کن بر ملک ذکر منی دیون مزبوره ایگون فوت
حاکم ایله ذکر بیله سنه بیع اولد زیدک ایسا صفار بعد البلوغ دیون مزبوره
منقولاً فایدا کن مزبور ذکر من بیع اولد فی اثبات و ذکر منی مشیتون الماعنه
فادار اولور **اجواب** سیری میری ایسه و قفایه لازر لور صورته زمان تصرف
مزبور ذکر من غنندن زیاده حاصل فی الماعنه فادار اولور **حکوم** سندنیک و خرق
و اجناسک بری ملک ایسه لور ذکر من بیع فادار ایله **السعود** حاکم بری الموصی ایضا
ان الوصی الاول کان باعه بغین جنش و بیاع العتار منکره و قضا الیدین
مع وجود منقولاً قبیل و یطل البیع فی احوال و من جمیع الیون البرازیه الموصی ایضا
عتار الصغیر فادار الید بغین من و صی العاضی له قبلک جنش لای حقه الی
قضاء الیدین فادار الوصی نعم و لکن دفع البیع بطل لانه باعه بغین جنش
ترک الیت منقولاً فی بالیدین فلم یکن بیع العتار محتاجا الیه و فایدا منقولاً

[illegible]

زیدک وصایتی انکار ایله که قضیه نوال محروم از راه لوب مقدما زیدک وصایتی
 و وصایتی حکم اولی یعنی اثبات ایدیک عرو و دفعه قادر اولور **مورد ۱۲** اولور کتب غیر
 المرحوم من خطه زید صغیر قبل شتر عدل منصوب و اولان عمر و زیدک ارض میری اوزنده
 بر ملک کر منی بکره منی شکسته بیع و بیع منی ایدیکه شکسته بیع و بیع منی ایدیکه
 ایدم اولم اولی عروک بیع فضا اولوب بین راضی اولم ایدم ایدم اولم ایدم اولم ایدم
 انقی است که بکره شکسته بیع ظاهره اولم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم
 ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم
 قادر اولور **مورد ۱۳** اولور کتب غیر المرحوم من خطه زید صغیر قبل شتر عدل منصوب و اولان
 عمر و زیدک ارض میری اوزنده بیع بر ملک کر منی بکره منی شکسته بیع و بیع منی ایدیکه
 شکسته بیع و بیع منی ایدیکه شکسته بیع و بیع منی ایدیکه شکسته بیع و بیع منی ایدیکه
 اولور ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم ایدم
 ایست که بکره شکسته بیع و بیع منی ایدیکه شکسته بیع و بیع منی ایدیکه شکسته بیع و بیع منی ایدیکه
 دفعه قادر اولور **مورد ۱۴** اولور کتب غیر المرحوم من خطه زید صغیر قبل شتر عدل منصوب و اولان
 المشرک ان الوصی باعه منک بعد العز فلم یصح البیع و اما المشرک بنیت ان یمکن وصیا
 وقت الشرا فیه المشرک اولی لای غیر من اثبات نفاذ الشرا و سبق التاریخ **مورد ۱۵** بنیت النور الی
 من بنیت البیع و کذا الطلاق والعاق من الوکیل باب البنین المتضادان من
 شهادة القنیه ولو کان طبع و ارث بالغ مقبلا لیس تقبل علیه بنیت علی اثبات
 المیراث او الوصیه او الوصایه قانق الا قضیه و انما تقبل بنیه بنیت علی خضم
 الموصی له او مریون البیت او الوارث و الذی له علی البیت خضم فیماد کر اخضا
 و مخالفه بعض المنافع ولو بمرین علی واحد من هؤلاء ان البیت اوصی الیه ان
 المدعی عدل رضی السیرة هذی التجارة یقضى به وان عجزه بالحق لفسق و تخیا

لا دان عرف منه ضعف المراءى فله الهدایة فی الما التصریف یقضى بوصایه و یقضى
 الیه غیره من غیره الینا و کذا الموم یظهر منه فسق لکنه استمه لیضم الیه اخر هذا اذا ثبت
 الوصایه بالبنیه فی نوع فی اثباتها من التاسع من قضاء البنیه و کذا فی اثباتها
 فی اثبات الوصایه من الفصل الثامن فی قضاء البنیه و اما الوصایه فمقتضاها
 اوصی علی رجل ان یفلان ابن فلان مات و اوصی الیه یقضى حقه الذی له علی هذا
 الم رجل قتل ما ذکرناه فصل یوکانه الا ان هنا اذا اقر بالکمل یومر بالتسليم الیه الی
 والعین سواء یخلف الوکیل و لو اقر بالوصایه والموت و انکر الی یخلف ان اقر بالکمل
 والموت و انکر الوصایه فلیقضی ان ینصف وصیا و یسیر له ان یخلفه لما ذکرناه ان
 لا یخلف فی دعوی الوصایه لانه یست بلز منه و ان اقر بالوصایه و الی او انکر
 الموت یخلف علیه کذا الوارث و ان اقر الی بنیه فی جمیع ذلک تقبل من جمیع
 فیما یجری فیهم الاستحکام فی الاول فی الفصل التاسع فی قضایا الیما من قضاء الحاکم
 اوصی ارضا ارناح ایه فمات و الیه نعم لکن و صی ابیک فلان باعه منی بجد مریه
 حال صغرک فانکر وصایه فلان ان ابیه و بیعه و انکر احد هاد اقر بالافضل ان یخلفه
 ذلک فی اخر باب الاستحکام فی ادب القاضی من القنیه **بنیت من یدعی الحکم بالکماله** هندیه
 سکافرض یو التون و یردم ایدی و یردیکه زید هندی من مقدما فوت اولان
 عرو میبلغ عرو ی بنی بنی قبضه و کیل ایدم و دفع کلوب بعد اثبات الوکاله مبلغ عرو ی
 بنی الی جوبه هندی عرو ی توکیل الی انکار ایدم زیدک شهادت الیه کنو دیکه
 بکر ایدم بنی فلان زبانه عرو ایدم یدعوا متوفرا اولان خالد و ولید حضور حاکم کلوب
 هندی عرو ی زیدم اولان یوز التون حقی قبضه و کیل ایدم جوبه شهادت ایدم یدر
 حاکم زیدم و ایز التون و یرد یدر زید عرو و یرد من بنی بنی زیدم
 زیدم بنی ایدم مدعا اثبات اثبات و لو **مورد ۱۶** جوبه بنی ایدم اولم ایدم عرو ی

وكيف يتبين انكار ايدوب وعرويه عادله ايله اثبات ايدوب حاكم وكالته حكمه
 فكم يوزن التوازن ويحكم ايدوب زيد في ويرى في شهادته انك كذا
 في الحزم وكذا في شهادته انك كذا في دعوى الوكيل من فناء واه رجل وكل رجل يبيع
 من ايمان ماله فاد الوكيل ان يثبت الوكالة بالبيع عند التماسه بحيث لو جازم
 وانكر لا يثبت له انكاره فله وجهان احدهما ان يسم الوكيل العاين الا جازم
 يدعي انه وكيل ماله بالقبض والبيع فله ان يقول في الابد اعلم بالوكالة فيقيم البينة
 على انه وكيل بالقبض والبيع فيسبح التماسه ذلك ما مره بالتسليم اليه فيبيع فيشاهد ان
 يقول هذا ملك فلان ابيع منك فاذا باعته قبض ثمنه بانه قبض البينة فيقول المشتري
 لا قبضه منك لان اخاف ان ياتي المالك ويذكر الوكالة ويذكر ان قبضه من المالك في
 او يحصل فيه نقصان فيخففه فيقيم الوكيل البينة انه وكيل بالبيع والتسليم ويحجره على القبض
 ويثبت باقائه البينة ولا يوجب عليه القبض في الفصل الخامس من العمدي **في كذا**
 يوجبك زيد حاكم واروب يندبني فلان محله اولان اني باء دكانتي عمره بعهده
 ابدي جواول كان في عمره بعهده ايدوب حاكم دعي حجت باز دقه كبر وبنشره في
 ثابت الوكالة اولان زيد يبيع ابدي في جواز نش اول حاله ان يندبني الوكيل
 ايدوب اول كان في عمره دون التجره وان يندبني عمره وبنشره ولان حجت في
 اثبات كفايت ايدوب في جواز يندبني في اصل الوكيل في اثبات لازم **في كذا**
 لازم **في كذا** في الحزم والتفصيل وكالة فناء واي ايدوب في الحزم **في كذا**
 وبنشره حاله ان يندبني ايدوب اول كان في عمره وبنشره في دعوى ايدوب
 ايدوب يوزن في عمره وكالته اثبات لازم او في عمره **في كذا**
 ثابت اول دقه في جواز نش اولان يندبني ايدوب في دعوى ايدوب
 جواز نش في الحزم ثابت اولان يندبني حاكم وكالة حجت في التماسه

كفايت

كفايت ايدوب من وكالة فناء واي ايدوب في الحزم **في كذا**
 باقراره هذا حجت اذ ايدوب من ايدوب في الحزم **في كذا**
 عن فلان يطلبه كل حق له جواول في دعوى ايدوب في الحزم **في كذا**
 ذلك بل ختم عليه في الحزم **في كذا**
 حجت في الحزم **في كذا**
 عن ان البينة حجت في الحزم **في كذا**
 بخلاف دعواه الوكالة عن موكل اخذ في اثباته من وكالة البينة **في كذا**
 وبنشره في حجت قبضه في الحزم **في كذا**
 دعوى ايدوب في الحزم **في كذا**
 حاكم حجت في الحزم **في كذا**
 حاكم دعي وكالة حجت ايدوب بعد دعي ويرى في حجت ايدوب حجت ويرى في
 بعد حجت دعي حجت ايدوب ويرى في حجت ايدوب ويرى في حجت ايدوب
 عمر دون دعي حجت ايدوب ويرى في حجت ايدوب ويرى في حجت ايدوب
 مطالبه سدن خلص اول حجت ايدوب ويرى في حجت ايدوب ويرى في حجت ايدوب
 باقية التماسه اصحابنا ان لا يجوز حمل هذه الشهادة وانما اخذ في حجت ايدوب ويرى في حجت ايدوب
 حجت في الحزم **في كذا**
 اشهاد والتماسه ان كتابه حجت في الحزم **في كذا**
 والتفصيل في الحزم **في كذا**
 قاضي حجت في الحزم **في كذا**
 ايدوب حجت في الحزم **في كذا**
 التماسه والتفصيل في الحزم **في كذا**

فصل في الدعوى او الغريم مع ذلك برهن الوكيل على كونه له ذلك ومائدة نظره فيها
 اذ الحكم بكونه له على هذا الخاف بالبنية ثم احضره في الجاه الى اعادته البنية على المحضر
 الثاني وكذا لو برهن بكونه له على الحق ثم غاب الوكيل وحضر المحضر او وكيل اخر في
 طلب هذا الحق لا يحتاج الى اعادته في الفصل السابع في الوكيل في دعوى البنية
 بر دفتر كياجو وچنگي مضمون ثابت او لم يثبت اولد قدره وحياله ثابت او لم يثبت كبره على
 اولد **بجو** دفتر مضمون اقراره شهادت ايد ثابت اولد وچنگي كبره اولد ان اقرار البنية
 اقراره شهادت ايد اولد وچنگي كبره اولد ان حاكم حكم الى حكمه شهادت ايد اولد من شهادت
 قضاوي اهل الشجره حرم ولو ان سلموا دعوى كونه من نصران فكل حق له بالكونه وحضر
 غير مسلم واقام عليه شهود النصرانيين لا تقبل وان احضر نصرانيا قبلت شهادتهم
 واذ قبل القاضي هذه الشهادة وقضى له بالكونه كان ذلك قضاء على جميع الغرباء من المسلمين
 وغيرهم حتى لو احضر غير مسلم بعد ذلك وهو كجده وكالته لا يكلف القاضي باقامة البنية
 على الكونه في الفصل الحادي عشر من شهادت الناحية الموكل به يهودي والغريم مسلم
 وجاء الوكيل بشهود نصران لم تقبل لان هذه شهادة النصرانية قامت بالكونه على
 المسلم مقصود اقل ان كان الغريم نصرانيا قبلت لانها قامت على النصراني فان
 احضر بعد ذلك غير مسلم اخذ بذلك الكونه لان الشهادة النصرانية قامت على النصراني
 مقصود او على الغريم المسلم تبعا وحكما في باب الشهادة على الكونه من شهادت اهل البيت
 الخصم في بنية ربه الدين على ان الورثة باعوا عبد او اقراروا ان العبد من البركة
 بعد فوت المولى او من بنية المورثة على انه باع في حياته او وحيته
 حياته مفلسا فوت اول زيريد مد يوك دايلى زيريدك وغلدي عمرو ووكبري بزر
 اولان بعض اشيا يكون بواشيا زيريدك تركه سندن جو دعوى واول اشيا
 وبنيتي اشيا واول اشيا كبره سندن عمرو ووكبري بواشيا زيريدك سندن بعد الاقرار

باشقه

باشقه باشقه بره تسليم بزدي باشقه باشقه قبول قبض اشيا كبره دعوى واول اشيا
 بنيه يدوب دايلى دفع اشيا كبره سندن عمرو ووكبري بزر يدك واول اشيا
 حكمه اول اشيا يكون بواشيا زيريدك تركه سندن عمرو ووكبري بواشيا وحياله كبره
 على قدره زيريدك جو اقراره بنيه اشيا بنيه كبره سندن عمرو ووكبري بواشيا دفعه كبره اول اشيا
بجو اولد واولد كبره سندن عمرو ووكبري بواشيا اقام البنية على الورثة باعوا عبد او تركه
 والفرقة مستقيم مستقرة بالدين وقالت الورثة ان ابانا باع هذا العبد حال حيوته
 واخذ الثمن اقاموا البنية فبنية ربه الدين لانه ثبت الضمان عليهم وهم ينفون و
 البينات لا تثبت من دعوى الدين في الفرقة في الفصل الرابع في دعوى الدين
 من دعوى الحق فله فعل هذا الموضع على ميت وبنية الورثة وفي بيده عين وقال
 هذا من الفرقة فاقام الورثة بنية ان الميت كان في صحة باع هذا العاين من قبل ان
 في حياته كان وفيا صحيحا كذا ذكره في الفرقة في الثاني عشر من اشيا بنيه من بنيه
 اقرار الورثة بانه ملك الميت او ضايع بالقسم او من بنية الورثة يدعى الحق او
البيع والهبة زيريد متوفى فترك زوجة سندن جار سندن زيريدك اولد وغنه
 اعتراف وميراثه ادخل ايدوب بعد اول جار سندن زيريدك قري زيريدك حكمه
 حلوته ويريدوب بعده زيريدك فوت اولد قدره سندن اول جار سندن زيريدك
 وكل ايدى جو دعوى ايدى سمنوعه اولد **بجو** اولد واولد كبره سندن عمرو ووكبري بواشيا
 ورثة سمنوعه ايدى سمنوعه اولد ان بنيه سندن عمرو ووكبري بواشيا ورثة سمنوعه
 منزل الى الان قسمت اولد سندن زيريدك اقام ايدى سمنوعه سندن عمرو ووكبري بواشيا
 سمنوعه ورثة سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه
 اول زعاندن سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه سمنوعه
 خالصه جو دعوى ايدى سمنوعه اولد **بجو** اولد واولد كبره سندن عمرو ووكبري بواشيا

متوفا میزدون حال صحنه اشتراک قبضه است بر ملک بنا سنی زید که فائدا
 حکم که سنی فام در نه بیست و نه قسمت است از سنی جنتی ضایع الحکم سکوت اید
 اول بیک سنی فام زید که صغیر و غلبه یک حصه لری تقابل سنده تعیین اید حال اید
 جحق بولد قد اول زوجی زیدون حال حیوت سنده شود مقدار اقیه به اشتراک قبض
 ابتدا بیک صغیر لری یک و صبیحه مواجهه سنده دعوی اثبات اید سنی علم اولور
الجزء اقتضا رضا و میراث و بقیه اولما زکنتی المرحوم **سند** فوت اولوب بایک
 زیدی و زوجی غروی و صغیر قز لری زینت غایب و زوج اخرون کبیره قری
 خدیجه یا ترک اید و بیک منزل کاسم ترک سندن کند و به انتقال اید
 شریعی اید و قبض اید و بیک منزل از لری ملک اید اولوب ملک اید و کبی
 اقرار اید و بیک راجعت اولوب و دفتر ممد مطول و بیک اول سینه
 مرویدن حکم خدیجه منزل از لری حال صغیر ممد و صبیحه اولان مهر لری که
 اید او کبی بایک بابا ممد انتقال اید ممال مور و ممله اشترا ایدی و ممد
 خود دعوی اید سنی علم اولور **الجزء** اولما زکنتی المرحوم **سند** فوت زید و کبی
 اولور نه تقسیم اولور قد زوجی مهر لری دعوی اسن ایتیموب سکوت اید و
 اولور بیک حکم زید که او زنده شود مقدار مهر مجام و از جود دعوی اید سنی
 اولور **الجزء** سندن حکم بقیه و زنه ایمان ترک و سنی دعوی اید و اما
 وین دعوی سنده قاور و مهر مجام اصله بیست و نه در حکم زواله بیست و نه
 بیکند حکم مهر منی لازم اولور کذب احتمالی باین اید ساقط اولور و کبی
 فتاوی ایله سنی فام زید لری سنی لری سنی لری سنی لری سنی لری سنی لری
 او قبل التوالیه که سنده لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 هذا ترک سنی فام و کبی لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری

و کذا

و کذا فی العاشر من القیومین و لو ادعی نصف داره فیدرجل سنی فام و کبی
 کل الدار فتمت سنی لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 العکس سنی و لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 ظهیر الدین و کبی لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 کل الدار لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 اکل صا مرقضا و علی العکس سنی و کبی فموضع اخر من دعوی لری لری
 تحت الدار سنی لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 فجا و لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 اذا ادعی الوارث نصیبا لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 الدعوی لان اقدامه علی القسمة اقر بالقسمة و بیکون القسمة **مکمل**
 لمیت فاذا ادعی نصفه بیکون مناقضا من الحیطة لری لری لری لری لری لری
 التي فیها طریق لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 جده لایبیه تمسک سنی عیال و سنی ابوه عنه فالان ملک لری لری لری لری
 فی وقت القسمة لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 اعیان التركة انه اشتراک من المیت او و سنی المیت و سنی لری لری لری
 القسمة **عکس** وقع بعضا من التركة للفرع سنی فام قال کان المورث اقر بیک
 العاین و ما کنت علمت و کبی لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 فی اواخر کتاب القسمة فی الهدایة فی القسمة قبل فصل فی الهدایة و التفصیل
 فی اواسط فصل فیما یدخل فی القسمة من قسمه فاضنی الی بیته من یدعی **الک**
 بوضه قرض و بوضه لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری
 جمعت قرض سنی لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری لری

ان السهم **قوله** واذا كانت الدار في يد رجل او عاها ان كان احد من جميعها وانما
 نصفها واقاما البنية فلصاحب جميع ثلثه اربعها ولصاحب النصف اربعها عند
 ان ينفقه لان صاحب النصف لا يراهم صاحب جميع في النصف الثاني فانفقه
 صاحب جميع والنصف الثاني استوت منازعتا فيه فكان بينهما اتصال وهذه
 القسمة على طريق المنازعة **قوله** وقال ابو يوسف قد هي بينهما انما لان
 صاحب جميع يدعي سهمي وصاحب النصف يدعي سهمي اقرب كل منهما بما عليه
 وذلك فله السهم وهذه القسمة على طريق العول **قوله** ولو كانت الدار في ايديها
 سهم لصاحب جميع نصفها على وجه القضاء وهو الذي في يد شريكه ونصفها على
 وجه القضاء وهو الذي في يده وتغناه قضائته كلقضاء الزم او ذلك لان في
 يد كل واحد منهما نصف بانيته صاحب جميع غير مقبول على النصف الذي
 في يده صاحب بانيته صاحب النصف غير مقبول اذ النصف في يده فكل صاحب
 جميع بالنصف الذي في يد صاحبه وبقي النصف الاخر في يده على ما كان عليه فلما
 قلنا ان صاحب جميع يأخذ نصفها على وجه القضاء والنصف الثاني يترك في يده
 لا على وجه القضاء وهذا كله اذا اقاما البنية فاما اذا لم يكن لهما بنية فلا
 يحسب على مدعي جميع لان مدعي النصف اقرب له بنصف الدار يدعي ان النصف
 الذي في يده فله فلما بين على مدعي جميع لان صاحب جميع لا يدعي ذلك
 النصف الذي في يده ويكلف مدعي النصف ان يترك نصفه في الدار في
 ايديها نصفين وان لكل قضي له من دعوى جوهرة الفرة قال واذا كان
 احد ارجاء اربع دارين وادعى كل واحد من صاحب الدارين انه فانه ينظر
 ان اقامت لهما جميعا البنية قضى بالجد اربعينهما نصفين لا يتوايلان في الدعوى
 والبرهان وان قامت لاحدهما بنية قضى بالجد الذي قامت له البنية وله ان

ينزع

ينزع على صاحبه ما كان له من البناء ثم وضعه لغيره وان لم يكن له بنية
 فانه يقضي بالجد الذي كان في يده قضائته كلقضاء الزم او ذلك لان في
 داخل في ترابع بناء احدى الدارين دون الاخرى قضى بالجد لصاحب الترابع في
 وصورة الترابع ان يبني هذا الجدار الذي وقوت فيه المنازعة فربما بينهما جدران
 دار احدهما او بيت احدهما داخل انصاف الدين بحائط احدى الدارين فيكون
 ذلك بمعنى النجاس من صلح شرح مختصر الطيوسي واربين قوم ميراث ادعى رجل انه شترى
 من بعضهم نصيبا الذي ورث من ابيه وهو غائب اقر الوثية بنصيبها فيها
 فجاء شهود يشهدون له على البناء لا يقبل بيته ولو قالوا هذه الدار للاحق
 لغوا في ما قبلت بنية المدعي في الفصل كس من الاستدلال بنية من يدعي الحق
تقنين حاشية القسمة وانما يدعي رجل قال هذه الدار كانت ملك الذي في
 يد فلان ثم اوتىته كرها ميراثا في لا وارث له غير ما ترك فبا باو وادابو
 قسما ميراث فصارت هذه الدار بالقسمة نصيبه اليوم ملكي بهذا السبب وفي يده
 بغير حق نسيم ولو قال فلان والدي وكرها ميراثا في لا اختى فلان ثم ان اختى فلان
 اقربت بجميع نصيبها من هذه الدار في هذه دعوى الاقارب وقد ذكرنا في اول الكتاب
 في آخر الفصل العاشر دعوى اخلاصة وكذا في آخر العاشر دعوى البئر اربعة
 الخيط ادعى دارا وقال فلان اوتىته كرها ميراثا بيني وبين اختي وان اختي اقوت
 بجميعها لا حصصا فانه اقرا باحكي عن ستمس السلام انه يصح دعواه والصحيح انه لا يصح
 لان دعوى الملك سببا لا قرا في معناه الاستحقاق وقد ذكرنا انه لا يقبل ولا خلاف في
 انه يقبل على قول من جعل الاقارب على سبيل الاقارب فكل استدلال بما ذكرنا
 نحو ادعاء القائل بانه تملك فان الاقارب سير تد بالبر ولو لم يكن تملكها بل اخبارا
 لما بطل البرهان في الحال عشرين في النوع الذي ادعى من دعوى البئر اربعة

اولنوزده اولون
دعوت علی احمد

في العاشر من الفصولين ادعى دارا ميراثا من ابيه فاكام بينته واقام الله
عليه بينته ان اباك اقر في حال حياته انها ملكي يسبح هذا الدفع فلو
ان المدعى اكاف بينته انك اقرت ان هذه الدار ملك ابي وحقق تقبل
ايضا وقد تعاضل الدفاعان فبقي بينته الارب بن معاوض فلو ان المدعى
ذكر النسخ في اقرار الموت والمدعى لم يذكر النسخ في اقرار المدعى عليه تقبل
بينته المدعى في الفصل الثاني عشر من الاستدلال **دفعه** بشي كتحية
مديون اولان زيد متوليس عمره بشي شيك تحية ويرد من جزير
ادادن حكمه حجت اتمد دو ما بينته يدى ستمه ورايدوب عمرو كندا
الدفع غيرى ديمند وقضك تحية سى هنوز كنده باقى دار الدفع غيرى
دلى اولد دفعه بينتم دار مال وقى ادا ايله ديد كند زيد دفعي
ويرد بى بشي شيك تحية دى ايجون ويرد بى عمرو دفعي اول دى ايجون
قبض اتمد بكنه بينته قات ايدى ك عمرى دفعه قاد اولور **دفعه** بينته عمره
لازم **كتبه** كى المرحوم واد اقر المدعى بتمها بعض المال والمدعى عليه كمال
اصل ابطال المدعى بر دما اقر قبضه في فصل ثمن كيف في كتاب او القضا
من خزانه الفتاوى **سئل** عن شخص عليه ديون كثيرة لشخص بج الف القاض
والرافع فوصف المقبوض فدفع له مبلغا ونحو هذا عن الدين وقارب
الدين لاسبب الاخر غير **اجاب** اذا عين مديون ان كان من ثمنه فانه بجا
كان احدهما بمقبض والاخر من اداها فاقض والاخر من مبيع صح النقيان
فمديون وان كان جنسا واحدا لا يصح من ومصادق اقرى الهايه وفي الاخره
يجب عليهم ان دفع الدعى كما هو صحيح فذلك دفع الدفع صحيح وكذلك دفع
دفع الدفع وقاراد على ذلك صحيح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامه البينه

أفلا
أخذوا

وكن يجمع الدفع قبل التفاضل بعد التفاضل لو ادعى مالاً وادعى البنية وقضى التفاضل
 له بعد ما جاز المدعى عليه ثم قال المدعى عليه بنية ان اقدم على الدفع قبل ان يفاضل
 التفاضل له انه ليس عليه شيء يطل التفاضل في الثاني عشر من الاستدلال بنية
من ادعى الاقرار بالخذ والانتفاء زبده عمده من بكا شوقه راجحة مال اقرار
 ابتدك جو اقرارك سبب طوب دعوى بلسه عمه او لو **مر** **مر** اقرارك سبب
 او لما كنهه المحرم والاقرار ليس سبب للملك من ملكي الا بغيره بل
 نسق من كتاب **زبده** عمده من سنده شوقه راجحة حتم وارده جو دعوى ابتدك
 عمر وادعى اسي ايدوب بنية قامت ابتدك من اهدلى زبده كسب بنية
 اقراره شهادت ايدوب لم يقبله او لو **مر** **مر** اقراره ابتدك استيفاء اقرار
 ففي ابتدك جو دعوى ابتدى ايدوب مقبولة او لو **مر** **مر** المحرم او دعوى عليه
 وقال اقراره هكذا ايضا فقال كنت مكره على الاقرار بسبع الدفع وان لم يذكر
 اسم المكره ونسبة وانما قلنا وهكذا اقراره لانه لو جرد دعوى الاقرار عن قوله
 عليه كذا او قال اقرارى بكذا لا يصح الدعوى لا دعوى المال بيا على الاقرار
 لما علم ان دعوى الاقرار يصح في طرف الدفع لا في طرف الاستحقاق في الثاني عشر
 من دعوى البرازيد والتفصيل في اوائل اقرار الدار **زبده** عمده او لان **مر** **مر**
 اقراره بنية ادا ايدوب عمر ودفع الووب بالتمام الدار **مر** **مر** اقراره ايدوب
 جت ويرد كن محكمه عمر والدفع انكار ايدوب زبده ونكره اطلب ابتدك
 عمر وك وجهه اوزره او لان اقراره بنية ابتدك كن عمر وقامت انجيلوب
 زبده بكا بشتر بسبب ايدوب ويرد كن اقراره ايدوب محكمه قادر او لو **مر** **مر** او لما
مر **مر** المحرم وادعى الوقال ان هذا ملكي وهكذا اقراره بنية او لا يرد الوقال
 لا عليك كذا او هكذا اقراره ايدوب فانه يصح بنية على اوزره او بغيره

الاقرار

الاقرار سبب للوجوب في خلاف بين ابى يوسف ومحمد وقيل كيف لا يكون
 ثبت اقراره ويقضى بعدم تحليفه على اقراره وانما يكلف على المال في دعوى
 الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى اقراره بنية فغيره من عليه فمقبول في جميع
 لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق او الدين يوجب بمثل فني حاصل اقراره دعوى
 الدين بنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا يسمع في الفصل في كسب **مر** **مر**
او ان له عليه كذا او ان العيون الذي في يده له كذا اقراره بنية او ابتداء دعوى
 الاقرار وقال انه اقراره هذا او اقراره ان له عليه كذا اقراره بنية او ابتداء دعوى
 الدعوى لعدم صلاح المدعى الاقرار كاستحقاق كالاقرار كاذب لا يصح الاقرار
 لا اضافة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على اقراره بان بغيره
 على انه اقراره حق له فيه او بانه ملك المدعى حيث تقبل كما ذكرناه في نوع اخر من
 الفصل الاول من دعوى البرازيد بنية من يدعى الابراء او **مر** **مر** او **مر** **مر**
او قبل فلان او من بنية من يدعى **مر** **مر** او **مر** **مر** او **مر** **مر** او **مر** **مر**
 بلك في حقه دعوى شوقه راجحة ايدوب بعد زمان كبير وطلب ابتدك
 عمر ودفع سنك بنم ومنتد به راجحة ايدوب بعد زمان كبير وطلب ابتدك
 او لدفع انكار ايدوب بعد زبده بنية قامت انك استدك عمر ودفع راجحة
 زبده او لدفع اوزره ايدوب بنية دعوى دفع مراد ابتدك مرافعة او فكر
 بكرة قاضي عمره جو كسب محكمه ايدوب بنية حصة راجحة زبده بنم ومنتد به راجحة
 حق بوقد جو انكار ابتدك يدعى جو عمر وك دفع مراد بنية استحقاق التجميع
 او لمبلغ عمر ودن بكرة حكم ايدوب بنية حصة راجحة او لو **مر** **مر** او **مر** **مر**
 زبده متوقانك او على عمر واخر او غيا بكرة بنية او لان بنية راجحة بكونه
 مستقل سنك ملكه بنم بوقد جو اقراره بنية حصة راجحة بكونه بنية حصة راجحة

ابتدا که در حکم هر دو منزل از بروج نیم متوقف در حصص وارد شود دعوی اید میسر
 اول **مرحوم** اول از کسی که **مرحوم** اند و بی زباید اید میسر و ب زباید
 متعلقه و ما بینند جباری اولان که نه معاملاتی متعلقه عامه دعوی
 هر بر لایق ابراء عام قاطع التزاع ابراء نیست که اید میسر و ما بینند اولان
 سده و رایت که در حکم هر دو منزل اید میسر و ما بینند که اید میسر و
 الی التوکل دفع و تسلیم ابتدا که دعوی اید میسر و ما بینند اولان
کتاب **مرحوم** **مرحوم** و ک مکی اولقا و زه تصرف اولد یقین بر منزل اید میسر و
 منزل نیم ملک دعوی و اقامت بنیه ابتدا که دعوی اید میسر و ما بینند
 مقدم بر منزل نیم ملک و ک مکی اولقا و زه تصرف اولد یقین بر منزل اید میسر و
 و اقامت بنیه ابتدا که دعوی اید میسر و ما بینند اولان
کتاب **مرحوم** **مرحوم** و ک مکی اولقا و زه تصرف اولد یقین بر منزل اید میسر و
 و زه تصرف اولد یقین بر منزل اید میسر و ما بینند اولان
 قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
 نسیم اولقا و زه تصرف اولد یقین بر منزل اید میسر و ما بینند اولان
 اولان ماله قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
کتاب **مرحوم** **مرحوم** و ک مکی اولقا و زه تصرف اولد یقین بر منزل اید میسر و
 التزاع و ب بکر دخی بنی بنی قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
 اول **مرحوم** اولان ماله قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
 الاما فخر الدین فی دعوی فضا واه انصفت الروایات علی ان المذکر
 لو قال لا دعوی فی قبل فلان اولان ماله قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
 الا فی حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعوی فی هذه الدار صح ولا

بیان

۱۱۴
 بقیه حق الدار من الثمان عشر من الاستدلال علی اصل دعوی و بیان دعوی
 و قال المدعی علیه انک اقترعت فی حال جوار اقررت ان لا ادعی و لا جفوتی علی
 و کتب بنیه و تدفع دعواه و ان کان یحتمل نه بدعی علیه سبب الاقررت
 الاصل ان الموجب المسقط اذا تعارضت یحتمل سقوط الاول لان السقوط یحتمل
 بعد الوجوب لو فصل القضاء بالاول و لم یصل الی اخر شیا فاقام
 المدعی علیه انک ابرأتی عن الدعوی کما فی سنة کذا الصیحة هذا دفع فی التزاع
 عشر من الاستدلال **کتاب** **مرحوم** **مرحوم** و ک مکی اولقا و زه تصرف اولد یقین بر منزل اید میسر و
 نه جفوتی و ب بکر دخی بنی بنی قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
 اوزره سو و یک سفینه ک شتر استه ک شتر اوزره سو و یک سفینه ک شتر استه ک شتر
 اید و بعد بدی بالبحر اوزره سو و یک سفینه ک شتر استه ک شتر اوزره سو و یک سفینه ک شتر استه ک شتر
 عشر و شتر استه ک شتر اوزره سو و یک سفینه ک شتر استه ک شتر اوزره سو و یک سفینه ک شتر استه ک شتر
 و مرسوم ک و ب بکر دخی بنی بنی قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
 و استنادند مقدم اولان بعضی محاسبه ک شتر استه ک شتر اوزره سو و یک سفینه ک شتر استه ک شتر
 حسب اید و ب بکر دخی بنی بنی قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
 و فی الا قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
 و ب بکر دخی بنی بنی قضیق اید و ب بکر دخی بنی بنی
 الا سبق تاریخ الوجوب و حلا احدی علی تاریخ الابرأ و یجعل مؤخر فی الرابع
 عشر من الاستدلال و دعوی التبرئة و دعوی القاضی الاما فخر الدین المدعی
 علیه و قال ابرأتی عن الدعوی فضا واه انصفت الروایات علی ان المذکر
 المال فاقام **کتاب** **مرحوم** **مرحوم** و ک مکی اولقا و زه تصرف اولد یقین بر منزل اید میسر و
 المال کلف المدعی علیه و لا علی دعواه المال و دعوی البراءة لا یتصور ان ابرأ

وحالهم المشاؤون والاصح قول المتقدمين قال ظهر الدين ينبغي ان يحلف المدعى
 اولا على البراءة لا تدعى عليه بطلان دعواه وربما يحلف فيسقط الخصومة في التماس
 من الاستدلال **ادعى** مالا فقال على وجه الدفع انه ابرأ من هذه الدعوى واقام
 على ذلك نيته فادعى المدعى ثانيا ان ادعى المدعى عليه اقراره بالمال بعد ابرأه
 اياه هل يصح دفع الدفع بغير دعوى الاقرار ولو لم يكن قال قلت لا براء يصح
 منه دفع الدفع لانه اذا لم يقبل قبلت الالباء لانه لا يبرأ بالبرء بعد القبول والمحل
 للزبور ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل منها على الآخر مما يتعلق بالمال
 فلا يقطع ما لا يتعلق بالمال كمن عاشرت من الزوج وبسط ما يتعلق كالمر
 والنفقة لما فيه كما نفقه العدة فلا تسقط الا بالذكركذا في الذخيرة الالباء
 لا يتوقف على القبول **الا** في الالباء عن بدل الصرف والسم في البدائع من مدعيها
 الاستبراء ولو قال تزوجت حتى من الميراث او ابرأت منه او حصته لا يصح وهو على
 حقه لان الارث جبره لا يصح تركه في الرابع عشر في دعوى الالباء من دعوى البرائة
زبور فات ايدى وجهه يندى وقرقرند انطوى رينب فاطمة عاتية ولا يكون
 قرند اشكر لا عمر ووكبر وبشرى ترك ايتد كند عمر وتر كند زبور دن اولوب هند
 وزينب فاطمة عاتية يد لرنده اولان ايمانده كند ويه عاتية اولان حصه
 سندن مزبور ليك ومثله يني ابرأ ابرأ كند كور صحيح اولور **كجوا** اولور
كتبه المحرم **برهن** احد الورثة على اقراره ببراءة من ميراث ابيه
 والميراث اعيان لا يقبل لعدم صحة الالباء عن الاعيان في النوع اخذ في دفعه
 الاول من دعوى البرائة وفي الاصل قرر رجل انه لا حق له قبل فلي ان فهو
 جازر عليه يدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وحد وجانية وكذا
 لو قال فهو برئ حاله عنده يدخل الامانة ايضا لا المصنوب ولو قال فهو برئ

حاله قبله دخل المصنوب والاكتفاء ايضا وعلى هذا الاول ان يكتب في حكمك
 البراءة العامة هذا اللفظ حتى يدخل الكل في او ائيل الباب الرابع عشر من
 دعوى تخلصة **زيد** برخصه صدق ابرأ اولان دعوى شرعية كند عمر وكند
 ومثني ابرأ ايدوب من بعد دعوى ايدوسم سمع اولماسون ويد كند كند
 اول حصول عمر ودعوى ايدوسم سمع اولور **كجوا** اولور **كتبه** المحرم
 والاصل الاصل بات الصالح في العقار لا يام السهمي ان الالباء عن حقوق الجوار
 جازر عندنا سواء كان الالباء عن عوض او بغير عوض في الفصل الثالث من
 الفصل **ذكر** القاضي دعوى البرائة عن المال اقرار وقول المتقدمين اصح وفي جها
 مال حق في ارض ولا دار ثم يبرهن على داره يد اخر تقبل وعن محمد ابرأ انك عن هذه
 الدار وعن خصومتك في الدار او من دعواك وايزات من هذه الدار جازر ولا حق
 لها فيها **ذكر** الناطق ان هذه الدار لفظ التكنة لا اثر لها في دعوى البرائة كند
 والوبر بها بخلاف ما لو قال برئت من هذه الدار او من خصومتك فيها فانه جائز ولا يصح
 الدعوى ولا البرائة بعد لان قوله ابرأ انك خاطب لواحد فيه فلا يخاف
 غيره بخلاف برئت اسناده الى نفسه فعليه الاستماع المطلق وقوله ابرأ
 من العبد على هذا وعلى هذا القول ابرأت يتبين ان يكون كبريت اجيب ان
 الخاطب يتعين بالخطاب ان لم يسمد اليه باعتبار المتعا او على ما ذكر من العلة ينبغي
 ان يكون برئت كائنا انك لا ان يقال برئت بغير اتي عنه فيمكنه مضافا الى نفسه
 في اول الرابع من دعوى البرائة وفي واقعات الناطق رجل قال لا خرا ابرأ انك
 عن هذه الدار او عن خصومتك في هذه الدار او عن دعواك في هذه الدار فله ان
 باطل حتى لو ادعى بعد ذلك في هذه الدار السمع ولو قال ابرأ انك تقبل بخلاف ما
 لو قال برئت من هذه الدار او قال برئت من دعواي في هذه الدار فانه يجوز له

عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى
 عند المتقدمين وخالفهم المتقدمين
 ودعوى البرائة

التاسع دعواه دينه بعد ذلك لان بقوله نبيك خاطب لو احدث فلك ان يحكم غيره
 بما قوله برئت باضافة البراءة الى نفسه قبيح ولو قال ما برئ من هذا العبد
 في الفصل الرابع عشر من دعواه حتى صحت طلب الصلح او الابرار عن الدعوى لا يكون
 اقرارا وطلب الصلح والابرار عن المال يكون اقرارا من صلح الاستبراء **نقص على التوفيق**
 بين قوله برئت وبين قوله برأت كما نص عليه في الذخيرة انه لو قال انك من هذا
 العبد لانه يدعيه عبدا لانه ابرار عن الضمان الواجب في امانته في يد قبيح دعواه
 حال قيام العاين واستساكه لا حال سلك كما نص عليه في غير الذخيرة ولو قال برئت
 من هذا العبد والعين لا يصح دعواه بعده وكان بريئا في التاسع من دعوى الصلح
 من دعوى البراءة ولو ادعى دارا فصح على بعض من يعلم بمقداره جاز ان
 ابراه عن دعواه في الباقي او راد في بدل الصلح ودرهما فيكون عوضا عن حقه في البتة
 في قوله دارا لانه لو ادعى دينه فصح على بعضه جاز صلح وطلب دعواه وقيل بقوله
 بعض منها لانه لو صلح على الشيء ابراه عن دعواه وقيل بالبراءة لانه لو لم يبرأ
 لم يبر صلح لان الصلح عليه عين حق المدعى وهو قبيح على دعواه في الباقي وقيل
 بالبراءة عن دعواه لان الابرار عن الاعيان غير صحيح كذا في الخيط في الصلح في التوفيق الاول
 من شرح المحج لابس ملك وجها ان الابرار لا في عينه ودعوى الابرار عن العاين
 لا يصح كما قرر لكن الابرار عن دعواه صحيحة فان المدعى كان يدعى كل الدار لنفسه
 فيأخذ البعض ابراه عن دعوى الباقي فتصح في التاسع من دعوى البراءة **دينه**
من يدعي الابرار قبل الصلح او من بينته من يدعي الصلح وفي فتاوى
 رشتيد الدين اذا صلح عن دعوى الدين ثم اقام المدعى عليه دينه على الابرار الى
 كان الصلح عن النكاح لا يصح دعوى المدعى عليه لان هذا الصلح اختفاء عن العاين
 فلا ينقض وكذا الواقع بالدين ولم يدع الابرار وصالح على ان ثم ادعى الابرار

لا يقبل

لا يقبل وان ادعى دينه فله على الابرار ثم بعد رفضه ثم اقام البينة على
 الابرار تقبل لان دعوى الابرار منه دعوى الدين على المدعى وذلك الصلح ما دفع
 فبراه عن العاين لانه لا يبين على المدعى عليه في هذا الوجه والصلح اذا وقع عن
 النكاح اقام البينة على الوفاء والابرار قبل الصلح لا يقبل وكذا لو ادعى مالافا في
 وصالح ثم ادعى الابرار او الابرار قبل الصلح لا يقبل في الثاني عشر من الاستبراء
زيد وسنده فلان جهنم شوقه رافعه ثم دارد روي دعوى ابنه كده
 عمر وكركم دارا يدعي لكن سكا بالحقا ويزيد ويزيد انكارا يدور بختا قادر
 اولي مغل زبده مقدرا رافعه ويرد زبده يدعي اولي مغل حكمر عمر ومبلغ زبده
 زبده بالحقا التسليم ايند يمين اثبات يدحك صلح مزبور طلال ولو **مور** اولي
كتبه كح المرحوم ولو ادعى الابرار او الابرار وانكر فاقبل على اثباته فصالحه ثم يبرن
 على الابرار او الابرار تقبل لعدم التناقض في هذا الصلح لم يقع فبراه عن العاين
 اولي مغل على المدعى عليه في هذا الوجه فطلب الصلح ادعى مالا فصالح ثم ظهر
 ان راشي عليه بطل الصلح في العاشر من الفصلين **زيد** وتوفيق بياك عمر وك
 سنده فزهدن بكره ميك اقم سي وارده دعوى ايند كده عمر عن النكاح يندى
 ابكي ميك اقم يه صلح ايدوب بدل صلح ادا ايند كده حكمر اصل ديني اقرارا يد حال ايند
 فصح عقد صلح ايدوب مجرد بعد الصلح اقرارا ايند كده حكمر في غير ذلك انما
 قادر ولو **مور** اولي **كتبه** المرحوم زبده فدل ان جهنم من ذلك سنده ثم قد ابراه
 حقه وارده دعوى طلب ايدوب عمر وانكارا ايند كده عمر وزبده مقدرا ويرد النكاح
 اولي مغل بعد عمر وزيدك ثم عمر وجهت مرقومه من حقه بوقد زيد وكني صلح وان
 حكمر اقرارا ايند اثبات ايديك بدل صلح جو ويرد يمين زبده من الما فقاد ولو **مور**
 او لو **كتبه** المرحوم زبده عمر وون وسنده فدل ان جهنم من شوقه رافعه حقه وارده

ون صلح

والا فكل عليه كافي الوجه والاولى بالاجماع لاننا في بعض التفسيرات
لم يوجد بطل والثالث وما ذكره بقوله وقال انك عن نفسي من الانف على
قوتك نفسي عند امرئ وان وصليته لم تعطها لانه اطلق الاباء واداءهم عند
لا يصح عوضا ويصح شرط مع الشك في قصيده بالنسبة لاقول بتعيينه شك بخلاف
ما اذا ابرء اباؤا عند نفسي لان الاباء حصل مقرونا به حيث انه يصح عوضا
يقع مطلقا ومن حيث انه يصح شرط لا يقع فلا يثبت الاطلاق بانك فاقته
وذكر الرابع بقوله واذا لم يوقع اي لم يذكر لفظ عند ابل قال ادفع الى نفسي على
برئ من البتة لانه لم يوقع الاداء وقت الاداء فكم يمكن الاداء غير ما صحى لانه وجب
عليه في كل زمان فلم يتعين بل حمل على المعادفة ولا يصح عوضا بخلاف ما دلل ان
الاداء في الغد في غرض صحيح كمن صحح الدرر الغرر التفصيل في الكون والغير
من الخصم ليس ببنية من يدعي بيع الدار فاجبة الميت او الصغير او ما من بنية من
يدعي انتمامه ابيه شريك املاك عقار مني بيع انك تصح اولان اغدا رتبة غير
ابن اد اد دينة وفا ابر عمارا تدن غيري او لما في وتنفقه سي يكون مال ولي
ووصيت رسولك ثلث وباربع مال وصيت اولي جوه متوفى وصيت اهلك عقار
ضعف بيمينه رغب ليق وخرج حاصله فزاد ولف وخافه شرف اولوق وبيع
اولا يفي فربا صحتي اوله ويا خود عمارا به ظالم طمع انك كسبه بالسوء ارجو
جسمات وتترك اولاد اضمارا كبارا فكل الصغار وادعوا ارا في يد رجل مبر انك
ابهم وادع المدعي عليه انه ارشتمت حصته الكبار منهم وحصته الصغار من ابيهم
من جهة ابيهم ومن جهة القاضي يتنقل او يغيب كسبه حجة الصغار فربما
وقع صحيح لو اقام البينة ترفع دعواهم لو كان مكان الدار عرض لا يشترط ذكر الحجة
فان الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا عليك بيع عمارا الاجابة

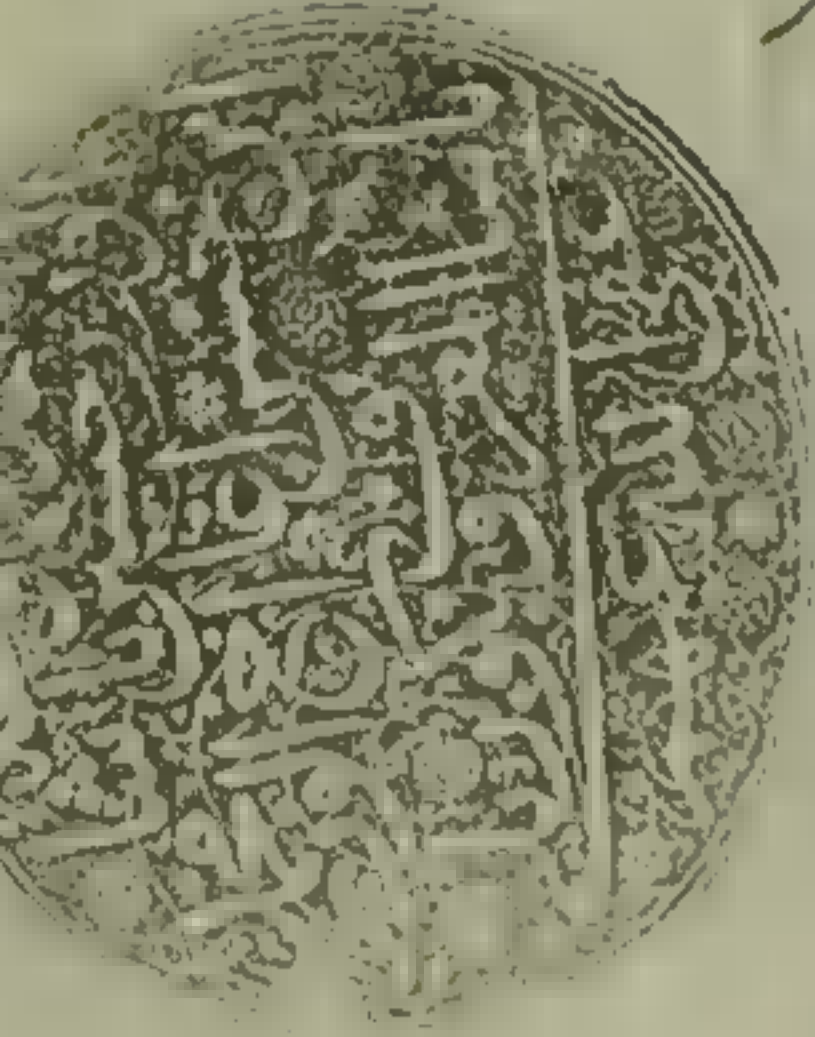
ولو اقام المدعي عليه بنية على اقرار الوصي انه باع حكم الوصاية قالوا ان يقبل بنية
البينة ان لا يشهدوا انه كان وصيا من جهة امه او من جهة ابيه ومن جهة الوصي
لان وان علينا اقراره انه وصي لا تثبت الوصاية باقراره في الفصل الثاني عشر من
الاستدلال في ذكره في اول دعوى الذخيرة ادعي دارا في يد رجل اقام ذل البينة
انما اشتملت هذه الدار من وصيك في صنوك كذا او لم يسم الوصي او قال ان في بيتي
هذه الدار بطلان القاضي حال صنوك لم يسم القاضي بل يبيع هل يكون دفعا
اختلاف الشايع ولو سمى الوصي والتمس جاز بالانفاق وذكر في الفصل الرابع من دعوى
الذخيرة ادعي دارا انما ملكه وان اياه باعها من ذي اليد في حال بلوغه بغير رضا
وقال صاحب البديان اباك باعها مني في حال صنوك فاقول ان قول الابن وان اقام صاحب
اليدين بنية على ما ادعي من البيع في حال صنوك يتنقل القبل وتنفذ خصومة الابن
وان اقام البينة يجب ان تكون البينة بنية صاحب اليد لانه اي المثبتة الفصل
في التناقص من العارية والتفخي او في الفصل الثاني من الخصم والامر وشيخ جبر
مات وادخل الى رجل ديرة رنة صفراء ذكر في الكتاب انه بعد تفرق الوصي على الورثة من البيع
عروضا كانت التركة او قريبا او عقارا وان لم يكن هناك من او وصيته ولا يحتاج الورثة
الى الثمن الا انه لو بيع العقار على ما اختاره المتأخرين بيع الوصي العقار لا يجوز الا ان
خير البينة بان يرفع المشتري في التركة البضع القديمة او كان فاجرها او على غيرها او ثوبا
يزيد على ثوبها او على الميت من لا يفي غير العقار بذلك او كان الميت ادعي بما ارسل
كالف ونحوها او كان بالصغيرة حجة الى الثمن لا يصل النفقة ونحوها فان لم يكن شيء في
ذلك لا يبيع العقار وقد مر من ذلك من قبل في الفصل الثاني والعشرين في تفرق
الارب الوصي من العارية **وربما** اربعة قصار المستثنى بصفة مثلثة من الضل بغير قضا ادا
كان في التركة وصيته مسلة لانها ذلها الامنة ونحوها اذا كانت غلما لا ترفع يد على

مستوفی و غیره از آن حال تا او را از پیشین علی بن الفضل انشای و التماس من بیوع
 انی بنی قبا اذ ان کان الغنایه فی بدینک و خافه الوصل علی بن سید و صاحب الکنیه
 و منها الوصل اذ انصب القاضی و عین له اجر البعده اجرة النسل جاز و اما وصی الیت فلا
 اجر له علی الصبی کما فی الغنیه من الاستباه فی اجرة النسل الا الوصل یحق اجره علی غنیه
 و یطلب ذلک من اهل کلم و یجوز لک ان الذل لا یزک من الفع الکون الی من علی الوقف
 زید صغیر قبل شرف عدان و من نصب الی ان عمر و صغیر زیدون خدمتی تعالی که کند مال ذل
 اذن حاکم اید ارجع من الماغه قادر و لور **مورد** اول و دوم و صاحبان و ای یک ازین
 زید متوفانک اولاد صغیر یک مصاحبتی کوریک یحیون بلا اجرة و صی و لور کرسنه اول
 حاکم عمر و ای ارجع من الماغه قادر و لور **مورد** اول و دوم و صاحبان و ای یک ازین
 اجرت معینه یا اخذت عین عمر و فوت اوله قنده و زنه سی اجرت مرقومیه صغیر یک
 اول و صاحب الیت فی قبض ایدان بکند و الماغه قادر و لور **مورد** اول و دوم و صاحبان و ای یک ازین
 زید صغیر یک و صی اول و عمر و وصایت خدمتی ادا اید که وظیفه و اجرت تعیین و ای یک ازین
 ایکن و صی زید صغیر زیدون مال ذل انبت خدمت ایکن اجرت نامنه و وظیفه
 قادر و لور **مورد** اول و دوم و صاحبان و ای یک ازین
 هند و زینبیه و غیره را بید که عمر و ترک کند و بمرقده از سنه تعیین اید و بعد
 زید فوت اوله قدر اول مقدار خدمت ایکن و زنه عمر و ویر یک قادر و لور
مورد اول و دوم و صاحبان و ای یک ازین
 فلان اول من بنیه من بید الی الی و القرض او الودعه زید عمر و که کما مستوفی
 اخذ اقراض و تسلیم ایتیم ویر چه طلب ایتیم عمر و فی تحقیقه یک مبلغ زید ویر
 ویر یک لکن بعد او مبلغ یک دفع و تسلیم اید چه یکا امر ایتیم تکلیف بید یک دفع
 و تسلیم ایتیم چه دعوی و اقامت بنیه اید عمر و بنیه یک مقبوله اول و ب زید و دفع قادر و لور

الحجاب و لور کرسنه یکا المرحوم زید مدیون عمر و سنک با که اولان مستوفی
 اخذ و یک بکند ویر چه ادر تکلیف و دفعی اول مقدار ایتیم یک ویر و ب بعد زمان
 زید ادر بنی انکار اید و ب مبلغ زید ویر عمر و در طلب ایتیم که عمر و مبلغ زید ویر
 زید یک امر یک بکند با لیا ویر و یک ایتیم اثبات اید یک زید و دفعه قادر و لور **مورد**
 اول و لور کرسنه یکا المرحوم **استان بوله** ساکن اولان زید عمر و خود یا چه کس اولان
 بکند تسلیم اید ویر چه بمرقده ایتیم ویر و ب عمر و دفعی اول و د یاره وار و ب مبلغ زید ویر
 بکند تسلیم ایتیم بکند یکین می فوت اول حال بکند مبلغ مرقومیه ویر و اصل و لیا
 بیدان ایتیم که زید صغیر یکا مخرج ایتیم وضع اید ایدان و زنه کند دعوی اید و ب الماغه
 قادر و لور **مورد** اول و دوم و صاحبان و ای یک ازین
 ایصال ایکن بکند بمرقده ایتیم ویر و ب بکند دفعی الی خود یا چه اولان عمر و ایصال
 انکار اید کین خیر فوت اول حال زید یک ترک ایتیم قبض ایدان و زنه کند
 مبلغ زید ویر قبض ایدان و اخذ قادر و لور **مورد** اول و دوم و صاحبان و ای یک ازین
 اخذ د یاره اولان عمر و بکند غائب یکا ایصال ایکن سنک بید که الی زین ذراع
 کما ارسا ایتیم یکا تسلیم ایتیم چه عمر و در دعوی اید و ب عمر و دفعی انکار ایتیم که
 زید کند ویر تسلیم ایکن بکند عمر و اول مقدار کین قسم و ارسا ایتیم یکین ایتیم
 اید یک اول کین عمر و الماغه قادر و لور **مورد** اول و دوم و صاحبان و ای یک ازین
 راس قاطر بنی تسلیم اید و ب بمرقده زمان مرور ایتیم که زید صغیر زید او قاطر یکا
 مستوفی ایتیم بید و تسلیم ایتیم چه دعوی اید و ب عمر و ایتیم کین سنک اول و ب
 اول قاطر کین فلان د یاره اولان بکند تسلیم ایتیم چه دفع ایتیم که بکند تسلیم
 ایتیم چه دفع دعوی ایتیم که بکند هر بیک دعوی ایتیم بنیه سی و لیا بوب هر
 بیک ایتیم دعوی ایتیم که بکند و قوغنه بید ایتیم که بکند زید قاطر یکین قیقه بنی

زيدك ملكك فسمه او خال ابدا دعوى واقامت بينه وبين قسطنطين
 متولينك بينه وبين اولادك كسبه في المرحوم بينه وبين يدعي الدرهم كسبه اول بينه
 من يدعي الدرهم كسبه والزمه لوف زيد وعمره اقرضت تسليم يديك في مقرر
 اقرضت اجد يد اقرضت في رواج ما نزلت او بجد يد اقرضت دعوى واقامت بينه
 ابدوب عمرو وراجي لوف القس في سبب التونه راجي خروجه ورا موف اقرضت يد اقرضت
 بينه قاتل يد قسطنطين بينه وبين اولادك **درهم** زيدك بينه وبين اولادك كسبه في المرحوم
 اخضعنا اي المتبايعان في قدر النعمان بالادنى المشتري ثم اودع البائع اكثر منه ووضعه
 بالادنى البائع انه بمرام راجية وادع المشتري انه بمرام كاسه او جنة بالادنى
 ادع البائع انه بماله وما فيه وادع المشتري بالدرهم او اخضعنا في قدر المبيع بالادنى
 اعترف البائع بعد من المبيع ادع المشتري اكثر منه حكم لمن يبرهن اي ايسر اقام البينة
 حكم له لانه لو رد دعواه بالبحر في جانب الاخر فجد الدعوى والبينة اقوى لانها باطل
 على القاضي الحكم والدعوى لا يبرهن وان يبرهنها حكم ثبت الزيادة لان البينة لا تثبت
 الاقل لا يعارض مثبت الاكثر في اول باب الخالف من دعوى الدرهم في المرحوم
 ان المتبايعين اذا اخضعنا في النعمان انه درهم او ما فيه او في قدره انه الف والقال
 او في صفته انه صحاح او مكسرة او جباد او زبوق حال قيام السعة وجب الخالف
 قبل القبض وبعد بالحدوث واداه ملك السعة قبل القبض لم يجب الخالف ويجوز
 المشتري عند ابر حنيفة ان يوسع ولو كان المبيع شيئين وملك احدهما لم يمتنع انما
 اصل عند ابر حنيفة القول في قول المشتري مع البائع والمسئلة طولية في اول الفصل
 احادي عشر من بيع اخضعنا البينة بينه وبين يدعي العقد بالدرهم اول من بينه
 يدعي ان المكتوب في التمسك بالدرهم باع بالدرهم واخذ اخضعنا بالدرهم فخالوا
 عليه الدرهم كسب القاضي لا يصدق وان يبرهن على ان العقد كمال بالدرهم قبل ال

حلف القاضي البائع عهده الثاني وعليه النعمان في نوع المراج من الثالث عشر
 ببيع البينة بينه وبين يدعي بيع الدرهم كسبه في المرحوم بينه وبين يدعي البينة عليه
 ال ان يموت او بشرط كماله او المصنف اول من بينه وبين يدعي البينة كسبه في المرحوم
 بمرمك من لني زوجه سبب هذه بيع تسليم يدوب بعد فوت اولاد قد سبب
 درنه هنده زيدا اول من لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله
 جود دعوى واقامت بينه وبين هنده بيع تسليم يدوب بعد فوت اولاد قد سبب
 ابد قسطنطين بينه وبين اولادك **درهم** ورتك بينه وبين اولادك كسبه في المرحوم
 اذا شهد اثنان على او خال شرط في العقد واخران على عدم الشرط لان اقرار
 الشرط سمي زيدا كماله اول من هذا الوجه في البينان كسب من ببيع جود
 الفاعل زيدا ملك من لني فري هنده بيع ابد اولاد قد سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله
 او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله
اجوب او لما كسبه في المرحوم **هنده** بمرمك باعجه سبب زيدا او لني سبب كماله او لني سبب كماله
 شرط عليه بيع زيدا في اول شرطه اشترا ابد بيع مزبور جائز او لور **اجوب**
 او لما كسبه في المرحوم **هنده** بمرمك من لني كسبه كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله
 بمرمك اقرضت يد ببيع صحيح او لور **اجوب** او لما كسبه في المرحوم بمرمك من لني سبب كماله
 بمرمك من لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله
 بمرمك من لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله
 صحيح او لور **اجوب** او لما كسبه في المرحوم بمرمك من لني سبب كماله او لني سبب كماله
 بمرمك من لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله
 او لما غلبه عمره بمرمك من لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله
 او لما كسبه في المرحوم بمرمك من لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله او لني سبب كماله



زید عمره بیک او فرض بشو و آنچه به بر منای بیع ابله و تبوی نفوذ و یوزی بریل
 و عند ابله اولوب بعد ذکر اولان مناع عمره و بکده و تبوی آنچه به بر منای بیع ابله
 زید ز لوبه و تبوی او فذل حواله ابله و قبول ابله بصورتی که معامل
 شریعه اولوب زید ستمه تمامند بیک آنچه فرضند ماعدا یوز آنچه بقا مانده
 قادر اولور **بکده** بیع کده فرض مشروط اولما لوب و بیع اولد بکده بیع بی
 و حواله مشروط اولما بیک او لور من بیع قضا و ای ابله مشروط بیع بیع
 علی ان بیع من فذل ان کان فذل او ان باع علی ان بیع جاز فی فصل و شرط
 المفسد من بیع قضا ان بعضی ملکن عمره و من معلومه بیع و تسلیم بیک
 عمر و من ز لوبی القرض ابله بیک قریه و اراضی محصور فذل انالی ز لوب و حوال
 حواله انکلی مشروط بیع ابله و عمر و فذل اول مشروط بیک ابله بیع ز لوب
 صحیح اولور **بکده** اولما بیک محصور و لوب بیع علی ان یکیل البایع جاز فی فصل
 علی مشتری فی بیع و لوب بیع علی ان یکیل مشتری البایع علی غیره بالتمن و فذل
 قیاسا و جاز ان فی الشرط المفسد من بیع خزانه المفتی به مقدار
 جو فذل عمره و عمر و منصرف اولد و فرض منی کند و به فارغ اولق مشروط بیک
 ذکر بیکند ان نقصان ابله بیع و تسلیم ابله و عمر و فذل مشتری و قبض و تسلیم
 ابله حال زید بیع ز لوبی که در جو عمر و من غنیمه الی بیع ایچی عمر و فذل
 جو فذل ملک فیمتی عمر و من قضای و اخذ قادر اولور **بکده** اولد بکده
 علی المحرم و کده لوب بیع عید علی ان بیکده البایع مشروط و اعلی ان بیکده
 او علی ان تعرضه مشتری در اهل او علی ان میردی له بیکده فالبیع و فذل
 شرط لا یقتضیه العقد و فیه منفعة لاحد المتعاقدين و لانه لو کان کفره
 و السکنه بیکده مشتری من النقص بیکده و لوب بیع و لوب کان لا یبایع بیکده

شئ

شئ بیکون اعادة فی البیع و قد نای رسول الله صلی الله تعالی علیه وسلم عن صفقین فی
 صفقة زید البیع المکس من بیع جوهره النیرة قال من باع عبده بتمن معلوم
 علی ان الی خدیجه بتمن ذکره لم یجز البیع لان هذا بیع بشرط و نای رسول الله
 صلی الله تعالی علیه وسلم عن بیع بشرط و نای عن شرطین فی بیع و عن صفقین
 فی صفقة عن بیع و سلف و نای مالم یضمن عن بیع عالم یقبض و عن بیع لیس
 عند الانسان اما بیع و بشرط فهو ان بیع بیع و بشرط فیه منفعة لاحد المتعاقدين
 علی ما ذکرنا قبل هذا و اما شرطین عن شرطین فی بیع و هو ان بیع عبده من قبل بلف
 درهم الی سکنین او بلف درهم و خمسین الی سکنین و لم یبایع العقد علی احدی
 و اما عن صفقین فی صفقة و هو ان بیع من قبل من شرط الطلح و بشرط
 تحمل الی منزله و فذل بشرط حیطة و غیر ذلک فقد جعل مشتری ما اعطی من الثمن
 بدلا لشیئین العین و العمل فاحادی العین کان بیع و اما حادی العمل فهو
 اجارة فقد جمع صفقین فی صفقة و اما شرطین عن بیع و سلف فهو ان بیکون البیع
 بشرط منفعة القرض و منفعة الرهن و اما شرطین لک فذل بیکور بیع
 اصول الخلی و النجدة الی سابع و الغنیمتین بیکور بیع من شرط الطلح و فذل
 شرط فی البیع ان یکیل البایع ان علی مشتری بالتمن فذل بیکور و بشرط
 و ان شرط فی البیع ان یکیل مشتری البایع علی غیره بالتمن و فذل بیکور و بشرط
 فذل بیکور شرط من بیع خزانه الفضاوی بشرط ان البیع ان یکیل البایع ان علی
 مشتری بالتمن لم یجز العقد و لوب بشرط ان یکیل مشتری البایع بالتمن علی غیره
 جاز بیکور فی سائل بیع بشرط حیطة من بیع منیته المفتی بیکور **بکده** بیع بشرط
 القرض اولی من بیع بشرط **بکده** زید عمر و من بیک بشو و نای ستمه و فذل بیکور
 عمر و زید شواکل الویر سکن بشو و نای ستمه سکن بشو و نای ستمه و فذل بیکور

120

کیمیو فیل

ای که کنیدی ایلم حسن معاشرت انک اوز ریه ملک
 باغی سن بهیم و سلیم زید قیوم و قیض ایدوز
 بعد زمان بندگی اوز ریه انک که هند جوع
 ایدوب باغی سنی الماعنه قادر اولور **حجرت** اوز ریه
 اول قیوم **حجرت**

الرتبة بشرط العوض هيبة في الابداء وبيع في الانتفاء فاللفظ لفظ الرتبة
 والمفعول مفعول في الابداء وبيع في الانتفاء اذا كانت من عال يجوز ولا تقع
 الملك منها الا بالعوض وبيع في الانتفاء وهو انهما اذا تعاوضا كان لكل واحد
 الرد بغير الردية والرد بالعيب يجب للتفريق في الشفعة اذا كان غير متقار
 وهذا كل عندنا بشرط الطهي في كتاب الوقف العطايا والرتبة **باب**
 رجل عبد بشرط ان يعوضه ثوبا ان تعاوضا جاز وان لم تعاوضا لم يجز في فصل
 العوض من هيبة قاضيان **باب** خاله سق قنري رتبة ملك منزلي هيبة يدوب رتبة
 في بعد ان ثبات القبض او رتبة بعض ابناء ايدوب ورجل سنة
 تعرف ابله حال ابله هيبة في يده دون رجوع ايدوب وان منزل الماعه قار
 اولو **باب** اولو زباج متصل رجوعه فاعده **باب** المرحوم ملك منزلي
 عمره هيبة وتسلم وفوق قبول قبض ايتدك في حكمة منزل في لوجك بنينا
 بدم وقضه استملك ايدوب عرضة سق تصرف ايدوب في زيد هيبة سندن
 رجوع ايدوب عرضة في يده دون الماعه قار اولو **باب** اولو
باب المرحوم ولو وهب دارا فبنا ماعه غير ذلك وترك بعضا على حالها
 لم يرجع فيها لسبب البناء في بعضا ولو جعل احماسكنا او بيتا او كان للبناء على
 لم يزد ويرجع وان زاد بناء او علق بابا او حصصه او طينته او اصله لم يرجع ولو
 ابناء البناء لان يرجع في الدخول وكذا لو استملك البعض له ان يرجع في الثاني كقول
 الاصل في الفصل الثاني في الرجوع من هيبة قاضيان ولو كان الموهوب جارية
 قار والواهب الرجوع فعال الموهوب له هيبة صغيرة فكيف وازدادت خيرا
 وقال الواهب لا بل هيبة لك كذلك فالقول الموهوب كذا في كل زيادة متولدة
 احاق في البناء والخيطة وغيرهما القول الموهوب له في آخر كتاب هيبة العطايا

الصغرى وكذا في او اسقط فصل في الرجوع من هيبة قاضيان **باب** اوكى اوكى
 زيد اجنبي يد براس صواينكي هيبة وتسلم زيد فوق قبول قبض ايدوب برنج
 بوز اغيلري حاصل اول حال ابله دون رجوعه سندن به سندن بوز اغيل
 به سندن رجوع ايدوب اول انكي الدخول صكك اول انكي سندن حاصل اول
 بوز اغيلري في الماعه قار اولو **باب** اولو زباج متصل رجوعه فاعده **باب** المرحوم ملك منزلي
 عمره هيبة وتسلم وفوق قبول قبض ايتدك في حكمة منزل في لوجك بنينا
 بدم وقضه استملك ايدوب عرضة سق تصرف ايدوب في زيد هيبة سندن
 رجوع ايدوب عرضة في يده دون الماعه قار اولو **باب** اولو
باب المرحوم ولو وهب دارا فبنا ماعه غير ذلك وترك بعضا على حالها
 لم يرجع فيها لسبب البناء في بعضا ولو جعل احماسكنا او بيتا او كان للبناء على
 لم يزد ويرجع وان زاد بناء او علق بابا او حصصه او طينته او اصله لم يرجع ولو
 ابناء البناء لان يرجع في الدخول وكذا لو استملك البعض له ان يرجع في الثاني كقول
 الاصل في الفصل الثاني في الرجوع من هيبة قاضيان ولو كان الموهوب جارية
 قار والواهب الرجوع فعال الموهوب له هيبة صغيرة فكيف وازدادت خيرا
 وقال الواهب لا بل هيبة لك كذلك فالقول الموهوب كذا في كل زيادة متولدة
 احاق في البناء والخيطة وغيرهما القول الموهوب له في آخر كتاب هيبة العطايا

في اواخر فصل الرجوع في الهيئة من جهة قاضيا لا صح في اجنبية من جهة المحمية
 بالقواتية كما في الاباء والامهات وان علوا واولاد واولاد واولاد واولاد واولاد واولاد
 والاضوات واولاد واولاد واولاد واولاد واولاد واولاد واولاد واولاد واولاد واولاد
 في باب الرجوع عن ثمانية من جهة الترويض والزيادة الفصل في الرجوع الى الخارج
 ثمانية المحمية بالرجوع والرجوع والترويض والزيادة الفصل في الرجوع عن ثمانية من جهة الترويض
 واهل ك الهيئة وكوت الموهوب بل وكوت الواهب في الفصل ثمانية من جهة الترويض
 والتفصيل في باب الرجوع عن ثمانية من جهة الترويض **من يدري زيادة الاجابة**
 ثم انه اكثر غروشه بمرقد اراقيون بيع انك كذا تمت حيا بعد اوج
 سنة ثمانية من اجل اولي اوج ربع ايل سنة ثمانية من اجل ايل
 سنة در حلول ايل كوج بمرقد واولي سنة در منزل سنة في درجه
 اقل في ايل بمرقد اقامت بنية بمرقد في اولي درجه واولي
 بنية في اولي درجه المرحوم قال لو قال لعل ان علي غنة در ايم الى شهر وقال
 التوله بل هي حالة كان القول هو الموقلة لانه اقر واولي الاجل فاقوله
 ودعواه الاجل باطل ان اذ اصدقه الموقلة في الاجل او اقام البنية على ذلك
 وحلفه فكل وكو قال كملت لك بجنة در ايم الى شهر واولي الموقلة ان كفل
 له في حالة القياس ان يكون القول هو الموقلة كالمسئلة الاولى ووجه
 اخذ ابو يوسف وفي الاستحسان القول هو الموقلة وهو قول با حقيقه
 في جميعها الله تعالى انه ادعى موضوع الكفالة لان الكفالة عندنا ان
 انما يكون مؤجلا فلذا انك صدق في الاجل وفي دعواه ان اقر اشبه
 حقه الطحاوي في الاصل في في اجل الثمن لا يتجول اما ان يتجول
 في اصله او في قدره او في مضمونه فاما اختلاف في اصله فالقول

قوله

قوله البائع لانه يستفاد من جهة وان اختلاف في قدره فالقول قوله ايضا بنية
 بنية المشتري في المستفاد جميعا لانه ثبت اصل الاجل والزيادة في القدر وان
 اختلاف في مضمونه مع اتفاقهما على القدر فالقول قوله المشتري انه لم يفيض البنية
 بنية ايضا لانه ثبت الاجل ولو اختلف في القدر والمضمون فالقول قوله المشتري
 في المضمون والقول في البائع في القدر فيجعل شهر المضمون والبنية بنية المشتري
 كذا اذا كان البيع عينا في باب بيع اصول الثمن والشجر والثمار في القور كذا
 والعنبرين ثمانية من بيع شجر الخمر الطحاوي ان كان اختلف في الاجل في قول
 لمعني الاقل والبنية بنية المشتري في الوجهين وان اقصاه على قدره
 في مضمونه فالقول المشتري انه لم يفيض والبنية بنية ايضا لان البنية موقلة
 على الدعوى في اواخر بيع بوجه بوجه الترويض في الاجل لا يتجول
 اما ان يتجول في اصله او في قدره او في مضمونه في جميعها اما اذا اختلف
 في اصله فانه ينظر ان كان مدعي الاجل فهو بالسلم فالقول في له فيها
 واهل كوج بالسلم هو قول با حقيقه في قولهما القول هو السلم فليس
 وهو القياس ولو اختلف في قدره فالقول هو السلم ولو اختلف في مضمونه
 قول السلم اليه والبنية ايضا بنية وهو الموقلة اذ قال السلم كان الاجل
 شهرا او قد مضى وقال السلم اليه كان الاجل شهرا ولم يفيض واما اخذ
 السلم الخ فالبنية بنية لانه ثبت الفصل في المدة ولو اختلف في قدره ومضمونه
 فالقول في القدر قول السلم وفي المضمون قول السلم اليه ولو اقام جميعا البنية
 بنية السلم اليه على اخبات الزيادة انه لم يفيض لانه يدعي انه اخذ السلم
 من الحمل المزكور ولا يبطل الاجل بموت السلم ولا يبطل بموت السلم اليه
 حتى يؤخذ السلم من تركه حاله في باب السلم من بيعه فاضحان **ما عليه**

قوله من يفيض لان اصله مدعيه وكذا
 لو اختلف في قدره فالقول هو السلم

الاجل وان لم يقبل بطل الاجل والال حال ولو اخذ الى اجل مجهول جهالة
متعارفة صحيح الاجل ايضا بخلاف اصل البيع الى هذه الاجال فانه كانه حال
حال في باب بيع اصول النخل والشجر في الورق الثامن والعشرين فحينما من بيعه شرع
فقط الطحاوي في زينة منيك اخره اوله لا كينس عمر وبيودي اشترا ايدوب
لكن غنم وكينس كبر داروب كينس قبض ايدوب كبره جك اولوب عمروك والي كينس
كينس قبض ايدوب در باب بيع ايدوب بكمه فخر فخر كينس هلاك اوله زينة كينس
اولد وغي عمرو خبر ويرميوب بيع فخر ايدوب سلم بعد زينة كينس فخر اوله هلاك
اولد وغي استماع ايدوب كينس عمروك الال غنم قادر ولو لم **الاجل** مجهول الال
شع فاسد ومنتس تمام الال زكبره باسن الورع فخر واقال من سبه في الال
مصادق اولي درين بيع فخر واي ابر الال حرم زينة عمروه بركه من بيع ايدوب كينس
فخر وكينس فخر ايدوب كينس فخره بركه من بيعه وكينس فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
دكبره بركه من بيعه عمروك الال غنم قادر ولو لم **الاجل** مجهول الال
اولد كبره بركه من بيعه عمروك الال غنم قادر ولو لم **الاجل** مجهول الال
من بيع فخر واي شع الال حرم ولا البيع الى النير وبيع نور ورو وهو اول الال
من البيع والمهر جان وهو كينس فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
السلطان ونير وز الال فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
فخر الال هو اذ لم يعرفه اي المتبايعان فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
جاز بخلاف فخر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان كينس بالايام معلومة وحينئذ
يوما ذكره النير فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
الايام الطحاوي فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
قطع غنم النخل والصوف انما لم يجر لانها تنقد وتناخر ويغفل الالها الى هذه

الاوليات

الاوليات لان الالها اليه يسيرة فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
الصحيحة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين في انه يمنع جواز هذا البيع اوله واصل الى
البيع ان السقط الاجل قبل حلوله كذا في الفقه قبل فقره ولو باع مطلقا ثم اجل
التمن الى هذه الاوليات صحيح لان هذا ما جعل بالدين والجهالة في الدين فخره بركه من بيعه
البيع الخامس من بيع الورق **الاول** والبيع الى النير وز المهر جان وهو اول الال
فخر الال هو اذ لم يعرفه اي المتبايعان ذلك سجد النير وز اول يوم من الصيف وهو اول
يوم كينس فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
الان كان قبل لم خصص الصوم بالنصارى فقط باليهود قبل لان صوم النصارى
غير معلوم وفخرهم معلوم واليهود بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
جوهرة النيرة وصح البيع بحال اي من حال موصل لا طلاق قوله تعالى واصل
البيع وعنه عليه السلام انه اشترى من يهودي ثوبا الى اجل درهمين درهمين درهمين
ان يكون الاجل معلوما لان الثمن الجاهل فيه مانعة من التسليم الواجبة بالوقت فخره بركه من بيعه
بطلانها في قريب المدة وذلك لئلا يسلم في بعيد ما كذا في الالها في وغديرها
اقول فيه اشكال لان نص البيع مطلق كينس فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
بالدليل العقلي فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
المطلق نسخ ونسخ الكتاب الذي لا يجوز ويكره فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
بالنظر الى نفس الاجل وهي لم يقيد بالمعلومية كينس فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
انه اذا قال بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
ايام او شهر والمقيد بالمعلومية انما هو وقت الاجل والفصل كينس فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
بالنظر اليه ولما قلنا معلوم الوقت حينئذ اجمل وقت فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه فخره بركه من بيعه
الالحصاد وكونه وتحقيقه ان البيع مطلق والمطلق هو المقصود بالذات

كالصبي والوصي ومما وصفت في الاستها رخص اعتبار الابداء لا يلزم الناحيل فيه
 ان يكون اجله ابطا له كما في الاعارة اذ لا اجارة في التسرع وعلى اعتبار الانساق
 لا يصح تاجيله لانه يصير بيع الدرام بالدرهم سنة وهو ربح في آخره بل لا يجره
 والنوالة من بيعه بغيره التبرع واجمعوا ان الاجل في الصرف راس مال السلم
 لا يصح والاجل في قيم المتلف لا يصح عند فاضل فالزفر ولو قال المستوفض فاضل التوفض
 وارنه فالظاهر انه لا يصح في باب يتعلق بالاجل في التوفض من مدنية الغنية
 زيد وروى ما لم يرد في التوفض او في بيعه او في امانان مدت تمام اولها بنه
 عمر والجد من كبرون الماغة قادر او لور **الحج** اصل حاله يدون الوراثة بكم
 موقت كقول اولدي اليه كبرون الوراثة كبره فخره مدونه كونه وعنده
 او لما زاد كقول كبره او لور من كماله فمواي اي السخو حرم واذا كفل
 بالتوفض موجب الال اجل مسمى فالكفالة جائزة وفي الذخيرة والمال على الكفيل
 الال اجل الذي سماه وعلى الاصيل حال في الفصل الثاني من كماله الثاني
 حانية وفي الغناوى القضاية قال لو كفل بالتوفض فاحرم الكفيل جاز ولا يتاح
 عمر الاصيل في المحل المبرور **بنية من يدعى رد الراهن الى الراهن** مثل من المرتهن
 اذا ادعى رد الحايين المرهونة وكذب الراهن بل القول قوله اجاب لا يكون
 القول قول المرتهن في رده مع يمينه لان هذا من الاشياء لا الصلوات بل القول
 للراهن مع يمينه في عدم رده عليه قارى الهداية ولو قال المرتهن قبضت
 ديني وردت الراهن وقال الراهن ما قبضت وهلك الراهن عندك فالبينة
 للراهن وكان ابو النسيم يقول ينبغي ان يكون البينة للمرتهن في ما قبضت
 البائع والمشتري كل من يبيع فمواي الترخيصة وان اخلف الراهن المرتهن
 في عين الراهن واقاما البينة فالبينة بنية المرتهن في الشراة من رهن خراة

الكل

الكل ويصدق المرتهن في رهن السواك ولا يصدق في رهن الرمن آخره
 التام حانية تفعل عن القضاية ومضمون بدعواه السواك بخلافه اذا ادعى المرتهن
 الراهن ولم يقيم البينة عليه فمضمون ما مطلقا انى سواك كان الراهن من الاموال الظاهرة
 كالحبوان او الباطنة كالنقد والوروس لاف الاموال الباطنة كما قال مالك
 يضمن في الباطنة لانه منتهم وقول غير تقبل انما قد ضاه من الراهن في قوله يضمن
 مضمونا من رهن شرح المجمع لابن الملك وكذا في اوائل رهن الدرر والغرين
من يدعى الراهن بجميع الدين او من بنية من يدعى الراهن ببعض الدين اذا
 قال الراهن رهنه بنصف الدين او بثلثه او بربعه ففرض لك المتقاضي
 الدين وادراك يسترد الراهن قال المرتهن بل رهنتم منك جميع الدين لا
 سبيل لك عليه فوفيت بجميع الدين فالقول قول الراهن مع يمينه على دسار الم
 ناه لان الراهن لو قد ان يكون هذا عبده رهننا بشئ من الدين كان القول
 قوله بيمينه فكذا لك لو اقر بكونه رهننا بشئ من الدين كان القول قوله مع يمينه
 ولو اقام جميعا بنية فالبينة بنية المرتهن لانه مدع ولو هلك الراهن المر
 تهن واختلفا فقال المرتهن كان الراهن رهننا ببعض الدين وقد سقط
 بهلاكه ولي ان ارجع عليك بالباقي فقال الراهن كان الراهن بجميع الدين
 وقد سقط بهلاكه فلا يرجع لك على قال القول قول المرتهن مع يمينه لانه حجرا
 ان يكون ذلك رهننا عبده بشئ من الدين ورسم الذريعة عنده كان القول
 قوله مع يمينه فكذا لك اذا اقر بكونه رهننا ببعض الدين فالقول قوله ولو اقام
 البينة فالبينة بنية الراهن وكذا لك لو اختلفا في قيمة الراهن بعد الهلاك قال
 الراهن كان في قيمة الراهن رفاير بجميع الدين فسقط جميع الدين بهلاكه وقال المر
 تهن كانت قيمته مثل نصف الدين فالقول قول الراهن لان الدين عليه القول

قول من عليه الدين في عقد المدين في آخره من شرح المحقق القفاوي فان
اختلف المدين والمدين في قول المدينون به فقال المدينون في حقهم وقال المدينون
بالف قال قول المدين مع يمينه لان المدين يدعي على المدين زيادة
صالح في فضل وامانة كونه عند المدين كمن رهن البديع بينه وبين
اقراء المدين بقبض المدين رجل رهن دارا والمدين منصرف في حياضها
ثم اختلف المدينون وورثته انه كان مقبوضا ام لا فان اقام المدين البينة على اقرار
المدين بالرهن التمس المدين بيمين المدين ودعوى في الرهن لا يقبل لظاهرها
كان في يد المدين لانه لما حكم عليه باقراره باليمين حمل على ان البينة كان يدعي العارية
في اوائل الكتاب الخامس من رهن جوابه القفاوي **رهن** دارا واعتبر قابلا لقبض
الا انه لم يوصل به القبض فاذا اقتصا قاطع القبض والقباض يؤخذ باقراره
في الباب لانه وكذا في رهن مولى القفاوي **بينه وبين يدعي تقدم رهن الغائب**
اول من بينه وبين المدين او المدين المدين رجل ادعى دارا في
رجل انه دارا في رهن الغائب والى على ان الغائب الف درهم وان الغائب
كان رهنا عنده لالف المذكرة منذ نشأه ودفعها اليه وهو قبضها منه ثم ان
الغائب بعد ذلك استعلا منه فاعاريا هو اياه منه واقام البينة على ذلك
والمرن في يد المدين ثم ان المدين ادعى ان الغائب ادعى ذلك الغائب امس وقال
اشترانا منه منذ عشرة ايام واقام البينة على ذلك فان القاضي يقض بينه وبين
قال في البداية انقبض البيع فان القاضي لا يقبض بيمينه على الغائب حتى يحضر
الغائب في فصل في دعوى الدور والارض من الورق الثالث من رهن المدين
فان كان له غائب المدين فقال المدين هو رهن في يدي من قبل فلان بكذا
وان هذا غصبه منه او استعاره مني او استأجره مني واقام البينة بدفع البينة الفصل

الرابع في الغضا على الغائب من الاستدانة وكذا في الفصل الخامس من القفاوي
اول عليه دارا انه ملك رهنه بكذا امن والدك فليكن فلان بكذا انتم ما اكد
وكذا في يدك فليكن ان يقبض المدين مني وسلم الدار الى وانك وشركا لشره
على وفق دعواه ولكن زادوا فيه واليوم ملك هذا المدين وصحة وقبوله عليه
بند البينة على قبض هذه الشهادة لان بانكاه المدين صارت يده بيمينه
وكذا الوفاة المدين وفي يدك بغير حق تسع في اخرها بسبب بطل دعوى المدين
من دعوى القينة ولو اخرجتم باع وسلم فجاء المستأجر وادعى الاجارة فقبض
المشتري وان كان المدين غائبا لان المشتري يدعي الملك لنفسه فكان خصم لكل
من يدعي حقا في ذلك العين وكذا المدين عند ان عينا وسلم اليه ثم
انتهى من يده بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المدين وادعى الرهن
واراد ان يسترد من المشتري واقام البينة على الرهن فقبض بينه وان كان غائبا
ويؤخذ العين من يد المشتري وسلم الى المدين لما قلنا في الفصل السادس
والغيب من الاستدانة وكذا في الفصل الثاني والثلاثين من القفاوي
لمدين رجل عند ان عينا وسلم ثم انتهى من يده بغير اذنه وباع وسلم
ثم جاء المدين وادعى المدين واراد ان يسترد من المشتري واقام البينة على
المدين فقبض بينه وان كانت الرهن غائبا يؤخذ العين من يد المشتري وسلم
الى المدين من اوائل اجارة فاضى ان وكذا في الخامس عشر في نوع من خصم
ومن دعوى البينة رهن رجل نكاحا وقبض المدين ثم اقر المدين رجل
فانه لا يصح في حق المدين بيمينه من يده حتى يقبض بينه وبين البينة ان كل
من رهن جوابه القفاوي ليس للمدين ان يبرهن المدين فان رهنه
فاجاز المدين يبطل المدين الاول قبل كتابه بيمينه البينة ولو اذن الى

ما مضى

في باب الاستحسان من قضاء الغنية قال الطالب هو من قدر على الاداء المتكامل
 المدعي انما هو من قدر على بعضه والقول للمدعي ان كان المدعي ايجابا
 بغيره هو مالك القرض وتحت النسخ فالقول للمدعي اليك وعليه الغنى وان
 لم يكن بدلا عما هو مال كان القول للمدعي وان النسخة القول للمدعي في العوض
 اول فصل في الجس من قضاء الغنى فان اقام المدعيون البينة على الافلاس
 واما الطالب البينة على اليك البينة الطالب لا حاجة الى بيان بنية اليك
 وفي بنية الافلاس لا يشترط حصر المدعي في او اسطر الفصل التاسع في الجس
 من قضاء الغنى فان برهن المطلوب على الاعلى والطالب على البر بنية
 الطالب اول كنية البر بنية المدعي لا يقرض ولا يشترط بيان ما يثبت اليك
 في العاشرة في الجس من قضاء الغنى ان يبرهن المدعيون الجس لغيره او لغيره
 ثابت او لما غلب اطلاق او لغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 ايسر اطلاقا موسر دريك كفايت ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 و ايسر ايد در بيان ايد من كفايت ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 شهادت كفايت ايد من شهادت ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 حاكم نه مقوله حال ايد من شهادت ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 ما يملك قبلت شهادت ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 مقدر ايد يملك لم يكن قبوله لانه قامت للجس و هو منكرو البينة متى قامت للمتكلم
 لا يقبل وقولهم انه موسر ليس كذلك فيقبل بخلاف ما اذا اقام الشفع بنية
 على الشفع نصيبان الدار التي تجسب البيعة او ان له نصيبان الدار البيعة
 فانه لا يقبل في شفع ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 بنية على انه موسر يقبل القاضي بنية الدارين وان لم يشترط ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد

في الجس في احوال الجس من قضاء الغنية والتقصير في او ايد قضاء الغنى
 قضاء ان زيد مغلس اولوب اولوب او ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 او لغيره شفع ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 مقدر ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 بنية ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 علم الجس ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 من قضاء بنية ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 بعد الجس في احوال الجس من قضاء الغنية والتقصير في او ايد قضاء الغنى
 تلك المدة روى عن محمد بن ابراهيم عن ابي جعفر الطوسي او لغيره شفع ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 انما هي اربعة اشهر الا ستة اشهر وعن ابي جعفر الطوسي او لغيره شفع ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 الاثمة احلوا في هذا ارفق الا قاض لا يقرض وقال بعضهم ان كان الجس حلالا لخاصة
 عيال شكوا عياله الى القاضي لا يقرضه بل يخذل القاضي او وان كان وخيا
 يعرف القاضي انه جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 عند القاضي بعد مضي ستة اشهر انه مقدر يدعى الجس ان وقع عنده قبل تمام اشهر
 واحد انه عاجز اطلاقه وهذا اذا كان ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 القاضي عنه عاجز لا يقبل البينة على الافلاس ويجلي سبيله بخلافه خضعة وانما يسئل عن
 عشرة نه وعن جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 له مال كفى ولا يشترط في هذا اللفظ الشهادة وبعد حاصلي سبيله بل لصاحب الدين
 ان يلازمه اخذوا فيه الصحيح ان له ان يلازمه الحديث المشهور لصاحب الحق ايد
 وان قالوا ارادوا باليد المملوكة في او ايد من جوسه حاكم نه مقوله حال ايد
 افلاس الجس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بل يقبل الا في مال التسم

قادر اوله **جواب** اوله كذا كذا عبا عر بيه ايله اوله لوب عبا رت كنه
 ايله اوله زما ن حو بو كذا كذا مبداء اوله لوب احوال بو قد منتهى اوله لوب
كنه ابو الحسن المرحوم زید عمره اوله لوب بقدره وینه بکرم بو کوندن التی
 ای تمامه دکن کفیل بوب موقفا کفیل اولوب بعد التی ای کج کده و مبلغ
 مزبور کما بکرم دل وجهه مبین اوزره اوله لوب کذا کذا لوب الماعه قادر اوله لوب
جواب اوله لوب کنه المرحوم زید عمره بکرم متولی و متنده جهت قرضه ن
 اوله لوب اوله لوب کفیل اوله لوب کفیل بوب عر بیه ايله اوله لوب عر بیه
 اصل کذا کذا لوب کفیل بوب وجهه مبین اوزره کفیل اوله لوب عر بیه ايله اوله لوب
 عر بیه مبین التی ای تمامه دکن کذا کذا موقفا کفیل اوله لوب کفیل بوب عر بیه
 اجنده طلب تمامه کذا کذا لوب حو بو عر بیه ايله اوله لوب عر بیه ايله اوله لوب
جواب طلب کفیل اوله لوب دیکر ایله لوب کفیل بوب المرحوم و قال علی التی
 احوالی قول بی یوسف نه بطلب کفیل تسلیم النفس الیایا التلی لا
 بطلب بعده شبه یوسف الناس من اوائل کما یقوله فی التی و عن ابی یوسف
 انه بطلب فی الاصل و اذا مضی الاصل بطلب کفیل و هو قول حسن بن زباده
 فی الفصل العشرین من الاستیعاب قال لیس ابو علی النفس فی قول ابی یوسف شبه
 لیس فیما لو قال النفس فلان من هذا لیس التی شبهه کذا کذا لیس التی
 ضل و ذکر القاضی الامام شمس الدین فی فتاوه ان محرمین الفضل کان یفتی بقبول
 ابی یوسف هو شبه یوسف الناس فی الفصل العشرین من الاستیعاب التی فی التی
 والعشرین من الفضل و العبادیه و عر بیه ايله قاضیه افعه لوب سالتا بکرم
 و متنده اوله لوب شوقه حقه کفیل بوب عر بیه ايله اوله لوب عر بیه ايله
 عر بیه لوب طلب بکرم عر بیه نه بکرم بیلورین و نه کفیل اوله لوب عر بیه ايله لوب عر بیه

بعد زید بکرم و متنده اوله لوب عر بیه ايله اوله لوب عر بیه ايله اوله لوب
 اثباته لوب عر بیه بکرم بکرم لوب لوب حقیقبض و تبعا بیه منتهی ابره اثباته
 حو بو عر بیه ايله لوب بینه بینه عر بیه اوله لوب عر بیه ايله لوب عر بیه ايله
 علیه لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب
 بالوصول و الالبصا لیس فی باب البطل عر بیه لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب
 به قدره افعه دینی اوله لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب
 دباره کیده بینه اوله لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب
 دیکر قادر اوله لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه
 الکفیل عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب
 یدری فی بین التی موضوعه ان اینه عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه
 من کذا کذا القنبه عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه
 آخر دباره کیده و اوله لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب
 و کند و یسلم اینه عر بیه قادر اوله لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب
 الکفیل لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه
 للتجارة فی کل وقت قاله قول الطالب یوم الکفیل الذی ان لوب لوب لوب لوب
 الطالب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب
 لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب
 بعینه افعه فیه ان طلب الکفیل با حضا و ان افعه فیه لوب لوب لوب لوب لوب
 غاب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب
 و ان غاب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب لوب
زید و متنده به قدره افعه حق اوله لوب عر بیه لوب عر بیه لوب عر بیه لوب

دفع الدين الى المدين في الفصل الخامس من المصنفين **ص** قال رحمه الله
 ان قد ضمنت لغيره بالالف التي على ان يتم ان المدين انما البنية انه قد كان قضا
 قبل ان يضمنه الكفيل فليت بسمه وبه في المطلوب من دين الطالب لا يبرر الكفيل
 عن دين الطالب ان قضا الكفيل ذلك كان اقرارا منه بالدين عند الكفالة فلا
 يبرر الكفيل ولو اقام المدين بنية على القضا بعد الكفالة ببرر المدين الكفيل
 جميعا فاصح في الكفالة بالمال اذ على من تركة دينه فصدقه الوارث ثم ادعى ان
 مورثه كان قد قضاه لا يسمع بعد اقراره بوجوب المال في التركة وكذا الكفيل
 اذا اقر بوجوب المال بسبب التركة ثم ادعى ان المدين قد قضاه لا يسمع قال كسابي
 وحقه عليه ما حذر به بطل دعوى المدعى في القينة ليس للكفيل ان
 يطالب المدين قبل ان يادى وان كانت الكفالة بالارحمة ذلك لو اذ الكفيل
 ليس له ان يبرر دما لم يؤد الكفول عنه الى الدين وان تصرف فيه الكفيل ورجح
 ان كان اعطاه على وجه الرسالة لا يطالب المدين للكفيل فقد كان او عرضا
 احره على وجه القضاء وان كان في النفقة يطالب ان كان في العوض لا يطالب
 عند ما في نوع اخر اذا كان المكون له غايبا من الفصل الاول في كفالة البنية
 وسئل الحسن بن زياد عن رجل حصل له رجل بان يكفل عنه لرجل الف درهم ثم ان
 المطلوب دفع الف الى الكفيل ولم يدفع الكفيل الى الطالب فادى المطلوب
 ان بسمه في الكفيل قال ليس ذلك الا ان يأخذه بالمال ان كان له ان يأخذه
 الكفيل حتى يرد عليه الى الذي قضاه اياه او يقبضه الطالب قال الفقيه اذا اراه
 على وجه القضاء واما اذا كان المطلوب دفع الى الكفيل على وجه الرسالة فلا
 بسمه ومنه ان شاء كفالة التوارث بنية من يدعي تحقيق الكفالة زيد عمرو
 ممن معلوم ببيع ابيه بغير تعدد وبيعك شئ من عمرو وطلب ابيه كذا بغيره فلا

زمانه ذلك مبلغ من لوري كذا دون طلب انما كذا اول زمانه ويزيد من كذا
 الحجاب بعد زيد زمان معينه كذا دون مبلغ من لوري طلبت بغيره
 طلبت بغيره ويزيد من مبلغ من لوري كذا دون كذا حجاب الما في كذا
 او لوري **ج** او لوري كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا
 متابعه كذا من اولان بغير التوارث بل لا كذا استيعوب عمر وامتناع ابيه كذا
 عمره ويزيد من لوري كذا دون مبلغ من لوري كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا
 بعد بل لا كذا ويزيد من لوري كذا دون مبلغ من لوري كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا
 مبلغ من لوري كذا دون الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا
ح الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا
 تنبيه ابيه كذا بغيره ويزيد من لوري كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا
 بعد ان اذ به حاله ويزيد من لوري كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا
 قادرا و لوري **ج** او لوري كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا حجاب الما في كذا
 اما دفعه او اسم اليك او قبضته من لا يكون كفالة حاكم ليس انقطاع
 يدل على التهمة الضمنت او كفلت وهذا اذا كان مخيرا اما اذا كان معلقا
 بان توفه فلا فاما دفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان الواعية كانت
 صورة التعليق يكون لازمة فان قولنا انا لا بد منه بسمه ولو علق وقال ان
 وضعت الدار فانا انا بغيره من اول كفالة البنية واخلصته والدرر العز
 وكذا في الفصل كذا في الوعيت من كفالة التا حجابية وكذا في الفصل كذا في
 في الكفالة من المصنفين ولو قال الذي لك على فلان انا ادفعه اليك انا
 اسم اليك انا قبضه لا يصح كفيلا وكان الشئ الا ما ظهره الدين المرفعا
 يقول اذ في هذه الفاظ تنجز ان يكون كفيلا وان التي بها معلقا فان قال

في فصل الكفالة بالاسم كالكفالة فاصح ان يقال اخرا ضمن لعل ان غنى ما فصل به
 على اوزاب له على ذكره فمضى وحب الازفاقا المكفول له بنته بحال على الثيب
 لا قبل المضي حتى يحضر الثيب بحال على المكفول عنه بحال عليه فانه يعطى بالبنت
 وان كان المكفول عنه غائبا في الفصل الا واذ اقام البنتان قاضى بذكرنا
 فمضى بهذه الكفالة او صدقه المكفول به فمضى القاضى بالاسم على المكفول الاصيل
 ميتة المقتضى قبيل كتاب الدعوى **قول** من ان يقول ما بيعت فلان فاصح او
 ما ذاب لك عليه اي فمضى فعلى انما قال فلان فاصح المكفول عنه لان جبراله
 يمنع صحة الكفالة حتى لو قال ما بيعت من الناس فانما ضمان له لم يكن بحاله
 المكفول عنه والمكفول به فمضى انما جبراله كذا وكذا في ضمان
 كالكفالة جبراله النية وذكر شيخ الاسلام في شرحه اجماع رجل قال لغيره رسلك
 هذا الطريق فان اخذ مالك فانما ضمان فمضى فاصح ما كان الضمان
 صحيحا والمضمون عنه مجهول وقع هذا جواز الضمان في النكاح والعين
 في الاستة وشيئا قال له اسلك هذا الطريق فانه امن فمضى واخذ الطريق
 لا يضمن ولو قال له لو جئت فاصح فمضى فاصح ما كان الضمان
 الاصل موزون انما يرجع الى الغار ولو جعل الموزون عقد المعاوضة
 او ضمن النار صفة السلطة للمفوض اليه في الثاني والثالث من الفصول
 ومضى ان قولنا المضمون والمضمون عنه معلومان لانه لو قال ما تبنت
 عليك للناس فهو على الاصح لم يجر به المضمون له لو قال ما ذابك
 على احد من الناس او ما استملك مالك احد من الناس فهو على الكفالة
 فاصح ولا يجر به هذه الكفالة ولو قال ما تبنت لك على هؤلاء فهو على
 نصيب الكفالة وهو ما تبنت على واحد من هؤلاء بخير ان شاء اخذ من الاصيل

وان شاء اخذ من الكفيل في الفصل الخامس والعشرين من الاستدلال والتفصيل
 في آخر كمال الدرر الغرر **بنية من يدعى بغيره ان صيغة** **اولى من بنية من يدعى بغيره**
المواضعة زيد فمضى او لوب والدسي هندك لا يكون فمضى فمضى غيرك
 وباباسي بكري اعتاق ايدن ربيك لا يكون ارفق فمضى فمضى غيرك وعلى خالك
 ترك ابتدك هندك الاصل كد هندك والدسي هندك والدسي خديك بك
 والدسي فاطمة معلقة ورواها هندك بن وارث فمضى فمضى غيرك فاطمة
 اصله اصل رقي اولها مقامه حرة الاصل رقي رجم جهم فمضى
 وارث فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك
 غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك
 هندك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك
 او غلغلي بكري وبشري ترك ابتدك خديك بنية حرة الاصل راصلة
 اصل رقي لو قدر هندك حرة تركه سي لهما انتقال يدعيو بكري وبشري
 بنية حرة الاصل فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك
 اقامت ايل فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك
 في المرحوم **رجل** مات وترك مالا وبنتا فاقام رجل البنت انه كان عبده فاعقته
 فان ولاده له واقامت الابنة البنت انه كان حرة الاصل ذكر في ولا الاصل
 ان البنت بنية البنت في ارباب فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك
 والتفصيل في النسخة في دعوى الدين من الرابع في الدين من دعوى البنت
بنية المواضعة او من بنية البنت زيد في حال صحته بعض اصل كني بنية
 هذه المواضعة طريق ايل مع وليم بعدد رقا ابتدك زيدك حرة او ايرش
 اولان فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك فمضى فمضى غيرك

وبه عروضا وضعه والذين انبأت ايديك اهلك من زبور بن هندون انما قار
 اولي في الجواب **ب** همد لم يضعه لا تفسر ايديك وشهادت ايديك الى كونه
 في المرحوم **هند** زينة بهرك من زينة بيع ايديك همد اول من زينة بهرك في المرحوم
 بيع ايديك جو ينيه قامت ايديك زينة بهرك ايديك ايديك ايديك ايديك ايديك
 فتنك زينة سي اول **الجواب** همدك زينة سي اول **ب** كونه في المرحوم **هند** فتنك
 من زينة زينة بهرك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 اول بهرك كونه بهرك زينة بهرك زينة بهرك زينة بهرك زينة بهرك زينة بهرك
 من زينة بهرك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 انبأت ايديك اول **ب** كونه في المرحوم وان اختلف فادى احد هما ان البيع كان في المرحوم
 وادى اخر في المرحوم لا يقبل قول مدعي البيعة لا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه
 الفاسد من بيع فاضح **ب** اقر لجل يد بين من مات فقال وارث الميت كان اقراره
 بكنهه قالوا بكنهه لولا اقره لك بهذا الى اقره اوصي فقبل فقبل فقبل فقبل فقبل فقبل
 اول شيا من اقره فاضح **ب** من يدعي **الاسلام** قبل الموت **المدعي** اول من بيته
من يدعي الاسلام الموت **المدعي** من يدعي **الاسلام** اول من بيته
 فتنك همدك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 زينة لا يوسن عي او غل عي وغل عي وغل عي وغل عي وغل عي وغل عي وغل عي وغل عي
 حصيد اخذ حاد اتمد كده همدك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 عمر ودف كندك زينة موتك موتك موتك موتك موتك موتك موتك موتك موتك
 اتمد كده همدك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 كونه اول وغل عي وغل عي وغل عي وغل عي وغل عي وغل عي وغل عي وغل عي
 في المرحوم ايديك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك

محلنا تته

محلنا تته وضع يد ايديك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 جو حصيد بن طلب ايديك همدك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 ايديك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 عرسه اتمت بعد موتك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 على ما قبلها كان في مسئلة الطائفة اذا اختلف المرحوم في بيان الماء والنفقة
 حيث يكمل ويستدرك على الماضي وهذا ظاهر بغير المدفع وان لم يقبله كتحقيق كذا في حكم
 فوات عرسه اتمت قبل موتك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 والاصل في الاحداث ان يضاف حذونها الى اقره بالوفات فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 والعروض في المنطق تشهد لغير بيان على لفظ ان ان ماتت كذا وليكس ميراث لا حذر لا يقبل
 شهادتها وما ولا يجلد كذا وعن النان انه لا يقبل في الحقيقة ويقبل بعد الموت كذا في كذا
 فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 وثلث الميت لا يقبل في حق المال ويرث منه الابن المسلم وادى قضى به بكنهه كذا في كذا
 فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
ابن اختلف في شرط الخيا واما البيعة فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك فتنك
 القنية وان اختلف المارقان فادى البايع ان البيع كان بشرط الخيا للبايع والآخرة
 يدعي ان البيع كان بتمامه لظاهر الرواية عن ابي حنيفة القول ان من يملك الخيا وعنه في رواية
 ان البايع يدعي البيع بشرط الخيا لفظ كان القول قوله وعند محمد القول ان من يدعي الخيا
 والبيعة بيته الاخر وان كان المشتري يدعي الخيا لفظ البايع يدعي ان البيع كان القول قوله
 البايع في قول ابو حنيفة على الروايتين جميعا في اخص اهل البيع ان كذا في بيعه فاضح
 والقول لك في الخيا يعني اذا اختلف المارقان في اشتهار الخيا والقول لمن يملكه مع
 الباعين في ظاهر الرواية لان الخيا لا يثبت بالشرط الخان من العوض فيكون القول لمن

ينفيه كذا في دعوى الأصل والمعنى إذا اختلفا في مفعول المدة فالقول المنكر لا ينفي
 نقضه فاعلمت أن خياركم ادعى أحد من السوء طبعه المدة فكان القول المنكر والزيادة
 يقع إذا اختلفا في قدره فالقول المنكر يرد على الخصم الوفاة لأن الآخر يدعى زيادة شرط
 عليه فيكون أحدهما شرط من سماع الدواعي بشرط جارية بالزيادة في غير ما يرد
 فإين بانها المشتقة فتسارع البائع والمشتري في حال البائع غيرت والبيعة ليست
 وانكر المشتري التغير ليس للبائع بينة فالقول المنكر مع البينة مع البينة في كل
 شري حازي أي حذره قبل الشراء أن تغيره لانه اشتريه عالم به أو بالتغيير
 ثبتا فوالا أي لم يتغير قبل أي لا خيار له لانه اشتريه كذا إذا لم يوف انه
 الرى رآه قبل العقد لانه لم يرض به وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير فقال
 البائع لم يتغير فالقول للبائع مع بينة على المشتري البينة لانه سلبه في العقد وهو
 المؤدية التغير والتغير حالات والقول المنكر بتسك بالظاهر هذا إذا كان المدة
 قمرية يعلم انه لا يتغير مثل تلك المدة فان بعدت بان رأى امته من ثمة ثم اشترا
 بعد غير كنه وزعم البائع انه لم يتغير فالقول للمشتري لان الظاهر ان هذا
 او اختلفا في المدة فلا شتر أي القول مع بينة لانه يتغير احدا ما هو المؤدية في
 باب خيار المدة في الدواعي **عده** انكر البائع غير بينة على المشتري فادعى البائع
 الاقالة شمع هذا الدفع والتمس مفصولان فان بينة الاقالة او لم يسلطان
 بينة البائع باذرا مدعى الاقالة ويتبعه ان يحفظ هذا لانه يخرج كثير من الاقالة
 في باب الشبان المتفادين فمنها استالفية ولو ادعى الدار ملكا مطلقا
 فقال للدعي عليه اني اشتريته الدار مدعى فقال له على امانه اقلنا البائع الله
 فري سينا كان هذا قضا صحتها وكذا الدار المدعى في دفع دعوى المدعي عليه انك
 اقرت ما اشتريتها مني كان هذا قضا صحتها ولو ادعى الدار ملكا مطلقا

من واحد

من واحد فقال واليد ان اشتريت بعد ما فخرها البائع الذي جرى بينكم صح
 الفصل الثاني عشر في التناقص من الاستدوين وكذا في العاشر الغصون من
 ان روية الوكيل بالشره كروية الموكل تسقط خياره وهو ان المشتري لو ارسل
 رسول فافضل البائع ورضيه لم يسقط خياره لان الرسول لا يتعلق به حقوق
 وقد ارسل في ثمنه فلا يبعده في باب خيار المدة من بيعه بوجه البينة وإذا اختلف
 في المدة فقال المشتري لم اره حال العقد والابعد وقال البائع بل ايتني فالقول
 قول المشتري مع بينة لان البائع يدعى عليه المدة وهي حاله فلا يقبل قوله الا
 بينة في آخر البينة المدة او ابطال خياره قبل المدة لم يجز حتى لو رآه بعد
 خياره روية وكذا البعد المدة إذا سكك او ابطال بالان لا يبطال ما لم يقبل رضى
 في الخامس والعشرين في خيارات من الغصون اشتري جماعة من العدوى
 المتفادات كالغنم والعبيد والحواري والشيبة المهرى فان رأى جميعها الا
 واحدا منها لا يبطال خياره عالم به ذلك الواحد فان رآه ولم يوافقته في راي
 رد الكل وامس كل الكل كذا في كثر انما رجل اشتري ارزاق الحبوب العين وقضها
 فرأى احداها وانفقته ثم رأى الآخر هل له ان يرده بخيار المدة ليس ذلك الا
 اذا لم يكن هذا مثل الاول فثبتت رضى رفاق من رضى ودهن وذوق
 من واحد ورضى به هل يكون رضى بالكل او كل ذوق يحتاج الى الذوق لتيم الرضا
 وان كان الكل نوعا واحدا على صفة واحدة فذوق بعضها ذوق كلهما فمثل
 فصل ما يجوز بيعه وما لا يجوز من بيع جميع الغنم والنفصيل في الخامس
 والعشرين من الغصون وهذا كله إذا كان غير المرعى على صفة المرعى فان لم يكن
 يبيع خيار المدة فان قال المشتري في هذه الفصول لم اجده الباقي على تلك الصفة
 وقال البائع لا بل هو على تلك الصفة فالقول للبائع والبينة بينة المشتري في الفصل

من الاستدلال على وقوع النكاح بعد العلم به وادعاء غيره بمنزلة قوله لا وارث له
غيره ولو قالوا لا وارث له باطن كذا غيره فلا يقبل عند ابن حنيفة وقال لا يقبل
لو شهدوا انه اخوه لا يقبل حتى يثبت له اخوة لا يهاقون تكون من الرضا عنه وفي رواية
القبيلة وقولهم من النسب الفصل في كسب النكاح على النسب من ادعاء النكاح
وفي رواية اخوة والعقود لا يبرهن ذلك لفظ الحاشية لا محال ان يكون رضاعا فليكن
ولابد ايضا ذكر انه لا باب وام او لها في الفصل في بوزن البرائة في ادعاء
لابية وامه وادعاء البنية تقبل لم يشترط ذكر اسم اجدته قال نعم في الراجح
لا يشترط ذكر اسم جد غيره في آخر الفصل في كسب النكاح من الادعاء في النسب
شهادته جديا على ان يكون شرا على اسم جده **فصل في كسب النكاح** بالبرائة
انما يثبت اسم من يثبت كافيده او لا يثبت بك بر كفي كسبه بابا سفي كسبه
انك لا يثبت كسبه بالبرائة **فصل في كسب النكاح** بالبرائة وادعاء انه عم الميت فليثبت
ان يثبت بغيره لابييه وامه او لابييه امه ويشترط ايضا ان يقول انه ارث
لا وارث له غيره وادعاء البنية لا يثبت بان يثبت بالبرائة في الوارث حتى يثبت
الابن اجدته يقولوا به وادعاء الوارث له غيره وكذا في الاخ وكذا في الشهدا
انه جديا يثبت ابو ابييه لا بد ان يقولوا به وادعاء الوارث له غيره فليثبت
او شهدوا انه اخ الميت لابييه وامه او لابييه وادعاء الوارث له غيره
جواز ويشترط في هذا ذكر اسم اجدته في آخر الفصل في كسب النكاح من الادعاء في النسب
لابية وامه وشهدا له ولم يذكر اسم الام او لم يذكر اسم اجدته لا يقبل لانه لا يحصل
التعريف قبل يثبت ويثبت لانه ذكر محمد في الكتاب في اخر النكاح من الادعاء في النسب
كتاب برهن انه اخوه لابييه وامه يقبل لم يشترط ذكر اجدته في الاخ ويشترط
ذكر اسم اجدته في او آخر الفصل في كسب النكاح من الادعاء في النسب وذكره كسب النكاح من الادعاء في النسب

النكاح وغيره من اصحابنا يقولون يكلف في كل نسب لو اقر المدعي عليه لم يكن ادعى
انه ابوه او ابنه او زوجته او مولاه وكذا ادعى انه اخوه او عمه او خوه وكلف
ان ادعى حقا في ذمته كالأرث بغيره فيثبت كلفا وان فصل يقضي بالبرائة
البيع في العين من قضاء البرائة ونحوه وكذا النسب ادعى حقا يثبت كلفا
في دعوى المدعي عليه او طلب من القاضي فليثبت النكاح على المدعي عليه بنسبه
فانه يثبت على النسب على الجميع فان حلف بهي وان فصل قضى بالبرائة في النكاح
لا نسب من دعوى المدعي والوراثان النسب كان اي النسب بالبرائة لا يثبت
والا اي وان كان نسب بالبرائة الاقر به فعلا يثبت كلفا في النسب في النكاح
او كان نسب بالبرائة باقر به بانه ان اقر المدعي بالبرائة بالبرائة والبرائة
المولى وادعاء المرأة يثبت بالبرائة والزوج والمولى ولا يثبت بالبرائة في النسب
على الغير فكان اقر المدعي الغير يثبت كلفا على رجل انه ابوه او ابنه ولم يدع
مالا يثبت عند جهالة لو اقر به يثبت كلفا في النكاح الذي هو اقر
وان ادعى انه اخوه او عمه وكذا في كسب النكاح بالبرائة لو اقر به لا يثبت
تثبت النسب على الغير من دعوى المدعي والبرائة في النكاح بالبرائة في النسب
في الكسب النكاح اذ كان المدعي يثبت بها مالا بان ادعت المرأة النكاح والطلاق
والهجر او لم تدع الطلاق وادعت النكاح فانه يثبت كلفا في النسب بالبرائة
المقصود دعوى المار وغيره يثبت كلفا في النسب بالبرائة لو ادعى المدعي النسب
واقر اخا اخوة في الفصل الثالث في كسب النكاح من الادعاء في النسب او لوب
او على قري يثبت ترك النكاح كونه زيدا على او غلظك او غلظك او غلظك او غلظك
وارث من جود دعوى يثبت كلفا في النسب بالبرائة لو ادعى المدعي النسب
او لوب عمر دفع اثباته فاداروا ما يثبت به يمين ويبره في كسب النكاح بالبرائة

ان ثبت المار في النكاح يثبت كلفا

ابن ديب الائمة قاد الوحي **سبب** نبات ايدرسه او لو كتب يحيى المرحوم
 اذا دفع الوحي الى التيمم ماله بعده البلوغ فاستشهد الابن على نفسه انه قبض
 جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يستبق له من تركه والده عنده شيء من قليل
 ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يده الوحي شيئا قال يومئذ تركه والدي
 واقا البينة قبلت بنية وكذا الواقع الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من ثمن
 الدين على الناس ثم ادعى على جده ووالده ليسح عموه في اخر الكتب التاسع
 من دعوى فقد القضاوي **بنيته يدعي** **شكاح** المدة التوفاه بحكم المدعيان **مقبولة** وفي البابا
 التاسع عشر فنادى رشيد الدين لو ادعى على جماعة ان زوج اخكم وانما ماتت ومكرت
 في ايدكم فادعوا حصصه فقالوا اي اختنا نحن وارثونا وانت لم يكن زوجا لنا فقال
 المدعي شيئا برادري خود درست كيند فالتقاضى بالخذ الما من يد يوراد وبقضه
 عدل من يظهر المستحق فلو ان هؤلاء اقاموا البينة على مودع التقاضى انا اخوة
 الميت الاب وام ومودع الشكاح غائب لا تقبل هذه البينة لان هذا مودع التقاضى
 مودع التقاضى كالتقاضى ليس خصم وكذا مودع لو كان مودع الشكاح حاضرا لقبل
 بنية المدعيون وفيه التقاضى لانه لم يقيم البينة على الشكاح بنية كونه حصصا وتبسط التقاضى
 وصيما من الميت حتى يقيم البينة عليه على ان هؤلاء دورنه البينة استحقاقهم ولو ان
 هؤلاء ادعوا على واحد ان هذه البينة عليك كذا من الدين يكون اخوته بالاب والام
 ووارثو ما كان التقاضى ان يدعى الى الهم اذ اقاموا البينة على ما ادعوا البينة
 وراثةهم عند التقاضى واذا اراد ان يثبت الشكاح امره حال موته بالتمسك دعوى تركه
 يدعي على جده لانه كان له امر من قبله بنية فلان عليك كذا ادبنا وادعوا مات
 وبقى الدين عليك وحيث كانت امر من ان ماتت وطالب البينة بنية تركه فادعوا
 اقا البينة بنية الشكاح في اخر الفصل الرابع والعشرين من الاستدلال وكذا في

والصحيح

والعشرين من الفصلين فبده ما فاضل جبر ترك هذا المال وصحي
 اخذك فقال اي اخي لو ست بزوجها فاما لان الان يقيم الزوج البينة فقال
 ابو يوسف بنية نصفا في دعوى حال الميت وعليه من دعوى ميتة المفق على
 في يده مال يترجم انه استحققت ميت بنسب واقرب وارث غير معروف كذا في
 المكره وقال الست انت باين له اول اخ له شوقا لقول الميراث اذا كان جبا
 البندعي استحقاق الزوجية واقرب وارث وانكر الميراث له وجبته فشيء لا يجرى
 حتى يقيم البينة ليقول ان القرائة سبب اصلي وادعى لنفسه حقا طاريا فكم بعد
 الابنية فاما في النسب فبدها سواء في الفطري والبنوي من مخرج العاوي
 وكذا في الثاني والعشرين من الفصلين **مخصص في ابناء النسب** **مخصص الوارث**
 الوصي والموصى له والغريم للميت او على الميت من اولاد دعوى الميراث يدعي
 ان بنية الارث لا تسع الا على خصم وهو وارث او وارين او موليون او وصي
 ولو احضر جده لم يدعي عليه حقا لا يبراه هو مقومه اولاد فله اثبات النسب البينة عند
 التقاضى بحضرة ذلك الرجل في التيمم والعشرين من الفصلين ولو ادعى على غيره
 انه تركه وجها فانكرت المدة فبدها الزوج في اوت المدة تدعى ميراثه اليه
 وكذا لو ادعت المدة الشكاح على جده فانكرت ماتت المدة وطلب ج الميت
 له الميراث **والفصل الثاني عشر في دعوى الشكاح في دعوى كذا سنة مائة الف**
مخصص الامان البيت المال **مقبولة** يدعي فوت اولاد فله طالع وارث
 معه وفي اولي الفلانة كذا من امين بيت المال لان كذا سنة مائة الف بعد كذا
 ظهر ليديوب بن زيدك لا يبرهن قهرنا اني او غل وحضر وارثي جود دعوى يديوب
 امين من جود انكار اني كذا سنة مائة الف وخاله ذميله كذا يديك لا يبرهن قهرنا اني او غل
 وحضر وارثي جود انكار اني كذا سنة مائة الف وخاله ذميله كذا يديك لا يبرهن قهرنا اني او غل

بل بعده قال قوله في اول فصل من قضاة متفق الا يجوز في عمره من عمره في
 الاصل ورجل من الزعمات فشهد بعد اسلامه انه اسلم قبل موته وانكر
 اولياؤه من اهل الذمة فغير انه لا ولي له من اهل الذمة بحاله وانه ظاهر في ان
 للمسلم ان يغسله ويكفنه ويصلو عليه في الفصل الحادي عشر من سنن
 الحجة البراءة في كتابها في حاله اسلمت بعد موته وقال في رتبة قبل موته
 لان الاسلام ثابت في الحال او كما ان على ما قبله ما كان في سلة الطاهون او
 المجر والساجد في بيان الماد وانقطاعه حيث يحكم الحال يستدل على ما في
 وهذا ظاهر من غير دفع وان لم يغسله لا يستحق ان يكون مسلم في حاله اسلمت
 قبل موته وقالوا بعده قال في القول للزعماء ايضا لانهم قد اخرجوا ما وصل
 في الاحداث ان بعضا من هذه الى اقرب لا وفات في مثل شئ من قضاة الزعماء
 قال ابن سميعة عن محمد بن حبيب بن عثمان بن ابي نعيم احمد بن مسلم في حاله
 اسلم منها اسلم في قبل موته وان وارثه وقال النظر ان اسلم لم يسلم وانا وارثه
 قالوا للنظر ان منها ما لو كلفه يصل على الميت باختياره من المسلمين اسلم ابنه لو
 اقام المسلم نظر ان ان اسلم اقام النظر في مسلمين او نظر ان ان اسلم
 نظر ان اقيمت بالبراءة اسلم منها ما واما حكم الصلوة فانه يصل على الميت في الفصل
 عشر من سنن طه الساجدة في الفصل الثاني عشر في النسخ من سنن طه الساجدة
 مسلم عن زكريا بن يحيى عن معوية بن وهب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 اول باعته حتى جثوب من سنن طه الساجدة في كتابها في حاله اسلمت بعد موته وان وارثه
 عمره من مراجعت ابي بصير في كتابه من قبض ايدى وارثه من ابي بصير في
 المأنة فادوا ولور **ابن** ولما تركه اسلمت اهد له اقامت او لما تركه في
 المرحوم وفي المسند عبد الله بن مسعود في نظر ان يتم على المشرك في آخر عمره في قوله

ايدى من الجماعة كلامهم نصارى ثم اسلموا وحدثهم ثم ادعى العبد انه هو الاصل وانما
 على ذلك ثم ادعى النصاري قال فلما قبل سواك اسلم او اخبرهم او اسلمهم حتى يعجز
 بينه من المسلمين وقال ابو يوسف ان كان المشرك الاخر وهو الذي اسلم
 اقبل بينه وان كان غيره اقضى وقدم ادوا النسخ فيما بينهم حتى انتهى الى المسلم فلما
 يو اخذ به النسخ ولان قبله من الباعث في الفصل الحادي عشر من سنن طه الساجدة
 مسلم بن عبد الله في نظر ان لا تحقه نظر ان يشهد له نظر ان لا يغض له لكنه قضي
 لم يرجع بالنسخ على المسلم لو كان المشرك في النظر ان باعته من مسلمة وجعلت له
 عينا وبه من نظر ان على انه كان معينا بهذا العبد البائع المسلم في نظر
 النظر ان يبرده على النظر ان بالعبد ليس ان يبرده على المسلم حتى يبرهن على
 العبد عندنا يدين مسلمين في نوع الشهادة على النسخ من سنن طه الساجدة
 زيد في سنن طه الساجدة في كتابها في حاله اسلمت بعد موته وان وارثه
 بيك في ديني اولان يكون في مبلغ من يورى دعوى وصلى بعد ذلك من مبلغ من يورى
 حاله صوته يده بالحق او يبرده جواب عمره منكر او لما غلبه بكردن بن طه الساجدة
 لانه وحاله في مبلغ من يورى زبده صوته تسليم ابي بصير في كتابها في حاله اسلمت
 معجولة او لور **ابن** او لور **ابن** المرحوم **ابن** في كتابه في حاله اسلمت بعد موته وان وارثه
 يهودي فوت اولوب زيد من سنن طه الساجدة في كتابها في حاله اسلمت بعد موته وان وارثه
 ايدوب لانه يهودي في اهد له ايدى دين اثبات ابي بصير في كتابها في حاله اسلمت
ابن او لور **ابن** المرحوم **ابن** في كتابه في حاله اسلمت بعد موته وان وارثه
 فوت اولوب زيد من سنن طه الساجدة في كتابها في حاله اسلمت بعد موته وان وارثه
 في كتابها في حاله اسلمت بعد موته وان وارثه
 في كتابها في حاله اسلمت بعد موته وان وارثه
 في كتابها في حاله اسلمت بعد موته وان وارثه

وانما ائتمت من اهل الذمة وادى مسلم وشاوا ائتمت من المسلمين او من اهل الذمة
تقبل بيعة المسلم فبيده ابرهته حتى يستوفى السلم حاله فان بقي شيء كان للمسلم
ولا يجوز من الذمة حتى يستوفى السلم حاله فان كان شيئا من الذمة لمسلمين
المسلم زمين او مسلمين كان الذم احق باليه من حتى يستوفى دينه في الفصل
الحاشي من شهادة الناجحان فان قيل مات وترك الف درهم فباعه بمسلم نصراني
فادعى كل واحد منهما ما ادعى كل واحد منهما من ابرهته نصرانيان فان الالف
كلها للمسلم من حاشي قوله ان حاشية محمد بن قيس قال ابو يوسف الف ليس للمسلمين
اذا ادعى مسلم على كافر حال وادعى نصراني مسلم عتق اقام بيعة من اهل الكفرة بالثمة
ويكفي له السلم عتقه فان الى ان ثبت في حق الاصيل والاثبت في حق الكفيل ولو ان
مسلم اكفل لكافر عتقه كافر بالالف درهم فقال الكافر الذي عليه الاصيل لم يكن
ان يضر عتقه في السلم لثمة ابرهته من اهل الكفرة انه قد امره بالضمي وان اطلق اب
انه استوفى ثمة الا كان له ان يرجع عليه في الفصل كما ذكره يورق ونصفه من
شهادات الناجحان فان قيل لا يجوز شهادة زمين على الكفيل المسلم او ذميا في قبض
دينه من مسلم او ذميا في الفصل التاسع عشر من احواله الناجحان اذا وكل المسلم
الذم في خصوصه فشهدت شيئا من اهل الذمة على ابطال حق المسلم كبره
على ذلك المسلم لان الكفيل نائب عن الموكل في هذه البيعة في الحقيقة انما قسم على
الموكل وهو مسلم فيكون شهادته اهل الذمة حجة عليه ولو كان المسلم هو الكفيل
الذي صاحبه حتى فشده عليه قوم من اهل الذمة جاز ذلك لان الامر على الميت
او على ورثته دون الوصي وهو من اهل الذمة فكانت شهادته اهل الذمة في ذلك متعلقة
في البطون الحرة في الكفالة ولو وكل كافر مسلم بخصومه فشده عليه كافر ان بالدين فثبت
البيعة المسوغة لا حتى تقبل باب شهادة الناجحان كتاب الشهادت او لو وكل كافر مسلم

بشرا

بشرا او بيع لم يجز على الكفيل في ذلك شهادة الكافر لان الكفيل بالشرا بالبيع
في حق العقد العاقل لنفسه فانه قسم هذه البيعة على المسلم ولو وكل مسلم كافر
بذلك جاز شهادة الكافر على الكفيل لانه بمنزلة العاقل لنفسه من البطون الحرة
فيل باب شهادة الناجحان فان قيل لا يجوز شهادة الكافر على الكفيل لان الكفيل بالدين
ولو كان مسلم تقبل وان كان الموكل نصراني فانه يباع بالدين لانه يتحقق الضرر
حكما في مقصود احوال المسلم من باب الشهادة على الكفالة واذا شهدت هذه
من اهل الاسلام على الكافر لا تقبل وكذا ذلك اذا شهدت اعلى قضا وقاض من
قضاة المسلمين الكافر على كافر لا تقبل وهذا الجدل في مالو شهد اعلى كافر بمال
فانه تقبل بشرا لثمة وظهر هذا ما قال كافر سب وادعى الى رجل مسلم فشده كافر
بدين على الميت فان القاض يقبل شهادتهما في الظاهرية وان كان الكفيل
مسلم لم يضر كافر اذ ان له بالبيع والشرا فشده عليه من اهل ان كان
بشرا او بيع جازت شهادتهما عليه ولو كان الموكل كافرا والعبد المؤمن
مسلم لا تقبل شهادة الكافر ولو ان الكافر وكل مسلم بشرا او بيع لم يجز
على الكفيل من البيعة المسلمين ولو ان مسلم وكل كافر بذلك اجبرت على
الكفيل الشهود في الكفرة وظهره قال ابو حنيفة ابو يوسف اذ وكل النصراني
مسلم ان يبيع له ثوبا او يشتري له ثوبا فشده عليه نصرانيان بالبيع وهو
يجوز ذلك جاز وكذا الشراء وكذا زاده في السلم المتعلقة بالشهادة الموكل
يهودي والغريم مسلم وجاء الكفيل يشهد ونصراني لم يقبل لان هذه شهادة النصراني
قامت باليه كالتة على المسلم مقصود فان كان الغريم نصرانيا تقبل لانه قامت على النصراني
فان احضر بعد ذلك غريم مسلم اخذت بك الكفالة لان شهادته النصراني قامت على
النصراني مقصود او على الغريم المسلم تبعا وحكما في باب الشهادة على الكفالة في الشرا

الحيط الضري وفي المتن شهد نصرانيان على نصراني انه مسلم وليس
 ميرانا يجب لاحد من قبل شهادتهما ولا يجعلهما على ما وقع الثاني انه لا يقبل
 في الحيوة وتقبل بعد الموت بخلاف ما لو شهد نصراني عن ابن نصراني وابن
 مسلم فغير من الابن المسلم نصرانيين على انه مسلم سماوي الميراث
 تقبل وحق المال يثبت منه الابن المسلم اذا قضى به جعله مسلما ويصلي عليه
 بآرائه في نوع الشهادة على النسخ اذا مات الكافر وترك ابنيين وترك
 النفي درهم فاقسمهما بينهما ثم اسلم احدهما ثم جاء كافر وادعى لنفسه نيابة على
 البيت واما على ذلك فشهد بن كافر من قال في الكتاب اجزت ذلك في حقه الكافر
 خاصة لان شهادته الكافرة في حق الكافر دون المسلم فثبت الدين بمصلحة النعم
 في حق استحقاق نصيب الكافر وباطال يده عليه لا في حق استحقاق نصيب المسلم وباطال
 يده عليه في الحل من شهادته الحيط البراني واذا شهد كافر انك مسلم شهادته كاذبة
 ككافره على كافر او على قضاة فاضل المسلمين على كافر لم يجر شهادتها
 لان الشهادتين على المسلم ولا حاجة الى اثبات فعل مسلم بشهادة الكافر لان فضل
 المسلم يعتبر اثباته بشهادة المسلمين في شجرة المبطل للضري باب الشهادتين
 من الشهادات ولا يجوز كون شهادته الطاهر ككفار وان كان المدعى عليه كافرا
 لان شهادتهما ملزمة للحكم على القاضي فتكون حجة عليه لا عبرة لخصم من الدور والور
 في باب كتاب القاضي من كتاب ادب القاضي شهادة الذي يحلف الوصي والكفيل **مسلم**
عن قبل الذي يقبولة زيدا في متوفاهما اولادهم فانه مسلم وصي نصيب الوصية
 بعده عمر زيدا او تزويك اخيه ديني اولاد بكري في مبلغ من زبورى دعوى طلب ان يتركه
 بكري في مبلغ من زبورى حال حياته فانه بالتمام او يدعيه بغيره ولا غل بكري في طلب
 اولاد قد زيدا وخاله في مبلغ من زبورى زيدا فانه مسلم فانه يتركه بغيره ولا غل بكري في طلب

مقبولة اولاد زيدا **باب** ولو كثر بين المرحوم اذا وكل المسلم الذي في خصوصه شهد
 شهود من اهل الذمة على ابطال حق الذمة المسلم لم يجر ذلك على ذلك المسلم لان
 الوكيل نائب عن الموكل وهذه البينة في الحقيقة انما تقع على الموكل وهو
 مسلم فلا يكون شهادة اهل الذمة حجة عليه ولو كان المسلم هو الوكيل او
 الذي صاحبه لكان شهادته عليه قوم من اهل الذمة جاز ذلك لان الاقرار
 في هذه البينة على صاحب الحق دون الوكيل فان الوكيل نائب استشهد في الذمة
 اذا اوصى الى مسلم فشهد قوم من اهل الذمة فكانت شهادة اهل الذمة في
 ذلك مقبولة فكذلك هنا وكان المدعى للضري ولو وكل كافر مسلم بخصومه
 فشهد عليه كافر ان بالدين قبلت البينة فيل بآرائه في نوع الشهادة
 المبسوط للضري ولا يجوز شهادة ذميين على وكيل مسلم او ذميا
 قبض دينه من مسلم او ذمي في الفصل التاسع عشر من كتابه الثاني في حاشية
الشهادة بالنسبة في النسب مقبولة هند فوث اولاد قد زيدا بغيره بكري
 باباسي عمر ونعم بابا بكري ايدى لا بوسن فانه مسلم وعصوب حرمته من ذميين
 بكري من حرمه وعوى ابيد كد زيدا وجهه من حرمه اولاد ذميين من
 ايدى شهادت تحل ايدين شهودك شهادته مقبولة **باب** ولو زيدا بغيره بكري
 او لور بغيره اولاد سمع ايدى شهادت ايدين شهودك شهادته مقبولة اولاد ذميين
 ايدى بكري بابا بغيره في حرمه شهادته كذا في كتابه **باب** وعوى ايدى في حرمه
 ايدى كذا في كتابه **باب** المرحوم زيدا فوث اولاد بغيره عوى ايدى في حرمه
 بيت المال البينة تركه سنة وضع يد ايدى كد عمر وعصوب بن زيدا لا بوسن بكري
 او غل كد او غل في حرمه وعوى ايدى بغيره شهادت يكون كذا في كتابه **باب** في حرمه
 كور كد كد بكري بكري باباسي وليد كد فانه ذمي او لور بغيره وعوى بكري او غل كد

تفسيره و زينة الشبب فيه و لكن بيان ايد له سبعة من الحلال المزبور و يجوز الشهادة فيه
و شهادة في اشياء منها التسبب حتى لو سمع من الناس ان هذا افعل ان ابن فلان افعل
و سمع ان يشهد به و لو لم يعلم ان الولاد و مع قوله انه وطريق معرفة النسب ان يسمعه
من جماعة لا يتصور انوا اطوارهم على الكذب عند ابن حنيفة و عند جماهيره و لم يرد
يكفي و قد روي في فصل الاشارة ان الفتوى على قوله ما في التنا في غرضه الفصل
بشباب و النكاح و قال سمعته من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل و قيل فصل
وفي علمه ان ان القبول الصحيح من الحلال المزبور و التفصيل في اخر الفصل
والغير من التفصيلين و قال لما قلنا في الدرس ان لو شهد على النكاح و التسبب
و قال ان سمعته من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل و قيل فصل
الاول في شهادة ان التنا و التفصيل في ادراك كتاب الشهادة من الدرر الغرة و طريق
علم الشهود بالنسب هو شهادة جماعة لا يتصور انوا اطوارهم و اجتماعهم على الكذب
عند ابن حنيفة و عند ابن يوسف محمد شهادة و جليبي يكفي في سائر الحق و اذا اراد
تحمل الشهادة على النسب لم يحرج في احضار جماعة شرط ابو حنيفة يشهدونهم لحصول
العلم فيبقى ان يشهد عنه الشهود و شاهدان على سبيلهما و يشهدا بها على سبيلهما
فانه اذا احتاجوا الى اراء الشهود و اعلموا انهما يشهدان على النسب على ما في الكتاب
و ذكره الحكم في شروط علم الشهادة على المعرفة و النسب (الصحيح انه لا يثبت المعرفة
و النسب بالشهادة عدلين و هو الظاهر حتى لو شهد عند رجل عدلان بنسب و
حل له ان يشهد بذلك في الفصل كس عشرة فيما سمع فيه الشهادة في الاكثر من
بينه من يدعي الاقرانه ابن و اب مقبوله زبده و متوافقا على انهم جميع و عموما
ابتد كعدن اهد له عمر و ان حال صحتهم و ينجم صلب و غلده و يد يكون استجاب
جواز شهادت اهل له شهادته و لكن في قبوله و لو لم يكن جواب زبده مستقطرا سنة و غير

جو ايشيد ز جو ب سى علم شهادت ايشيد كلنده امين جز اولر كى شهادت
 طومغه قاد اولور **محرر** اولور و وجه اوزره شهادت قبول اولر **كيسى**
 المرحوم **معدن** فوت كى زير بندك لايون عى و غلى و كسوت حس تدن وان
 جو دعوى ايشيد كى بندك لايون قمر نه نشيد و و از لى اولان زين و فاطمه
 انكار كنند بى مدعى اثبات همچون كى نوزير بندك لايون عى و غلى
 اوزره ايشيد ز جو شهادت ايشيد قبول اولور **محرر** اولر **كيسى** المرحوم **توليت**
 و غلى سى و افك اولاد نه و اولاد نه مشروط اولان بى و تفك توليت و غلى
 سى اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه
 جو دعوى ايشيد بى مدعى اثبات همچون بى و بندك لايون عى و غلى
 بى و غلى و افك اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه
 عى و غلى و افك اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه
 اولر **كيسى** المرحوم **سبده** مع علم شهادت ايشيد قبول اولور **محرر**
 ايشيد كى چو حيان ادا ده تغير ايشيد شهادت ايشيد اولور **محرر** ايشيد
 ايشيد كى بى و غلى و افك اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه
 من شهادت فتواى ايشيد **محرر** ايشيد بى و غلى و افك اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه
 ايشيد بى و غلى و افك اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه
 سبده مع علم شهادت ايشيد قبول اولور **محرر** ايشيد بى و غلى و افك اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه
 ايشيد بى و غلى و افك اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه
 ايشيد بى و غلى و افك اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه
 عى و غلى و افك اولاد نه زير بندك لايون عى و غلى و ب بندك و افك اولاد نه

تفسیر او زبید

النسب لولب عمه واولده ما بينه اختل في نوع اوليوس وولم زيد اخوان نسبه
 اعترافا لتمام النسب لولب عمه وولم ولد في مكنى اسم من شهادت قضاة
 ان السلطان هو في كسب ثلث نسبه لولب جليل في مولده والاختلاف في قبل
 يثبت لولب انما لا لولب اختل في كسب لولب عمه وولم ولد لولب ان لا غير
 نسبه من الغير والافضل في تفصيل من ولد تارخان انه جليل النسب جديده وانه
 قانون كمال ان يكون القول لولب لانه يكثر ان يكون له ابر غير المقر ويحصل ان يكون
 القول من يكثر نسبه من الولد لان الظاهر ان للعبد نسبا موصوفه فان مولده في النسب
 في كتاب العقود والكافه ونحوه والله اعلم في الفصل الثاني من التفصيل في نسبه
 كندريان حفيظ وزيدون مولودا لولب عمه سني مكنى لولب عمه وولم ولد لولب
 عمه وولم ولد لولب عمه وولم ولد لولب عمه وولم ولد لولب عمه وولم ولد لولب
 زيدون نسبه ثابت لولب عمه وولم ولد لولب عمه وولم ولد لولب عمه وولم ولد لولب
 قومه من افعل لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب
 نسبه منه وان كان ايضا ويشترك الورثه في الميراث لان اقراره بالبنوة مع انه
 نفسه ولم يملكه على غيره فله من وقوله وصدق العلم هذا اذا كان يعبر عن نفسه وكان
 عاقل اما الصغير فلا يحتاج الى قصد نفعه وسواء صدقه في حيوة المقر او بعد موته
 ثم المقر ان كان احرارا لا بد ان يكون سنه ثمانين سنة وان نصفه ان كان
 رجلا فلا بد ان يكون سنه اربعين سنة باق في سنه ثمانين سنة ونصف وقوله والسنه ثمانين
 لان من النسب معروف قد تعلق به حق من يثبت نسبه منه فلا يملك نقله عنه شرط
 ان يولد منه لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب
 قصد نفعه وثبت نسبه منه لان النسب لا يبطل بالموت من او امر او جرمه في النكاح
 والقهر لولب وولم ولد لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب

تخت اولان زيد لولب عمه وولم ولد لولب عمه وولم ولد لولب عمه وولم ولد لولب
 زيد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب
 قصد نفعه وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب
 ابراهيم ثابت النسب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب
 في تفصيل من النسب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب
 نسبه في البلده التي هو فيها وتحت الميراثين في شراح الميراثيه وولم ولد لولب
 لا يعرف نسبه في مولده ومستقطر اسمه بكيك الوفاق على ان ابي الميراثيه
 ثابت النسب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب
 فلان يثبت نسب الشخص كالحج منها اولي فالجليل يكون مجرور النسب في الميراث
 نسبه في مولده وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب
 او مولودا في دار الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون جليبا او مولودا
 صفحه لان دعوى العدل باعتبار الملك حاجه الميراث الى النسب قال في الكافي قوله
 جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب مستقطر اسمه اذا كان ثابت
 النسب مولده فلا يثبت نسبه من مولده ولم يملكه من غير بنوة في مولده
 الدرر والفرد لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب
 شتر عاقل او لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب
 سني مسعود لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب
 زيد وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب
 قادر وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب وولم ولد لولب
 النسب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب لولب
 فلو اقام البينة على انه ابنه قبل فلان المقر له انما ابنته انك ابن فلان الى ان تبطل

بينه الابن وان ثبت بينه المقلد انه ابن فلان الاخر لان المقلد ليس خصم
 عن فلان الاخر في حق اثبات النسب لكن تبطل بينه الابن لان باق المقلد
 البينة انه ابن فلان الاخر ثبت لا في حق التصديق ولو صدق الاخر ثبت النسب
 فلما اطلت بينه الابن ويجوز ان لا يثبت الشيء بالبينة لكن لا تقبل البينة
 باطل حجة الخصم كالعاقلة اذا اقاموا البينة على ورثة المقتول ان قابل ابيهم فلا
 تقبل هذه البينة في حق ابطال البينة عنهم اما لا يثبت في حق ثبوت كون المقلد عليه
 قاتل ان لم يثبت عن ورثة القاتل في اثبات القتل كذلك يثبت في اخر الفصل
 الثاني عشر من الماشية في ذكره في احوال بيع الماشية وكذا في الماشية المقتولة
 زبر جارية سي سندان به ولد فلو لم يولد له ولد سندان وكله فلا بد
 فهو روايته كذا في حكمه يندرج في دعوت يندرج في دعوت مزبوره ايدى اولئك
 نسبي يردون ثابت اولوب وارث اولوب **اب** اولوب **اب** اولوب المصوم لوقال
 هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابني ايدى اولوب **اب** اولوب المصوم لوقال
 لا يحتمل النقص وهذا عند ابن حنيفة وقال هو ابن المصوم لوقال المقلد ان اقرار
 بالنسب يحتمل النقص لا يري ان الاكراه لا يبطل ما لا يحتمل النقص مع انه
 يبطل الاقرار بما لا يحتمل النقص فهو ان الاقرار يحتمل النقص فيه تدبره فلو
 فعل هذا لوقال ان ابني فلان وكذا به فلان ثم ادعى ان ابن فلان اخو يميني ان
 يكون على خلاف ما **اب** معروف فقال ابن فلان اخو لبيح لانه لا يقدر على
 تحويل النسب **اب** الماشية المقتولة في الفصلين **اب** الماشية المقتولة في الفصلين
 النسب دعوى المقلد في الغزو بكونه جارية سي سندان به ولد فلو لم يولد له ولد سندان
 وله مزبور سندان وهو دعوى يندرج في حكمه يندرج في دعوت مزبوره ايدى اولئك
اب اولوب **اب** اولوب المصوم لوقال هو ابن فلان ثم قال هو ابن فلان ثم قال هو ابن فلان

بأقاره انه ابني فعلى المقلد حق المقلد فانه يثبت نسبه من اجل ما بينه وبينه
 مخوفه فاجزاء الزنى فادعى النسب بهذا الولد من لا يحكم ابطال حق الولد فادعى
 عادى الى التصديق يصح ولو قال الولد من ثم قال المقلد لبيح المقلد لا يثبت
 النسب مستغنى بالحق وهذا اذا صدق الابن اما اذا لم يصدقه فانه لا يثبت النسب
 لان هذا اقرار على الغيبة بانه جزئى كفى اذا لم يصدقه الابن ثم عاد الى التصديق
 يثبت البينة لان اقراره لم يبطل بكونه تصديق الابن فيثبت النسب انما لا
 الاقرار بما قال الابن البينة اقراره ان ابني تقبل البينة واقراره بانه ابني قبول
 لانه اقرار على الغيبة بانه جزئى في الثاني عشر من الماشية وكذا في باب دعوى النسب
 دعوى المقلد في الغزو وكذا في اخر الماشية الفصلين **اب** الماشية المقتولة في الفصلين
 عبدى فلان الغائب الميت ثم قال هو ابني لا يكون ابني ايدى اولئك
 كذبه الغائب فيما اقر ثم ادعى المولى انه ابني صحته دعوى في الماشية في دعوى
 النسب من دعوى المقلد ومن قال عبد صغير في يد هذا ابن عبد فلان ثم قال
 هو ابني ينظر بعد ذلك فان قال الغائب صدقت هو ابني او لم يظن به منه التصديق
 ولا التكذيب فبعد ذلك دعوى صاحب اليد لا تصح ولو كذبه الغائب ثم ادعى
 لنفسه عبد ابن حنيفة لا تصح دعواه وعند ابن حنيفة لا تصح دعوى صاحب اليد وهذا
 رواية مسلم الكتاب كذا في هذا الفصل وان ابن حنيفة اذا شهد
 ابن فلان الغائب فمداقنا في شهادته وانما التهمة ثم ادعى احد بها انه ابني وكذا
 الاخبار على هذا وهو ان الرجل اذا اصاب بين يدي القاضى ان هذا ابن
 وكذا به فلان ثم ادعى لنفسه ابن حنيفة لا تصح دعواه وعند ابن حنيفة لا تصح دعواه
 كتاب دعوى شتم حنيفة الطحاوى دعوى الرجل انما يجوز في اربعة مواضع احد
 ان يدعى شخص جرحه بالنسب ليقول هذا ابني ومثله لو لم يكن له ولد

واذا ثبت

على شخص محض وانما ابنه اقل فصح لان في ذلك حمل النسب الغير الا اذا كان الزوج
حاضر احياء فصح ان ابنه اقل منها فانه تصح دعواه وتثبت النسب من احوالها
الا بن وان كان الابن يعبر عن نفسه او كره دعوى المرأة فصح المرأة البينة في دعوى
افضل في او لا يجمع كقولهم رجل وامرأة دعوتهم في رجل وامرأة فصح النسب
او عت ذات زوج بنوة صبي لم يجز حتى يستشهد امرأته على الولادة لا تامة على
تحليل النسب الغير فصح في النكحة بخلاف ادعاء الرجل فان فيه حمل النسب
نفسه ثم شهادة القابلة حجة فيها لان الحاجة الى تعيين الولد اذا ثبتت
بالفراش القائم وان كانت مفقودة لزم حجة تامة عند ابنه صبيحة اى رجلان
او رجل وامرأة ان الا اذا هناك رجل ظاهر او اعترف من قبل الزوج وقال
يكفي في جميع شهادة امرأة واحدة وقول في الطلاق وقول النكاح والعدة كان
ابنها اى ان لم يكن ذات زوج ولا عدة ثبتت النسب بالقبول لان فيه احوالها
على نفسها كما في الرجل في او كره دعوى النسب في دعوى الزوج وكذا في باب
ثبوت النسب طلاق الدار والفرق وكذا في باب اقرار الميراث اقرار الدار
والفرق قال في كل نسب عام السبع اذ اصادقوا عليه ولم يعرفوا لغيرهم فانه لهم
لا يتوارثون بذلك ما حل الابوة والبنوة الا ان يقوم البينة من المسلمين
على ذلك النسب فيثبت كبرى التوارث به وهذا بناء على ما عرف في الدعوى ان
اقرار الرجل يصح باربعة نفر بالابن والزوج والموال واموال المرأة
فصح بثلاثة نفر بالاب والزوج والموال ولا يصح اقرار بالابن الا بها تحلل نسبه
غيره وهو صاحب الفرائض كما لا يقر اياها سوى ذلك من القربا لا يجمع من غير
منها لان المرأة لا يحمل النسب غير الاصل فيه عاروي ان امرأة سببت
ومعها صبي حاملة وكانت تقول ابني فاعلموا ذلك الفلك فانت ترك حال فقبل لها

عندي مبرأ لك فخرجت من ذلك وقالت لم يكن ابني انا كان ابن ومهاجر
الفرقة وكانت تلحقه الى كلب في ذلك ال عمر ورضي الله عنه عمر ان لا يورث الحمل
الا ببنية قصار هذا اصل في قلنا لان الحمل يحول النسب على الغير فعلى منعه النكاح
او حاصل نسبة على غيره فعلى منعه فاعل وكل ذلك جائز في باب موارث
القبول الى الكسرة فان كان في حجر امرأة منهن صبي وقول زوجها او العلم
هل كانت ذات زوج ام لا فقلت هذا ابن صدقت في اسلام الولد وان لم يكن
قلنا لان هذا امر ديني فخير الواحد في مثل مقبدر رجل كان او امرأة ولكن لا يتوارثان
الا بالبنية وهو حمل المذك كنب في غير الشرح انه لا يورث الحمل الا بالبنية وكمن
يجعل مسلما كونه في يد مسلم كغيره بسله من سيرة السيرة كسرة من سيرة المسلمين
واذا سببت المرأة وفي حجرها ولد صغير ثم انما ولدت بكرة التفريق وان كان النسب
لا يثبت بدعوى لان الجوز كراهية التفريق من رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما ورد في السبايا ولا يظهر ذلك الا بقولين فالأول ان المالك لا يورث كنب
النسب التي تخرج منها ابنتها فحمل يثبت له ان يقر بالبنت ان كان النسب ثابت
احتمل في باب الفروج ولو فعل لا يجمع وجه الحكم لو كان وقت ال لم يكن الصغير
والصغيرة في حجره فكل باس بالتفريق وجمع في المولى ولو ان رجل ادى الى
صغيرة او صغيرة انه ولد قبل قوله يثبت نسبه سواء كان قبل الحوازي اذ كان
او بعد الحوازي بعد ان يكون قبل القوا او قبل البيع او قبل الدخول في ملكه فافترقا
دعوى الرجل البتة صحيحة ويكره التفريق بينهما سواء كان الولد وقت البيع
بيده او لم يكن وكذلك لو ادعت المرأة ان الولد منها في هذا الرجل وهو زوجها
وصدقها الرجل يثبت منهما النسب وصحبه ويثبت نسبه لغيره ويكره التفريق بين
الصغيرة وبين واحد مني شريح حقه الصبي وقيل في احكام البيوع الى سكر كنب

البيع واما المدة فانه يحتاج الى التصديق لان فيه تحيل النسب الزوج فيقبل
 التصديق بينه وبين شاهدة القابل على ما يعرف في موضعنا ان انما اذا
 صح الاقرار به لولا ان يحكم المصوح فيه لان النسب لا يثبت لا بطلان المصوح ولا الرجوع
 اذا اقر من لا يثبت نسبه بغيره غير لولده لانه وصيته مفع وانما لا يصح النسب بغيره
 الولد والاقراء فاعلم ان تحيل النسب عليه غيره والاف السبب الى العلم انما يكون اذا
 ان لم يكن له وارث غيره ورثه لان اقراره بغيره من غير النسب عليه غيره ولا
 فبطلان الاقرار به بما وانما يحكمه عند عدم الوارث قبل ان يثبت النسب بغيره
 شئ الخاف قال اذا سمي جسيان فاعلم ان حكمه فاقول في احد مناهما ان الآخر
 اخوه لاسيه واحده لم يصدق في ذلك وكذلك لو كان مع السبع مرة فاعتقت
 وادعت انه ابنها وصدها في ذلك لم يصدق بطلان اذا كان مع السبع رجل
 فاعتق ثم ادعى ان الصبي ابنه يثبت نسبه فان كان الصبي حرة لم يثبت نسبه
 بالغالم يثبت النسب التصديق وانما يثبت عند التصديق اذا كان محتمل في نفسه
 ولم يكن الولد موقوف في النسب غيره ثم اذا اقرت المرأة بولد وصدها لم يثبت النسب بها
 بنوارثان ان لم يكن لها وارث موقوف فان شهدت امرأة على ذلك وصدها بالولد
 يثبت النسب بها وانما شرط تصديق الولد لانه اذا كان مكذبا لم يثبت النسب اليه
 مائة وشهادة المرأة الواحدة ليست بحجة بانه وان لم يشهد امرأة وصدها زوجها
 انه من يثبت النسب بها اجماع الزوج باقراره فان لم يقر على نفسه او اثبت منه ثبت من يتبعها
 في البسوط الصري في باب تحيل والمحكوك الحكم في كتاب الدعوى **بابه من يدعي الاقرار**
بانه زوج او زوجة قبوله زيد هندی من كونه مدعيه او نكاحا ايدوب
 زيد هندی من كونه زوجا مدعيه تصديق ايدوب بخبر مدعيه كذا حكمه بذكر
 حاصل اوله بعد وفاته لانه قد نكحها هندی اصل نكاحها اثبت ايدوب

واو غلوكي

170

واو غلوكي من ائذ من محرم ايدوب في كونه زوجا مدعيه او نكاحا ايدوب
 وكذا الواقر به وجهه ثم مات فصدقه بعد موته جائز لان حقوق النكاح باقية لولده
 وهي العدة ولو كانت هي النكاح بالزوج ثم مات فصدقه بعد موته لم يصح تصديقه
 عند ابر حنفية لان النكاح زال بالموت كذا في الحكمه فلم يحكم تصديقه وقال
 ابو يوسف ومحمد يصح تصديقه لان الميراث ثابت وهو من احكام النكاح في اواخر
 اقراره بوجهه النية والتخصيص في اواخره بغير اقراره بالزوج اقراره اقراره
 بالزوجية اصح الى معان غلوكي ايضا تصديقه اياه وان لم يزل زوجا موقوف
 لا يكون تحت المقر ارجح من مناه في الفصل التاسع والثلاثين في العداية اذا اقرت زوجة
 فشرط ان لا يكون لها زوج موقوف ان لا يكون تحت ارجح من مناه ولا يصح سماعها
 من زوج النكاح في شئ من الموقول بالتحليل الغير الرابع ان يدعي على امرأة بالتحليل
 زوج موقوف لم يكن بينهما نكاح فاعلم ان انت زوجتي ان صدقة المدة لها
 كالمظالم وان كذبته فعلى المدعي البينة في الجاهل اختلف في هذا كله دعوى صبي او
 باب في جوار المصالح المدة دعوى من كان بغيره ايضا شئ من حق الطحاوي **بابه من يدعي**
الاقرار بانه مولد الحقة قبوله هندی معتق بنم معتق بنميد ولا طلاق له
 حصه وارثه مدعيه اقراره بنسب في تصديق ايدوب بعد موفاته وكوب
 زينب بن غيري وارثه او لم يفيان جمل مختلف في زينب بنم مدعيه اقراره بانه
 المالا اقراره بولي طلاق بنم مختلف في مدعيه قاد او لو **بابه من يدعي**
 في المصالح **بابه من يدعي** زينب بنم فاك جارية سي ايكن بن اعشقا
 ايتشيد جوار اقراره بولي بعد زمان هندی اثبتكده غيري وارثه او لم يفيان
 جهنم ان اقراره بنسب او على زيدك او لو **بابه من يدعي** اقراره
 بالمولد اصح الى معاني تصديق الموقول وان لا يكون له مولد موقوف في النكاح

ههنا زاد اولد قديم حكيم بنه دار كبر بن اخراج اولنان زنبيل كچون لال بون
 قند اشكر جو اقرار ايندوب بعد التصديق اول قمر انده صفت فوت او حال
 معتقك لا بون قمر انش وار كين نكر كسنة ارث اولور **اولو**
 كچي المرحوم بولنده بولنده النسب لال ان عمر و احوال بنم لا بون قمر انش
 اقرار عمر و نفق تصديق ايندوب بعده زنبيل صفت فوت اولد قديم زنبيل ارث عمر و نفق
 عمر و بيت المال دن مقدم اولوب نكر كچي اقراره قادر اولور **اولو كچي**
 المرحوم لال ان المتوفى ههنا الصوة اقرار بنسب بين النسب السحق المال بالارث كين
 اقراره بالنسب لال اقراره من محل النسب الغير اقراره على الغير دعوى لا تسبق اقراره
 بالمال صحيح لانه اقراره على نفسه فبغير ثبوت القوله كين اشكر بغير انم زعم ان باليه
 كان اعتق قبل البيع لم يقبل اقراره في حق فسخ البيع و استرجاع الثمن عن الجائع لانه اقرار
 على الغير وقيل في حق نفسه كين كبريته ولا يكون ولاؤه له لا قراه ان الحق حصل
 من غيره في زوج الشرح في شرف قوله تم القوله بالنسب الغير لولا اقراره و اوصى بجمع
 ماله لا و قال قلت للموصي له والباقي للمقوله لان حاله في اقوى باعتبار ان في زعم
 اخوه ولو كان نعمة مول المولاة فلا يصح لال لثقت والباقي لمولى المولاة ولا في الا
 لان المولاة من سبب الارث يثبت وانه ثابت بجملة الاخوة في المحل المذكور قال وان اقرار
 بنسب نحو الاخ والعلم لم يثبت لغيره اذا اقرار بنسب غيره لم يثبت من ذلك الغير لعدم ولان
 عليه وذلك مثل الدف و لم يثبت اقراره على اب او جد بانه ابنه وكذا اذا اقرار بالجد بانه
 الابن قلند لا يصح فان فيه محل النسب الغير فلا يجوز بدون اقامة البينة الا في حق نفسه
 بل في حق اجد النفقة وحصتها والارث اذا اتفاد على ذلك لان اقرارهما علىهما
 قال فان لم يكن له وارث غيره قمر بيا و بعد ورنه وان كان اي ان كان المقوله وارث
 لا يثبت القوله لان النسب لم يثبت باقراره فلا يثبت الميراث مع وارث معروف قمر بيا كان

اول بعيد

او بعيد كقول المولاة وان لم يكن له وارث غيره لان الاقرار حجة في حق نفسه
 عند عدم الاقرار بغيره و ههنا لانه اقرار بنسب بنم في حاله بعدة هو في النسب
 على غيره فيه دون استحقاق حاله متوق على نفسه فبغير عدم الزام لان له ولابد
 التصرف في حاله عند عدم الوارث بغيره حيث نفي حتى كان له ان يوصي بجمع ماله
 فكذلك ان يجعل له هذا القوله لانه وصيته من وجهه حتى كان المقوله ان يوصي عن الاقرار
 لان في الميراث ثبوت فلا يلزمه كالموصية ارث من وجهه حتى لو اوصى لغيره باكثر من الثلث
 لا ينفذ الا باجازة القوله مادام القوم صبر على اقراره كانه وارث حقيقة او
 اقرار الميراث اقرار الزبيل والدرر القوله ومضى قوله لم يصح اقراره بالجد بانه لغيره
 ان الاربعة القوله بيزام الوارث المعروفين وعدم الصحة في حق غير الاربعة عدم
 فراحة الوارث المعروف فان لم يكن وارث معروف بغيره فهو لا يكون لبيت المال
 اخر الفصل الرابع في اقرار البنات **قوله** ومن اقرار بنسب من غير المولى من والى
 الاخ والعلم لم يقبل اقراره في النسب لان فيه محل النسب الغير **قوله** فان كان له وارث غيره
 قمر بيا بعيد قمر بيا واولي بالميراث من القوله لانه لا يثبت نسبه لانه اقرار الوارث
 وعلى هذا لو كان له نعمة او خالة قمر بيا واولي منه **قوله** فان لم يكن له وارث السحق القوله بيا
 لان له ولان التصرف في حاله عند عدم الوارث الاقرار ان له ان يوصي بغيره حتى في المال
 وان لم يثبت نسبه يستحق هذه وصية حقيقة حتى ان من اقراره في وصية باخ نعمة او وصى لغيره
 بجمع ماله كان الموصي له بذلك الا لو كان الا ووصية اشتهر كافي نصفين من اقراره
 اقراره بغيره النية والمصلحة من الصحة وعدم الصحة مادكر في فرائض الاصل ان في الاربعة
 القوله مع الوارث المعروفين اما الاقرار بغيره في نفسه لولا بغيره وارث كان الميراث له
 لا يثبت المال في اخر الفصل الرابع في اقراره بغيره بنية من يدعي الرجوع عن اقراره **قوله**
 الابن والاخ والعلم **قوله** ابنه و غيرهم دار كبر بنه سبيل ولان زنبيل صفت فوت

وقراء القرآن ان ظاهره ان كل سنة حاشا درهم وفي رواية ماينا
وبار ان لم يأخذ ما في الدنيا اخذ ما في الاخرة والى ما عليه من قضاء الله تعالى
يوم القيمة في ذلك المخرج روح الشرح في شرح قوله بيت المال اذا مشى
انه اشترا ما فلان من فلان ونقد الثمن ان كان البائع في يد البائع وتبيع
الدعوى وتقبل الشراخ غير ان يدركه احكمه وان كان في يد غيره البائع وهو غير
نفسه ان يدركه المدعي والشرع هو ان البائع يحكمه او قال اشتريته باو
هو الى وتقبل او قال الشراخ هو قبض او قال حكمي اشتريته باو فلان
اولي اشتريته باو فلان او اشتريته باو فلان وهو على تبيع المدعى وتقبل
البيته ولو شهدوا على الشراخ ونقد الثمن ولم يدركوا القبض ولا التسلط
ملك البائع ولا ملك المشتري في تبيع المدعى ولا تقبل البيته في الفصل الخامس
الشراخ دعوى الخلاصة البزارية رجل ادعى عينا في يد رجل فقال رسول البيته
هو فلان بكذ او في يدك بغير حق فواجب عليك تسليمها قالوا لا تبيع
الدعوى لانه لم يذكر نقد الثمن رجل اشترى شيئا فوجده في غيره قبل ان نقد
الثمن لا يكون له ان يأخذ من صاحبه الا ان يدعي الوكالة بالقبض
البائع في فصل دعوى المنقوض دعوى قاصد ان في كل موضع يخص بالملك
للمشتري بالبيته البائع في يد غيره البائع ودو اليد شريك كونه ملك البائع فخص
الغائب والملك البائع لا يفتت الى النكاح ولا الاحتجاج الى اعادة البيته ولو
كان متو ابا من ملك البائع لا تقبل هذه البيته عليه لانه حينئذ يكون مودعا
او غاصبا وعلى ابي حلال ان لا يكون مدعى خصما له عن الشراخ الى الملك
الحاشي دعوى البزارية وذكر في فتاوى رشيد الدين اكل عبد في يد رجل
الى اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذو اليد لابل هو ملكي اشتريته من ذلك

الذي تدعى الشراخ سنة منذ عشرة ايام واقاما البيته يكون لا سبعة ايام
فلان من يدعي البائع بشارخ لا حق له ان يبيعه منك في الشراخ البائع كان
تبيته والاشراخ كان له ان يكلفه لان مدعي الشراخ البائع لو قدر ان كان تبيته
بأخذ العبد منه صاحب الشراخ الا حق فاذا انكر كان له ان يكلفه وتقسيم تبيته
اذا واضعنا ان يظهر البائع عند الناس ولا يكون قصده في ذلك البائع حقيقة
في الفصل الثاني عشر من الاسرار وتذكر في العاشر من الفصول وتذكر
دعوى كتاب لا حكم في الضمة ادعى عينا في يد اخر انه ملكه ستة ايام
فلان بشارخ كذا اقام المدعي عليه بيته ان الذي تدعى الملك من جهة او طاريا
قبل ستة ايام ان هذا العاين ملك اخيه فلان وصدره اخوه في ذلك وانا اشتريته
منه بغير من الاخر ولم يبين الشراخ في الاخر ويجوز وكيفية قبل ستة ايام
في الاسرار وتذكر في العاشر من الفصول ولو ادعى دار اميرنا عن ابيه فقال
احد عن عليه ان اباك بشارخ فلان في حال حيته وصحته كذا او اني اشتريته
من فلان واقام البيته فقبل لا يصح هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل هذا دفع
صح وهو الصحيح في الشراخ الاسرار وتذكر في العاشر من الفصول ولو ادعى دار اميرنا عن ابيه فقال
كانت ملكا فلان اخر انه باع مني واليوم ملكي بهذا السبب لا يمكن ان كانت بيته
العاين في يد بايعة واقام البيته انه ملكي لا تدفع دعوى المدعي فكذا البيته من
يدعي تعلق الملك منه ادعى ان الدار ملكي لاني اشتريته باو اباك او اليد
بيته انها كانت ملك ابيه الى يوم موته ما وتكرها ميراثا لا تقبل بيته في البيته ليد
لان شهوده يشهدون بتقصي ابي انا المدعي عن بيت الميراث او دار اميرنا ادعى
عن ابيه قاقا احمد عن عليه بيته الى اباك اقر ان هذه الدار وديعة في
الياد ودعوا فلان تدفع دعوى المدعي الا ان يدعي الوارث التوفيق فيقول

كانت ملك فلول في يدك وديعة لكن شئت انما من فلولان وقبضت في ملكك الى يوم موت
 وانا وارثه فخذ قبض في الثاني عشر من رضى وكذا ان العاشر من الضميمة وكذا
 ايضا ادعى دار فلولان واليد كانت ملكا كقبضت من ابى ودارته يوم تسليم
 المدعى لانه صدق المدعى بالملك وكذا لو قال كانت لك كذا قبضت فلولان واما
 اشترى منه يوم تسليم الى احد الا اذا قال احد على غيره في قبضة حاضرة على حاكم
 فانه يخذ لا يوم تسليم اليه بل الى الجالس الثاني في الثاني عشر من رضى وفي دعوى مع الكراه
 لا حاجة الى تعيين لكراه كذا ادعى الى السجاية لا حاجة الى تعيين العوان
 قال بعض الشيخ لا يجر تعيين العوان والاولى فيه كذا ذكره رشيد الدين الثوبت
 اقرار رجل بشئ طالبا فاقا احد على غيره ان كنت مكره في ذلك القدر فبنيته كراه
 اول بالقبول لان بيته كراه قبضت فلولان الظاهر كذا ادعى ضبوط الشيخ اذ في
 اليد وقال في اخر الدعوى وهكذا اقر الذي في يدك بشئ انى اياها فاقا احد على غيره
 في دفع الدعوى ان كنت مكره في الاقرار بالبيع لا يكون هذا دفعا والافترار بالبيع
 مكره لا يوجب خلا في البيع طالبا فاقا كذا اقام البيته على الكراه في البيع الا في قبض
 في الملح لئلا يورث **دعوى الرضى والتفويض** زيد حال صنفه وبيع وتسلم ائتمرك
 تخلفك به مقدار من عروون الوهب بمقدارى ومقتضى من زيد فوات ولو بضم
 وارث اولان بغير تخلفك باقى من عروون طلب اخذت منى لكن بعد زمان اول باغى
 زيدون الذي نزل معلوم هو الذي اقره عروون او زبده ايدى باغى عروون
 الماغة قادر او لور **جواب** اولما ركب المرحوم استأبول عروون في سفينة
 بناسيكون بمقدار في الوهب بعد ارسو ديارنه بغير سفينة بناسيكون ببيع وتسلم
 بغيره او السفينة اليه استأبول عروون او السفينة في زيد من اقم اليه
 كما بنا ايدى بغيره من مملوك حرم دعوى ايدى بغيره فوا انما ائتمرك زيد عروون بغيره

بيعتان مقدم اول سفينة بغيره في اقم سيد بنا ائتمرك بغيره في اقم
 اثبات التملك اول سفينة بغيره في بيعتان الماغة قادر او لور **جواب**
 اولما ركب المرحوم ويبيع على التسليم اذ اراه التملك صنع ورضاه به وحيل
 رويته له ان يبيعه في الاستفصاح من بيع مائة المقتضى **جواب** عروون اشترا
 وقبض ودفع ثمن ائتمركى برباغى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره بغيره
 زيد برباغى بيعتان اشترا وقبض ثمن ائتمركى بغيره ببيع وتسلم مقدم برباغى
 ائتمركى ايدى بغيره دعوى ايدى واثباتان عروون ائتمركى بغيره ببيع وتسلم برباغى
 زيد ببيع ائتمركى رهن وبيع ايدى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
جواب اولما ركب المرحوم بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
 اقم حرم وارثه دعوى ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
 كما بانهم وبيع ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
 حاضرة او مغلدة حاضرة او لور قلمى حاكم مبلغ عروون زيد ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
 زيد بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
 زيد بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
 ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
جواب اولما ركب المرحوم دعوى ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
 اقم بانه اذا اقر بالادعى الا لئلا وان لم يقم بيته في اقم التزم ببيع الى اقر
 اقا بعد ذلك بيته بغيره الى ما اخذ منه لان الدين لما ادعاه من دعوى الانباء
 لم يثبت ولا يثبت الثابت بمجرده عروون الانباء والاعلم من دعوى حاكم المفتي
 بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم
 حال كذا انك جهنتك مبلغ عروون بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم ائتمركى بغيره ببيع وتسلم

اثباته فادعى ان ذلك لا يفسد البيع في اخرها من دعوى **محمدا**
 باع دارا وكفل لي بالدر كتم ادعى الكفيل الدار لم تسمع دعواه في الكفالة لاجل
 من كفالته فاصحها **لور** دارا من دار رجل اخر ليعتبر انطه فقال المدعى عليه في دفع
 دعوى المدعى ان كنت اشتريت هذا الدار فهذا المدعى فقال المدعى في دفع دعواه
 قد كنت اقلنا البيع الذي جرى بيني وبين المدعى عليه هذا دفع صحيح وفي الباب
 الخامس من فتاوى رشيد الدين ادعى دارا انما ملكي لاني اشتريت من فلان
 فقال له واليها ملكي لاني اشتريت من فلان ذلك ايضا فقال المدعى جري
 فبيع البيع بيني وبين فلان ثم اشتريته من فلان واقام البينة تسمع لانه انتصبت خصما عن
 البائع الغائب في اثبات الفسخ لانه لا يمكن اثبات الشراء على اي اخر فقل ان القاء
 الالبس في ذلك العقد فينصب خصما عنه واذ اثبت الفسخ صح البيع منه قبل القبض
 لان بيع العقار قبل القبض يجوز ولو كان في النقص الشبهة في القبض لصح البيع في
 الثاني عشر **المستوفى** ولو ادعى ملكا مطلقا واقام بينته فقال المدعى عليه انك اشتريت
 هذا العين من منتهى اقلنا البيع اليوم هذا العين ملكي واقام البينة فهذا البيع فسد
 كل واحد منهما ادعى ملكا مطلقا فيكون بينته خارج اول وقول من يبيع ان قبول بينته
 صاحب اليد وتمام هذا في تصرفا دعوى الذخيرة ولو ادعى الدار ملكا مطلقا فقال
 المدعى عليه اني اشتريت الدار من المدعى فقال المدعى ان اقلنا البيع الذي جرى بيننا
 كان هذا دفع صحيح لو ادعى الخراج وادعى اليد لشره من واحد فقال المدعى
 ان اشتريت من فلان ذلك ايضا واقام بينته وتاريخ الخراج سبق فقال المدعى عليه
 ان دعواك باطله لان في التاريخ الذي ذكرت انك اشتريت الدار من فلان كان هذا
 الدار من فلان عند فلان ولم يرض بشرا لك ولا وجار بشراني لانه كان يبيع عاقف
 المهرين واقام البينة لا يصح هذا الدفع لانه لا حق للمدعى في اليد ولكن المهرين لان المهرين

لم يدع المهرين فكيف يصح دعوى المهرين كذا ذكره رشيد الدين في فتاواه ايضا
 انه لا يصح هذا الدفع وعلى فقال لا نسلم ان بيعك المهرين وبطلان ان يخلو المهرين
 فقد اقر ببقاء البيع ان يبق لان البيع كان صحيحا بين البائع والمشتري وانهما
 النفاذ حتى المهرين فاذا بطل المهرين بقاء البيع الباقى في حق جميع الناس لانه
 الاما في المهرين على المهرين في الثاني عشر **المستوفى** ادعى على اخر بيتنا
 بده انه ملكي لانه اشتراه من فلان بتاريخ كذا واقام المدعى عليه ملكي لانه اشتراه
 منه ذلك الرجل بتاريخ سبق من تاريخه ثم قال المدعى في دفع الدفع ان اشتريته
 في ذلك التاريخ باطل لان هذا العيان في ذلك الوقت كان من فلان
 من فلان فلم يشره لك لا يصح هذا الدفع في اخرها من دعوى المدعى عليه
 من دعوى الخلف **الفتنة** ارضعت من رجل ثم باعها لآخر واقام الثاني على الاول
 بينته انما كانت ارضعت من وقت شرائي فلان باطل واقام الاول بينته ان ملكي
 كان مقصيا وقت الشراء لم يبيع هو دفع فبيع قال رضى الله تعالى عنه وهو
 الصواب لان الدين اذا قضى ببقاء البيع وان يبق رهن قبل الرد واليه شار
 في حفظ القدر في اخرها الدفع دعوى القينة **المستوفى** فالتكرو واقام
 بينته فقال البائع دفعها لك ردته على بالبيع صح دعواه وسمع بينته **المستوفى**
 المدعى عليه الضيقه اشتريته فلان باذن هذا المدعى قال قلت له ان اشتريته
 من فلان فقال اشتريته منه فهو دفع في اوائل باب الدفع دعوى القينة **ادعى**
 انه اشتريته هذه الضيقه من فلان منذ سنين واقام بينته فقال المدعى انك
 الغلالي الذي اشتريته منه او قبل من اشتريته لانه لا حق في هذه الضيقه واقام بينته
 دفع **المستوفى** كانوا يقولون هو دفع وانا اقول في رعا في ليس دفع لظهور المقصود
 في البواب العشرة وعن **المستوفى** ان كان في بينته المدعى انه اشتراه من فلان وهو يملكه

وتمن جند تروج امره ثم يبرهن على انه اشترا من مالكها لا تقبل الا ان يبرهن على
النزاع بعد الحكم ج مالكها لكن يجب حفظه من ان الس وانه اقرار بالملك للبائع
او بعد كونه ملكا له ضمنا لا قصدا وليس كان قاضي بانه ملك للبائع والتفاوت
انما يظهر فيما اذا وصل العين اليه او يجرى له الى البائع في فصل الاقرار الفصح
ولا يجرى في فصل الس وفي نوع في الس وفي النوع الاول منه دعوى البراءة وفي الزيادة
ادعى عليه شيئا وبرهن فيه من المدعى عليه انه استوهب منه شيئا في دفعه في كونه من المدعى
على اقرار البائع بانه ملكه وان يبرهن كل حرج في دفعه اليه على اقراره احد بانه
ملك صاحبه بانه ما ترك في يده الى المدعى عليه في دفعه اليه يد جرحا ادعى
المدعى عليه في دفعه دعواه انه اجر نفسه من العمل بهذا الكسر في عمل كذا فنه دفع
صحيح لو اثبت بنية من دفعه دعوى المدعى في الفصل الثالث من دعوى الغش في دفعه
خاتمة وكذا في الفصل الرابع من دفعه دعواه الاستيلاء في دفعه دعوى المدعى في دفعه
والاقدام على الاستيلاء والاستيلاء يكون اقرار بالملك للبائع على رواية جرحا الكبير
وعلى رواية الزيادة لا وهو الصحيح كذا اخباره في الفتاوى الصوكا وذكر القاضي
الامام علاء الدين في زياداته ان الصحيح رواية جرحا والاقدم على الاستيلاء
والاستيلاء او الاستيلاء اقرار بانه لا ملك له فيه بل اتفاق الروايات على لو اقام المدعى عليه
بنية بان المدعى استوهب منه او استاجر منه او قال بالبغارية فبرهنه هو است
ازمن ابن عيينه را يكون دفعه دعوى المدعى ولو ادعى المدعى استوهب منه او استاجر
منه او استأجر منه او قال بالبغارية فبرهنه هو است ازمن ابن عيينه را يكون
دفعه دعوى المدعى ولو ادعى المدعى التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني وكان
يرفع الى قاضيه منه لا يسمع بهذا المدعى لان المناقضة ثابتة بين قوله ملكي
وبين قوله ليس ملكي والاستيلاء في غير المدعى عليه كونه اقرارا انه لا ملك له في نظر

الاستيلاء

الاستيلاء من المدعى عليه حتى لو اقام المدعى عليه بنية الاستيلاء على المدعى
من قولان واما البنية عليه يكون دفعه دعوى المدعى لو اقام المدعى عليه بنية ان المدعى
اجر من نفسه في الكسر يكون دفعه ويكون اقرارا من المدعى بانه ليس ملكه كذا لو اقام
بنية ان المدعى استاجر منه هذه لدار او اخذ هذه الارض فرائعه او قال ابن خن
راي من اجازت ده ما يكبرم او قال ابن دزرجي بانه يكون دفعه ويكون
اقرارا بانه لا ملك له فيه وذكر رشيد الدين رجل اقراره ان كان في هذه الارض
ثم ادعى الملك لجميع الا اذا ادعى التوفيق وقال كذا يوم لم يرد ثم شتمت ما
لا يسمع دعوى الملك المطلق منه في الثاني عشر الاستيلاء في دفعه دعوى المدعى في دفعه
وفي فتاوى الامام علاء الدين في الديار كذا في سائر المدعى ادعى عليه بالوكالة فقال
المدعى عليه انك استتعت من هذا العاين واما البنية يكون دفعه دعواه على المدعى
بعد ذلك صحيح ولو ادعى المدعى فقال المدعى عليه انك استتعت من او توتموا مدركه
ملك من است لا يصح هذا الدفع لان اقرار المدعى على التوفيق لا يصح والاستيلاء
هل يكون اقرارا بالملك للاستيلاء منه وذكر في الشق داره يد رجل قال اخذ دفع
المدعى اسكنها او قال اعطى هذا الثوب الباقى قال اعطى هذه الدار كبرها
فان ان يدفع اليه ثم ادعاه لنفسه لا يسمع فقد جعل الاستيلاء اقرارا بالملك له
وروي بشعر عن ابى يوسف فيمن استأجر اخرا فوفاه ثم اقام بنية انه لا منه الصغير
قبلت بنية ولم يجعل الاستيلاء اقرارا بالملك للاستيلاء كذا في الصغير وذكر في
الفتاوى الصغرى واحالة الى التفتيش كذا دارا فانه كان يدفع الاجر الى فخر
ثم قال (الدار دارى قال قوله ولا يكون ذلك اقرارا ان الدار لغيره لانه يقول كان
وكيل بعض غلته وذكر ان طلق ان يكون اقرارا او قبول الوديعة هل يكون اقرارا
بالملك لم يرد في كانت المسئلة واقعة الغتوى وقد ذكرنا ان الاستيلاء اقرارا بانه

لا ملك له فيه وذكر شيخ الدين في فتاواه انه ملكي فاراد وواليد ابطال دعوى
 فقال الحق بحضرة الشهود وخذ هذه الدابة وديعة فاحفظها الى الغد ثم ذهب الى
 غدا فاحفظ الملك الى الغد دعوى المدعي بعد ذلك لان قبول الوديعه اقرار ان ملكه كذا انقل عن
 الشيخ وقيل ينبغي ان لا يقبل دعواه لان قبول الوديعه يدل على عدم الملك بطريق الدلالة
 وقد ادى هو صريح انه ملكه ولا معتبر بالدلالة مع الصريح وذكر في باب الى وقت
 الزيادة الوكيل بالخصومة في عهده اذا اقام الدعوى عليه بنيت ان الوكيل من ماله
 العبد في غير محلي التخصيص فيقبل خصومته واجرم في الوكالة وكذا لو اقام بنيت
 على الاستبراء او الاستبراء الاستبراء او الاستبراء لان ذلك كله اقرار بالملك
 لصاحب اليد والتناقص كما يمنع صحة الدعوى لنفسه صحة الدعوى لغيره
 في الثاني عشرة الاستبراء وكذا في العاشر الفصلين اقرار بالملك الذي
 في يد فلان ملكه يرد نعم ادعاه لنفسه فيقال غير محال لتسليم الادا او ادعا
 على الملك من زيد في باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى الخصم وذكر في دعوى
 العتق شهود المدعي عليه او اشهدوا واعا كشي المدعي او استبراء اعم واستبراء
 او استبراء به من المدعي عليه او من غيره بطل دعواه سواء كان يدعي لنفسه او لغيره
 وقال التناقص كما يمنع صحة الدعوى لنفسه صحة الدعوى لغيره هذا اذا وجد منه ما
 يكون اقرارا بانه ملك لغيره في اول الثاني عشرة من الاستبراء ادعى لغيره لغيره
 بوكالة لبيع او لا منافاة بين الدعويين الوكيل بالخصومة ولا يضيف الملك
 الى نفسه على معنى ان له الحق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة لا يبيع لان ما
 به حكمه لا يضيف الى غيره عند الخصومة فيمكن المناقاة في الثاني عشر من الفصلين
 وكذا في فصل لود والاراضي من دعوى قاضية ان في **باب الخصم** زيد عوده
 اولان وبني اكون به متاعه عوده من تسليم ائنه كذا حكمه زيد في الثاني

كبر اول متاع نجد حود دعوى ائنه كذا زيد حاضر دمل ايكن باليكنه عوده لودينه
 دعوى ايدوب بعد الاقبا المانعة قادر او لود **باب الخصم** ولما كان **باب الخصم**
باب الخصم كونه سني بايد مرق اكون زينة سليم ائنه كذا ينسب هندك نصا
 يوغيكن كونه بي زينة بهن وضع ايدوب به متاع ارقية الوب شي اول حاله
 هندك كونه سني زيد ينده لودوب كذا نيك لود غني دعوى واقيات ايدوب
 المتحراد ائنه كذا زيد بكار بهن وضع او غند زينة لود غني او يبر منجه به
 مزين ديك قادر او لود **باب الخصم** زيد كونه بي بكاز ينسب بهن فونند حود سنية
 اقامت ايدوب رسته هندك خصومته في دفع ايدوب **باب الخصم** المرحوم **باب الخصم**
 موشنه قايين اناسي اخذ بهن قومه هندك سبب كذا نيك ايدوب كن ايج
 ائنه كذا في بي ويه مدين سبابين المانعة قادر او لود **باب الخصم** او لود امانند
 مرتين ايله خصومت ائنه كذا باقايين اناسي بيله او لمق كرك باجود هندك
 اسباب غضب ائنه كذا دعوى ائنه كرك كرك رسته شهادت ائنه كرك ائنه كرك
 همان هندك حود شهادت ائنه كرك ائنه كرك ائنه كرك ائنه كرك
 ادعى غضبا على ذي اليد ويه من على الملك على الغضب في دعوى الغضب
 وهو الغضب عليه من غير اقامة البينة لا يمكن المدعي عليه من دعوى الا بدعي **فصل**
 في الفصل العاشر الفصلين **باب الخصم** زيد صغير حاله كذا وصيه يندون
 الربي به متاع ارقية متاعه كذا زيد وك بعض سبابي اذن يوغيكن بهن
 وضع ايله حاله كذا **باب الخصم** وصي حرقوم حديد نيك دعوى ايدوب المانعة
 قادر او لود **باب الخصم** او لود امانند هندك خصومته في دفع ايدوب **باب الخصم**
 في المرحوم **باب الخصم** زيد ينده اولان بعض سباب اكون لود سبابه لود
 دعوى ايدوب لود اقيات اخذ حراد ائنه كذا لود سبابه لود اخذ حراد

در طلب
 غا

[illegible][illegible]

وعدم اي استحقاق ايدوب بعد النكاح والحكم اول جاريه في الدفن حكمه ان
يكره ايدولان نقصان في يدن الماغة قادر او لور **م** ولو كثر في
نكاح النواز ارجل استه جارية قيمتها تنزل ثم صارت قيمتها يوم الاستحقاق
مخمس ومشتري اذا اراد ان يكرهها فانه يضمن نقصان زوال البكاه والمخمس
وليس ان يرجع على البائع بما ضمنه ولا يرجع عليه بالعقد في جنس آخر من الجارية
في اوله في غير من دعوى كحل فانه مكره **م** اي جارية ائتمت جارية
اولا بغير عرو جارية ثم تزويده رجما قادر او لور **م** ولو كان كاتب جارية في
نكاحه ببيع او اخذ في كسبها من بيعه فبأنه لا يملكها ولو كان كاتب جارية في
او طلاقه بحسن ذلك فوجد مشتري كحل في ذلك وقت عنده قبل الدفن كان له
ان يرجع بفصل ما بينهما عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع في فصلها
يرجع بقصان البعث ببيع فاضح **م** في بانيه باع اعته بشرط انه طلقه
واشتراها لمشتري على ذلك فيل ذلك الشرط معتبر ولا وهل اذا قلتم باعتباره
ينصف اسم الطبع الى الاطمة المقادة للفقر او الى الاطمة لحوصل **م** ان
على ان طلقه صرح البيع وينصف الى ادنى ما يطلق عليه اسم الطبع ونسبة طلقه اذا
وجدنا لا تعرف انها بنت له انما انت اخذنا بكل النقص وانت ردنا بغيره
فناو اي ربيته ولو اشتري جارية على ان تذا ان ابن خليف اخذ في بيعه قال الفقهاء
جعفوا النسبة جارية كما لو اشتري على ان تذا وبالفارسية انك راقا الصد
الشهيد عليه لعنة **م** جارية بغيره عن كسب بانيه باع جارية على ان تذا
يجوز سوا كان بها جليل ام لا وقال الفقهاء بوجوه قد يكون كسب زيادة للظن
فلان باع على ان تذا حاصل لا يجوز قال **م** في البيع جارية الا ان يظن كسب
ان بشرطه بالظن في كسبه لا يجوز وهذا اذا شرط البائع ذلك في شرط كسبه

ذلك فالبيع كسبه ولو اشتري جارية على ان تذا مغيثة فالبيع كسبه عند ان يظن كسبه
روى عن محمد والوباع على ان تذا مغيثة على وجه التبرع من العبد لا يجوز في الفصل
من مبيع الجارية والنسبة كسبه وكذا في فصلها يكون في الحكم الشرط من مبيع
جواهر النواوي ولو اشتري جارية على ان تذا مغيثة جارية لان حاشية طبعه في الجواهر
روى ان رجل جاء الى محمد بن جارية وقال اني اشتريها على ان تذا مغيثة كذا وكذا اذا
فاذا ان لا يظن بشرط قال محمد بن قان البيع له انما اخبر عن عبيد الله
لو استملك على جارية مغيثة بغيره مغيثة كسبه جارية على ان تذا
ابن قال الشيخ الامام ابو جعفر محمد بن الفضل لا يجوز البيع وقال الفقهاء بوجوه
يجوز البيع لان بشرط الضمان فيجوز لو اشتري عبد على ان تذا كاتب كسبه
المن في كسبه هذا ولو اشتري جارية للظن على ان تذا حاصل له كسبه في كسبه
الشرط الفسخ من مبيع فاضح ان اشتري على ان تذا يكون في كسبه بعد اخرى
فبان نقصان البنية له رد ورجع بالنقصان في نوع فيما يبيع الرد وحال يبيع
في ان كسبه مبيع النسبة ولو اشتري جارية لم تضع ولد في جوفه لم يملكها
ليس لها ان يردن اذا لم يكن في العقد بشرط الدين ولو ان تذا ان تذا مغيثة
الدين فالبيع كسبه في اوائل الباب الاول من مبيع جواهر النواوي **م** في كسبه
انما ذات ابن قال البيع كسبه في المشهور كذا ذكره وهو الصحيح الى هذا
في الفصل الاول وذكر في النواز اخذ في المشيخ وكان فتوى الفقهاء بوجوه
المرند والى على الجواز وكان فتوى الشيخ الامام محمد بن الفضل البخاري على الفسخ
واختار الامام الشريفي آ الدين البخاري في واقعة قوله المرند اني
او اخر الباب الثامن من مبيع جواهر النواوي في النواوي الذي يكره في كسبه
بقعة ونسب من البنية انما اطلع على عيب لم يردنا ويرجع بالنقصان الى العبد كسبه

جارية فارصة ولد المشتري ثم اطلع على عيب روثاني الفصل السابع عشر
اف ام الجارات من المشتري **ن** المشتري جارية على انها ذات لبن
اختلفا الفصل الثامن والاربعون في فناء الشئ كذا قال الهند واني
الشري جانية لان هذا بمنزلة الصنعة فقال مرداكي رافضيا كما كثر
عبد الله انه كاتب وعلى انه جبار وعليه الفتوى وفي الباب ان سيج باع جارية
جارية ظنم على انها ذات لبن فابيعه وهو هذا قول الفضلي على قول الهند واني
يجوز ان يكون جارية ولو باع جارية على انها حاصل فان شرطها بغيرها كذا لا ينعى
البهارة عن العيب اهر اهر لو باعها ظنم اهر هذا الشرط بغيرها واني شرط
المشتري فابيعه كذا لا ينعى شرط في البيع زيادة في او اقل البيع كذا في بيع الوعاء
الصدقة **ن** وكذا بيع الذخيرة كذا جارية على انها كذا فاذا اهر غير كذا عرف
ذلك باقرار البائع كان المشتري انما يملك ما يقع اليه من سبب جميع المشتري
على البائع بحسب البعارة في الثمن فتقوم كذا او تقوم غير كذا فبيع بعض البائع
وكن من الثمن ولو شرط الثمن فوجد ما كذا فله ان يبيع البائع وكذا في الزيادة
انما شرطه كذا فله ان يبيع البائع كذا ان كان له كذا لو طمى فليبيع كذا دون
عرف ليقول ان فتوى المشتري ان يثبت الرد في سبب العيب من اخر الفصل التاسع
عشر في ام الجارات **ن** المشتري في حق الخصومة ولا يرد بشرط ان كان المشتري
واما جارية فثبت ليقول المشتري في حق الخصومة ولا يرد بشرط ان كان المشتري
جارية على انها كذا ثم قال اهر يثبت ان القاضي يبيعها ان كان قلن اهر كذا قال القول
قول البائع ولا يبين عليه وان قلن اهر يثبت ان القول قول البائع مع كنية ان
وطمى المشتري فله ان يبيع البائع فان راى انما كذا على المشتري فله ان يبيع البائع
وكذا لو اقام الحامل كذا المشتري جارية وقبضها فوطمى او قبضها بغيره ثم وجدها

عينا لا يرد ما كذا يبيع بغيره العيب اذا رضى البائع ان يخذ ما ولا يرد في النقص
ولو وطمى المشتري ثم علم بعيبها بعد العلم بالعيب او قبله لا يبيع بغيره العيب
شرط الرجوع بغيره العيب ان لا يبيع في البائع بغيره عليه لا يرد انما لو شرط
ليس في ذلك ولم يتحقق هذا الشرط الحامل الرجوع وكذا في سبب العيب الفصل
الحامس والعشرون **ن** المشتري في ام الجارات **ن** المشتري في ام الجارات
ناقد وصح او لو **ن** المشتري في ام الجارات **ن** المشتري في ام الجارات
او كان كذا لا يرد في ذلك المشتري بالجد انما اخذ جميع الثمن انما ترك
فان قبل لم جارية البيع مع هذا الشرط مع ان الشرط بغيرها كذا في بيعها
حاصل او على انها كذا فان البيع كذا قبل الغرق ان كذا في البيع كذا زيادة
ومن مجرول لا يرد انما حصل انتفاع وان الولد اهر او ميت الجارية او اهر
ان العلم بغيره كذا لا يرد انما كذا اذا شرط انما كذا لا يرد انما كذا ليس
وسم كذا فله ان يبيع البائع فان كان في ذلك المشتري قبل ان يرد جاع على البائع بغيره
ما يبيع كذا في الزيادة سبب في السماع ليس ذلك ان تغرد لرد البائع بغيره
بالاخر وصورة ان تقوم خبارة او غير خبارة ويضمن ما يبيع ما وان جارية بغيره
لم اجد كذا كذا او خبارة فقال البائع قد سمعته اليك على هذه الصفة وكذا في
عندك ذلك في مدة من ثمنه فله ان يبيع البائع لان البائع يبيع في سبب
والشئ من ثمنه فله ان يبيع البائع في سبب خبارة البائع بغيره العيب
قبيل جارية بغيره العيب من الفصل الحامس والعشرون **ن** المشتري في ام الجارات
عبد الله انه طمى او خبارة كذا في كذا المشتري بغيره العيب قبل ان كان
له ان يبيع بغيره العيب ما يبيع ما يبيع في رواية لا يبيع في او الفصل التاسع
عشر في ام الجارات **ن** المشتري في ام الجارات **ن** المشتري في ام الجارات

عشرة آلاف الجارح الكسوف في جارية وقبضها ثم قال انها
لا تحيض قال محمد بن الفضل لا تسع دعوى المشتري الا ان يدعي ارتفاع
الجحش بسبب الحمل او بسبب المدا فان ادعى بسبب الحمل تسع منه وبسبب
فان كان الحمل يخلو البائع ان ذلك لم يكن عنده وان فكل ليست بجلي
فلا يمان على البائع وفي دعوى الحمل يرجع الى التمسك الفصل في الرد ان كان
بوجود القبض فاحضرت المرأة عدله بوجود العيب حيث خصومة وكلف البائع على
الثبت لرد الباع وسلم صاحبها هذا العيب جنس اخر في الرد في الفصل
السادس في العيوب في بيع الحمل فلو ادعى بسبب الحمل في وقت
رواية ان كان من وقت شراء جارية اربعة اشهر وعشرة ايام تسع الدعوى
وان كان اقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة ايام وعليه عمل الناس اليوم
في الحمل فلو كان في نوع منهن البهائم في الكس من سبعة اشهر او ثمانية اشهر
عنه اولى من اوزره اشهر اربعة اشهر جارية حامل ابدى في قابل له من مائة
كسنة له كالتفاني ابدى ثمانية اشهر ما يند جارية رده قادر او لم يكن
زيد فلو رده قادر او لم يكن ابيع ابيع تسليم ابيد كسنة على بيعه في كسنة
اولئك كسنة ابدى رده او لم يكن ابدى رده كسنة كسنة كسنة
فلو غلبت كسنة ابدى رده او لم يكن ابدى رده كسنة كسنة كسنة
عمود في كسنة اشهر وقبض ابيد كسنة جارية كسنة كسنة كسنة
اهل جيرة به كسنة كسنة رت كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
جارية كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
ايدى كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
اشهر

وقبض ابيد كسنة جارية كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
اخبار ابيد كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
نقصان كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
اين كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
اين كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
يومان ويومين قادر او لم يكن كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
ولدت عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المشتري كان له ان يرد في احدى
المرتين ايتين وعشرة اشهر في اخر الفصل التاسع عشر في اشهر او لم يكن
اشهر جارية ولدت عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المشتري كان له
ان يرد في الاصح لان كسنة الولادة لا يرد الا بدفع النفس الى لاقه عتيق بني ادم
وفي البرهاني لا الا ان يوجب نقصان في مائة العيوب في مائة اشهر او لم يكن
جارية ولدت عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المشتري كان له
وقت العقد هل له ان يرد فيه واما ان يرد في مائة اشهر او لم يكن
بسبب لاقه نقصان ظاهر ويحذر اية المضاربة يرد لان على تلك الرواية
الولادة عيب لا يرد لان كسنة الذي يحصل بسبب الولادة لا يرد الا بدفع النفس
نفس الى لاقه عتيق بني ادم وفي البرهاني لا الا ان يوجب نقصان في مائة اشهر
الكبير في اية اشهر وفي مائة اشهر في مائة اشهر في مائة اشهر في مائة اشهر
كان يرد في مائة اشهر في مائة اشهر في مائة اشهر في مائة اشهر في مائة اشهر
على البائع في مائة اشهر في مائة اشهر في مائة اشهر في مائة اشهر في مائة اشهر
وقبض ابيد كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
طو كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة

الرد والامضاء وعلى هذا المشتري على ان فانه نكذ اذا اذ هو اكثر في نفس
يكون فلكم انكم انتم طرحت بيع حرام لقادم وكذا ان جنس في طرحت في نفس
في بيع خلاصة والبراريه **زبد** زبد فانه كفله صوبه اوله بغير زبد اوله
منزلي عمره مع انه قد تفكر صوبه واراد ان يرد في يومه ثم اشتري ايدي بغير اول
صوبه لانه غير صوبه واراد ان يرد في يومه ثم اشتري ايدي بغير اول
ردا فله فادرا ولورمي **الباب** المشتريه عيبه او لورمي **كتاب** عيبه فله
رجوعه كما اشتري دارا ولها مسيل فادرا حيث لم يفرغ فله ان يفرج ولم يعلم وقت
الشيء انه يفرج وله الرد وان افسها ورجع بنقصانه **ط** مثله لو كان
لله كيف ساع في طرحت اذ طرحت رعة فادرا فله ان يفرج بنقصانه اهل
الدار لانه ليس من حقوقه الواجبه لو كان له بان في الطرحت الا عظم وبان في سكره
تلقن افلا اهلها بنيتهم عاروا **الباب** هذا الطرحت فادرا فله ان يفرج بنقصانه
المشتري ان شاء رده وان شاء ورجع بنقصان ذلك الطرحت والتجهر بها بخلاف
سائر العيوب في باب العيوب من بيع العقيقه ولم يباع ارضا ولم يذكر الخراج ولم
يحلط شرط في البيع جاز البيع ثم ينظر ان كان خراجا كثيرا مثل ما بعد ذلك عيبا
بغير المشتري بسبب العيب ان لم يكن كذلك فله خيار **باب** جاز ارضا على انها
غير خراجية وهي خراجية في البيع وعاقبا كس ما تقدم ينبغي ان يكون ارجوا
في التفصيل ان علم المشتري انها ارض خراج في البيع وان لم يكن عالما بذلك
جاز البيع وبغيره حان فاعلم ان غلته عشرة وادرها فاذا ادى ثمنه ان اراد
بذلك ان غلته فافيا مضى عشر من جاز البيع لان ما مضى لا يعتد به وان اراد
ان غلته فافيا يستقبل عشر من البيع لان الشرط هو يوم فوفى ففوق
الشرط والمفقد من بيعه فافيا ان اشتري ارضا ثم اشترى عن اياها الثمن

وقال

وقال المشتري انها جريبان فاذا ادى الثمن وقال لبايع ففوقها هي وطلعت
لك كان القول قول البايع في النكاح الشرط مع عيبه **باب** المحل المردود في البيع
لا فو باعها احد بها بذن الاخرين وادعت احد من بعض البنا قبل القبض
فله المشتري ان يرد ارضا بجميع الثمن على قيمة البناء الصحيح وعلى قيمة الارض في ارضا
البناء يكون لصاحب البناء وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان ارضا كل
البناء او غرق او احرق فله المشتري ان يرد ارضا بجميع الثمن على قيمة البناء
البناء قال وهذا بمنزلة مالوجار رجل في ارض البناء او ثمنه بطرحت حصته البناء
فصل في بيع الموقوف من بيعه فافيا ان يرد في المشتري رجل يشتري شيئا من بيعه
يرد في قيمته وان لم يعلم بغيره فله المشتري ان يرد في المشتري وان لم يعلم بغيره
اذ ارض طرحت ان لم يفرج الى الطرحت فله المشتري ارضا وطلعت في المشتري
بدون الشرط فان لم يكن له اشتري ولم يعلم بذلك فله علم قال الارض كان ان
يرد في قلنا ان مالبعده الناس عيبا يكون له ان يرد بذلك وعدم الشرط والطرحت
بعد عيبا عند الناس وان كان لا يفرج في ذلك بدون الشرط في فصل العيوب
من بيعه فافيا **باب** المشتري دارا وقبضها فادري رجل فيها مسيل ما وادرا
البيته قال هو عيب المشتري بالحيث ان شاء اسكرها بجميع الثمن وان شاء
فصل فيما يرجع بنقصان العيوب من بيعه فافيا ان يرد في المشتري حان فافيا
القبض على بابيه مكتوبا وقف على سكره الا يردده لانها على ارضه لا يتبعه عليها
بالمشتري ارضا فطرحت ارضا فافيا ان يرد في المشتري ان يرد في المشتري
يرغبون فيها فافيا **باب** العيوب من بيعه فافيا ان يرد في المشتري دارا جارا عابلا
ولم يعلم به حتى سقط رجع بنقصان العيوب بابيه فافيا ان يرد في المشتري
زبد عيبه في الارض اجد عيبه في ارضه صوبه اوله ايدي بغيره صوبه اوله

ابن فنيح عنده انك قد راو لور **في** اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
عمره سبع ائنيك عمره اول من لور طشتر سندن كور و سب بجنده اولان اوله
لور كور مدين استر ايلسه حاله اول اوله لور كور كور كور كور كور كور
ابن فنيح قادر اول لور **في** اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
ابن فنيح قادر اول لور **في** اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
تسليط زير في استر او قضايد بوجوه هندا اول حلاكي كور كور كور كور
ابن فنيح قادر اول لور **في** اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
في اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
فنيح قادر اول لور **في** اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
كور و كالتى ايل فنيح تيشل كور بوجوه هندا اول حلاكي كور كور كور كور
او زير بده قادر اول لور **في** اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
فنيح قادر اول لور **في** اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
السبع ولا بسقط خيار في خيار الروية من بوجوه هندا اول حلاكي كور كور كور كور
معرفة فوجده ظاهر مسمى رانم ظهر بعد ذلك الى احد جيرانه استور ابا جعفر الطالبي
فلم يره المشتري فله ان يرد في الباب الاول بوجوه هندا اول حلاكي كور كور كور كور
عالمه فله فالبس جابره ولا يجدر اذ راه ان شاء اخذه وان شاء رده ثم انه خيار لا
يورث حتى لو مات المشتري قبل الروية لم يورثه الروية ولو قال المشتري قبل الروية
رضيت ثم رآه لان يرد لان خياره تعلق بالروية فلا يثبت قبل في اول باب خيار
الروية في بوجوه هندا اول حلاكي كور كور كور كور
جاز ولم الموكل بسقط خياره عنده الا ان يكون به عيب عند جهال بسقط
خياره لموكل بوجوه هندا اول حلاكي كور كور كور كور

تسقط خياره وانما ان المشتري لو ارسل رسولا فاختد البس وضيقه لم يسقط
خياره لموكل لان المسوال يتعلق به حقوق وقد ارسل في اختياره فاختد البس
في اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
وسقطها وقال في الروية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى لان
الدور مختلفه فكلما الفسخ خرج على وجهه كونه لان داخلها و خارجها سواء
في اول لور **في** المرحوم **في** ربه ملك من لني
ورضى به بسقط خياره قاله بهذا اذا لم يكن في الدار بناء فان كان فيه بناء لا بد
من روية الدار داخل او ما هو مخصصه منها وعليه الفتوى لان داخل الدار لا يخرج له
الوجه من بني آدم وان كان كور كور كور كور كور كور كور كور كور كور
وراي راس كل شجرة ورضي به لا يبقى له خيار الروية بهذا الحكم في فتوى القاضي
الامام فخر الدين اذا اراد اى خارج الدار او اى روكس الاشجار في شراء الكرم
يسقط خياره وهذا في عرفهم امان عرفنا قاله و مختلفه لا يكتفى به روية خارج و
كذلك الكرم لا يكتفى بوجوه خارج و روكس الاشجار و ذكر في الروية ان في شراء
الدور يعقبه ما هو مخصصه حتى لو كان في الدار سببان شتويان وسببان صيفيان
وسببان باقى شتويان و روية الكل كما يشترط روية سببان الدار ولا يشترط روية
الزينة والمطبخ والعدو الا في موضع يكون العدو مخصصه كافي في سببانهم
شترط روية الكل وهو ان يخلو والاشجار المشتري دار او شتويان منها سببان
موت لا بد من روية المشتري لا بسقط خياره الروية و كالتى شترط روية الدار الحقيقه
لا تسقط خياره شترط روية البيت المشتري لان جهاله وصف المشتري موجب
جهاله في المشتري منه قاله رحمه الله تعالى وهذا المسئلة من خصائص هذا الكتاب
لا يوجب في شترط في الكتاب فان المذكور في الكتاب روية البس حسب ان في الروية

بعض الأئمة إذا اشتري دارا ورأى بيوتها فله خيار الرؤية إذا لم ير سطحها
 في دارنا في الفصل التاسع عشر في الورق العائنه في حق أف أم الخيارات
 وكذا في الخاسر العشرة من من العشرة من أي لا يكتفي خارج الدار أو ضمنها بل يجب
 رؤية جميع بيوتها ودارها في عدم الخيار لمن رأى صحيح الدار أو خارجها فأنما هو
 على عادة العدماء في الأئمة فإن دورهم يؤمنون لم يكن متفاوتة فالنظر إلى
 الظاهر كان يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس كذلك في باب خيار الرؤية
 من بيوت الدار والعمر في **الاختلاف بين البائع والمشتري** إذا اختلف العاقدان
 في الرؤية فقال البائع بعنك عاريت وقال المشتري لم أره كان القول قول المشتري
 مع يمينه وكذا لو اختلفا في البيع فقال البائع ليس هذا ما بعنك قال المشتري هو
 هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب إذا أراد المشتري أن يبرء البيع
 بوجوب يحد من عند المشتري وانكر البائع أن يكون العيب عنده كان القول
 قول البائع في آخر الفصل في خيار الرؤية من بيع قاضيان وذكر في بيع الزخيرة
 في فصل خيار الرؤية إذا اشتري محروقا أو في المشتري بقبض المحرقة والمشتري
 ثم قال بعد ذلك لم أر جميع المحرقة ولا يقبل قولها التاسع عشر في الاختلاف
 وإذا اختلف البائع والمشتري في رؤية ما اشتري قال قول المشتري مع يمينه
 المحرقة في المشتري إذا رد البيع الموعوب قال البائع بعنك هذا بل غيره فالقول
 قوله بخلاف خيار الرؤية وفي إجماع الصفة المشتري إذا اراد أن يبرء
 البيع الموعوب قال البائع بعنك هذا العبد واهم معه وقال المشتري هذا واحد
 القول قول المشتري في المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فيمن باع طعنا
 بعينه بعينه وقال جازا بعينه وقال المشتري اشتريته مكابله متى لوان وكذا
 كل ما يوزن ولو كان هذا في ثوب قال بعنك لم أره ثم ذكر ما قال المشتري

اشتريته في أربعة القول قول البائع ولو قال اشتريته على أنه كذا أرعا كل زبر
 ب درهم وقال البائع لم أره ثم قال قول المشتري في خيار العيب في خيار الرؤية
 على قول أبي يوسف في الفصل الحادي عشر في الاختلاف من بين محكمات
 والنبازية وفي النبازية إذا ردة لها جارية أو بنت زوجها ان يبيعها أو يشترى
 أخرى فباعها بغير ما اشتري أخرى ثم قال البائع بعد ذلك اشتريته بالنقص جعلت
 من جاريته وبناتها فبقي ان العقد في ما لم ينف عن جاريته فالحال جارية له
 لا بعد في أنه اشتريته بالنقص أم ردة اشتريته فبقيت ان كانت سوارج
 اليك ولا تمن على وقال نابعك منك الفتح عليك القول قول البائع على البينة
 البينة في الفصل الحادي عشر في خيار الرؤية والنبازية معروفة في جليل يداخر باعه
 رجل فقال البائع بعنك بل امر المالك بغيره من على قول المشتري أنه باع بغير
 امر المالك لا يقبل للتناقص ولا يملكه تخلف البائع أيضا وكذا الواو في
 المشتري في العقد دون البائع وأصله ان من سعى في نقض عاقبة في
 جهته لا يقبل الا في موضوعين اشتري عبدا وقبضته أو على ان البائع باعه
 قبله من فلان الفايك بكذا أو بغيره من قبيل والثاني وجب جاريته في ثوب
 الموهوب له ثم ادعى الواهب أنه كان دبرا أو سولدا أو بغيره من قبيل
 وليست دبرا والعقد بغيره من المشتري ان البيع ما عند البائع والبائع على أنه
 مات في يده المشتري فبقيته البائع أولى لأنه يملك الفتح ولو اخرجنا فبقيت أولى
 وان لم يكن لها بنية فالقول للمشتري لأنه منكر في حادي عشر بيع النبازية
 واختلافه زعم احد هما انه بدرهم والآخر بدنانير او اختلاف في الصفة
 ان الفتح صحيح أو مكسرة أو في قدره انه الف والغان حاقيا السلعة
 قبل القبض أو بعده في الغامض أو الحادي عشر في بيع النبازية واختلافه

أخذ جارس أولان كندويه مخصوص ملك صوبني بمقدار الفخمة بمعه وبيع ابرو
عمر كندوي ملكنده لان لبس سنة مقداري استحقاق ابرو بعد يد فوت اول فقه
او غل بكبريك صومنا بله سنة الدهن اتفه نمروده وبيع صوب صوب الوزيين وبيع
قاد اولور **فيما** لبيع ابرو مع متعارف اولان بيره او او سكون ببيع
اولان الحق صوب ابرو وبيع عمر ولفي بيزنا ايتدي اليه راي حاكم ابرو
اولنيوب ايتا اولنيوب ببيع وافي صنع اليه عمر **فيما** شري شرب سخته
في قاعة موصوفة فصل تواج جوار ببيع الماء بالانفرد اهل بيطل خيال الروية بروية
الماء او بروية القنارة قال لا بد من روية الشرب الذي يحكي منها الماء من الامتداد
اللا شرباء وفي القنارة المملوكة اذ لم يشري بها حاكم كند انبيها قنارة كند اصح وبعبر
بروية القنارة باسرها ولا يكتب الصك اليه ايا حاله العقد لانه كند حفص
لا يتصور روية في سنة حاله العقد ولكن يكتب اليه راي القنارة قبل العقد في القنارة
على ذلك ثم راي بعد العقد وكانت على الصفحة التي راي قبل العقد وانه ايضا
عليه في الباب كالت من بيع جوار القناري **فيما** عن رجل له شرب قنارة
ولا يقسم شرباؤه ويستحق احد المحل ارضه ان يكون عن كل ذي سهم سهم
ويمنع عنه مخالفة لشركائه في ثوبته ويومنه فان اخبرته شرباؤه في نفسه في
يومه وجس شرباؤه ماء فقه عليه بفقان وبفقه قنارة او مثله على باب راي الشرب
الامام علي البرودي في كتب الجامع ان الشرب مضمون اذا اختلف متلف على سنة
بماث رايه في الباب وجماله ادعي ايتاج بستان بفقوة في شرب ايتا
مع شرب جوار شرباؤه ايتا بقاءه ولم يذكر اليه بستان لا تقبل منه الشرب لاختلافه
المشتري ان حصة الفقه وانه لا يمتنع فلهذا منع قبول الشرب لاختلافه في دخول الشرب
في الشرب لم يكن بقاءه لما منع قبول الشرب لاختلافه وذكر العدة لشرب في شرب الجامع ببيع شرب

الشرب يجوز تباعا لارض بالاجماع ومقصود ان روية وهو قول شيخنا في ما اذا اختلفت
في الشربان واذ ابيع الارض بشرب اخر اختلف المشايخ كما في واهم الباب
الشرب جوار في ارض الباب الخامس ببيع جوار القناري والنظر في اول شرب
فان يمتنع ان قال ملك الملوك ابو العلاء ذكر في ارضه ان يبيع القنارة عند الجوار
والمحملة في ارضه بقاءه او لا بقاءه في ارضه ان يبيع القنارة عند الجوار في ارضه
في شرب العرائق واما في بلاد ما خراج ولفا الحكم ببيع الشرب مضمون عليه
في اجابة في ارض الباب السادس ببيع جوار القناري والشرب ببيع وبيع في القنارة
ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب ببيع ولا يوجب ببيع ولا يوجب ببيع ولا يوجب ببيع
ذكر في الامام علي بن ابي طالب في الامارات وكذا في الامارات في القنارة في ارضه
فولما ذكر في باب ارض الامارات وكذا في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
الا ان لا يجوز لوجع ببيع الارض جاز في كتاب مقام ارض الامارات من شرح مختصر
الطحاوي في ارضه ببيع جوار ولم يبين مقدار الشرب لانه ببيع الارض وبيع الارض
معلوم وان كان الشرب ببيع جوار في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
ببيع وافات الصدقة ببيع جوار في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
البيته قبلت بستان لا قياس او لو كان شربا ببيع جوار في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
اذا كان ذلك صفة او ايتا بستان في كتاب الشرب واهم الامارات في ارضه في ارضه في ارضه
ولو اختلفت روية في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
فلهذا منع بقاءه بستان لا قياس او لو كان شربا ببيع جوار في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
قدية ببيع جوار في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
بستان الحياه ببيع جوار في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
ما خرج على الاراضى سقى بستان في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه

لا يصح الباعن الدفع المدفوع البفوق في يد غيره على اقدار لانه قبضه على سبيل الشراء غير
بين الثمن فلا يصح عليه فان الاقدار التي انكسرت بغير **رجوع** الى الرجاء فقال
ادفع الى هذه العارورة ما راها فقال الرجاء افعوا فرفقا فوفقت والتمس التهنين
الرافع لانه فرفقا ما بذنه وان كان على سبيل الشراء في الثمن غير مذكو والمقبوض على سبيل الشراء
لا يكون مضموما الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فان كان البايع قال الرجاء كم يكون
العارورة فقال الرجاء كم افعال افعدا ما راها فقال الرجاء نعم فرفقا فوفقت في يده
وانكسرت كان عليه قيمته ولو دقت على اقدار افعدا فانكسرت الاقدار كان عليه ضمان
ثلث الاقدار بين الثمن او لم يبين الثمن هذا اذا افعدا ما بذنه صاحبها كان افعدا
غير افعدا كان ضمانا بين الثمن او لم يبين في فصل من المقبوض على سبيل الشراء
في يده فاصح ان يشتري فاعا او اشترا با افعدا افعدا او الكوز في القاع
فوفقت في يده لا يصح لانه اعارنه الكوز **اقدار** الزاوية با فقال اذهب
فان رصده اشتريه ففصاع في يده لا يصح ولو قال ان رصده اشتريه بعشرة
كان ضمانا من الفصل المزبور **رجوع** يسكنه فقال غيره انظر ففقا فافدا بالنظر فربما
فوفقت في يده لا يصح وان قال انظر فربما فافدا بالنظر لم يبيع قالوا في ضمانا والصح
انه لا يبيع الا اذا قال صاحب السعة **اقدار** قال غيره هذا الذب لك بعشرة فقال
ما تفتي النظر فيه او قال حتى اريد غيري فافده على هذا فصاع في يده ذاك في المشتق
الا يصح في قول الجمهور وادى يوفى رصده ولو قال ما تفتي فان رصده افعده ففقت
عليه الثمن **رجوع** فرفقا على اليد هبت الى منزله فان رصده به اشتراه وان لم يرضه رده
عليه ففقت في يده قال ابو الليث الكبير لا يصح لانه افعده على وجه الامانة لا على وجه
الموت وان اشتري متاعا على انه بائنا الى ان يذهب به الى منزله ففقت في
يده كان عليه القيمة لانه لم يوقت للثمن وقتا فيفسد السبيل الا انه ان ملكه في ايام

ايام كان عليه الثمن وان ملك بعد ما كان عليه القيمة من الفصل المزبور **رجوع**
رجوع قال احد الباعين بغير ثمن الاخر اشتريته بقبضة ففقتا ومضيا على
ذلك فكان تبعا بسعة لانه ينظر الى اخرها كلاهما فيحكم بذلك **رجوع** ورجلا
بشوب فقال الباعين ابيع بخت عشرة وقال المشتري لا افعده الا بعشرة فان كان
الشوب في يد المشتري ملكا ودم فذهب ففقت في يده بخت عشرة لان المشتري رضى به
بخت عشرة صين ذهب وان كان في يده في يد الباع ففقت الى المشتري فهو بشر
لان الباع رضى بعشرة صين ودفه اليه وهو معنى التبايع الذي مر في المسئلة التي
في قبيل هذا **رجوع** قال لا فربما هذا الشوب فقال بعشرة فافده وذهب
ر وسكت لزيد عشرة لانه رضى بها ولو قال الباع هو بعشرين وقال المشتري
ر لا اريد بعشرين فذهب ثم جاء وافده وذهب به فملك في يده فعليه قيمة
ولو قال الباع بغير ثمن ففقت في يده بخت عشرة لان رضى به لانه رضى به لانه
في بيع التعليل في بيع الواقعات الصادرة من جسم الدين النجار والتفصيل في
اول الفصل الباع في بيعه **رجوع** وم بغير افعال المالك بخت عشرة وعشرين و
قال المشتري بختة وعشرين فقال المشتري الكون امانت بشد فذهب المشتري
بالبعير فقال الباع بدين براء وارا بعشرين وفهم المشتري بختة وعشرين
انفك البعير على المشتري قيمة البعير لانه ذهب بالبعير بغير رضا المالك
والثالث الاول في بيعه جواهر العا **رجوع** الى صفه رضى قال له هذا الثوب
لك بعشرة فقال ثمانية صين انظر اليه او قال حتى اريد غيري وافده على هذا فصاع ففقت
لا شيء عليه ولو قال ثمانية فان رضى افعده فصاع فهو على ذلك الثمن **رجوع**
مسألة في ابي كوفى قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساءم ثمانية صين
انظر اليه وقبضه على ذلك فصاع لا يلزمه شيء لانه افعده على النظر قال **رجوع** الى

غم النقص وان كان لعيب قد يحدث مثله في كثير من احوال فان اورد
 البائع انه كان عنده فانه يرد عليه باقرا وان انكر العيب عنده فالقول
 قوله وعاش كسائر البنية فان اقام البينة انه كان عند البائع مده عليه وان عجز
 عن اقامته لبينة كلف البائع بالبرهان فلهذا يبيع وسلم الى كسائر كونه العقدة
 وما به ذلك لعيب فان حلف برأى وان نكل برأى عليه واما اذا انكر العيب
 في الجوف يتوصل اليه بقول الاطباء فان اتفقوا على ان مناهم في اهل
 السمات ان العيب تحت حشوته فان كان قبل كلفه ينفي
 بقوله ردت كما ذكرنا وان كان بعد كلفه فان كلفه سئل امانه
 اهل كيرت مثله في تلك الحق اولاد كيرت فان قال لا كيرت برأى ان
 قال لا كيرت مثله كلف البائع بالبرهان فلهذا يبيع وسلم اليه وما به هذا العيب
 فان حلف برأى وان نكل برأى عليه واما اذا انكر العيب يتوصل اليه بقول
 الرب او اجازت امرأة واحدة من اهل كسرها في وجوده كلفه بانه
 ينظر ان كان قبل كلفه ليس للمشتري في العقد يقول كيرت ولكن قبل كيرت
 لا يثبت اليه في عدم كلفه في كلفه بانه ما بها ذلك كلفه في كلفه
 فان حلف برأى كسائر وان نكل برأى عليه وان اجازت اليه في كلفه
 فلا يثبت على كلفه في كسائر على قبضتها جميع النعم لان العيب في كلفه
 وان كان بعد كلفه ما اجازت امرأته بكونه موجودا بها تحت حشوته
 المشتري وكلفه ببيع عم كيرت ماله لقفه ببيعها وسلمها وما بها ذلك كلفه
 فان حلف وما بها ذلك كلفه برأى وان نكل برأى عليه واما اذا
 كان لعيب يتوصل اليه بالخبر فلا يتوصل ذلك الا بشهادة رجلين او رجل
 وامرأة ثم الابان وكسره والبول في كلفه في كيرت وكلفه عيب

ماداما

ماداما صغيره ويرزول ذلك لعيب بالادراك فهو عيب لازم ابدانيا
 ذلك انه اذا وجد ذلك في حال كسره وجد ذلك منهما عند كسره واما
 صغيره فلا يثبت ان يرد بها به وقيل بان البول في كلفه في كلفه
 عيبا في العقبه اذا كان في اهل التخيير واما اذا لم يكن في اهل التخيير وكلفه
 فلا يثبت عيبا ولو وجد عند كسره بعد الادراك والكسره وقد وجد ذلك في
 البائع في حاله كسره فليس للمشتري حواله لان ما وجد منها عند البائع
 زال بالادراك وما وجد عند كسره فهو عيب حادث عند غير الراي
 كان عند البائع ولو وجد ذلك منها بعد الادراك عند البائع ثم وجد ذلك
 عند كسره قبل ان يرد بها به وانه ما وجد ذلك بعد الادراك عند البائع
 ثم باع فهو عيب لازم ابدانيا ولو لم يوجد ذلك عند كسره فليس حواله
 بالعيب الموجود عند البائع وكذلك لو وجد ذلك منها في حال كسره عند
 البائع ثم باع ولم يوجد عند كسره وبها صغيره وليس له ان يرد بها به
 واما المجزئة اذا وجد منها ما هو عيب لازم ابدانيا سواء وجد ذلك منها
 في حال كسره او في حاله الكسره ولا يرد ذلك عنهما بالادراك ولو لم يوجد
 عند كسره وليس له ان يرد بها به بالعيب موجود عند البائع فالم يوجد عند كسره قال
 بعض حنابلة ان يرد لان كسره عيب طائل بالقبضه اذا وجد مرة
 فلا يرد ذلك وبقا اناره ابدانيا واما ازوجه عيب في كيرت وكلفه
 جميعا في حال كسره والكسره جميعا وهذا كلفه بانه يتوصل اليها بالخبر
 واذا باع الرجل في رجل عكلا او جارية بالف درهم وقبضه المشتري
 ثم جاوره وقال وجدته آتيا او جدته سيول في كلفه او وجدته ساريا
 وجد ذلك عند كسره وقد كان ذلك وجد عند البائع بعد قبضه المشتري

اما ان يبيع البائع بالارمين جميعا او اكثر الارمين جميعا او اقرب وجوده عنده
 وانك وجوده عند المشتري او اقرب وجوده عند المشتري وانك وجوده عنده
 اما اذا كان هو بالارمين جميعا فله ان يبرده على البائع وان انكره انكره
 جميعا فلا تصح خصوصية المشتري لان ظل هو العيب شرط الصحة والخصوصية ولم يظلم الا
 اذا اقام البينة على وجوده عنده حينئذ صح خصوصية ثم يحتاج الى اقامة البينة على
 وجوده عند البائع بعد البلوغ فان اقام عليه البينة فانه يبرده وان عجز عن اقامة
 البينة على وجوده عند البائع فله ان يكلف البائع ان يبرده او يبرده ما لم يبرده
 ببلغ مبلغ الرضا في القدر والبول في الفرائض كذا في الجنون يكلف ما لم يبرده
 فقط ولو عجز عن اقامة البينة على وجوده عنده وعند البائع فانه لا يقع خصوصية له
 ان يكلف البائع على العلم لا ظاهرا العيب له ما يعلم انه وجوده عند المشتري فان
 حلف على العلم لا يظهر العيب ولا يقع خصوصية وان تكلم عن العيان صح خصوصية ظهر
 العيب ثم حلف البائع فباعتها البينة بالبائع فله ان يبرده او يبرده ما لم يبرده
 منه ثم ببلغ وفي الجنون ما وجد ذلك فقط ولو اقر البائع بوجوده عنده وانكره
 عند المشتري ليس له الرد حتى يظهر وجوده عند البائع اما باقامة البينة او يكلف
 البائع على العلم واذا اقر بوجوده عند المشتري وجوه وانك وجوده عند المشتري
 خصوصية ويكلف البائع على البينة بالبائع فله ان يبرده او يبرده ما لم يبرده
 ببلغ وفي الجنون ما وجد ذلك فقط في بيع اصول النخل والشجر في الورق المالك عشره
 من بيوعه بشرط الخطر الطهي او التفصيل في شئ اخر في الرد في الويت الى كس
 بيوعه اكله عند **استشري** غلاما او قد سرق عند البائع فظهر له السرقة
 في يد المشتري لم يكن له ان يبرده لانه ليس بعيب حال بل عيب الرقة والرقعة
 لم يوجد في يد المشتري فله ان يكون عيبا لا يبري انه لو سرق في يد المشتري ولم يبر

سارقا في يد البائع لم يكن له ان يبرده فظهر ان السرقة في يد البائع المشتري
 بشرط ان يكون يبرده **استشري** عينا فالبائع في يد المشتري فارد رده فاذا
 احضر العبد واثقا البينة انه كان اتبعاني يد البائع فله ان يبرده ولو اشتري جارية
 بوجه كسيرة باقية ثم باعها في اخر شهرت في يد المشتري فارد ان يبرده على بائعها
 قال تاتيكين باز يبايد كذا ركنه رجوعه نتواند كذا ركنه في العناوي الفضل
 ايضا هكذا انه ما لم يظفر المشتري بالعبد الا بالحق لا خصوصية له مع البائع في الرجوع
 بنقصان العيب الى ان يظهر موت العبد الا بالحق فانه فائدة زائدة في اخر
 الباب الاول في بيعه جواهر العناوي واشترى عينا فالبائع ثم وجد له ولم يأت
 عند بائعه لكن الباقى عند بائعه بائعه فله ان يبرده فيحصل فيما يبيع الرد بالعيب
 بيوع العتقة **العبد** ليس له الرجوع بالنقص الا ان يموت العبد ويعود
 لان الباقى اقبل كذا كذا في نوع ما يبيع الرد وما لا يبيع في الرد كسيرة
 البرارية كالاباقى ولو ان حادون السفر والبول في الفرائض والرقعة وكلمها
 يختلف بالصغر والكبر فان شيئا من هذه الاشياء اذا وجد من صغير غير محيرة لا
 يكون عيبا وان كان عيبا فيكون عيبا ويزول بالبلوغ فان عاوده بعد البلوغ
 كان عيبا حاد ما فيكونان مختلفين لا فخر في سيرة فاذا حصل عند البائع
 في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يبرده اشتري على البائع بناء على انه عيب
 قديم وكالجنون وهو لا يختلف في كماله بالصغر والكبر يعني اذا حصل في يد
 البائع في الصغر وعاد في يد المشتري في الكبر يكون عيبا واحدا يبرده على البائع
 لانه لو في الباطن لان العقل معدن القلب شعاع في الدماغ والجنون
 انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف السبب باب ثانيا العيب في بيعه
 الدرر والغفر **فاذا ببلغ** فليس يوجب على بائعه ان يبرده بعد البلوغ معناه

اذا ظهرت هذه الاشياء عند البائع من العبد في صفه ثم حدث عند المشتري
في صفه بده لان على ذلك العبد ان حدث عند المشتري بعد بلوغه بده
لانه غيره لان البور من الصفه نصف المتان وبعده الكبر له في الباطن و
الباقي في الصفه يجب للمشتري في الكبر حيث في العبد في صفه لقله المتبالات
وبها بعد البلوغ ثبت في الباطن فكان الثاني غير الاول وسواء في ذلك الجارية
والعلاء **باب اذا وجد ذلك منهما في حال الصفه ثم وجد منهما في حال الصفه**
اكتري فلم يدعها وان وجد عند المشتري بعد البلوغ ليس له ان يدعها
لان الذي كان عند البائع في حال الصفه انما هو الصفه وما وجد عند المشتري
بعد البلوغ غير ذلك وان وجد ذلك منهما عند الادراك عند البائع ثم وجد
ذلك عند المشتري فلم يدعها فان لم يجد ذلك عند المشتري فليس له ان يدعها
اكتري عند البائع وقوله حتى يعاوده بعد البلوغ معناه اذا بار و هو باع
في يد البائع ثم باعه وعادوه في يد المشتري فلم يده لان العيب واحد وكنون
في الصفه عيبا برافا اذن في الصفه يد البائع ثم عادوه في يد المشتري
في الصفه او الكبر يده لانه عيب الاول اذا الشك في البائع في صفه
العيب ببيع جوده النيرة ذكر في الكتاب الاجارة بشرط المعاودة في يد
المشتري في جميع العيوب الا في الزنا قال وهند رواه في قول في العلماء
قال ابو يوسف وكذا الحسنون وكذا ان الزنا في الجارية عيب كذا في الزنا في
الجارية عيب النفس في بيع فقه القضاة في يد المشتري بدهن متفاوت اول
راسي يتكلم في عمره سنة اول درت بيك في بيع بدهن بدهن بدهن بدهن
ايتم كبر بدهن عيب في بدهن بدهن بدهن بدهن بدهن بدهن بدهن بدهن
التمه جود اول يتكلم في بدهن بدهن بدهن بدهن بدهن بدهن بدهن بدهن

اولا زاجني مبيعه رد ايد **باب في المرحوم اشتري عبيدين صفه قض**
احدهما ووجد به او بالاف عيبا اخذها او ردوها وقبضها المرحوم
فقط لان تمام الصفه بالقبض في قبض القبض لا يجوز قبضها لانه يكون
بيعا بالصفه ابتداء وهو لا يجوز وبعده القبض يجوز لانه يكون بيعا بالصفه
بقا وهو جائز في كثر في كتب الاصول في بيع خيار العيب في بيع الزنا
والغيره اشتري ثوبين او عبيدين وقبضهما وبيع احداهما ثم وجد بهما
او باحداهما عيبا لانه يرد المبيع كان المبيع هو الباقي في يده وفي
قوله صاحب المحيط اشتري ثوبين وقبضهما ثم وجد بهما عيبا ظاهر كجواب
ان له ان يرد المبيع خاصة كالعبد في قلا مشاخرنا ان الف احداهما الغل
مع صاحبه ولا يعمل الا معه فانه لا يرد المبيع خاصة بل يردهما وصار كطريق
الباب في التاسع عشر من الاستدلال في احوال في خيار الرؤية والشرط
لواراد ان يرد البعض دون البعض فليس ذلك في الحال لانه يرد الكل
يرضى بالكل وكذلك في خيار العيب في قبض القبض وبعده القبض لانه يرد المبيع
خاصة باني شئ منه في خيار العيب المحل المرحوم **باب في اشتري ثوبا**
ايتد به جاريتك تشتري حوروك ولد وغنة مطلع اول قد صكك خيا
عيبا بدهن عفا بدهن او جاريتك رد ايد ومن جود بدهن في احوال
الاستدلال ايد بدهن المانع قادر او لور **باب في المرحوم اشتري ثوبا**
من معلومه اشتري جاريتك قبض ايتدك ان حكم جاريتك في يدك
مكسور ايد بدهن مطلع او لور عيب في ايتدك جاريتك في يدك بدهن
وويردك من اشتري ايد او اخذه قادر او لور **باب في المرحوم**
الاشترى جاريتك وقبضها وخالف البائع في عيب جاريتك ثم ترك الصفه اياها

ثم خاتم فقال له البائع لم اسكت بطول المدة بعد ما طلعت على عيب في البضاعة
انما اسكت لان نظري ليس بيزوال العيب قال الشيخ الامام انه كلفه ان يكون
رضا بالعيب له ان يرد على البائع في العيوب من بيعه فاشيا **منه** في
يعود بن له اطلق اوزره اشتراؤه قبض ابيدك جاريه بك بعد زمان ايا فلت
طرقته كاور اوله وعي ظاهر اولى بغير هذا جاريه بغيره في وجوبه في وجوبه
قادر اوله **منه** عند التجرى ففصلان في باب ابيدك جاريه او لو صورت فرب
هذا جاريه في وجوبه كغيره مطلق اوله قد يمتنع اخبار ابيدك بغيره عوي
انك جاريه بغيره فاقول ان في هذا كونه في وجوبه كغيره كغيره كغيره كغيره
كون هذا كونه في وجوبه كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
هذا كونه مطلق اوله قد يمتنع جاريه بغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
اوله كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
يعيب في باب جاريه العيب في بيعه بغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
ابيدك بغيره او جاريه كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
انك قادر اوله **منه** اوله كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
يكون ظاهر لهما في باب جاريه كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
والساقط والسودا والعتق والاصح والابنة والشقاق والقرع
والامراض وفي غيرهما كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
والنفس في الارض او المملوك كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
بالعيب ان كان عيبا لا يحد في تلك المدة قال ان يرد على البائع البهارة
عن العيب ورضى المشتري به وهو يملكه فيجوز له ان يرد على البائع البهارة
ذلك او يملك المشتري ان كان مما يملكه في تلك المدة فاقول

البائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الى اقرب للوقت ان اذنا
اشترى البينة ان كان به هذا العيب عند البائع فان لم يكن له بينة فله ان يملكه
بعنه وسلمت وما به هذا العيب ان كان له عليه ان يملكه لا خصوصه بغيره
في البسوط الصواب ان يملكه بالبهارة كغيره كغيره كغيره كغيره
باله ليس حق الرعية على البينة بغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
وما به هذا العيب ان يكون العيب في البيع في تلك المدة فله ان يملكه
قال في الموضع الذي يملك البائع اذا اقام المشتري البينة على ما ادعى فقال البائع
انما اختلف المشتري بالبهارة بالبيع عرضة على البيع بغيره كغيره كغيره
عليه من اقر به بغيره فاذا امكن يستحلف في التاسع عشر من الشهر
في الحائس العشرة من الفصلين **منه** لا تدرى انك تارة تقول مال وجع العرس
فيما يملكه الرعية والبيع في بيعه بغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
للمشتري ان لا وجع عرس ليعاودني كل وقت ليس له ان يرد ما يقولها
لان وجع العرس وان كان عيبا لكن لا يثبت بقولها وانما يثبت بغيره
البائع او بغيره البينة على اقراره او ينكول اذا اختلف في الباب الرابع من
جوابه الفتاوى **منه** جاريه فمضت اياكم ثم ظهر شعار السحار
فامك ليظهر انه قديم او حديث فظهر انه قديم ان قال الاطباء ان في
باله باعيبا له ان يرد ما لانه لما تبين انه في حرارة الكبد تبين انه عيبا
فرض باعدهما دون الاخر فمضت اياكم فوجد بغيره كغيره كغيره كغيره
عيبا قديم فله ان يرد به بالوحياني في الباب الاول في بيعه كغيره كغيره
منه دون في السحار ان اشتراؤه بغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
عسكر جاريه بغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره

عموده رده قادر اولور من **اجور** اولماز نقصانده رجوع ايد **كشور** المرحوم
اشد بول كشته ولسم اينديكي هم جاريه نك اغزي قوتار ايديكته
 مطلق اولدقده بيلما مكله هنر انتم ديلور دايده تقيد اتموب كن بر
 قاب كوندون هكله اول جاريه نك اغز نيك راجلن زياده اوكون
 اندن ناشي درت وشنش اولسه حال اطلما سلبه
 قاب كنه بوا مرض باطنه دن مرض قديم رهنده كشته
 ولسم اينديكي مدته حادث اولور مقوله سن دكلر ديو شهادت
 اتملا يله هند اول جاريه زياده رده قادر اولور من **الوكنه**
 محمد سالي المرحوم **محقول** والدر عيب في الجارية وليس يعيب
 في الفلام لان المقصود من الجارية الافتراش وهما بخلافه
 المقصود من القيد الاستخدام فلا يخلاف **بها** الا ان يكون من دله
 لان الداء عيب وهو ان يكون بحيث يمنع من قربان سببه ثم ان
 في الجارية عيب سواء كان فاحشا او غير فاحشا من داء او غير
 داء وفي الفلام ان كان من داء فكل ذلك وان لم يكن من داء وان
 كان فاحشا فهو عيب والافلا والفا حش ما لم يكن فاحشا مثل
 قربان فصار العيب من بيع جواهر البقرة **عمر** ودر ثمن مثلثه
 وقبض اينديكي جاريه نك قابضنده **بشيكس** اولدغه مطلع
 اولوب عمرو جاريه نك عيب ظهره رايند مرطوع واردر وبعك
 زياده اول مرض ايله قبول وثمان عمره رنعا ايله بعده اول
 مرضي فبارك اولما يوب فتق ايدكي مقرر اوليها جاريه مرلو
 ده ساعه ك اوزينه روبرديكي ثمن عمروان كنده ادر اخذه قادر

قادر اولور من **الوكنه** المرحوم والدزة عيب في الفلام لانه لا يسرع
 المشي ولا يقدر على التماس الركبا والفعل في السن عيب وهو من الفجور في
 الجماع وقيل من التي تكون مسكنا واحد في فصل في العيوب من بيعها
 والعش والتفح عيب وهو ان لا يغير باليه السن قط والسودا
 كان غيرة عيب القطر الاسود او نقص قيمة في الدابة الحمرن وهو ان
 يقف لا يتعاد عيب **عجوة** ان لا يقف عند الحاجز فصل في بيعها
 وفيها لا يكون من بيعه خزانه الفسادي **فد** شري اتمه على انما صفره
 السن فاذا هي كنية السن ليس له الرد اذا قصود بهو كنية الكنية
 اتمه عليها اقوات ينبغي ان يكون له الرد ولو وجد ما كنية بحيث فضعف
 في الخامس والعشرين **القصي** ببيعها ولم يذكر ان شاب ورسن ثم
 انه من ليس له ان يرد في الباب الخامس من بيعه جواهر الفسادي
 عيب الجارية والفلام وله ان يرد في الباب الاول من جواهر الفسادي
 ولو اشترى عبد امرءا فوجده مخلوقا الحية او منقودا الحية كان له ان يرد
 ان ظهر ذلك في يده بعد الشراء يعلم انه كان عند البائع في فصل في العيوب
 من بيعه فانه ان اشترى غلاما امرءا فوجده مخلوقا الحية فهو عيب
 ثم جارية وزعم انه مخلوق الحية وانك البائع فاقول البائع وان ثبت
 اشترى انه مخلوق الحية واليوم فان لم يكن ان على البيع وقتا سولم
 الحية عند الشري له ان يرد لانه ثبت كونه عند البائع وان كان ان
 على البيع مثل ذلك الوقت ليس له الرد عالم القيم البينة انه مخلوق عند البائع
 او سلفه في فصل في بيعه وبالعيب بيعه القنية والتقصي في فصل
 في الرد بالعيب في حق الخصومة في ذلك من بيعه فانه ان اشترى غلاما

فقبض ما قبض احد من ثم وجد بهما عيبا رد ما تولى الا بما جمع بينهما
 باع بالاجماع فكذلك انما عيب في خيار من بيع الواقف الصدوق
 صاحب الدين البخاري وذكر القاضي الامام في النسخ الذي اذا اشترى
 طعاما وباعه ثم علم بعيبه ان عيبه البايع لم يرجع منه فان العيب باع بعضه
 ثم وجد به عيبا فحق قول الباع حليفه الى يوسف وبعض الروايات عن حماد بن
 مانيق ولا يرجع بنقصان العيب فيما باع ولا فيما باع وعمن حماد بن ابي
 لا بنقصان ما باع ويرد الباقي بحسنة من الثمن وبه اخذ الفقيه ابو جعفر والغنية
 ابو الليث وعليه الفتوى في لو اكل بعضه اطلع على عيبه لم يرجع الباقي
 بنقصان العيب في اكل بعضه اطلع على عيبه لم يرجع الباقي
 الطحا في دعاء واحد او لم يكن في دعاء فان كان في دعاءين او في جوعتين
 او ما اشبه ذلك فان كان في احداهما او باع ثم علم بعيبه كان لكل ذلك عند
 البايع كان له ان يرد الباقي بحسنة من الثمن في قولهم جميعا لان المكيل
 والموزون اذا كان في دعاءين كان في حكم العيب فله ان يرد الباقي ان
 وان اشترى طعاما في دعاء فخرض بعضه على البيع بعد ما وجد به عيبا فكل
 ثم يرد به هذا البعض الذي خرضه على البيع وله ان يرد الباقي لان الموزون
 بمنزلة اشياء مختلفة وكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبد والوثاقين وكذا ذلك
 وكذلك اذا اشترى دقيا فخرض بعضه ثم علم انه كان حرا كان له ان يرد الباقي
 ويرجع بنقصان العيب فخرضه وكذلك لو اشترى سمنا اذا اشفا فاكل ثم اقر
 البايع انه وقع فيه فارة وماتت كان له ان يرجع بنقصان العيب
 الصدوق وهو قول ابو يوسف في ما اشترى طعاما فاكل ثم علم بعيبه
 يرجع بنقصان العيب في خياره وان كان في جنس اخر فبما عيبه الرد في الفصل

215
 الناس من انما جردوا واختلوا في مستحقين من ههنا كجدة احد من الناس
 او اكان انما باع بطله كحق ثم اطلع على عيبه ان باع وطعاما فاكل ثم علم
 بشي عند ابن حنيفة وعندنا يرجع في الناس عن من الاستدلال في اشترى
 حيويا فاذ كبه نفسه فاذا معاودة فاستدفع واذا باع يرجع بالنقصان عندنا
 وبه يفتي ولو اكل بعض معاونة ثم علم يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي
 فيما عيبه الرد وما لا يكتف من بيعه منية الفتى اشترى حنطة فوجد فيه عيبا
 ثم ابا ان كان مثل ما يكون في حنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان كان
 في الا يكون في حنطة مثل ذلك بعد ان باع عيبا له ان يرد حنطته كلها ولو
 اراد ان يرد الثواب يرد على البايع ويجب حنطته ليس في ذلك اشترى مسكا
 فوجد فيه عيبا صا حيا من الرصاص ويرد على البايع بحسنة من الثمن في الرد
 في فصل فيما يكون عيبا من بيعه ثم انه الفتوى والنقصان في العيب
 في بيعه في حنطته وان والحق بينهما ان حنطته لا يرد الثواب القدر الذي
 لا ياكل حنطته من الثواب لا يرد ولا كذلك المسك فانه ياكل من الرصاص
 فيمكن التمييز الرد في فصل فيما يرد بالعيب في بيعه الغنية جمل ابو يوسف في
 هذه المسئلة اصلها في كل باب مع في حنطته لا يرد كثره وكل ما لا يرد في حنطته
 في حنطته ان يرد كثره والرصاص في المسك لا يرد في حنطته كثره
 وعامة المتابع اخذوا بهذه الرواية في العيب في بيعه فاضني ان اشترى
 حنطة من رابها فوجد ردية فالرداء ليس بعيب بخلاف ما لو وجد
 مسنة او غنفة في اوياضها العيب في بيعه منية الفتى الرداء لا يكون عيبا
 في كل شي الا الدرهم والدينار في فصل الاستدلال من اقر او اخذ في
 رجوع ابتاع جورا او بطي او قننا فوجد عيبا في ان يرفع به ان كان حنطته

رجل استر بر بزا خطه و فاطمه و جده به جبا فانه رجع منفذ
العيب و كماله فقله و لم يخطه رجع صفي كعب الا ان رجع البايح
ان يافقه خطه عا و يذهب الاول من حواير كفا و **فصل** الاول في ربيع
ما جردن استر او به و فيه استر او قبضه اربوب بعد و حذر فلو نزل
مهر كنك فحين ادا ارا داسه و كذا اول منه و باكه فقه مضى كذا
هر قبضه احد و كذا فاذ اول كذا رجع و وفون اربوب يكره و فيه
كلمه ايله اول مقدار را و جيز و خيل طاح اربوب فاعدا انك ليز
سكن و فيه فانه فالحق ايله انجوا انك بوز سكن و فيه فانه كذا
سنو و ربيع فادر و در **فصل** الاول في ربيع كذا و فيه فانه
نوعه ارا فجه اول و اوز و حذر و فيه و ربيع مقدار فانه
سكن و ربيع اربوب بوز و اول فانه و رجع استر و كذا انك بوز فانه
كل فانه و اول الذي انك بوز فانه و رجع استر و كذا انك بوز فانه
و ربيع فانه و اول **فصل** الاول في ربيع كذا و فيه فانه
انبار او لا اربوب بوز و رجع استر و كذا انك بوز فانه
ربيع ايله اربوب بوز و رجع استر و كذا انك بوز فانه
بيك كذا اكناسه و رجع استر و كذا انك بوز فانه
عقد ربيع اربوب بوز و رجع استر و كذا انك بوز فانه
بايع حذر على انها فانه و اكل كذا فانه استر الاقل كذا
البيع و ما زاد للبايع لانه لم يبع الامانة صاع ما زاد له فان بايع فاذ
كذا فانه الاقل بكل النعم او ترك والاكثر له بلا خيار للبايع لان الذرع
في النوب و وصفه و اول ربيع **فصل** ربيع فانه اعلم بان كذا

الاستماع في كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
يكون لان كذا فانه و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
اجارة ابتداء و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
بيعا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
عنه و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
التعجيل و ان كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
اكتفاء و ربيع و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
فما يقبلون اذ فقه الكفا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
فله اربوب و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
تقريبه و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
ما رجع الصانع فله اربوب و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
الان و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
مصرفه و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
المستفيع لم يقفل كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
لا صدها و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
و ان كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
انها فانه و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
هي لا تكتب كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
فله فانه و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
غلة و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا

للبائع لان الزرع و حصة فيه فمثل اطراف العبة كالوشتنر و غير اعلى انه اعور
 او مقطوع اليد فوجب صحته كما لو لم يرد فيه زيادة في النوى و للاختيار للبائع وان كان
 على انه صحيح فوجب اعور كسنة من الاختيار انما واخذ بكل النوى وانما سائر تركه
 او اشترى بزيادة علم انها بغير فوج باثباتها فوجب الاختيار انما واخذ بكل النوى ترك
 وان اشترى الباع على انما يشب فوجب باثباتها فوجب الاختيار للبائع في ادراك بيع جوهرة
 ائيرة وان اشترى بغيره ازرع ح فاقية زراع من زار فالباع فأكده عند اية ج ر
 لان ذلك مجهول وعند ما يكون وان اشترى بغيره اسهم ح فاقية اسهم ح فاقية اسهم ح فاقية
 لان ذلك معلوم ثم كحل كجور و ناخ **الردي في خيار العيب المستطاع**
والرؤية زيد عودون اشترى او قبضه استاذون بار بركمك يا خند صر اجدا واما
 مثل سحر داخل ادوب علاه اندر و كنه صكر اول سم اجده عيبا له عودك
 او زينة رن مآر اولو رن **او لور رن** او لور رن **او لور رن** او لور رن **او لور رن**
 او رن كون خيرة اولو او زنه بر مقدار راقية ح فاقية اسهم ح فاقية اسهم ح فاقية
 او رن خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة
 فاقية كرون اما خند مآر اولو رن **او لور رن** او لور رن **او لور رن** او لور رن
 مقابل كنه عود مقابل ح فاقية اسهم ح فاقية اسهم ح فاقية اسهم ح فاقية
 او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة
 كنه خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة
 او لور رن مآر اولو رن **او لور رن** او لور رن **او لور رن** او لور رن
 زينة كرون كرون او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة
 بعد ح فاقية كرون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة
 بدنه فون او لور رن كرون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة او رن كون خيرة

[illegible]

او الوهم في الامام المسلم ومات الموطر او الصغر او الدر باع نفسه
او قدرته طاله الحمار في الامام المسلم في البيع في جميع ذلك لان طر
والد فحقا في الحمار والجنون في هذا المثل الموت في الموطر
واما صار التقيين وموتة وهو اسر من ام شياء على انه ما على المثل
وقبضه ثم جاء به ليرده على البايع علم الحمار فقال هذا ليس هو الذي بعنا
وقال المشتري هو الذي قال فقال المشتري مع يمينه وان كانت السلفه
غير مقبوضه واراد المشتري ان يكبر للبيع وباقذا العيل من يد البايع
فقال البايع فاقبلت هذا وقال المشتري لا بل يعني هذا لم يدر هذا الفصل
في البيع في الكتب وقالوا ينبغي ان يكون القول بالبايع كما هو في
بيع هذا العيل وانما البايع البيع اصلا فهذا اذا كان الحمار مشتر
فان كان للبايع فان كانت السلفه مقبوضه في المشتري
سلفه لم يوط على البايع في هذه الحمار وقال البايع ليس هذا هو الذي
بعنا قبضته وقال المشتري هذا هو الذي بعنا وقبضت قال فقال
قول المشتري مع يمينه وان كانت السلفه غير مقبوضه فاراد البايع
الزام البيع في غير فقال المشتري ما شئت هذا ذكر ان القول قول المشتري
في الناس العشر من الاسر وسه والقبض في الفصل الخامس والعشرون
في الجعده راجع الفصل في الاستدلال ورجوع المشتري بالثمن
على البايع ان يرد عودا اسرا وقبضه ابتداء جارية من بكرة كمن
معلومه بيع وتسلم وقبضه من ابتداء كره بركه بركه بركه
مطلع اولوب زيد او زنه ودراد البكره فزيد بكه بوجيب
سنته بركه عادت او كثر ويوب افتد ون اقتناع ابتداء

بكره عيب ودراد اولوب عيب وان كان موجودا اولوب عيب عيب اولوب عيب
اشبات بدي ورجع فاضا بدي جارية زينه ودراد ابتداء كره بركه بركه
رد البكره فاد اولوب عيب او كثر عيب الموطر او كثر عيب قول بركه بركه
سنته بطريق المعايضه ببيع وتسلم وبكره بركه بركه بركه بركه
بشتر عيب في حاله ببيع وتسلم ابتداء كره بركه بركه بركه بركه
الدفن بركه بدي في قولك فبني بركه في الموطر او كثر عيب او كثر عيب
الموطر او كثر عيب بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
جيبوب البكره بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
الو كثر بركه اصل بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
بكره بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
او كثر بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
ابيه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
ابيه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
كثير بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
على مثل او كثر بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
شهادت ابدي بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
السود الموطر طلب بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
كان في بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
فلان بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
الدار بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه بركه
بالثمن لا الثوب لانه عيب اخر والتمس هو الموطر عن الدار بركه بركه بركه

في شري المشتري الذي قيمته مائة بالغ يعطى عن الالف ثوباً بقيمة عشرة كس المنة اذا
استحق بيعه المشتري على البائع بالغ لبقاء العقد الثاني فيقتصر البائع في ما يكون
لما تستفهمه الدرر العرف **مستفهمه** بذرهم و دفع دنانير عوضا عن الدراهم ثم استحق
المسح بيعه على بايعه بدنانير ولو اعطى عوض الدراهم عوضا بيعه بالدراهم لان بيع
العروض صحيح وان لم يبيع البائع الا بالدرهم او بالدينار لم يكن عليه ان يبيع قيمه
فابضا اذا قبض بشرط من الجاني في الصرف في ذلك من العشرين الفصيلين وفي
الغالبه اذا استحق احد العوضين بيعه بقيمة التي في عشرة في الاستحقاق فيكون
البرازية رجل يشتري عبداً او قبضة باع من اخر فاستحق من يدا الثاني فان المشتري بالبر
لا يرجع على البائع بالتقيد قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني في قولنا **القيمة** وقال ابو يوسف
له ان يرجع قال لا تترى ان المشتري الثاني لو كان ابرار الاول عن التقيد كان الماور
ان يرجع عليه اذا استحق على المشتري الثاني وان وجد العبد ارجع كل واحد على بايعه
بالتقيد قبل ان يرجع عليه في فصل من قبل العود من بيعه في حق **البرازية** دون تمنع
معلومه اشترا او قبض و دفع ثمن استحقه بغيره حتى يثبت بطلان البيع والحكم بالبر
فان في الدقون حكمه بدقون وهو يدعى في جمع ايدوب عودون اخذوا
استدكه عود وسك الكون انان قاتر يمتقاهم اوله وغنى اثبات بطلان البيع او القيل
وبه حكاه في اوله **مورد** في عودون الذي يغني قاتر بغير وجه شرعي اوزره الذك
الذي يغني اثبات بطلان عودون ويدعى في حق **البرازية** في المرحم استحق الفرس رجل
فلما اراد ان يرجع بالتقيد على البائع وبان صفة الفرس فما اذنيه زكك مع الكي قال
البائع الذي بوعه منك كيت بغيره في قيمة المشتري اول في اخر الفصل في عشرة من استحقاق
من دعوى المخلصة وذكر في الذخيرة ثم ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع والاد
ان يرجع عليه بالتقيد لما بدان بفسر الاستحقاق وبان سببه ثم اذ بان الاستحقاق ورجع

ذلك

ذلك وانكر البائع البيع فاقام المشتري البينة على البيع قبلت بنية وله ان يرجع
بالتقيد ولو اشتراط حصة المشتري على هذه البينة عند بعض المتأخرين وبه كان يفتي
عليه الدين لم يفتي ان بل اذا ذكر سنة العبد و صفة ومقدار التقيد كفاه وعلى هذا
العبد اذا اراد ان لا يردى و ادعى حريمه على المشتري الاخر ورجع بعض الباعة
على البعض **الاشية** ط حصة العبد عند الرجوع بالتقيد اذا اشتد الشك في
العبد الذي اقام البينة على حريمه بغير هذا في هذا كفي وعند بعضهم ط حصة
ثم اذا قبلت بنية المشتري ورجع المشتري على بايعه بالتقيد فبطلت البينة على البائع
ان يرجع على بايعه بالتقيد ان زعم انه ليس له حق الرجوع الى انكر البائع لان قبضا
الفاصل عليه البينة التي زعم بايعه ان او انكر الفصل **بيع في الاستحقاق**
الاستحقاق وكذا في الاستحقاق في من الفصيلين وكذا في الاستحقاق في
الاستحقاق من دعوى البرازية ثم استحقا قاتر المشتري على المشتري انما يوجب الرجوع
بالتقيد على البائع اذا كان الاستحقاق بسبب التقيد على المشتري اما اذا كان بسبب
عن البيع فانه لا يوجب الرجوع بالتقيد على البائع وكذا الاستحقاق انما يوجب الرجوع
بتمن على البائع اذا ثبت الاستحقاق بالبينة اما اذا ثبت باقرا المشتري او سبب
عن اليقين او باقرا وكيل المشتري بالخصومة او سبب من اليقين فانه لا يوجب
الرجوع بالتقيد لان اقرا لا يكون حجة في حق غيره في حكم اخر لو جاز ان
وكذا في الاستحقاق في دعوى البرازية مشتري والى استحقاق باقرا المشتري او
يكون له لا يرجع بتمن على بايعه فلو بين المشتري ان الدار ملك المستحق لرجع
بتمن على بايعه لتقبل للخصم لانه لما اقدم على الشراء فقد اقر انه ملك له
فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك لانه ان ثبت ما هو ثابت
باقرا فلفا اما لو بين على اقرا البائع انه المستحق لتقبل لعدم التناقض وانه

المستحق اخذ المشتري بهدم البناء فقال اشترى ان البائع قد غرل وهو يبيع
قال لا يخفى لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤخذ بهدم البناء وهو يدفع المداير الى
المشتري فان هضم البائع بعد الهدم لا يبرح المشتري على البائع بقيمة البناء وانما
يرجع عليه اذا كان البناء قائما قبل المشتري البناء ان البائع يهدم البنية
ويأخذ النقض واحدا اذا هدمه فلا شيء له على البائع فان هضم البائع وقد
هدم المشتري بعض البناء وبقى البعض كان للمشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما
بقى من البناء قائما وسيله اليه يهدم البائع ما بقي من البناء ويكون النقض في
من المشتري نقض كله ويكون النقض له وليس له البناء وهذا كله قول ابي حنيفة
والابن يوسف في ظاهر الرواية وروي محمد بن ابي حنيفة وهو قول الحسن البصري
يرجع من يقوم البناء ثم يقول المشتري انقصه او حفظه النقض فاذ لم يلق
بالبايع لم ينقض البنية ويقضي له عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي في المشتري
اذا انقض عليه البناء ولم ينقض الى البائع فانه يرجع على البائع بالنقض وقيمة
البناء مبينا وان لم يسل النقض الى البائع لا يرجع اليه بالبناء وانما يرجع
الى النظر في خصوص الغرر وهو يرجع في المشتري ان كان له شيء الطحاوي في المشتري
اذا انقض البناء الذي بناه المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالنقض وقيمة
بنائه مبينا على البائع او ليس بالنقض اليه وان لم يسل له يرجع على البائع بالنقض
في كل من اشتري في الدار المستحقة او في حصة من حصة من حصة المشتري ثم استحق
الارض بقا المشتري اقله النصف فان كان قسما فليس له ان يرضى بقا المشتري ان
ثبت تدفع اليه قيمة الشجر معلوما ويكون الشجر كذلك فان ثبت تدفعه حتى
يقطع الشجر وقيمة الشجر بقصا ان ارضك فان ارضه فليس له ولا يرضى فليس له
الارض وان احصا المشتري ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر فليس له ان يرضى

والاعطاء القيمة ثم خلف المشتري للبائع فانه يرجع على البائع بالنقض ولا يرجع
بقية الشجر ولا يكون المشتري ان يرجع على البائع ولا على المشتري بقية المشتري
لانه لا اعتبار في قيمة الشجر كما كان المشتري هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول
الابن حنيفة ابن يوسف رحمه الله تعالى ولا يحسن انما يرجع لمبينا ليقوم ان
في الارض ثم اقله النصف للمشتري اقله النصف او حفظه حتى اذا خلفت البائع سلمه
اليه وتأخذه بالقيمة ثابتة في مثل الغرر وهو يرجع في المشتري ارضه بغيره
فانفق في عمارته او سوية اكلها وهدمها ثم استحق لا يرجع على البائع ولا
على المشتري ما انفق في عمارته **قال** المشتري دارا فخصصها واطين بمطهرها ثم
استحق لا يرجع على البائع بقيمة الجمل الطين وانما يرجع على القيمة كما يرجع
يفصله يهدم ويسلم اليه في اول سبب في المشتري في بيعه القيمة كما يرجع
بقية البناء على البائع اذا كان البناء وقت الاستحقاق فانه ينقضه حتى يرضى
المشتري على البائع وتأخذ منه قيمة مبينا لو استحق المداير لا يرجع على المشتري
المشتري ابله ما رزق من حصة من حصة من حصة المشتري لا يرجع على البائع بما انفق
وبالعلف ولو هضمه بغيره او حلوا بالاجر به يرجع بقيمة ما طوى كذا وانما انفق في حفر
ولو هدم ما بين قبل الاستحقاق لا يرجع على المشتري لان شرط الرجوع قبل البناء
وهو البناء **قال** المشتري بغيره وهدمها ثم استحق فانه يرجع على البائع بما ادركها
لو اشتري دارا وبنى فيها ثم استحق في اوانيل يبيع العماره وان كان المشتري
قد كرم في الارض منها او هضم ساقية ونظير على الشجر فنظرة ثم استحق الما رضى
فان المشتري يرجع على البائع بالنقض وقيمة ما احدث في الارض من بناء والقنطرة
ولا يرجع على المشتري من كرم الشجر وقيمة ما احدث في سنة جعله في التراب
وان جعل المساة من آخر اولين او نصب لبنى له فقيمة فانه يرجع على البائع

عمر دون المتعذر اذ ان يدعى كذا في وقت من سنه من ماله ماله
واقامت بنيت ايدى يدي دفعه فادى او لور **الحكم** او لما كان الحكم **الرجوع** **الرجوع**
عمر دون اشترا او قبض ايدى يدي به من قبل او يدى به من قبل او يدى به من قبل او يدى به من قبل
در سرقه او لورى جودى و بعد لا نيات و الحكم يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي
تثنى ايجون عمره و واجعت ايدى كذا و زيدى دفع ايجون بن بوجار به يدي يدي
سنه دن مقدم هو لورى سقره تا طاعة كذا اولان لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
يدي سنه و حكم جودى و واقامت بنيت ايدى يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي يدي
اول لورى **الحكم** او لما كان الحكم **الرجوع** او ادعى احدى النذر او الازر
الفرط لورى الحكم العاين في يدي و به من قبل او يدى به من قبل او يدى به من قبل او يدى به من قبل
مدى المقدر الى يدى يدي المطلق فى المطلق لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
البائع او الوارث مقام المورث و كان لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
الفصل الثاني عشر في تنازع الرجوع في دعوى البرازية الاصل ان المستحق
عليه بنيت لورى على المستحق الا اذا ادعى الاستحقاق في جرمته او يدعى النذر
والاصل ان القضاء على المستحق عليه قضاء عليه على كل بايع كان قبل في حق
بطلان دعواه ولا يكون قضاء عليه في حق الرجوع بالتمتع القضاء بالشرية
قضاء على كافة الناس و بيانه ان يدعى كذا في يد رجله و واقامت
البنية و قضى القاضي له ان صاحب اليد يقيم البنية انه لا تقبل منه و كذلك
البائع منه اذا اقام البنية او بهم الاول و فانه لا تقبل بنيت ولا يكون قضاء على
البائع الاول و حق الرجوع بالتمتع حتى ان البائع في هذه المستحق عليه
لو اراد ان يبيع على بايعه لم يكن ذلك الا ان يبيع على المشتري منه عليه البنية
بقضاء البنية القاضي فحينئذ كان له ان يبيع و مثل لو ان عبدا في يد رجل ادعى

235
ان مولاه اعطاه و اقام البنية فقضى القاضي بغيره في رجل فادى الى
عمره لا ينفصل و دعواه ان القضاء على بايعه قضاء في حق كافة الناس لو
اراد البائع في هذا المستحق عليه ان يبيع على بايعه قبل ان يبيع المستحق
عليه بالتمتع كان له ذلك من كل اذ ادعى صاحب اليد ملك لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
ملك لورى لورى لورى لورى و وصوله الى يدى بالاجابة و العارية و الوديعه
و الغصب المهرين و غير باقانه لا يدفع الخصومة عن نفسه و قوله لا اذا اقام
البنية على ذلك فحينئذ يدفع الخصومة عن نفسه فانه دعوى مستحقه على
ولو ان المدعى كان يدعى العمل على صاحب اليد اذا اقام الغصب في هذا النذر
فانه لا تقبل بنيت المدعى عليه لانه في الخصومة عن نفسه لا يجامع دعوى
شركة خسر الطلعي وى **الحكم** لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
ايك سنه در يدي اباى ايدى جودى بنيت اقامت ايدى كذا يدى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
يدى در جودى بنيت اقامت ايدى كذا يدى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
في سنه و ادعى وى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
سرقه او لورى جودى بنيت اقامت ايدى كذا يدى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
اقامت ايدى كذا يدى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
بينهم سنه اعتبار بوقدر كذا حكم و دعوى فدا وى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
حما و طلبت منه في بايعه فدا لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
منذ سنه فبرهن البائع انه كان في ملكي منذ سنين لا تندفع الخصومة في
السنه و الفصول **الحكم** لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى لورى
عانت عن الدائره منذ سنه فقبل ان يقضى القاضي بالدائره المستحق اخبر
احدى عليه البائع عن القصه فقام البائع بنيت ان الدائره ملكه منذ سنه

سنتين يقضي القاضي بالبدالة المستحق الذي لا يحق ما ذكرنا من المالك في الدائبة وانما
ذكرنا من غيبة الدائبة بقيت دعواه المالك من غير تاريخ المالك ودعواه المالك
لان الشئ تعلق المالك من جرمته فصا كان الشئ ادى ملك بايعه بتاريخ غنم
سنتين غير ان التاريخ لا عبرة به حاله الا انما وعند الاستيفه فسطا احتيازا
التاريخ بقيت الدعوى في الملك المطلق تقضي بالبدالة المستحق او اخر الفصل
في الاستيفه وكذا ان الراس من غير العيصون التفسير في باب الاحتياز في ميو
الدور والعمر **قال** ان الخارج مع ذي اليد اذا ادعى ملكا مطلقا في كل صورة
الخارج اول الا اذا اقام صاحب اليد بنية على الشئ او اخرجها وتاريخ صاحب اليد
السبق فلو ادعى حمارا وتاريخه دعواه هذا الحيوان غنما منذ شهر فما الراس عليه
اقيم البنية على ان هذا الحيوان ملكي وفي يدي منذ سنة وما شبه ذلك يقضي للمدعي ولا
يلتفت الى بنية المدعي عليه لان ما ذكره المدعي من التاريخ تاريخ غيبة الحيوان
لا تاريخ ملكه وكانت دعواه في مطلق الملك وخالفه عن التاريخ وصاحب اليد
ذكر التاريخ الا ان التاريخ حاله الا في اقله ولا يقضي عنده وكانت دعوى ذي اليد
دعوى ملك مطلق الملك كدعوى الخارج في قبض بنية الخارج كذا ذكر في الذخير لو
ادعى الخارج ان الدائبة منذ سنتين واقام صاحب اليد بنية انما في يده منذ سنة
سنتين فانه يقضي للخارج لان المعنى فيه ان ذا اليد لم يتوصل للملك وانما قضى
للبعد في سبب اذا استخرج الخارج مع ذي اليد ملكا مطلقا في الفصل الرابع عشر
دعوى الخارج مع ذي اليد من الاستيفه وكذا ان الراس في دعوى الخارج
ذي اليد من العيصون وكذا ان اول سبب دعوى الراس في دعوى المدعي الغنم
وان كان في يد احدهما يقضي للخارج الا اذا اخرجها وتاريخ ذي اليد سبق فحينئذ
يقضي له ويمن ارضا واحدا ولم يورث الا اخر لا عبرة للوقت عند الاستيفه

للخارج

الخارج في اقل الفصل الثالث عشر دعوى الراس وكذا العيصون من ميوه
عنه ان التاريخ حاله ان اقر او في دعوى مطلق الذي غير غنم في اول الفصل
عنه الاستيفه وان ادعى احداهما الشئ او الارث والافه الملك المطلق
والعين في يد ثالث واقام البنية فصاحب الملك المطلق اول وان كان في يد
مدعي الشئ او الارث وان اخر الملك المطلق وادعى الخارج انه ملكي مطلقا
الحيوان لان المشتري له ان يملكه بالبيع والوارث له ان يملكه للميراث والبايع و
المورث لو اخرجها في اربع اول سنة كذا ايراد الفصل الثالث عشر دعوى
احداهما اذا ادعى المالك سبب الا في مطلق بان ادعى الخارج ملكا مطلقا
من غير خالصة فادعى ذي اليد ملكا سبب الشئ او في ميوه سنتين وهو ملكي كذا
الخارج لان ذا اليد خصم عن بايعه في الشئ الملك له البنية كذا ان افه في مكان
البيع خصم وبه من على مطلق الملك لنفسه المبيع بيده او في ميوه في يد بايعه
في التقدير ولو كان كذلك يقضي للخارج كذا ايراد كذا الوهم من الخارج على
الملك سبب مورث سنتين وبه من ذي اليد انه ملكه مطلقا مورثا بثلث
سنتين فهو للخارج ايضا اذا ادعى خصم عن بايعه على مورثا نه خصم وبه من
على مطلق الملك فهو للخارج كذا ايراد في الفصل التاسع الفصولي وكذا ان
الرأس من الاستيفه واعلم ان صاحب اليد انما يذكر سبب الشئ في غير ضبط
وان جتمه ما في الدخلة مضبوطة موجبة **قال** ان به من المدعيان فان كان
تاريخ احدهما سببا فلهما حق وان لم يكن فان كان كل منهما دائرا
وكذا ان كان كل منهما خارجا في الملك المطلق وهذا اذا لم يورثا او اخرج احدهما
او اخرجوا ولم يكن احدهما سببا فان كان سببا فقد مر ان الحق احق كذا
في الملك سبب الا اذا ايلتقاه واحد وارثا احدهما فقط فانه احق وان كان

وقد قد نقض الخبيث لانه لا عبة للوقت في الميراث عند فاق ان احدهما
 يورث الاخر في الميراث من غير عبة لانه لا عبة للميراث من غير عبة
 في الميراث من غير عبة لانه لا عبة للميراث من غير عبة
 محقق الطيوان ولو ادعى ملك من اثنين لما عرفت من اجوب في الميراث
 فهو جوبك في هذا السواد ادعى بسبب احد او بسبب اثنين وتقع التوقيين
 هذا او بينا اذا ادعى ملك في واحد في فصلين احدهما ان ههنا اذا ادعى
 ولم يورث الاخر في فصلين احدهما اذا كان النسخ في يد يان وادعى ملك من واحد في
 لصلين احدهما ان الدار اذا كانت في يد احدهما ههنا بعض الخبير الا اذا
 كان يارح صاحب الميراث ادعى ملك من واحد في فصلين احدهما ان ههنا اذا ادعى
 الا اذا كان يارح صاحب الميراث ادعى ملك من واحد في فصلين احدهما ان ههنا اذا ادعى
 بينه وبين صاحب الميراث فان خلف له ما ترك في يده فضاء ترك لا قضاء استحق
 على انهما لم اقا عا جميعا البنية بعض لهما وان لكل لهما جميعا بعض البنية بعض
 بالكلية ولو خلف لاهديا وتكمل في بعض النسخ وان اقا عا جميعا البنية
 فانه بعض البنية بعض على ما ذكرنا فبعد ذلك ان اقا عا صاحب الميراث البنية
 لا تقبل وكذلك اذا ادعى احد المدعيين على صاحب البنية على ذلك النصف
 تقبل لان صاحب الميراث على عليه جميع البنية وكل واحد من الميراثين صار
 مستحقا عليه النصف البنية وهو يدعى شريك في الميراث من غير ادعى عينا في يد
 فادعى احدهما الشريك زيد وادعى الاخر الشريك من زيد ومبعضه اقا عا البنية
 ولم يورثا او ارضا على السواد فالشركا اول وان ادعى احدهما ولم يورث الاخر فالشركا
 اول ابهما كان وان ارضا وتاريخ احدهما سبق فهو اول وان كان العاين
 في يد احدهما فهو اول الا ان يورثا وتاريخ احدهما سبق فحينئذ ينفق الخبير في الميراث



في الرابع عشر من الاستدلال اذا ادعى الرهن الواحد رجلا وكل واحد منهما
 يقول هو رهن عمدي بالغ ونقضت وتقيم البنية فان كان الرهن لم يقيم به
 منها وقتا فمهر رهن الاول لها وقتا وان كان في يد احدهما فهو اول

242

به الا ان يقيم الاخر بنية انه او في المحل المزمع رهن الكفا
 يقول العهدة الملك الوهاب في وقت العت في يوم
 الاثنين وفي شهر جمادى الاولى
 بعد خمس المائة والف سنة

سمع
 سمع



Süleymaniye	İstanbul
Kişî	AMCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PASA
Eski Kâğıt No	242